

# الطَّرُقُ الْحَكَمِيَّةُ فِي السِّيَاسَةِ السَّرْعِيَّةِ

ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةِ

ت: ٧٥١ هـ

مُحَقِّقِينَ وَمُتَعَلِّقِينَ

الْأُسْتَاذُ سَيِّدُ عُمَرَ

دار الحديث

القاهرة







الطُّرُقُ الْمَحْمُودَةُ فِي السِّيَاسَةِ السَّرْعِيَّةِ

أَوْ

الْفَرَائِضُ الْمَرْغُوبَةُ فِي أَعْمَالِ السِّيَاسَةِ السَّرْعِيَّةِ

# حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

رقم الريداع بدار الكتب المصرية

٨٤٦٠ / ٢٠٠٢

طبع \* نشر \* توزيع



١٤٠ ش القائد أمام جامعة الأزهر - تليفون: ٥٩١٩٦٩٧ / ٥٩١٨٧١٩ / ٥١٢٠٣٦. فاكس: ٥٩١٩٦٩٧

الطَّرُقُ الحَكَمِيَّةُ فِي السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ

أَوْ

الْفَرَائِدُ الرُّضِيَّةُ فِي أَحْكَامِ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ

لِلْإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

ابْنِ قِيَمٍ الْجَوْزِيَّةِ

ت: ٧٥١ هـ

مُحَقِّقٌ وَتَمْلِيقٌ

الْأُسْتَاذُ سَيِّدُ عُمَرَ

دار الطبع

القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة التحقيق

الحمد لله الداعي إلى بابه . الموفق من شاء لصوابه ، أنعم بإتزال كتابه . يشتمل على محكم ومتشابه . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ، وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به . أحمده على الهدى وتيسير أسبابه . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أرجو بها النجاة من عقابه . وأشهد أن سيدنا ونبينا وعظيمنا محمداً عبده ورسوله أكمل الناس عملاً في ذهابه وإيابه . صلى الله عليه وعلى صاحبه أبي بكر أفضل أصحابه . وعلى عمر الذي أعز الله به الدين واستقامت الدنيا به . وعلى عثمان شهيد داره ومحربه . وعلى عليّ (رضي الله عنه) المشهور بحل المشكل من العلوم وكشف نقابه . وعلى آله وأصحابه ومن كان أولى به . وسلم تسليماً<sup>(١)</sup> .

أما بعد .

إن هذا الكتاب القيم للعلامة ابن القيم هو من أخص الكتب التي تناولت قضايا هامة من قضايا التشريع الإسلامي ، مع الأدلة والبراهين ، فإن الشريعة نزلت لتكون نبأاً للأمة في الحياة ، عملاً وتطبيقاً . يخضع الجميع لقوانينها حكماً ومحكومين ، الكل فيها سواء ، تأخذ للضعيف حقه من القوى ، وتعطي للمظلوم ما يستحق من ظالمه فانظر إلى قول ابن القيم في كتابه هذا :

إن السياسة نوعان : « سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها ، وسياسة عادلة تُخرج الحق من الظالم الفاجر ، فهي من الشريعة ، علمها من علمها ، وجهلها من جهلها » ، ويقول ابن قيم الجوزية (رحمة الله عليه) : « أن الشريعة كاملة شاملة ، وإنما قصرت أفهام بعض من تناولوها . . . » .

فهذا موضع مزية أقدام ، ومضلة أفهام ، وهو مقام ضنك ، ومعترك صعب ، فرط فيه طائفة . فعطلوا الحدود ، وضيعوا الحقوق ، وجرؤوا أهل الفجور على الفساد ، جعلوا الشريعة

(١) المقدمة من كتاب «مجالس شهر رمضان» لابن عثيمين بتحقيقنا .

قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق، والتنفيذ له، وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً، أنها حق مطابق للواقع ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع. ولعمر الله، إنها لم تناف ما جاء به الرسول، وإن نافت ما فهموه من شريعته باجتهادهم، والذي أوجب لهم ذلك: نوع تقصير في معرفة الشريعة، وتقصير في معرفة الواقع وتنزيل أحدهما على الآخر أ. هـ.

فالكتاب فيه الكثير من الأحكام الشرعية يخاطب بها الحكام المسلمين، ويورد بعض من أحكام الخلفاء الراشدين وغيرهم من الأمراء الذين تولوا الحكم، مبيّناً أن السياسة من الدين، وأن الشريعة لم تترك شيئاً من شؤون الحياة إلا فصلت فيه قولاً أو أعطت فيه حكماً.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل



### عملنا في الكتاب

- ١- اعتمدنا على ضبط النص على نسختين إحداهما محققة ولا ننكر أننا استفدنا منها.
- ٢- جعلنا الآيات مخرجه داخل النص.
- ٣- كتبنا عناوين للفصول داخل الكتاب واستعنا أحياناً بفهرسة الموضوعات التي في آخر الكتاب.
- ٤- تحقيق الأحاديث المرفوعة والحكم عليها.
- ٥- تخريج الآثار الموجودة في الكتاب حسب إمكانياتنا.
- ٦- قمنا بعمل فهراس لأطراف الحديث والآثار الموجودة بالكتاب.
- ٧- فهرسة الآيات القرآنية.

وأخيراً ، أسأل الله العظيم الأجر والثواب ، فهذا جهد المقل فإن أخطأت فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان من ذلك ، وإن أصبت فمن الله وحده لا شريك له فله الفضل والمنة .

\*\*\*

كتبه :

أبو حفص

سيد عمران

المتيا - كفر المنصورة

في يوم عرفة الله

الخميس ٩ من ذي الحجة ١٤٢٢ هـ

الموافق ٢١ فبراير ٢٠٠٢ م



بسم الله الرحمن الرحيم

## وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة . الخبير البحر الفهامة . سيد الحفاظ . وفارس المعاني والألفاظ . ترجمان القرآن . ذو القنون البديعة الحسان . شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية رحمه الله تعالى ، وروح روحه ، ونور ضريحه .

الحمد لله . نحمده ونستعينه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن مضلل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله . أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً . أرسله بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً . وداعياً إلى الله يأذنه وسراجاً منيراً . فهدى بنوره من الضلالة ، وبصر به من العمى ، وأرشد به من الغي ، وفتح به أعينا عمياً وآذاناً صماً ، وقلوباً غُفْلاً . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

أما بعد : فقد سألتني أخى عن الحاكم ، أو الوالى ، يحكم بالفراصة والقرائن التى يظهر له فيها الحق ، والاستدلال بالأمارات . ولا يقف مع مجرد ظواهر البينات والأحوال ، حتى إنه ربما يتهدد أحد المدَّعين ، إذا ظهر منه أنه مبطل . وربما ضربه وربما سألته عن أشياء تدله على بيان الحال . فهذه ذلك صواب أم خطأ ؟

فهذه مسألة كبيرة ، عظيمة النفع ، جليلة القدر ، إن أهملها الحاكم أو الوالى أضاع حقاً كثيراً . وأقام باطلاً كثيراً . وإن توسع فيها وجعل معوله عليها<sup>(١)</sup> ، دون الأوضاع الشرعية ، وقع فى أنواع من الظلم والفساد .

وقد سئل أبو الوفاء ابن عقيل عن هذه المسألة ؟ فقال : ليس ذلك حكماً بالفراصة ، بل هو حكم بالأمارات . وإذا تأملتُم الشرع وجدتموه يجوز التعويل على ذلك . ومال أصحاب مالك - رحمه الله - إلى التوصل بالإقرار بما يراه الحاكم . وذلك مستند إلى قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (٢٦) [يوسف : ٢٦] ؛ ولذا

(١) معوله عليها: عول عليه تعويلاً. أدل عليه داله وحمل عليه

حكمنا بعقد الأزج<sup>(١)</sup>، وكثرة الخشب في الحائط، ومعاهد القمط في الخُص<sup>(٢)</sup>، وما يخص المرأة والرجل في الدعاوى. وفي مسألة العطار والدباغ إذا اختصما في الجلد، والنجار والخياط إذا تنازعا في المنشار والقدوم، والطباخ والخباز إذا تنازعا في القدر، ونحو ذلك. فهل ذلك إلا اعتماد على الأمارات؟

وكذلك الحكم في التأمل والنظر في أمر الخنثى، والأمارات الدالة على أحد حالتيه. والنظر في أمارات جهة القبلة. واللوث في القسامة. انتهى.

والحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات ودلائل الحال، ومعرفة شواهد، وفي القرائن الحالية والمقالية، كفقهاء في كليات الأحكام: أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها. وحكم بما يعلم الناس بطلانه، لا يشكون فيه، اعتماداً منه على نوع ظاهر، لم يلتفت إلى باطنه وقرائن أحواله.

فهنا نوعان من الفقه، لابد للحاكم منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس، يميزه بين الصادق والكاذب، والمحق والمبطل. ثم يطابق بين هذا وهذا. فيعطى الواقع حكمه من الواجب، ولا يجعل الواجب مخالفاً للواقع.

ومن له ذوق في الشريعة، وإطلاع على كمالاتها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد. ومجيئها بغاية العدل، الذي يسع الخلاق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح: تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها، وفرع من فروعها، وأن من أحاط علماً بمقاصدها ووضعها موضعها وحسن فهمه فيها: لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة.

فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها. وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة. علمها من علمها وجهلها من جهلها.

ولا تنس في هذا الموضع قول سليمان نبي الله ﷺ للمرأتين اللتين ادعتا الولد. فحكم به داود ﷺ للكبرى. فقال سليمان: «إيتوني بالسكين أشقه بينكما»<sup>(٣)</sup>، فسمحت الكبرى بذلك، فقالت الصغرى: «لا تفعل يرحمك الله هو ابنتها» فقضى به للصغرى.

(١) الأزج: هو بيت بيني طولاً، ويقال له بالفارسية: أوستان، كذا في اللسان.

(٢) القمط: بالكسر ما يشد به الإخصاص وقال ابن الأثير في النهاية: هي جمع قماط وهي الشرط التي يشد بها الخص ويوثق من ليف أو خوص أو غيرها.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «أحاديث الأنبياء» باب: «قوله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا دَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾» [ص] ٦/ ٥٢٨ حديث رقم (٣٤٢٧)، ومسلم في كتاب «الأقضية» باب: «بيان اختلاف المجتهدين» ٦/ ٢٥٩ / ١٧٢٠ / نووي، من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة... به.

فأى شيء أحسن من اعتبار هذه القرينة الظاهرة ؟

فاستدل برضا الكبرى بذلك، وأنها قصدت الاسترواح إلى التأسى بمساواة الصغرى فى فقد ولدها وبشفقة الصغرى عليه، وامتناعه من الرضا بذلك: على أنها هى أمه، وأن الحامل لها على الامتناع من الدعوى، ما قام بقلبها من الرحمة والشفقة التى وضعها الله فى قلب الأم. فاتضح وقويت هذه القرينة عنده، حتى قدمها على إقرارها، فإنه حكم به لها مع قولها: «هو ابنها» وهذا هو الحق.

فإن الإقرار إذا كان لعله اطلع عليها الحاكم لم يلتفت إليه أبداً. ولذلك ألغينا إقرار المريض مرض الموت بمال لوارثه لانقضاء سبب التهمة، واعتماداً على قرينة الحال فى قصده تخصيصه.

ومن تراجم قضاة السنة والحديث على هذا الحديث ترجمة أبى عبد الرحمن النسائى فى سننه قال: «التوسعة للحاكم فى أن يقول للشيء الذى لا يفعله أفعَل كذا؛ ليستبين به الحق» ثم ترجم عليه ترجمة أخرى أحسن من هذه. فقال: «الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه، إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به» فهكذا يكون الفهم عن الله ورسوله. ثم ترجم عليه ترجمة أخرى فقال: «نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله، أو أجل منه» فهذه ثلاث قواعد.

ورابعة: وهى ما نحن فيه. وهى الحكم بالقرائن وشواهد الحال.

وخامسة: وهى أنه لم يجعل الولد لهما كما يقوله أبو حنيفة.

فهذه خمس سنن فى هذا الحديث.

### (شاهد يوسف عليه السلام)

ومن ذلك: قول الشاهد الذى ذكر الله شهادته، ولم ينكرها، بل لم يعبه، بل حكاها مقررًا لها، فقال تعالى: ﴿وَأَسْبَقَ إِلَيْهَا وَقَدْ رَأَىٰ مِصْرَةَ اللَّهِ سَيِّدًا لِّدَا الْبَابِ قَالَتْ مَا جِزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٢٥﴾ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٢٦ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٢٧ فَلَمَّا رَأَىٰ قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ٢٨﴾ [يوسف: ٢٥-٢٨]، فتوصل بقُدَّ القميص إلى معرفة الصادق منهما من الكاذب. وهذا لو (١)، فى أحد المتنازعين، يبين به أولاها بالحق.

(١) لو: أى لوث ثيابه بالطين تلويناً أى لطنها وقال فى غريب الحديث: لوث فيه فلما انصرف من الصلاة لاث به الناس أى اجتمعوا حوله يقال: لاث به يلوث.

وقد ذكر الله سبحانه اللوث في دعوى المال في قصة شهادة أهل الذمة على المسلمين في الوصية في السفر، وأمر بالحكم بموجبه. وحكم النبي ﷺ بموجب اللوث في القسامة، وجوز للمدعين أن يحلفوا خمسين يميناً ويستحقوا دم القتل<sup>(١)</sup>. فهذا لوث في الدماء، والذي في سورة المائدة لوث في الأموال، والذي في سورة يوسف لوث في الدعوى في العرض ونحوه.

وقد حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابه معه رضى الله عنهم برجم المرأة التي ظهر بها حمل، ولا زوج لها ولا سيد. وذهب إليه مالك وأحمد - في أصح روايته - اعتماداً على القرينة الظاهرة. وحكم عمر وابن مسعود رضى الله عنهما - ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة - بوجود الحد برائحة الخمر من في الرجل، أو قئته خمرًا، اعتماداً على القرينة الظاهرة.

ولم يزل الأئمة والخلفاء يحكمون بالقطع إذا وجد المال المسروق مع المتهم، وهذه القرينة أقوى من البينة والإقرار. فإنهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب، وجود المال معه نص صريح لا يتطرق إليه شبهة. وهل يشك أحد رأى قتيلاً يتسخط في دمه، وآخر قائم على رأسه بالسكين: أنه قتله؟ ولا سيما إذا عُرف بعداوته له؛ ولهذا جوز جمهور العلماء لولى القتل أن يحلف خمسين يميناً أن ذلك الرجل قتله. ثم قال مالك وأحمد: يقتل به. وقال الشافعي: يقضين عليه بديته.

وكذلك إذا رأينا رجلاً مكشوف الرأس - وليس ذلك عادته - وآخر هارباً قدأمه بيده عمامة، وعلى رأسه عمامة، حكما له بالعمامة التي بيد الهارب قطعاً، ولا نحكم بها لصاحب اليد التي قد قطعنا وجزماً بأنها يد ظالمة غاصبة بالقرينة الظاهرة التي هي أقوى بكثير من البينة والاعتراف.

وهل القضاء بالنكول<sup>(٢)</sup>، إلا رجوع إلى مجرد القرينة الظاهرة، التي علمنا بها ظاهراً قرينة ظاهرة دالة على صدق المدعى، فقدمت على أصل براءة الذمة.

وكثير من القرائن والأمارات أقوى من النكول، والحس شاهد بذلك، فكيف يسوغ تعطيل شهادتها؟.

(١) متفق عليه: أخرجه البخارى في كتاب «الجزية والموادة» باب: «الموادة والمصالحة» (٦/ ٣١٧) حديث رقم (٣١٧٣)، ومسلم في كتاب «القسامة» باب: «القسامة» (٣/ ٢/ ١٢٩٣)، كلاهما من طريق بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة... به.

(٢) النكول: النكول في اليمين هو الامتناع منها وترك الإقدام عليها.



ومن ذلك: أن النبي ﷺ أمر الزبير أن يقرر عمَّ حَيُّ بن أخطب بالعذاب على إخراج المال الذي غيَّبه، وادعى نفاذه. فقال له: «العهد قريب، والمال أكثر من ذلك»<sup>(١)</sup>، فهاتان قريتان في غاية القوة: كثرة المال، وقصر المدة التي يُنفق كله فيها.

وشرح ذلك، أنه ﷺ لما أجلى يهود بنى النضير من المدينة، على أن لهم ما حملت الإبل من أموالهم، غير الحلقة والسلاح. كان لابن أبي الحقيق مال عظيم، يبلغ مسك ثور من ذهب وحلى. فلما فتح رسول الله ﷺ خيبر - وكان بعضها عنوة وبعضها صلحا - ففتح أحد جانبيها صلحا. وتحصن أهل الجانب الآخر. فحصرهم رسول الله ﷺ أربعة عشر يوما فسألوه الصلح. وأرسل ابنُ أبي الحقيق إلى رسول الله ﷺ: أنزلُ فأكلمك. فقال رسول الله ﷺ: «نعم» فنزل ابن أبي الحقيق، فصالح رسول الله ﷺ على حقن دماء من في حصونهم من المقاتلة وترك الذرية لهم، ويخرجون من خيبر وأرضها بذراريهم، ويحلون بين رسول الله ﷺ وبين ما كان لهم من مال وأرض وعلى الصفراء والبيضاء والكراع والحلقة، إلا ثوباً على ظهر إنسان. فقال رسول الله ﷺ: «ویرثت منكم ذمة الله وذمة رسوله إن كنتم مني شيئاً» فصالحوه على ذلك. قال حماد بن سلمة: أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ قاتل أهل خيبر حتى ألجأهم إلى قصرهم. فغلب على الزرع والأرض والنخل. فصالحوه على أن يجلوا منها، ولهم ما حملت ركابهم، ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء، واشترط عليهم ألا يكتموا ولا يُغيَّبوا شيئاً فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد» فغيَّبوا مسكاً فيه مال وحلى لحى بن أخطب كان احتمله معه إلى خيبر حين أجليت النضير فقال رسول الله ﷺ لعم حيسى بن أخطب: «ما فعل مسك حيسى الذي جاء به من النضير». قال: أذهبته النفقات والحروب، قال: العهد قريب، والمال أكثر من ذلك. فدفعه رسول الله ﷺ إلى الزبير فمسه بعذاب، وقد كان قبل ذلك دخل خربة. فقال: قد رأيت حيساً يطوف في خربة هنا. فذهبوا فطافوا، فوجدوا المسك في الخربة. فقتل رسول الله ﷺ ابنى أبي الحقيق - وأحدهما زوج صفيه - بالنكت الذي نكتوا.

ففى هذه السنة الصحيحة الاعتماد على شواهد الحال والأمارات الظاهرة، وعقوبة أهل التهم، وجواز الصلح على الشرط، وانتقاض العهد إذا خالفوا ما شرط عليهم. وفيه من الحكم: إخراج الله لأعدائه بأيديهم وسعيهم، وإلا فهو سبحانه قادر أن يطلع

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الإخراج» باب: «ما جاء في حكم أرض خيبر» (٣/ ١٣١٥) حديث رقم (٣٠٠٦)، وابن حبان في «الموارد» (٥/ ٣١٧) حديث رقم (١٦٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٣٧)، وأورده ابن حجر في الفتح (٧/ ٥٤٨) وقال: رواه البيهقي في «سننه»، وإسناده رجاله ثقات.

رسوله على الكثر فيأخذه عنوة، ولكن كان في أخذه على هذه الحال من الحكمة والفوائد وإخزاء الكفرة أنفسهم بأيديهم ما فيه . والله أعلم .

وفى بعض طرق هذه القصة : « أن ابن عم كثانة اعترف بالمال حين دفعه رسول الله ﷺ إلى الزبير ، فعذبه » .

وفى ذلك دليل على صحة إقرار المكره إذا ظهر معه المال ، وأنه إذا عوقب على أن يقر بالمال المسروق ، فأقر به وظهر عنده : قطعت يده . وهذا هو الصواب بلا ريب : وليس هذا إقامة للحجج بالإقرار الذى أكره عليه ، ولكن بوجود المال المسروق معه الذى توصل إليه بالإقرار .

### فصل : وصف اللقطة يقوم مقام البينة

ومن ذلك : قول أمير المؤمنين على رضى الله عنه للظعينة التى حملت كتاب حاطب ابن أبى بلتعة فأنكرته . فقال لها : « لتخرجن الكتاب أو لنجردنك » فلما رأت الجلد أخرجه من عقاصها (١) .

وعلى هذا : إذا ادعى الخصم الفلس ، وأنه لا شيء معه ، فقال المدعى للحاكم : المال معه ، وسأل تفتيشه ، وجب على الحاكم إجابته إلى ذلك ، ليصل صاحب الحق إلى حقه .

وقد كان الأسرى من قريظة يدعون عدم البلوغ . فكان الصحابة يكشفون عن مؤثرهم بأمر رسول الله ﷺ ، فيعلمون بذلك البالغ من غيره (٢) .

وأنت تعلم فى مسألة الهارب - وفى يده عمامة وعلى رأسه أخرى ، وآخر حاسر الرأس خلفه - علماً ضرورياً أن العمامة له ، وأنه لا نسبة لظهور صدق صاحب اليد إلى هذا العلم بوجه من الوجوه .

فكيف تقدم اليد - التى غايتها أن تفيد ظناً ما عند عدم المعارض - على هذا العلم الضرورى اليقنى ، وينسب ذلك إلى الشريعة ؟ .

(١) صحيح : أخرجه البخارى فى كتاب « الجهاد » باب : « إذا اضطر الرجل إلى النظر فى شعور أهل الذمة والمؤمنات » (٦/ ٢٢٠) حديث رقم (٣٠٨١) ، وأحمد فى « مسنده » (١/ ٥٢٤) حديث رقم (٨٢٧) ، كلاهما من طريق حصين عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على رضى الله عنه . . . به .

(٢) صحيح : أخرجه أبو داود فى كتاب « الحدود » باب : « فى الغلام يصيب الحد » (٤/ ١٣٩) حديث رقم (٤٤٠٤) ، والترمذى فى كتاب « السير » باب : « فى النزول على الحكم » (٤/ ١٢٣) حديث رقم (١٥٨٤) ، والنسائى فى كتاب « الطلاق » باب : « متى يقع طلاق الصبي » (٣/ ٤٩٣ ، ٤٩٤) حديث رقم (٣٤٢٩ ، ٣٤٣٠) ، وابن ماجه فى كتاب « الحدود » باب : « من لا يجب عليه الحد » (٢/ ٨٤٩) حديث رقم (٢٥٤١) ، وأحمد فى « مسنده » (٤/ ٣٤١) ، جميعاً من حديث عطية القرظى . . . به .

### فصل : وصف اللقطة

ومن ذلك أن النبي ﷺ أمر الملتقط أن يدفع اللقطة إلى واصلها وأمره أن يعرف عقاصها ووعاءها ووكاءها كذلك<sup>(١)</sup>. فجعل وصفه لها قائما مقام البيعة، بل ربما يكون وصفه لها أظهر وأصدق من البيعة.

وقد سئل الإمام أحمد عن المستأجر ومالك الدار إذا تنازعا دفيئا في الدار، فكل واحد منهما يدعى أنه له؟ فقال: من وصفه منهما فهو له. وهذا من كمال فقهه وفهمه رضى الله عنه. وسئل عن البلد يستولى عليه الكفار، ثم يفتحه المسلمون، فتوجد فيه أبواب مكتوب عليها كتابة المسلمين أنها وقف: أنه يحكم بذلك، لقوة هذه الأمانة وظهورها.

### فصل : حكم اللقيط

وكذلك اللقيط إذا تداعاه اثنان، ووصفه أحدهما بعلامة خفية بجسده: حكم له به عند الجمهور.

### فصل : حكم رسول ﷺ باللقافة

ومن ذلك: حكم رسول الله ﷺ وخلفائه من بعده رضى الله عنهم باللقافة، وجعلها دليلاً من أدلة ثبوت النسب. وليس ههنا إلا مجرد الأمارات والعلامات.

قال بعض الفقهاء: ومن العجب إنكار لحق النسب باللقافة التي اعتبرها رسول الله ﷺ، وعمل بها الصحابة من بعده، وحكم بها عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وإلحاق النسب في مسألة من تزوج بأقصى المغرب امرأة بأقصى المشرق، وبينهما مسافة سنين، ثم جاءت بعد العقد بأكثر من ستة أشهر بولد، أو تزوجها، ثم قال عقيب العقد: هي طالق ثلاثاً، ثم أتت بولد أنه يكون ابنه لأنها فراش. وأعجب من ذلك: أنها تصير فراشاً بهذا العقد بمجردده. ولو كانت له سرية يطؤها ليلاً ونهاراً، فأتت بولد لم يلحقه نسبه؛ لأنها ليست فراشاً له، ولا يلحقه حتى يدعيه، فيلحقه بالدعوى لا بالفراش !!

وقد تقدم استشهاد ابن عقيل باللوث في القسامة وهو من أحسن الاستشهاد. فإنه اعتماد على ظاهرات الأمارات المغلبة على الظن صدق المدعى. فيجوز له أن يحلف بناء على ذلك.

(١) متفق عليه: أخرجه البخارى في كتاب «اللقطة» باب: «إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها إليه» (١٠٩/٥) حديث رقم (٢٤٣٦)، ومسلم في كتاب «اللقطة» (٣/١٣٤٨)، كلاهما من طريق زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة قال: «عرفها سنة» ثم اعرف وكاءها وعقاصها... الحديث.

ويجوز للحاكم - بل يجب عليه - أن يثبت له حق القصاص أو الدية، مع علمه أنه لم ير ولم يشهد. فإذا كان هذا في الدماء المبني أمرها على الحظر والاحتياط. فكيف بغيرها؟.

ومن ذلك: اللعان. فإذا نحكم بقتل المرأة أو بحبسها إذا نكلت عن اللعان. والصحيح: أنا نحتها وهو مذهب الشافعي رحمه الله. وهو الذي دل عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ [النور: ٨]، والعذاب ههنا: هو العذاب المذكور في أول السورة، في قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، فأضافه أولاً، وعرفه باللام ثانياً، وهو عذاب واحد.

والمقصود: أن نكول المرأة من أقوى الأمارات على صدق الزوج، فقام لعانه ونكولها مقام الشهود.

ومن ذلك: أن ابني عفراء لما تداعيا قتل أبي جهل، فقال ﷺ: «هل مسحتما سيفيكما؟» قالا: لا. قال: «فأرياني سيفيكما». فلما نظر فيهما، قال لأحدهما: «هذا قتله»<sup>(١)</sup>، وقضى له بسلبه. وهذا من أحسن الأحكام وأحقها بالاتباع، والدم في النصل شاهد عجب.

وبالجملة فالبينة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره، ومن خصها بالشاهدين، أو الأربعة، أو الشاهد لم يوف مسمها حقه. ولم تأت البينة قط في القرآن مراداً بها الشاهدان. وإنما أتت مراداً بها الحجة والدليل والبرهان، مفردة ومجموعة. وكذلك قول النبي ﷺ: «البينة على المدعى»<sup>(٢)</sup>، المراد به: أن عليه بيان ما يصحح دعواه ليحكم له، والشاهدان من البينة. ولا ريب أن غيرها من أنواع البينة قد يكون أقوى منها، لدلالة الحال على صدق المدعى، فإنها أقوى من دلالة إخبار الشاهد، والبينة والدلالة والحجة والبرهان والآية والتبصرة والعلامة

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «فرض الخمس» باب: «من لم يخمس...» (٦/ ٢٨٣) حديث رقم (٣١٤١)، ومسلم في كتاب «الجهاد» باب: «استحقاق القتال سلب القتل» (٦/ ٣٠٢/ ٤٢)، كلاهما من طريق صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عبد الرحمن... به بلفظ: «كلاهما قتله».

(٢) حسن: أخرجه الترمذي في كتاب «الأحكام» باب: «ما جاء في أن البينة على المدعى...» (٣/ ٤٠٣) حديث رقم (١٣٤١).

وقال أبو عيسى: هذا حديث في إسناده مقال ومحمد بن عبيد الله العرزمي يضعف في الحديث من قبل حفظه، ضعفه ابن المبارك وغيره، وأورده الألباني في «إرواء الغليل» (٨/ ٢٦٥، ٢٦٦)، وقال: أخرجه البيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٥٢) من طريق الحسن بن سهل ثنا عبد الله بن إدريس ثنا ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة كلهم. وقال الألباني: وهذا إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير الحسن ابن سهل، وهذا ثقة.

والأمانة، متقاربة في المعنى. وقد روى ابن ماجة وغيره عن جابر بن عبد الله قال: أردت السفر إلى خيبر فأتيت النبي ﷺ، فقلت: له إني أردت الخروج إلى خيبر. فقال: «إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر سقاً. فإذا طلب منك آية، فضع يدك على ترقوته»<sup>(١)</sup>، فهذا اعتماد في الدفع إلى الطالب على مجرد العلامة، وإقامة لها مقام الشاهد.

فالشارع لم يبلغ القرائن والأمارات ودلالات الأحوال، بل من استقرأ الشرع في مصادره وموارده وجده شاهداً لها بالاعتبار، مرتباً عليها الأحكام.

وقول أبي الوفاء ابن عقيل «ليس هذا فراسة» فيقال: ولا محذور في تسميته فراسة فهي فراسة صادقة. وقد مدح الله سبحانه الفراسة وأهلها في مواضع من كتابه. فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُعْتَسِمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، وهم المتفرسون الآخذون بالسيما وهي العلامة. يقال: تفرست فيك كيت وكيت وتوسمته. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وفي جامع الترمذى مرفوعاً: «اتقوا فراسة المؤمن. فإنه ينظر بنور الله»<sup>(٢)</sup>. ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُعْتَسِمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥].

## فصل

وقال ابن عقيل في الفنون: جرى في جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية أنه هو الحزم، ولا يخلو من القول به إمام. فقال شافعي: لا سياسة إلا ما وافق الشرع. فقال ابن عقيل: السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحى\*. فإن أردت بقولك: «إلا ما وافق الشرع» أى لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح، وإن أردت: لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فغلط، وتغليط للصحابة. فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجحده عالم بالسنن، ولو لم يكن إلا

(١) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود في كتاب «الأفضية» (٣/ ٣١٤) حديث رقم (٣١٣٢)، والبيهقي في «سننه» (٦/ ٨٠) حديث رقم (١١٢١٤) وفي إسناده ابن إسحاق مدلس والحوت في «حسن الأثر» (١/ ٢٠٠)، والalbاني في «ضعيف أبي داود» (١/ ٧٨٤)، وفي ضعيف الجامع (١/ ٢٨٨) حديث رقم (٢٨٨).

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه الترمذى في كتاب «التفسير» باب: «ومن سورة الحجر» (٥/ ١٤٣) حديث رقم (٣١٢٧)، من طريق عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد الخدري... به.

وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه، وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١/ ٧٢٥)، وابن الجوزي في كتاب «الوضوعات» (٢/ ١٤٦)، والسيوطي في «اللاكي المصنوعة» (٢/ ٣٢٩)، والمجلوني في «كشف الخفا ومزيل الالباس» (١/ ٨٠).

تحريق عثمان المصاحف، فإنه كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة، وتحريق على رضى الله عنه الزنادقة في الأخاديد وقال:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت نارى ودعوت فُتُبرا

ونفى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لنصر بن حجاج . اهـ .

وهذا موضع مزلة أقدام، ومضلة أفهام . وهو مقام ضنك . ومعتك صعب . فرط فيه طائفة، فعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق، وجروا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له، وعطلوها، مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً، أنها حق مطابق للواقع، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع . ولعمد الله إنها لم تناف ما جاء به الرسول، وإن نافت ما فهموه من شريعته باجتهادهم . والذي أوجب لهم ذلك، نوع تقصير فى معرفة الشريعة وتقصير فى معرفة الواقع، وتنزيل أحدهما على الآخر . فلما رأى ولاية الأمور ذلك، وأن الناس لا يستقيم لهم أمرهم إلا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة أحدثوا من أوضاع سياستهم شركاً طويلاً، وفساداً عريضاً . فتفاقم الأمر، وتعذر استدراكه، وعز على العالمين بحقائق الشرع تخليص النفوس من ذلك، واستقاذها من تلك المهالك .

وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة فسوغت من ذلك ما ينافى حكم الله ورسوله، وكلنا الطائفتين أتيت من تقصيرها فى معرفة ما بعث الله به رسوله، وأنزل به كتابه . فإن الله سبحانه أرسل رسوله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذى قامت به الأرض والسموات . فإذا ظهرت أمارات العدل، وأسفر وجهه بأى طريق كان، فثم شرع الله ودينه . والله سبحانه أعلم وأحكم، وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفى ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة، فلا يجعله منها، ولا يحكم عند وجودها وقيامها بوجهها . بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق، أن مقصوده إقامة العدل بين عباده، وقيام الناس بالقسط، فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهى من الدين وليست مخالفة له .

فلا يقال: إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع، بل هى موافقة لما جاء به، بل هى جزء من أجزائه، ونحن نسمة سياسة تبعاً لمصطلحهم، وإنما هى عدل الله ورسوله، ظهر بهذه الأمارات والعلامات . فقد حبس رسول الله ﷺ فى تهمة<sup>(١)</sup>، وعاقب فى تهمة لما

(١) حسن: أخرجه أبو داود فى كتاب «الأقضية» باب: «فى الحبس فى الدية وغيره» (٣/ ٣١٣) حديث رقم (٣٢٣٠)، والنسائى فى كتاب «قطع السارق» باب: «امتحان السارق بالضرب والحبس» (٤/ ٣٩٠) حديث رقم (٤٨٩٠)، والترمذى فى كتاب «الديات» باب: «ما جاء فى الحبس فى التهمة» (٤/ ٢٠) حديث رقم (١٤١٧)، جميعاً من طريق معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده . . . به .

ظهرت أمارات الريبة على المتهم . فمن أطلق كل متهم وحلفه وخلقى سبيله - مع علمه باشتهاره بالفساد في الأرض ، وكثرة سرقاته ، وقال : لا أخذه إلا بشاهدى عدل - فقله مخالف للسياسة الشرعية . وقد منع النبي ﷺ الغال من الغنيمة سهمه ، وحرق متاعه<sup>(١)</sup> ، هو وخلفاؤه من بعده ، ومنع القاتل من السلب لما أساء شافعه على أمير السرية فعاقب المشفوع له عقوبة للشفيح ، وعزم على تحريق بيوت تاركي الجمعة والجماعة<sup>(٢)</sup> ، وأضعف الغرم على سارق مالا قطع فيه ، وشرع فيه جلدات نكالا وتاديبا ، وأضعف الغرم على كاتم الضالة عن صاحبها ، وقال في تارك الزكاة : « إنا آخلوها منه وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا »<sup>(٣)</sup> ، وأمر بكسر دنان الخمر ، وأمر بكسر القلور التي طبخ فيها اللحم الحرام ، ثم نسخ عنهم الكسر ، وأمرهم بالفسل ، وأمر عبد الله بن عمرو بتحريق الثوبين المعصفرين ، فسجرهما في التنور<sup>(٤)</sup> ، وأمر المرأة التي لعنت ناقتها أن تخلى سبيلها<sup>(٥)</sup> ، وأمر بقتل شارب الخمر بعد الثالثة

(١) إسناده ضعيف : أخرجه أبو داود في كتاب « الجهاد » باب : « في عقوبة الغال » (١١٧٩ / ٣) - حديث رقم (٢٧١٣) ، والترمذي في كتاب « الحدود » باب : « ما جاء في الغال » (٥٠ / ٤) - حديث رقم (١٤٦١) .

وقال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، والدارمي في كتاب « السير » باب : « في عقوبة الغال » (٩٦ / ٢) - حديث رقم (٢٤٩٠) ، وأحمد في « مسنده » (١ / ٢١٨) - حديث رقم (١٤٤ / ١) - شاكرا ، والحاكم في « المستدرک » (٢ / ١٢٧) ، (١٢٨) وصححه ووافقه الذهبي ، جميعا من طريق عبد العزيز بن محمد عن صالح بن محمد بن زاید عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن جده . . . به ، وفيه صالح بن محمد قال الحافظ : ضعيف .

(٢) متفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب « الأذان » باب : « وجوب صلاة الجماعة » (١٤٨ / ٢) - حديث رقم (٦٤٤) وفي كتاب « الخصومات » باب : « إخراج أهل المعاصي » (٨٩ / ٥) - حديث رقم (٢٤٢٠) ، ومسلم في كتاب « المساجد » باب : « فضل صلاة الجماعة » (٣ / ١٦٤) (٢٥١ / ٦٥١) - نووي ، كلاهما من طريق الأخرج عن أبي هريرة . . . به .

وليس فيها ذكر (الجمعة) ، وأخرج مسلم في « صحيحه » في نفس الموضوع من طريق أبي الأحوص عن عبد الله أن النسبي ﷺ قال : في قوم يتخلفون عن الجمعة : لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » (٣ / ١٦٥) (٢٥٤ / ٦٥٢) - نووي .

(٣) حسن : أخرجه أبو داود في كتاب « الزكاة » باب : « زكاة السائمة » (١٠٣ / ٢) - حديث رقم (١٥٧٥) ، والنسائي في كتاب « الزكاة » باب : « عقوبة مانع الزكاة » (٧٣٢ / ٢) - حديث رقم (٢٤٤٣) وأحمد في « مسنده » (٥ / ٢ - ٤) ، جميعا من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده . . . به .

(٤) صحيح : أخرجه مسلم في كتاب « اللباس » باب : « النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر » (٣٠٣ / ٧) - حديث رقم (٥٧٧) ، والنسائي في كتاب « الزينة » باب : « ذكر النص عن لبس المعصفر » (٤ / ٥٧٦ - ٥٧٧) - حديث رقم (٥٣٣٢) ، كلاهما من طريق طاووس عن أبيه عن عبد الله بن عمرو . . . به .

(٥) صحيح : أخرجه مسلم في « صحيحه » (٤ / ٢٠٠٤) (٢٥٩٥) ، وأبو داود في « مسنده » (٣ / ٢٦) ، وابن حبان في « صحيحه » (١٣ / ٥١) - حديث رقم (٥٧٤٠) ، والدارمي في « مسنده » (٢ / ٣٧٤) ، والبيهقي في « مسنده الكبرى » (٥ / ٢٥٤) ، من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين . . . به .

والرابعة ولم ينسخ ذلك<sup>(١)</sup>، ولم يجعله حدا لا بد منه، بل هو بحسب المصلحة إلى رأى الإمام؛ ولذلك زاد عمر رضى الله عنه فى الحد عن الأربعين ونفى فيها. وأمر النبى ﷺ بقتل الذى كان يتهم بأمر ولده فلما تبين أنه خصى تركه<sup>(٢)</sup>، وأمر بإمسك اليهودى الذى أومات الجارية برأسها أنه رضخه بين حجرين<sup>(٣)</sup>، فأخذ فأقر فرضخ رأسه. وهذا يدل على جواز أخذ المتهم إذا قامت قرينة التهمة. والظاهر: أنه لم تقم عليه بينة، ولا أقر اختياراً منه بالقتل، وإنما هدد أو ضرب فأقر.

### فصل: سلوك الصحابة فى الأحكام

وسلك أصحابه وخلقاؤه من بعده ما هو معروف لمن طلبه.

فمن ذلك: أن أبابكر رضى الله عنه حرق اللوطية وأذاقهم حر النار فى الدنيا قبل الآخرة. وكذلك قال أصحابنا: إذا رأى الإمام تحريق اللوطى فله ذلك. فإن خالد بن الوليد رضى الله عنه كتب إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه: «إنه وجد فى بعض نواحي العرب رجلاً ينكح كما تنكح المرأة»، فاستشار الصديق أصحاب رسول الله ﷺ - وفيهم على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أشدهم قولاً - فقال: «إن هذا الذنب لم تعص به أمة من الأمم إلا واحدة فصنع الله بهم ما صنع كما قد علمتم، أرى أن يحرقوا بالنار» فكتب أبو بكر إلى خالد: «أن يحرق»<sup>(٤)</sup>، فحرقه. ثم حرقهم عبد الله بن الزبير فى خلافته، ثم حرقهم هشام ابن عبد الملك.

(١) صحيح: أخرجه ابن حبان فى «صحيحه» (١٠ / ٢٩٥) حديث رقم (٤٤٤٥)، من طريق عاصم بن أبى النجود عن أبى صالح عن أبى سعيد الخدرى... به، والحاكم فى «مستدرکه» (٤ / ٤١٢) حديث رقم (٨١١١)، من طريق عبد الرحمن بن أبى سلمة عن أبى هريرة، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والهيثمى فى «موارد الظمان» (١ / ٢٦٤) حديث رقم (١٥١٧) جميعاً من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة... به، والدارمى فى «مسنده» (٢ / ٢٣٠) حديث رقم (٢٣١٣) من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه... به، وأبو داود فى «مسنده» (٤ / ١٦٥) حديث رقم (٤٤٨٥) من طريق الزهرى، وأحمد فى «مسنده» (٢ / ٢١٤) حديث رقم (٧٠٠٣) من طريق شهر عن أبى عمرو... به.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم فى «صحيحه» من كتاب «التوبة» باب: «براءة حرم النبى ﷺ من الربية» (٩ / ص ١٣٢ / ٢٧٧)، من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس... به، والحاكم فى «المستدرک» (٤ / ٤٢) حديث رقم (٦٨٢٤) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخارى فى «صحيحه» (٢ / ٨٥٠) حديث رقم (٢٢٨٢)، ومسلم فى «صحيحه» (٣ / ١٣٠٠) حديث رقم (١٦٧٢)، كلاهما من طريق همام عن قتادة عن أنس... به.

(٤) إسناده جيد: أخرجه البيهقى فى «شعب الإيمان» (٤ / ٣٥٧) حديث رقم (٥٣٨٩) من طريق عبد العزيز بن أبى حازم عن داود بن بكر عن محمد بن النكدر أن خالد بن الوليد... به، وأورده المنذرى فى «الترغيب والترهيب» (٣ / ١٩٨)، وقال: رواه ابن أبى الدنيا من طريق البيهقى بإسناده... به.



وحرق عمر بن الخطاب رضى الله عنه حانوت الخمار بما فيه، وحرق قرية يباع فيها الخمر، وحرق قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب فى قصره عن الرعية، فذكر الإمام أحمد رحمه الله فى مسائل ابنه صالح: أنه دعا محمد بن مسلمة فقال: «أذهب إلى سعد بالكوفة، فحرق عليه قصره ولا تحدثن حدثاً حتى تأتيني» فذهب محمد إلى الكوفة، فاشتري من نبطى حزمة حطب، وشرط عليه حملها إلى قصر سعد. فلما وصل إليه ألقى الحزمة فيه، وأضرم فيها النار، فخرج سعد فقال: «ما هذا؟» قال: «عزمة أمير المؤمنين» فتركه حتى احترق. ثم انصرف إلى المدينة، فعرض عليه سعد نفقة، فأبى أن يقبلها. فلما قدم على عمر قال له: «هلا قبلت نفقتك؟ فقال: إنك قلت: لا تحدثن حدثاً حتى تأتيني»<sup>(١)</sup>.

وحلق عمر رأس نصر بن حجاج ونفاه من المدينة لتشيب النساء به، وضرب صبيغ بن عسل التميمي على رأسه، لما سأل عما لا يعنيه.

وصادر عماله فأخذ شطر أموالهم لما اكتسبوها بجاه العمل، واختلط ما يختصمون به بذلك، فجعل أموالهم بينهم وبين المسلمين شطرين.

وألزم الصحابة أن يقلوا الحديث عن رسول الله ﷺ لما اشتغلوا به عن القرآن سياسة منه، إلى غير ذلك من السياسة التى ساس بها الأمة رضى الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ومن ذلك إلزامه للمطلق ثلاثاً بكلمة واحدة بالطلاق وهو يعلم أنها واحدة. ولكن لما أكثر الناس منه رأى عقوبتهم بإلزامهم به. ووافقه على ذلك رعيته من الصحابة. وقد أشار هو إلى ذلك، فقال: «إن الناس قد استعجلوا فى شيء كانت لهم فيه أناة فلو أنا أمضيناه عليهم؟» فأمضاه عليهم ليقولوا منه. فإنهم إذا علموا أن أحدهم إذا أوقع الثلاث جملة واحدة وقعت، وأنه لا سبيل له إلى المرأة أمسك عن ذلك. فكان الإلزام به عقوبة منه لمصلحة رآها. ولم يكن يخفى عليه أن الثلاث كانت فى زمن النبى ﷺ وأبى بكر كانت تجعل واحدة، بل مضى على ذلك صدر من خلافته، حتى أكثر الناس من ذلك، وهو اتخاذ لآيات الله هزواً. كما فى المسند وسنن النسائى وغيرهما من حديث محمود ابن لبيد: أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً، على عهد رسول الله ﷺ. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟» فقال رجل: «ألا أضرب عنقه يا رسول الله؟»<sup>(٢)</sup>، فلما أكثر الناس من ذلك عاقبهم به. ثم إنه ندم على ذلك قبل موته، كما ذكره

(١) صحيح: أخرجه أحمد فى «المسند» (١/ ٥٤)، وأورده الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٨/ ١٦٧).

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه النسائى فى كتاب «الطلاق» باب: «الثلاث للجموعة وما فيه من التنليظ» (٣/ ٤٧٧) حديث رقم (٣٤٠١) بتحقيقنا برواية محمد بن لبيد. به، وأورده التبريزى فى «المشكاة» (٢/ ٩٨٠)، وأورده الألبانى فى «ضعيف الجامع» (١/ ٢١٨٢).

الإسماعيلي في مسند عمر . فقلت لشيخنا : فهلا تبعت عمر في إلزامهم به عقوبة ، فإن جمع الثلاث محرم عندك ؟ فقال : أكثر الناس اليوم لا يعلمون أن ذلك محرم ، ولا سيما والشافعي يراه جائزاً ، فكيف يعاقب الجاهل بالتحريم ؟

قال : وأيضاً فإن عمر ألزمهم بذلك . وسد عليهم باب التحليل ، وأما هؤلاء : فيلزمونهم بالثلاث . وكثير منهم يفتح لهم باب التحليل . فإنه لا بد للرجل من امرأته ، فإذا علم أنها لا ترجع إليه إلا بالتحليل سعى في ذلك ، والصحابة لم يكونوا يسوغون ذلك . فحصلت مصلحة الامتناع من الجمع من غير وقوع مفسدة التحليل بينهم .

قال : ولو علم عمر أن الناس يتتابعون في التحليل لرأى أن إقرارهم على ما كان عليه الأمر في زمن رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وصدرأ من خلافته أولى . ويسط شيخنا الكلام في ذلك بسطاً طويلاً .

قال : ومن ذلك منعه بيع أمهات الأولاد . إنما كان رأياً منه رآه للأمة ، وإلا فقد بعن في حياة رسول الله ﷺ ومدة خلافة الصديق ، ولهذا عزم على بن أبي طالب على بيعهن وقال : « إن عدم البيع كان رأياً اتفق عليه هو وعمر » فقال له قاضيه عبيدة السلماني : « يا أمير المؤمنين ، رأيك ورأى عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحلك » فقال : « اقضوا كما كنتم تقضون ، فإنني أكره الخلاف » فلو كان عنده نص من رسول الله ﷺ بتحريم بيعهن لم يصف ذلك إلى رأيه ورأى عمر ، ولم يقل : « إنني رأيت أن يبعن » .

### فصل : الأفراد بالحج

ومن ذلك : اختياره للناس الأفراد بالحج ليعتبروا في غير أشهر الحج ، فلا يزال البيت الحرام مقصوداً فظن بعض الناس أنه نهى عن المتعة ، وأنه أوجب الأفراد . وتنازع في ذلك ابن عباس وابن الزبير ، وأكثر الناس على ابن عباس في ذلك ، وهو يحتج عليهم بالأحاديث الصحيحة : فلما أكثروا عليه في ذلك قال : « يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء . أقول لكم : قال رسول الله ﷺ . وتقولون : قال أبو بكر وعمر ؟ » وكذلك ابنه عبدالله كانوا إذا احتجوا عليه بأبيه يقول : « إن عمر لم يرد ما تقولون » فإذا أكثروا عليه قال : « أفرس رسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا ، أم عمر ؟ » (١) .

(١) إسناده ضعيف : أخرجه النسائي في كتاب «الطلاق» باب : «الثلاث للمجموعة وما فيه من التخليط» (٣/ ٤٧٧)

حديث رقم (٣٤٠١) بتحقيقنا ، برواية محمد بن لبيد . . . به .

وأورده التبريزي في «المشكاة» (٢/ ٩٨٠) ، وأورده الألباني في «ضعيف الجامع» (١/ ٢١٨٢) .

والمقصود : أن هذا وأمثاله سياسة جزئية بحسب المصلحة ، تختلف باختلاف الأزمنة . فظننا من ظنها شرائع عامة لازمة للأمة إلى يوم القيامة ، ولكل عذر وأجر . ومن اجتهد في طاعة الله ورسوله فهو دائر بين الأجر والأجرين .

وهذه السياسة التي ساسوا بها الأمة وأضعافها هي تأويل القرآن والسنة . ولكن هل هي من الشرائع الكلية التي لا تتغير بتغير الأزمنة ، أم من السياسات الجزئية التابعة للمصالح ، فتتقيد بها زمانا ومكانا ؟ .

ومن ذلك : جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التي أطلق لهم رسول الله ﷺ القراءة بها<sup>(١)</sup> ، لما كان ذلك مصلحة ، فلما خاف الصحابة رضي الله عنهم على الأمة أن يختلفوا في القرآن ، ورأوا أن جمعهم على حرف واحد أسلم ، وأبعد من وقوع الاختلاف فعلوا ذلك ، ومنعوا الناس من القراءة بغيره . وهذا كما لو كان للناس عدة طرق إلى البيت ، وكان سلوكهم في تلك الطرق يوقعهم في التفرق والتشتت ، ويطمع فيهم العدو فرأى الإمام جمعهم على طريق واحد ، وترك بقية الطرق ، جاز ذلك ، ولم يكن فيه إبطال لكون تلك الطرق موصلة إلى المقصود ، وإن كان فيه نهى عن سلوكها لمصلحة الأمة .

ومن ذلك : تحريق على رضي الله عنه الزنادقة والرافضة ، وهو يعلم سنة رسول الله ﷺ في قتل الكافر ، ولكن لما رأى أمرا عظيما جعل عقوبته من أعظم العقوبات ، ليؤجر الناس عن مثله ؛ ولذلك قال :

لما رأيت الأمر أمرا منكرا أجمعت ناري ودعوت قنبرا

وقنبر غلامه . وهذا الذي ذكرناه جميع الفقهاء يقولون به في الجملة ، وإن تنازعوا في كثير من موارد . فكلهم يقول بجواز وطء الرجل المرأة إذا أهديت إليه ليلة الزفاف ، وإن لم يشهد عنده عدلان من الرجال بأن هذه فلاتة بنت فلان التي عقدت عليها ، وإن لم يستنطق النساء أن هذه امرأته اعتمادا على القرينة الظاهرة ، فتزولوا هذه القرينة القوية منزلة الشهادة .

### ( العمل بالعرف والعادة )

ومن ذلك : أن الناس - قديما وحديثا - لم يزالوا يعتمدون على قول الصبيان المرسل معهم الهدايا ، وأنها مبعوثة إليهم ، فيقبلون أقوالهم ، ويأكلون الطعام المرسل به ، ويلبسون

(١) متفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب « فضائل القرآن » باب : « نزول القرآن على سبعة أحرف » ( ٨ / ٦٣٩ ) حديث رقم ( ٤٩٩٢ ) ، ومسلم في كتاب « صلاة المسافرين » باب : « بيان أن القرآن على سبعة أحرف » ، كلاهما من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب . . . به .

الثياب، ولو كانت أمة لم يمتنعوا من وطئها، ولم يسألوا إقامة البينة على ذلك؛ اكتفاء بالقرائن الظاهرة.

ومن ذلك: أن الضيف يشرب من كوز صاحب البيت، ويتكئ على وساده، ويقضى حاجته في مرحاضه من غير استئذان باللفظ له، ولا يعد بذلك متصرفا في ملكه بغير إذنه.

ومن ذلك: أنه يطرق عليه بابه ويضرب حلقته بغير إذنه، اعتمادا على القرينة العرفية. ومن ذلك: أخذ ما يسقط من الإنسان مما لا تتبعه همته، كالسوط والعصا والفلس والتمر.

ومن ذلك: أخذ ما يبقى في القراح والحائط والثمار بعد تخلية أهله له وتسيبه.

ومن ذلك: أخذ ما يسقط من الحب عند الحصاد، ويسمى اللقاط.

ومن ذلك: أخذ ما ينذه الناس رغبة عنه من الطعام والخرق والخزف ونحوه.

ومن ذلك: قول أهل المدينة - وهو الصواب - إنه لا يقبل قول المرأة: إن زوجها لم يكن ينفق عليها ولا يكسوها فيما مضى من الزمان؛ لتكذيب القرائن الظاهرة لها. وقولهم في ذلك هو الحق الذي ندين الله به، ولا نعتقد سواه. والعلم الحاصل بإتفاق الزوج وكسوته في الزمن الماضي اعتمادا على الأمارات الظاهرة، أقوى من الظن الحاصل باستصحاب الأصل، وبقاء ذلك في ذمته، بأضعاف مضاعفة. فكيف يقدم هذا الظن الضعيف على ذلك العلم الذي يكاد، يبلغ القطع؟ فإن هذه الزوجة لم يكن ينزل عليها رزقها من السماء، كما كان ينزل على مريم بنت عمران، ولم تكن تشاهد تخرج من منزلها تأتي بطعام وشراب، والزوج يشاهد في كل وقت داخلا إليها بالطعام والشراب. فكيف يقال: «القول قولها» ويقدم ظن الاستصحاب على هذا العلم اليقيني؟ والله أعلم.

ومن ذلك: أن صاحب المنزل إذا قدم الطعام إلى الضيف ووضع بين يديه، جاز له الإقدام على الأكل، وإن لم يأذن له لفظا، اعتبارا بدلالة الحال الجارية مجرى القطع.

ومن ذلك: إذن النبي ﷺ للمار بثمر الغير: أن يأكل من ثمره ولا يحمل<sup>(١)</sup>، اكتفاء بشاهد الحال، حيث لم يجعل عليه حائطا ولا ناطورا.

(١) حسن: أخرجه الترمذى (٥٨٣/٢) حديث رقم (١٢٨٧) من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر... بنحوه، وقال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم، وقد رخص فيه بعض أهل العلم لابن السبيل في أكل الثمار وكرهه بعضهم إلا بالثمن، ويشهد له حديث أبي داود (٣٩٠/٣) حديث رقم (٢٦٩١) من طريق الحسن عن سمرة بن جندب... بنحوه، والبيهقي في «سننه» (٣٦٠/٩) من طريق ابن جرير عن عطاء عن رسول الله ﷺ، والميداني في «معجم الشيوخ» (١/٣٨٣) حديث رقم (٢٧٧) من طريق الجريدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري... به، والطبراني في «الكبير» (٢١١/٧)، وأورده الإمام أحمد في كتابه «الورع» (١/١٢٧) حديث رقم (٦٨٧٧).

ومن ذلك : جواز قضاء الحاجة في الأفرحه والمزارع التي على الطرقات بحيث لا ينقطع منها المارة ، وكذلك الصلاة فيها ، ولا يكون ذلك غصباً لها ولا تصرفاً ممنوعاً .

ومن ذلك : الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات ، وإن لم يعلم الشارب إذن أربابها في ذلك لفظاً ، اعتماداً على دلالة الحال ، ولكن لا يتوضأ منها ؛ لأن العرف لا يقتضيه ، ودلالة الحال لا تدل عليه ، إلا أن يكون هناك شاهد حال يقتضى ذلك ، فلا بأس بالوضوء حيثئذ .

ومن ذلك : القضاء بالأجرة للغسال والحياز والطباخ والدقاق وصاحب الحمام والقيم ، وإن لم يعقد معه عقد إجارة ، اكتفاء بشاهد الحال ودلالته . ولو استوفى هذه المنافع ولم يعطهم الأجرة ، لعد ظالماً غاصباً ، مرتكباً لما هو من القبائح المنكرة .

ومن ذلك : انعقاد التبائع في سائر الأعصار والأمصار بمجرد المعاطة من غير لفظ ، اكتفاء بالقرائن والأمارات الدالة على التراضي ، الذي هو شرط في صحة البيع .

ومن ذلك : جواز شهادة الشاهد على القتل الموجب للقصاص : أنه قتله عمداً عدواناً محضاً . وهو لم يقل : « قتلته عمداً » والعمدية صفة قائمة بالقلب . فجاز للشاهد أن يشهد بها ، ويراق دم القاتل بشهادته ، اكتفاء بالقرينة الظاهرة . فدلالة القرينة على التراضي بالبيع من غير لفظ أقوى .

ومن ذلك : أنهم قالوا : يقبل قول الوصى فيما ينفعه على اليتيم إذا ادعى ما يقتضيه العرف ، فإذا ادعى أكثر من ذلك لم يقبل قوله . وهكذا سائر من قلنا « القول قوله » إنما يقبل قوله إذا لم يكذبه شاهد الحال ، فإن كذبه لم يقبل قوله ؛ ولهذا يكذب المودع والمستأجر ، إذا ادعى أن الوديعة أو العين المستأجرة هلكت في الحريق ، أو تحت الهدم ، أو في نهب العيارين ونحوهم ، لم يقبل قولهم إلا إذا تحققنا وجود هذه الأسباب . فأما إذا علمنا انتفاءها فإنما نجزم بكذبهم ، ولا يقبل قولهم . وهذا من أقوى الأدلة على أن القول قول الزوج في النفقة والكسوة لما مضى من الزمان ، لعلمنا بكذب الزوجة في الإنكار ، وكون الأصل معها مثل كون الأصل قبول قول الأبناء ، إلا حيث يكذبهم الظاهر .

ومن ذلك : أنهم قالوا في تداعي العيب : هل حدث عند البائع أو حدث عند المشتري ؟ أن القول قول من يدل الحال على صدقه . فإن احتملت الحال صدقهما ففيها قولان ، أظهرهما : أن القول قول البائع ؛ لأن المشتري يدعى ما يسوغ فسخ العقد بعد تمامه ولزومه ، والبائع ينكره .

ومن ذلك: أن مالكا وأصحابه منعوا سماع الدعوى التى لا تشبه الصدق، ولم يحلفوا لها المدعى عليه، نظرا إلى الأمارات والقرائن الظاهرة.

ومن ذلك: أن أصحابنا وغيرهم من الفقهاء جوزوا للرجل أن يلاعن امرأته، فيشهد عليها بالزنا مؤكدا لشهادته باليمين، إذا رأى رجلا يعرف بالفجور يدخل إليها ويخرج من عندها، نظرا إلى الأمارات والقرائن الظاهرة.

ومن ذلك: أن جمهور الفقهاء يقولون فى تداعى الزوجين، والصانعين لمناخ البيت والدكان: أن القول قول من يدل الحال على صدقه. والصحيح فى هذه المسألة، أنه لا عبرة باليد الحسية، بل وجودها كعدمها. ولو اعتبرناها لا اعتبرنا به يد الخاطف لعمامة غيره وعلى رأسه عمامة، وآخر خلفه حاسر الرأس ونحن نقطع بأن هذه ظلمة عادية، فلا اعتبار لها.

ومن ذلك أن مالكا رحمه الله، يجعل القول قول المرتهن فى قدر الدين، مالم يزد على قيمة الرهن. وقوله هو الزاجح فى الدليل؛ لأن الله سبحانه جعل الرهن بدلا من الكتاب والشهود، فكأنه ناطق بقدر الحق، وإلا فلو كان القول قول الراهن لم يكن الرهن وثيقة، ولا جعل بدلا من الكتاب والشاهد. فدلالة الحال تدل على أنه إنما رهنه على قيمته، أو ما يقاربها وشاهد الحال يكذب الراهن إذا قال: رهننت عنده هذه الدار على درهم ونحوه، فلا يسمع قوله.

ومن ذلك: أنهم قالوا فى الركاز: إذا كانت عليه علامة المسلمين فهو لقطة، وإن كانت عليه علامة الكفار فهو ركاز.

ومن ذلك: أنه إذا استأجر دابة، جاز له ضربها إذا حرنت فى السير، وإن لم يستأذن مالكا.

ومن ذلك: أنه يجوز له إيداعها فى الخان، إذا قدم بلدا وأراد المضى فى حاجته، وإن لم يستأذن المؤجر فى ذلك.

ومن ذلك: إذن المستأجر للدار لأصحابه وأضيافه فى الدخول والمبيت، وإن لم يضمنهم عقد الإجارة.

ومن ذلك: غسل الثوب الذى استأجره مدة معينة إذا اتسخ، وإن لم يستأذن المؤجر فى ذلك.

ومن ذلك: لو وكله غائب فى بيع سلعة ملك قبض ثمنها، وإن لم يأذن له فى ذلك لفظا. ومن ذلك- وإن نازع فيه من نازع- لو رأى موتا بشاة غيره، أو حيوانه المأكول، فبادر

بذبحه ليحفظ عليه ماله: كان محسنا ولا سبيل على محسن. ومن ضمنه فقد سد باب الإحسان إلى الغير في حفظ ماله.

ومن ذلك: لو رأى السيل يقصد الدار المؤجرة، فبادر وهدم الحائط ليخرج السيل ولا يهدم الدار كلها: كان محسنا، ولا يضمن الحائط.

ومن ذلك: لو وقع حريق في الدار فبادر وهدمها على النار لئلا تسرى لم يضمن.

ومنها: لو رأى العدو يقصد مال غيره الغائب، فبادر وصالحه على بعضه، كان محسنا ولم يضمن.

ومن ذلك: لو وجد هديا مشعرا منحورا، وليس عنده أحد، جاز له أن يأكل منه.

ومنها: لو استأجر غلاما، فوقعت الأكلة في طرف من أطرافه، بحيث لو لم يقطعه سرى إلى نفسه فقطعه، لم يضمنه المالك.

ومنها: لو اشترى صبرة طعام في دار رجل، أو خشبا، فله أن يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك، وإن لم يأذن له المالك.

وأضعاف أضعاف هذه المسائل، مما جرى العمل فيه على العرف والعادة. ونزل ذلك منزلة النطق الصريح، اكتفاء بشاهد الحال عن صريح المقال.

والمقصود: أن الشريعة لا ترد حقا، ولا تكذب دليلا، ولا تبطل أماره صحيحة. وقد أمر الله سبحانه بالتبني والتبيين في خبر الفاسق، ولم يأمر برده جملة. فإن الكافر الفاسق قد يقوم على خبره شواهد الصدق، فيجب قبوله والعمل به. وقد استأجر النبي ﷺ في سفر الهجرة دليلا مشركا على دين قومه، فأمنه ودفع إليه راحلته<sup>(١)</sup>. فلا يجوز لحاكم ولا لوال رد الحق بعد ما تبين، وظهرت أماراته لقول أحد من الناس.

والمقصود: أن «البينة» في الشرع: اسم لما يبين الحق ويظهره. وهي تارة تكون أربعة شهود، وتارة ثلاثة بالنص في بيئة المغلس، وتارة شاهدين، وشاهدا واحدا، وامرأة واحدة، وتكون نكولا ويمينا، أو خمسين يمينا أو أربعة أيمن. وتكون شاهد الحال في الصور التي ذكرناها وغيرها، فقوله ﷺ: «البينة على المدعي»<sup>(٢)</sup>، أي عليه أن يظهر ما يبين صحة دعواه، فإذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له.

(١) أورده ابن هشام في «السيرة النبوية» (٢/ ص ٩٢)، وهذا المشرك الذي استأجره النبي ﷺ هو عبد الله بن أرفط رجل من بني الدئل بن بكر.

(٢) شيق تخريجه.

### فصل : حذاق الحكام والولاة

ولم يزل حذاق الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات، فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا إقرارا. وقد صرح الفقهاء كلهم بأن الحاكم إذا ارتاب بالشهود فرفقهم وسألهم: كيف تحملوا الشهادة؟ وأين تحملوها؟ وذلك واجب عليه، متى عدل عنه أثم، وجار في الحكم. وكذلك إذا ارتاب بالدعوى سأل المدعى عن سبب الحق، وأين كان؟ ونظر في الحال: هل يقتضى صحة ذلك؟ وكذلك إذا ارتاب بن القول قوله كالأمين والمدعى عليه، وجب عليه أن يستكشف الحال، ويسأل عن القرائن التي تدل على صورة الحال. وقل حاكم أو وال اعتنى بذلك، وصار له فيه ملكة إلا وعرف المحق من المبتطل، وأوصل الحقوق إلى أهلها.

فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه، أته امرأة فشكرت عنده زوجها وقالت: «هو من خير أهل الدنيا، يقوم الليل حتى الصبح، ويصوم النهار حتى يمسي» ثم أدركها الحياء، فقال: «جزاك الله خيرا فقد أحسنت إلينا» فلما ولت قال كعب بن سور<sup>(١)</sup>: يا أمير المؤمنين، لقد أبلغت في الشكوى إليك، فقال: وما اشتكت؟ قال: زوجها. قال على بهما. فقال لكعب: اقض بينهما. قال: أقضي وأنت شاهد؟ قال: إنك قد فطنت إلى ما لم أظن له. قال: إن الله تعالى يقول: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]، صم ثلاثة أيام، وأفطر عندهما يوماً. وقم ثلاث ليال، وبت عندها ليلة، فقال عمر: «هذا أعجب إلى من الأول» فبعثه قاضيا لأهل البصرة، فكان يقع له في الحكومة من الفراسة أمور عجيبة، وكذلك شريح في فراسته وفطنته.

قال الشعبي: شهدت شريحاً - وجاءته امرأة تخاصم رجلاً - فأرسلت عينيها وبكت. فقلت: يا أبا أمية، ما أظن هذه البائسة إلا مظلومة؟ فقال: يا شعبي، إن إخوة يوسف جاءوا أباهم عشاء ييكون.

وتقدم إلى إياس بن معاوية<sup>(٢)</sup> أربع نسوة فقال إياس: أما إحداهن فحامل، والأخرى مرضع، والأخرى ثيب، والأخرى بكر. فنظروا فوجدوا الأمر كما قال. قالوا: وكيف

(١) كعب بن سور: القاضى الأزدى من أفاضل التابعين والعقلاء الصالحين، علق المصحف فى عنقه يوم الجمل وجعل يمر إلى هؤلاء فيذكرهم بالله ويحىء إلى هؤلاء فيذكرهم بالله حتى قتل بين الصقيين.

(٢) إياس بن معاوية: هو إياس بن معاوية بن قرة أبو وائلة البصرى قاضى البصرة، يروى عن أبيه وأنس وابن المسيب ومسيب بن جبير، وعنه خالد الحذاء وشعبة، وكان يضرب به المثل فى الذكاء والدعاء والسؤدد والعقل، وثقه بن معين. توفى سنة إحدى وعشرين ومائة كهلاً.



عرفت؟ فقال: أما الحامل: فكانت تكلمنى وترفع ثوبها عن بطنها، فعرفت أنها حامل. وأما المرضع: فكانت تضرب ثدييها، فعرفت أنها مرضع. وأما الثيب: فكانت تكلمنى وعينها فى عيني، فعرفت أنها ثيب. وأما البكر: فكانت تكلمنى وعينها فى الأرض، فعرفت أنها بكر.

وقال المدائن عن روح: استودع رجل رجلاً من أبناء الناس مالا، ثم رجع فطلبه فوجدته، فأتى إياساً فأخبره. فقال له إياس: انصرف فاكم أمرك، ولا تعلمه أنك أتيتنى، ثم عد إلى بعد يومين. فدعا إياس المودع. فقال: قد حضر كثير، وأريد أن أسلمه إليك، أفحصين منزلك؟ قال: نعم. قال: فأعد له موضعاً وحمالين. وعاد الرجل إلى إياس، فقال: انطلق إلى صاحبك فاطلب المال. فإن أعطاك فذاك، وإن جحدك فقل له: إني أخبر القاضى. فأتى الرجل صاحبه فقال: مالى، وإلا أتيت القاضى، وشكوت إليه، وأخبرته بأمرى، فدفع إليه ماله. فرجع الرجل إلى إياس فقال: قد أعطانى المال. وجاء الأمين إلى إياس لموعده. فزجره وانتهره، وقال: لا تقربنى يا خائن.

وقال يزيد بن هارون رحمه الله: تقلد القضاء بواسط رجل ثقة، فأودع رجل بعض شهوده كيساً مختوماً، وذكر أن فيه ألف دينار. فلما طالت غيبة الرجل فتح الشاهد الكيس من أسفله وأخذ الدنانير، وجعل مكانها دراهم، وأعاد الخياطة كما كانت. وجاء صاحبه، فطلب وديعته، فدفع إليه الكيس بختمه لم يتغير. فلما فتحه وشاهد الحال رجع إليه، وقال: إني أودعك دنانير، والذي دفعت إلى دراهم، فقال: هو كيسك بخاتمك. فاستعدى عليه القاضى. فأمر بإحضار المودع، فلما صارا بين يديه قال له القاضى: منذ كم أودعك هذا الكيس؟ فقال: منذ خمس عشرة سنة، فأخذ القاضى تلك الدراهم وقرأ سكتها، فإذا فيها ما قد ضرب من ستين وثلاثة، فأمره بدفع الدنانير إليه، وأسقطه ونادى عليه.

واستودع رجل لغيره مالا، فوجدته، فرفعه إلى إياس، فسأله فأنكر، فقال للمدعى: أين دفعت إليه؟ فقال: فى مكان فى البرية، فقال: وما كان هناك؟ قال: شجرة، قال: اذهب إليها فلعلك دفنت المال عندها ونسيت، فتذكر إذا رأيت الشجرة؛ فمضى وقال للخصم: اجلس حتى يرجع صاحبك، وإياس يقضى وينظر إليه ساعة بعد ساعة. ثم قال: يا هذا، أترى صاحبك قد بلغ مكان الشجرة؟ قال: لا، قال: يا عدو الله، إنك خائن، قال: أقلى، قال: لا أقالك الله. وأمر أن يحتفظ به حتى جاء الرجل، فقال له إياس: اذهب معه فخذ حقلك.

وجرى نظير هذه القضية لغيره من القضاة: ادعى عنده رجل أنه سلم غريماً له مالا وديعة فأنكر. فقال له القاضى: أين سلمته إياه؟ قال: بمسجد ناء عن البلد. قال: اذهب فجننى منه

بمصحف أحلفه عليه . فمضى واعتقل القاضى الغريم ، ثم قال له : أترأه بلغ المسجد؟ قال : لا . فألزمه بالمال .

وكان القاضى أبو حازم له فى ذلك العجب العجائب ، وكانوا ينكرون عليه ، ثم يظهر الحق فيما يفعله .

قال مكرم بن أحمد : كنت فى مجلس القاضى أبى حازم فتقدم رجل شيخ ومعه غلام حدث ، فادعى الشيخ عليه ألف دينار ديناً . فقال : ما تقول؟ قال : نعم . فقال القاضى للشيخ : ما تريد؟ قال : حبسه . قال : لا . فقال الشيخ : إن رأى القاضى أن يحبسه فهو أرجى لحصول مالى . فتفرس أبو حازم فيهما ساعة . ثم قال : تلازما حتى أنظر فى أمركما فى مجلس آخر . فقلت له : لم أخرت حبسه؟ فقال : ويحك ، إنى أعرف فى أكثر الأحوال فى وجه الخصوم وجه المحق من المبطل . وقد صارت لى بذلك درية لا تكاد تخطئ ، وقد وقع إلى أن سماحة هذا بالإقرار عين كذبه ، ولعله ينكشف لى من أمرهما ما أكون معه على بصيرة ، أما رأيت قلة تفاضبهما فى المناكرة ، وقلة اختلافهما ، وسكون طابعهما مع عظم المال؟ وما جرت عادة الأحداث بفرط التورع حتى يقر مثل هذا طوعاً عجزاً ، منشراح الصدر على هذا المال . قال : فنحن كذلك نتحدث إذا أتى الأذن يستأذن على القاضى لبعض التجار . فأذن له ، فلما دخل قال : أصلىح الله القاضى ، إنى يليت بولد لى حدث يتلف كل مال يظفر به من مالى فى القيان عند فلان . فإذا منعت احتال بحيل تضطرنى إلى التزام الغرم عنه . وقد نصب اليوم صاحب القيان يطالب بألف دينار حالاً . وبلغنى أنه تقدم إلى القاضى ليقر له فيسجنه ، وأقع مع أمه فيما ينكد عيشنا إلى أن أقضى عنه . فلما سمعت بذلك بادرت إلى القاضى لأشرح له أمره . فتبسم القاضى وقال لى : كيف رأيت؟ فقلت : هذا من فضل الله على القاضى . فقال : على بالغلام والشيخ . فأرهب أبو حازم الشيخ ووعظ الغلام . فأقر ، فأخذ الرجل ابنته وانصرفا .

وقال أبو السائب : كان يبلدنا رجل مستور الحال ، فأحب القاضى قبول قوله . فسأل عنه فزكى عنده سرراً وجهراً . فراسله فى حضور مجلسه لإقامة شهادة وجلس القاضى وحضر الرجل . فلما أراد إقامة الشهادة لم يقبله القاضى ، فستل عن السبب؟ فقال : انكشف لى أنه مراء ، فلم يسعنى قبول قوله . فقيل له : ومن أين علمت ذلك؟ قال : كان يدخل إلى فى كل يوم فأعد خطاه من حيث تقع عينى عليه من الباب إلى مجلسى . فلما دعوته اليوم جاء ، فعددت خطاه من ذلك المكان ، فإذا هى قد زادت ثلاثاً أو نحوها ، فعلمت أنه متصنع فلم أقبله .

وقال ابن قتيبة : شهد الفرزدق عند بعض القضاة فقال : قد أجزنا شهادة أبى فراس وزيدونا . فقيل له حين انصرف : إنه والله ما أجاز شهادتك .

والله فراسة إمام المتفكرين، وشيخ المتوسمين: عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى لم يكن تخطئ له فراسة وكان يحكم بين الأمة بالفراسة المؤيدة بالوحي.

قال الليث بن سعد: أتى عمر بن الخطاب يوما بفتى أمرد، وقد وجد قتيلا ملقى على وجه الطريق. فسأل عمر عن أمره واجتهد، فلم يقف له على خبر فشق ذلك عليه. فقال: اللهم اظفرنى بقاتله، حتى إذا كان على رأس الحول وجد صبى مولود ملقى بموضع القتل. فأتى به عمر فقال: ظفرت بدم القتل إن شاء الله تعالى. فدفع الصبى إلى امرأة، وقال لها: قومى بشأنه، وخذى منا نفقته، وانظرى من يأخذه منك. فإذا وجدت امرأة تقبله وتضمه إلى صدرها فأعلمينى بمكانها. فلما شب الصبى جاءت جارية، فقالت للمرأة: إن سيدتى بعثتنى إليك. لتبعنى بالصبى لتراه وترده إليك قالت: نعم، اذهبى به إليها، وأنا معك. فذهبت بالصبى والمرأة معها، حتى دخلت على سيدتها. فلما رأت أنه أخذته فقبلته وضمته إليها. فإذا هى ابنة شيخ من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، فأتت عمر فأخبرته، فاشتمل على سيفه، ثم أقبل إلى منزل المرأة. فوجد أباهما متكئا على باب داره. فقال له: يا فلان، ما فعلت ابنتك فلانة؟ قال: جزاها الله خيرا يا أمير المؤمنين، هى من أعرف الناس بحق أبيها، مع حسن صلاتها والقيام بدينها. فقال عمر: قد أحببت أن أدخل إليها فأزيدها رغبة فى الخير، وأحسها عليه. فدخل أبوها ودخل عمر معه. فأمر عمر من عندها فخرج، وبقي هو والمرأة فى البيت. فكشف عمر عن السيف، وقال: أصدقينى، وإلا ضربت عنقك— وكان لا يكذب— فقالت: على رسلك، فوالله لأصدقن. إن عجوزا كانت تدخل على، فأخذها أما، وكانت تقوم من أمرى بما تقوم به الوالدة، وكنت لها بمنزلة البنت، حتى مضى لذلك حين. ثم إنها قالت: يا بني، إنه قد عرض لى سفر، ولى ابنة فى موضع أنتخوف عليها فيه أن تضيع، وقد أحببت أن أضرمها إليك حتى أرجع من سفرى، فعمدت إلى ابن لها شاب أمرد، فهيأته كهيفة الجارية وأتتني به. لا أشك أنه جارية، فكان يرى منى ما ترى الجارية من الجارية، حتى اغتفلنى يوما وأنا نائمة، فما شعرت حتى علاننى وخالطنى. فمددت يدي إلى شفرة كانت إلى جانبي فقتلته. ثم أمرت به فألقى حيث رأيت، فاشتملت منه على هذا الصبى. فلما وضعت ألقته فى موضع أبيه. فهذا والله خبرهما على ما أعلمتك. فقال: صدقت. ثم أوصاها، ودعا لها وخرج. وقال لأبيها: نعمت الابنة ابنتك. ثم انصرف.

وقال نافع عن ابن عمر: بينما عمر جالس إذ رأى رجلا فقال: لست ذا رأى إن لم يكن هذا الرجل قد كان ينظر فى الكهانة. ادعوه لى، فدعوه فقال: هل كنت تنظر وتقول فى الكهانة شيئا؟ قال: نعم.

وقال مالك عن يحيى بن سعيد: إن عمر بن الخطاب قال لرجل: «ما اسمك؟ قال:

جمرة . قال : ابن من ؟ قال : ابن شهاب . قال : ممن ؟ قال : من الحرقة قال : أين مسكنك ؟ قال : بحرة النار . قال : أيها ؟ قال : بذات لظي . فقال عمر : أدرك أهلك ؛ فقد احترقوا ! فكان كما قال .

ومن فراسته التي تفرد بها عن الأمة . أنه قال : « يا رسول الله ، لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى » فنزلت : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] .

وقال : « يا رسول الله ، لو أمرت نساءك أن يحتجبن ؟ » فنزلت آية الحجاب (١) .

واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة فقال لهن عمر : « عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن ، فنزلت كذلك » .

وشاوره رسول الله ﷺ في أسارى يوم بدر . فأشار بقتلهم . ونزل القرآن بموافقته (٢) .

وقد أثنى الله سبحانه على أهل فراسة المتوسمين ، وأخبر أنهم هم المستفوعون بالآيات .

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « أفرس الناس ثلاثة : امرأة فرعون في موسى حيث قالت : ﴿ قَرُرْتُ عَيْنِي لَكَ لَا تَقْطُوهُ عَنِّي أَنْ يَفْعَنَا أَوْ يَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ [القصاص : ٩] ، وصاحب يوسف حيث قال لامرأته : ﴿ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَفْعَنَا أَوْ يَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ [يوسف : ٢١] ، وأبو بكر الصديق في عمر رضي الله عنهما حيث جعله الخليفة بعده » .

ودخل رجل على عثمان رضي الله عنه ، فقال له عثمان : « يدخل على أحدكم والزنا في عينيه » . فقال : أوحى بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : لا ، ولكن فراسة صادقة » .

ومن هذه الفراسة : أنه رضي الله عنه لما تفرس أنه مقتول ولا بد أمسك عن القتال والدفع عن نفسه ، لئلا يجري بين المسلمين قتال ، وآخر الأمر يقتل هو ، فأحب أن يقتل من غير قتال يقع بين المسلمين .

ومن ذلك : فراسة ابن عمر في الحسين ، لما ودعه وقال : « أستودعك الله من قتيل » ومعه كتب أهل العراق ، فكانت فراسة ابن عمر أصدق من كتبهم .

ومن ذلك : أن رجلين من قريش دفعا إلى امرأة مائة دينار وديعة ، وقالوا : لا تدفعيها إلى واحد منا دون صاحبه . فلبثا حولا ، فجاء أحدهما فقال : إن صاحبي قد مات فادفعي إلى

(١) صحيح : أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ص ٦٧) من حديث عبد الله بن مسعود وفيه قال : رواه أحمد والبخاري والطبراني وفيه أبو نهشل ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات .

(٢) صحيح : أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٦٥) حديث رقم (٢٣٩٩) عن نافع عن ابن عمر قال : قال عمر . . وأخرجه الترمذي (٤/ ص ١٣٥) حديث رقم (١٥٦٧) .

الدنانير. فأبّت، وقالت: إنكما قلتما لى: لا تدفعيها إلى واحد منا دون صاحبه. فلست بدافعتهما إليك، فنقل عليها بأهلها وجيرانها حتى دفعتهما إليه، ثم لبثت حولا آخر فجاء الآخر، فقال: ادفعي إلى الدنانير. فقالت: إن صاحبك جاءنى، فزعم أنك قد مت، فدفعتهما إليه. فاخصما إلى عمر رضى الله عنه. فأراد أن يقضى عليها. فقالت: ادفعنا إلى على بن أبى طالب، فعرف على أنهما قد مكرأ بها. فقال: أليس قد قلتما لا تدفعيها إلى واحد منا دون صاحبه؟ قال: بلى. قال: فإن مالك عندها، فاذهب فجي بصاحبك حتى تدفعه إليكما.

### فصل: فراسة الحاكم

ومن فراسة الحاكم: ما ذكره حماد بن سلمة عن حميد الطويل: أن إياس بن معاوية اختصم إليه رجلان، استودع أحدهما صاحبه وديعة. فقال صاحب الوديعة: استحلطه بالله مالى عنده وديعة. فقال إياس: بل أستحلطه بالله مالك عنده وديعة ولا غيرها.

وهذا من أحسن الفراسة، فإنه إذا قال: «ماله عندى وديعة» احتمل النفى واحتمل الإقرار، فينصب «ماله» بفعل محذوف مقدر. أى دفع ماله إلى، أو أعطانى ماله، أو يجعل «ما» موصولة، والجار والمجرور صلتها ووديعة خبر عن «ما» فإذا قال: «ولا غيرها» تعين النفى.

وقال حماد بن سلمة: شهدت إياس بن معاوية يقول فى رجل ارتهن رهنا، فقال المرتهن: رهنته بعشرة. وقال الراهن: رهنته بخمسة. فقال: إن كان الراهن بينة أنه دفع إليه الرهن فالقول ما قال الراهن، وإن لم يكن له بينة يدفع الرهن إليه، والرهن بيد المرتهن، فالقول ما قال المرتهن، لأنه لو شاء لجدده الرهن.

قلت: وهذا قول ثالث فى المسألة، وهو من أحسن الأقوال.

فإن إقراره بالرهن - وهو فى يده ولا بينة للراهن - دليل على صدقه، وأنه محق. ولو كان مبطلا لجدده الرهن رأسا. ومالك وشيخنا رحمهما الله يجعلان القول قول المرتهن، ما لم يزد على قيمة الرهن. والشافعى وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله يجعلون القول قول الراهن مطلقا.

وقال إياس أيضاً: من أقر بشيء، وليس عليه بينة، فالقول ما قال.

وهذا أيضاً من أحسن القضاء؛ لأن إقراره علم على صدقه. فإذا ادعى عليه ألفا، ولا بينة له، فقال: صدق، إلا أنى قضيتة إياها. فالقول قوله. كذلك إذا أقر بأنه قبض من مورثه وديعة، ولا بينة له وادعى ردها إليه.

وقال إبراهيم بن مرزوق البصري: جاء رجلان إلى إياس بن معاوية، يختصمان في قطيفتين، إحداهما حمراء، والأخرى خضراء. فقال أحدهما: دخلت الحوض لأغتسل، ووضعت قطيفتي، ثم جاء هذا فوضع قطيفته تحت قطيفتي ثم دخل فاغتسل، فخرج قبلي، وأخذ قطيفتي فمضى بها. ثم خرجت فتبعته. فزعم أنها قطيفته، فقال: ألك بينة؟ قال: لا. قال: اتنوني بمشط. فأتى بمشط، فسرح رأس هذا ورأس هذا. فخرج من رأس أحدهما صوف أحمر، ومن رأس الآخر صوف أخضر. فقاضى بالحمراء للذي خرج من رأسه الصوف الأحمر، وبالحضراء للذي خرج من رأسه الصوف الأخضر.

وقال معتمر بن سليمان عن زيد أبي العلاء: شهدت إياس بن معاوية اختصم إليه رجلان. فقال أحدهما: إنه باعني جارية رغاء. فقال إياس: وما عسى أن تكون هذه الرعونة؟ قال: شبه الجنون. فقال إياس: يا جارية، أتذكرين متى ولدت؟ قالت: نعم. قال: فأى رجليك أطول؟ قالت: هذه. فقال إياس: ردها فإنها مجنونة.

وقال أبو الحسن المدائني، عن عبد الله بن مصعب: إن معاوية بن قرة شهد عند ابنه إياس بن معاوية - مع رجال عدلهم - على رجل بأربعة آلاف درهم. فقال المشهود عليه: يا أبا وائلة، تثبت في أمري، فوالله ما أشهدتهم إلا على ألفين. فسأل إياس أباه والشهود: أكان في الصحيفة التي شهدوا عليها فضل؟ قالوا: نعم، كان الكتاب في أولها والطينة في وسطها، وباقى الصحيفة أبيض. قال: أكان المشهود له يلقاكم أحيانا، فيذكركم شهادتكم بأربعة آلاف درهم؟ قالوا: نعم، كان لا يزال يلقانا، فيقول: اذكروا شهادتكم على فلان بأربعة آلاف درهم، فصرفهم، ودعا المشهود له. فقال: يا عدو الله، تغفلت قوما صالحين مغفلين، فأشهدتهم على صحيفة جعلت طينتها في وسطها، وتركت فيها بياضا في أسفلها، فلما ختموا الطينة قطعت الكتاب الذي فيه حقل ألفا درهم، وكتبت في البياض أربعة آلاف فصارت الطينة في آخر الكتاب، ثم كنت تلقاهم فتلقنهم، وتذكرهم أنها أربعة آلاف فأقر بذلك وسأله الستر، عليه فحكم له بألفين وستر عليه.

وقال نعيم بن حماد عن إبراهيم بن مرزوق البصري: كنا عند إياس بن معاوية قبل أن يستقضى، وكنا نكتب عنه الفراسة، كما نكتب عن المحدث الحديث، إذ جاء رجل فجلس على دكان مرتفع بالمريد، فجعل يترصد الطريق. فبينما هو كذلك إذ نزل فاستقبل رجلا، فنظر في وجهه، ثم رجع إلى موضعه، فقال إياس: قولوا في هذا الرجل. قالوا: ما نقول؟ رجل طالب حاجة. فقال: هو معلم صبيان، قد أبى. له غلام أمور. فقام إليه بعضنا فسأله عن حاجته؟ فقال: هو غلام لى أبى. قالوا: وما صفته؟ قال: كذا وكذا، وإحدى عينيه

ذاهبة . قلنا : وما صنعتك ؟ قال : أعلم الصبيان . قلنا لإياس : كيف علمت ذلك ؟ قال : رأيته جاء ، فجعل يطلب موضعاً يجلس فيه ، فنظر إلى أرفع شيء يقدر عليه . فجلس عليه ، فنظرت في قدره فإذا ليس قدره قدر الملوك . فنظرت فيمن اعتاد في جلوسه جلوس الملوك ، فلم أجدهم إلا المعلمين ، فعلمت أنه معلم صبيان . فقلنا : كيف علمت أنه أبق له غلام ؟ قال : إنى رأيته يترصد الطريق ، ينظر في وجوه الناس قلنا : كيف علمت أنه أعور ؟ قال : بينما هو كذلك إذ نزل فاستقبل رجلاً قد ذهبت إحدى عينيه ، فعلمت أنه شبهه بغلامه .

وقال الحارث بن مرة : نظر لإياس بن معاوية إلى رجل . فقال : هذا غريب ، وهو من أهل واسط ، وهو معلم ، وهو يطلب عبداً له أبق ، فوجدوا الأمر كما قال . فسألوه ؟ فقال : رأيته يمشى يلتفت فلعمت أنه غريب ، ورأيتة وعلى ثوبه حمرة تربة واسط فعلمت أنه من أهلها ، ورأيته يمر بالصبيان فيسلم عليهم ولا يسلم على الرجال . فعلمت أنه معلم ، ورأيته إذا مر بذي هيئة لم يلتفت إليه ، وإذا مر بذي أسمال تأمله فعلمت أنه يطلب أبقاً .

وقال هلال بن العلاء الرقي عن القاسم بن منصور عن عمرو بن بكر : مر لإياس بن معاوية ، فسمع قراءة من عليه ، فقال : هذه قراءة امرأة حامل بغلام ، فسئل : كيف عرفت ذلك ؟ فقال : سمعت بصوتها ونفسها مخالطة فعلمت أنها حامل ، وسمعت صحلاً ، فعلمت أن الحمل غلام .

ومر بعد ذلك بكتّاب فيه صبيان ، فنظر إلى صبي منهم فقال : هذا ابن تلك المرأة ، فكان كما قال .

وقال رجل لإياس بن معاوية : علمنى القضاء فقال : إن القضاء لا يعلم ، إنما القضاء فهم . ولكن قل : علمنى من العلم . وهذا هو سر المسألة ، فإن الله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ (٧٨) فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿ [الأنبياء : ٧٨ ، ٧٩] ، فخص سليمان بفهم القضية ، وعمهما بالعلم . وكذلك كتب عمر إلى قاضيه أبى موسى فى كتابه المشهور «الفهم الفهم فيما أدلى إليك» .

والذى اختص به إياس وشريح مع مشاركتهما لأهل عصرهما فى العلم : هو الفهم فى الواقع ، والاستدلال بالأمارات وشواهد الحال . وهذا الذى فات كثيرا من الحكام ، فأضاعوا كثيرا من الحقوق ..

## فصل : أنواع الفراسة

ومن أنواع الفراسة : ما أرشدت إليه السنة النبوية من التخلص من المكروه بأمر سهل جدًّا ، ومن تعريض بقول أو فعل .

فمن ذلك : ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رجل : يا رسول الله ، إن لى جاراً يؤذنى . قال : « اتطلق فأخرج متاعك إلى الطريق » . فانتطلق ، فأخرج متاعه . فاجتمع الناس إليه . فقالوا : ما شأنك ؟ فقال : إن لى جاراً يؤذنى . فجعلوا يقولون : اللهم العنه ، اللهم أخرجه : فبلغه ذلك . فاتاه فقال : ارجع إلى منزلك ، فوالله لا أوديك أبداً<sup>(١)</sup> .

فهذه وأمثالها هى الحيل التى أباحتها الشريعة ، وهى تحيل الإنسان بفعل مباح على تخلصه من ظلم غيره وأذاه ، لا الاحتيال على إسقاط فرائض الله واستباحة محارمه .

وفى المسند والسنن عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « من أحدث فى صلاته فلينصرف ، فإن كان فى صلاة جماعة فليأخذ بأنفه ولينصرف »<sup>(٢)</sup> . وفى السنن كثير من ذكر المعارض التى لا تبطل حقًّا ، ولا تحق باطلا ، كقوله ﷺ للسائل : ممن أنتم ؟ قالوا : نحن من ماء<sup>(٣)</sup> ، وقوله للذى ذهب بغريمه ليقنتله « إن قتله فهو مثله »<sup>(٤)</sup> ، وكان إذا أراد عزوة ورى بغيرها<sup>(٥)</sup> ، وكان الصديق رضى الله عنه يقول فى سفر الهجرة لمن يسأل عن النبى ﷺ :

(١) صحيح : أخرجه أبو داود فى (٤/ ص ٣٣٩) حديث رقم (٥١٥٣) من طريق ابن عجلان . به ، وابن حبان فى « صحيحه » (٢/ ٢٧٨) حديث رقم (٥٢٠) من حديث أبى خالد الأحمر عن ابن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة . به ، وأورده الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٨/ ١٧٠) ، وقال : رواه الطبرانى والبخارى بنحوه ، إلا أنه قال : ضع متاعك على الطريق . . . الحديث ، وفيه أبو عمر المبتهى تفرد به عن شريك وبقيه رجاله ثقات ، و« الترغيب والترهيب » للمنزلى (٣/ ٢٤١) حديث رقم (٣٨٦٧) .

(٢) ضعيف : أخرجه أبو داود فى « مسنده » باب : « من يحدث فى الصلاة » (١/ ٥٣) حيث رقم (٢٠٥) وأيضا فى « مسنده » (١/ ٢٦٣) من حديث مسلم بن سلام عن على بن طلحة . به .

وابن حبان فى « صحيحه » (٨/ ٢٢٣٧) عن مسلم بن سلام عن على بن طلحة .  
(٣) صحيح : أورده ابن هشام فى « السيرة » (٢/ ٢٢١) وذكره ابن كثير فى « البداية والنهاية » (٣/ ٢٦٤) والطبرانى فى « تاريخه » (٢/ ٢٧) .

(٤) صحيح : أخرجه مسلم فى « صحيحه » (٣/ ١٣٠٧) حديث رقم (١٦٨٠) من طريق سماك بن حرب أن علقمة ابن رائل حدثه أن أباه حدثه . . . الحديث ، والنسائى فى « مسنده » (٨/ ١٥) حديث رقم (٤٧٧٧) من طريق مسلم .

(٥) صحيح : أخرجه البخارى (٣/ ص ١٨٧٠) حديث رقم (٢٧٨٧ ، ٢٧٨٨) من حديث ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال : سمعت كعب بن مالك رضى الله عنه يقول . . . فذكره ، وابن حبان فى « صحيحه » (٨/ ص ١٥٦) وأبو داود فى (٣/ ص ٤٣) حديث رقم (٢٦٣٧) وفى « الترغيب والترهيب » (٣/ ص ٣٦٠) .



« من هذا بين يديك؟ » فيقول: « هاد يدلني على الطريق »<sup>(١)</sup>، وكذلك الصحابة من بعده.

فروى زيد بن أسلم عن أبيه قال: قدمت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه حلل من اليمن، فقسمها بين الناس، فأرى فيها حلة رديئة. فقال: كيف أصنع بهذه؟ إن أعطيتها أحدا لم يقبلها. فطواها وجعلها تحت مجلسه، وأخرج طرفها، ووضع الحلل بين يديه، فجعل يقسم بين الناس. فدخل الزبير وهو على تلك الحال، فجعل ينظر إلى تلك الحلة. فقال: ما هذه الحلة؟ فقال عمر: دعها عنك. قال: ما شأنها؟ قال: دعها. قال: فأعطينها. قال: إنك لا ترضاها. قال: بلى، قدرضيتها. فلما توثق منه، واشتراط عليه ألا يردّها رمى بها إليه. فلما نظر إليها إذا هي رديئة. قال: لا أريدها. قال عمر: هيات، قد فرغت منها فأجازها عليه، ولم يقبلها.

وقال عبد الله بن سلمة: سمعت عليا يقول: « لا أغسل رأسى بغسل حتى أتى البصرة فأحرقها، وأسوق الناس بعصاي إلى مصر » فاتيت أبا مسعود البدرى، فأخبرته فقال: « إن عليا يورد الأمور موارد لا تحسنون تصديرها. على لا يغسل رأسه بغسل، ولا يأتي البصرة، ولا يحرقها، ولا يسوق الناس عنها بعصاه، على رجل أصلح إنما على رأسه مثل الطست، إنما حوله شعرات ».

ومن ذلك: تعريض عبد الله بن رواحة لامرأته بإنشاد شعريهم أنه يقرأ، ليتخلص من أذاها له حين واقع جاريته.

وتعريض محمد بن مسلمة لكعب بن الأشرف حين آمنه بقوله: « إن هذا الرجل قد أخذنا بالصدقة وقد عنانا »<sup>(٢)</sup>، وتعريض الصحابة لأبى رافع اليهودى<sup>(٣)</sup>.

### فصل: من المعارض

ومن ذلك: قول عبد الرحمن بن أبى لىلى الفقيه - وقد أقيم على دكان بعد صلاة الجمعة - فقام على الدكان، وقال: إن الأمير أمرنى أن ألعن على بن أبى طالب، فالعنوه، لعنة الله.

(١) حسن: أخرجه أحمد في « مستدركه » (٢٨٧ / ٣)، وابن أبى شيبة في « المصنف » (١٤ / ٣٣٦).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخارى في (٣ / ص ١١٠٢) حديث رقم (٢٨٦٧) من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله . . به، وأيضا في (٤ / ص ١٤٨١) حديث رقم (٢٨١١) من طريق عمرو . . به، ومسلم في (٣ / ص ١٤٢٥) حديث رقم (١٨٠١) من طريق عمرو . . به.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى في كتاب « الجهاد » باب: « قتل النائم المشرك » (٦ / ص ٢١٧٩) حديث رقم (٣٢٢٠) (٤ / ص ١٤٨٣) حديث رقم (٣٨١٢).

ومن ذلك: تعريض الحجاج بن علاط، بل تصريحه لامراته، بهزيمة الصحابة وقتلهم، حتى أخذ ماله منها.

### فصل: الفراسة الصادقة

ومن الفراسة الصادقة: فراسة خزيمة بن ثابت، حين قدم وشهد على عقد التبائع بين الأعرابي ورسول الله ﷺ - ولم يكن حاضراً - تصديقاً لرسول الله ﷺ في جميع ما يخبر به (١).

ومنها: فراسة حذيفة بن اليمان، وقد بعثه رسول الله ﷺ عيناً إلى المشركين فجلس بينهم. فقال أبو سفيان: لينظر كل منكم جليسه، فبادر وقال لجليسه: من أنت؟ قال: فلان ابن فلان (٢).

ومن ذلك: فراسة المغيرة بن شعبة، وقد استعمله عمر على البحرين، فكرهه أهلها فعزله عمر عنهم، فخافوا أن يرده عليهم. فقال دهقانهم: إن فعلتم ما أمركم به لم يرده علينا. قالوا: مرنا بأمرك. قال: تجمعون مائة ألف درهم حتى أذهب بها إلى عمر، وأقول: إن المغيرة اختان هذا ودفعه إلى. فجمعوا ذلك، فأتى عمر فقال: يا أمير المؤمنين، إن المغيرة اختان هذا، فدفعه إلى، فدعا عمر المغيرة، فقال: ما يقول هذا؟ قال: كذب، أصلحك الله. إنما كانت مائتي ألف. فقال: ما حملك على ذلك؟ قال: العيال والحاجة. فقال عمر للدهقان: ما تقول؟ فقال: لا والله، لأصدقنك. والله ما دفع إلى قليلا ولا كثيراً. ولكن كرهناه. وخشينا أن ترده علينا. فقال عمر للمغيرة: ما حملك على هذا؟ قال: إن الخبيث كذب على فأردت أن أخزيه.

وخطب المغيرة بن شعبة وفتى من العرب امرأة - وكان الفتى جميلاً - فأرسلت إليهما المرأة: لا بد أن أراكما، وأسمع كلامكما، فاحضرا إن شئتما. فأجلستهما بحيث تراهما، فعلم المغيرة أنها تؤثر عليه الفتى، فأقبل عليه، فقال: لقد أوتيت حسناً وجمالاً وبياناً، فهل

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» باب: «إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به» (٣/ ١٥٦١) حديث رقم (٣٦٠٧)، والنسائي في كتاب «البيع» باب: «التسهيل في ترك الأشهاد» (٧/ ٣٤٧) حديث رقم (٤٦١١) من طريق الزمري... به، قال الخطابي: هذا حديث يضعه الكثير من الناس في غير موضعه، وقد تلذع به قوم من أهل البلع إلى استحلال الشهادتين عرف عنه بالصدق على كل شيء ادعاه، وإنما وجه الحديث ومعناه: أن النبي ﷺ إنما حكم على الأعرابي بعلمه؛ إذ كان النبي ﷺ صادقاً باراً في قوله، وجرت شهادة خزيمة في لك مجرى التوكيد لقوله والاستظهار بها على خصمه، فصارت في التقدير شهادته إياه على قوله كشهادة رجلين في سائر القضايا.

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٣١)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٤٥٠، ٤٥١)، وابن هشام في «السيرة النبوية» (٣/ ٢٠١).

عندك سوى ذلك؟ قال: نعم. فعدد عليه محاسنه، ثم سكت. فقال المغيرة: فكيف حسابك؟ فقال: لا يسقط على منه شيء، وإنى لأستدرك منه أقل من الخردلة. فقال له المغيرة: لكنى أضع البدرة فى زاوية البيت، فينفقها أهل بيتى على ما يريدون، فما أعلم بتفادها حتى يسألونى غيرها. فقالت المرأة: والله لهذا الشيخ الذى لا يحاسبنى أحب إلى من الذى يحصى على أدنى من الخردلة فتزوجت المغيرة.

ومنها: فراسة عمرو بن العاص لما حاصر غزة، فبعث إليه صاحبها: أن أرسل إلى رجلاً من أصحابك أكلمه. ففكر عمرو بن العاص، وقال: ما لهذا الرجل غيرى فخرج حتى دخل عليه، فكلمه كلاماً لم يسمع مثله قط. فقال له: حدثنى هل أحد من أصحابك مثلك؟ فقال: لا تسل من هوانى عندهم بعثونى إليك، وعرضونى لما عرضونى، ولا يدرون ما يصنع بى. فأمر له بجائزة وكسوة، وبعث إلى البواب: إذا مر بك فاضرب عنقه، وخذ ما معه. فمر برجل من نصارى غسان فعرفه. فقال: يا عمرو، قد أحسنت الدخول، فأحسن الخروج. فرجع، فقال له الملك: ما ردك إلينا؟ قال: نظرت فيما أعطيتنى فلم أجد ذلك يسع من معى من بنى عمى، فأردت الخروج، فأتيك بعشرة منهم تعطيهم هذه العطية فيكون معروفك عند عشرة رجال خير من أن يكون عند واحد. قال: صدقت عجل بهم، وبعث إلى البواب: خل سبيله. فخرج عمرو وهو يلتفت، حتى إذا أمن قال: لا عدت لثلثها. فلما كان بعد رآه الملك، فقال: أنت هو؟ قال: نعم، على ما كان من غدرك.

ومن ذلك: فراسة الحسن بن على رضى الله عنهما لما جىء إليه بابن ملجم، قال له: أريد أن أسارك بكلمة. فأبى الحسن، وقال: تريد أن تعض أذنى. فقال ابن ملجم: والله لو أمكنتنى منها لأخذتها من صماخها.

قال أبو الوفاء بن عقيل: فانظر إلى حسن رأى هذا السيد الذى قد نزل به من المصيبة العاجلة ما يذهل الخلق، وفطنته إلى هذا الحد وإلى ذلك اللعين، كيف لم يشغله حاله عن استزادة الجناية.

ومن ذلك: فراسة أخيه الحسين رضى الله عنهما: أن رجلاً ادعى عليه ما لا فقال الحسين: ليحلف على ما ادعاه ويأخذه، فتهياً الرجل للحسين، وقال: والله الذى لا إله إلا هو. فقال الحسين: قل: والله والله والله—ثلاثاً—إن هذا الذى تدعيه عندى، وفى قبلى. ففعل الرجل ذلك. وقام فاختلفت رجلاه وسقط ميتاً. فقيل للحسين: لم فعلت ذلك؟ أى عدلت عن قوله: والله الذى لا إله إلا هو إلى قوله: «والله والله والله» فقال: كرهت أن يثنى على الله فيحلم عنه.

ومن ذلك : فراسة العباس رضى الله عنه فيما ذكره مجاهد قال : « بينما رسول الله ﷺ فى أصحابه إذ وجد ريحاً . فقال : ليقم صاحب هذه الريح فليتوضأ . فاستحى الرجل ، ثم قال : ليقم صاحب هذه الريح فليتوضأ . فإن الله لا يستحي من الحق . فقال العباس : ألا نقوم كلنا فتتوضأ؟ »<sup>(١)</sup> هكذا رواه الفريابي عن الأوزاعي مرسلاً ، ووصله عن محمد بن مصعب ، فقال : عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما .

وقد جرى مثل هذه القضية فى مجلس عمر رضى الله عنه . قال الشعبى : كان عمر فى بيت ، ومعه جرير بن عبد الله البجلي . فوجد عمر ريحاً . فقال : عزمت على صاحب هذه الريح لما قام فتوضأ . فقال جرير : يا أمير المؤمنين ، أويتوضأ القوم جميعاً . فقال عمر : يرحمك الله . نعم السيد كنت فى الجاهلية ، ونعم السيد أنت فى الإسلام<sup>(٢)</sup> .

ومن أحسن الفراسة : فراسة عبد الملك بن مروان لما بعث الشعبى إلى ملك الروم ، فحسد المسلمين عليه . فبعث معه ورقة لطيفة إلى عبد الملك . فلما قرأها قال : أتندرى ما فيها؟ قال : لا . قال : فيها « عجب كيف ملكت العرب غير هذا؟ » أفتندرى ما أراد؟ قال : لا . قال : حسدنى عليك فأراد أنى أقتلك . فقال الشعبى : لوراك يا أمير المؤمنين ما استكبرنى . فبلغ ذلك ملك الروم ، فقال : والله ما أخطأ ما كان فى نفسى .

ومن دقيق الفطنة : أنك لا ترد على الطاع خطأه بين الملأ ، فتحمله رتبته على نصرة الخطأ ، وذلك خطأ ثان ، ولكن تلتطف فى إعلامه به ، حيث لا يشعر به غيره .

ومن دقيق الفراسة : أن المنصور جاءه رجل ، فأخبره أنه خرج فى تجارة فكسب مالاً ، فدفعه إلى امرأته ، ثم طلبه منها فذكرت أنه سرق من البيت ، ولم ير نقبا ولا أمانة . فقال المنصور : منذ كم تزوجتها؟ قال : منذ سنة . قال : بكرة أو ثيباً؟ قال : ثيباً . قال : فلها ولد من غيرك؟ قال : لا . قال : فدعا له المنصور بقارورة طيب كان يتخذ له حاد الرائحة ، وغريب النوع ، فدفعها إليه ، وقال له : تطيب من هذا الطيب ، فإنه يذهب غمك . فلما خرج الرجل من عنده قال المنصور لأربعة من ثقاته : ليقعد على كل باب من أبواب المدينة واحد منكم ، فمن شم منكم رائحة هذا الطيب من أحد فليات به . وخرج الرجل بالطيب فدفعه إلى امرأته ، فلما شمته بعثت منه إلى رجل كانت تحبه ، وقد كانت دفعت إليه المال ، فتطيب منه ، ومر مجتازاً ببعض أبواب المدينة . فشم الموكل بالباب رائحته عليه ، فأتى به المنصور ، فسأله

(١) حديث مرسل : حديث مرسل أصح من للوصول حيث إن محمد بن مصعب هذا ضعيف سىء الحفظ كما قال الحافظ فى «التقريب» (٢/ ص ٢٠٨) .

(٢) ضعيف : أخرجه الطبرانى فى «الكبير» برقم (٢٢١٣) من طريق مجالد بن سعيد وهو ضعيف .

من أين لك هذا الطيب؟ فلجلج في كلامه ، فدفعه إلى والى الشرطة . فقال : إن أحضر لك كذا وكذا من المال فخل عنه ، وإلا اضربه ألف سوط . فلما جرد للضرب أحضر المال على هيئته . فدعا المنصور صاحب المال ، فقال : أرايت إن رددت عليك المال تحكمنى فى امرأتك؟ قال : نعم . قال : هذا مالك . وقد طلقت المرأة منك .

### فصل : من فراسة الأمراء

ومنها : أن شريكاً دخل على المهدي ، فقال للخادم : هات عوداً للقاضى - يعنى البخور - فجاء الخادم يعود يضرب به . فوضعه فى حجر شريك . فقال : ما هذا؟ فبادر المهدي ، وقال : هذا عود أخذته صاحب العسس البارحة ، فأحببت أن يكون كسره على يديك فدعاه وكسره .

ومن ذلك : ما يذكر عن المعتضد بالله ، أنه كان جالساً يشاهد الصنّاع ، فرأى فيهم أسود منكر الحلقة ، شديد المرح ، يعمل ضعف ما يعمل الصنّاع ، ويصعد مرقأتين مرقأتين . فأنكر أمره ، فأحضره وسأله عن أمره فلجلج . فقال لبعض جلسائه : أى شيء يقع لكم فى أمره؟ قالوا : ومن هذا حتى تصرف فكرك إليه؟ لعله لا عيال له ، وهو خالى القلب . فقال : قد خمنت فى أمره تخميناً ما أحسبه باطلاً ، إما أن يكون معه دنائير قد ظفر بها دفعة أو يكون لصاً يتستر بالعمل . فدعاه به ، واستدعى الضراب فضربه ، وحلف له إن لم يصدقه أن يضرب عنقه . فقال : لى الأمان . قال : نعم ، إلا فيما يجب عليك بالشرع . فظن أنه قد أمته . فقال : قد كنت أعمل فى الأجر ، فاجتاز رجل فى وسطه هميان ، فجاء إلى مكان فجلس وهو لا يعلم مكانى ، فحل الهميان وأخرج منه دنائير فتأملته ، وإذا كله دنائير فساورته وكتفته وسددت فاه ، وأخذت الهميان ، وحملته على كتفى وطرحته فى الأتون وطيئته . فلما كان بعد ذلك أخرجت عظامه فطرحتها فى دجلة . فأنفذ المعتضد من أحضر الدنائير من منزله ، وإذا على الهميان مكتوب : فلان ابن فلان فنادى فى البلد باسمه ، فجاءت امرأة فقالت : هذا زوجى ولى منه هذا الطفل ، خرج وقت كذا وكذا ومعه ألف دينار فغاب إلى الآن . فسلم الدنائير إليها وأمرها أن تعتد ، وأمر بضرب عنق الأسود ، وحمل جثته إلى ذلك الأتون .

وكان للمعتضد من ذلك عجائب منها : أنه قام ليلة فإذا غلام قد وثب على ظهر غلام ، فاندس بين الغلمان فلم يعرفه . فجاء فجعل يضع يده على فؤاد واحد ، بعد واحد ، فيجده ساكناً ، حتى وضع يده على فؤاد ذلك الغلام ، فإذا به يخفق خفقا شديداً . فركضه برجله ، واستقره ، فأقر فقتله .

ومنها : أنه رفع إليه أن صياداً ألقى شبكته فى دجلة ، فوقع فيها جراب فيه كف مخضوبة بحناء ، وأحضر بين يديه ، فهاله ذلك . وأمر الصياد أن يعاود طرح الشبكة هنالك ففعل ،

فأخرج جراباً آخر فيه رحل، فاغتم المعتضد وقال: معنى في البلد من يفعل هذا ولا أعرفه؟ ثم أحضر ثقة له، وأعطاه الجراب، وقال: طف به على كل من يعمل الجرب ببغداد. فإن عرفه أحد منهم فاسأله عمن باعه منه، فإذا ذلك عليه فاسأل المشتري عن ذلك ونقر عن خبره. فغاب الرجل ثلاثة أيام، ثم عاد، فقال: مازلت أسأل عن خبره حتى انتهى إلى فلان الهاشمي، اشتراه مع عشرة جرب، وشكا البائع شره وفساده، ومن جملة ما قال: أنه كان يعشق فلانة المغنية وأنه غيبها. فلا يعرف لها خبر، وادعى أنها هربت، والجيران يقولون: إنه قتلها. فبعث المعتضد من كبس منزل الهاشمي وأحضره، وأحضر اليد والرجل، وأراه إياهما، فلما رآهما امتنع لونه، وأيقن بالهلاك واعترف. فأمر المعتضد بدفع ثمن الجارية إلى مولاها، وحبس الهاشمي حتى مات في الحبس.

### فصل: من محاسن الفراسة

ومن محاسن الفراسة: أن الرشيد رأى في داره حزمة خيزران. فقال لوزيره الفضل بن الربيع: ما هذه؟ قال: عروق الرماح يا أمير المؤمنين، ولم يقل الخيزران لموافقة اسم أمه.

ونظير هذا: أن بعض الخلفاء سأل ولده - وفي يده مسواك - ما جمع هذا؟ قال: ضد محاسنك يا أمير المؤمنين. وهذا من الفراسة في تحسين اللفظ. وهو باب عظيم النفع، اعتنى به الأكابر والعلماء، وله شواهد كثيرة في السنة، وهو من خاصية العقل والفطنة.

فقد روينا عن عمر رضي الله عنه: أنه خرج يعس المدينة بالليل، فرأى نارا موقدة في خباء. فوقف وقال: «يا أهل الضوء» وكره أن يقول: يا أهل النار.

وسأل رجلاً عن شيء «هل كان؟» قال: لا. أطال الله بقاءك، فقال: «قد علمتم فلم تتعلموا. هلا قلت: لا، وأطال الله بقاءك؟».

وسئل العباس: أنت أكبر أم رسول الله ﷺ؟ فقال: هو أكبر مني وأنا ولدت قبله<sup>(١)</sup>.

وسئل عن ذلك قبات بن أشيم؟ فقال: رسول الله ﷺ أكبر مني، وأنا أسن منه<sup>(٢)</sup>.

وكان لبعض القضاة جليس أعمى، وكان إذا أراد أن ينهض يقول: يا غلام، اذهب مع أبي محمد. ولا يقول: خذ بيده. قال: والله ما أدخل بها مرة واحدة.

(١) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٧٠).

(٢) ضيف: أخرجه الترمذي في كتاب «المنائب» باب: «ما جاء في ميلاد النبي ﷺ» (٥/ ص ٤٠٦) حديث رقم (٣٦١٩)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق، وأحمد في «مسند» (١٧٤٣٤).

ومن اللطف ما يحكى في ذلك، أن بعض الخلفاء سأل رجلاً عن اسمه؟ فقال: سعد يا أمير المؤمنين، فقال: أى السعد أنت؟ قال: سعد السعد لك يا أمير المؤمنين، وسعد الدابح لأعدائك، وسعد بلع على سباطك، وسعد الأخبية لسرك، فأعجبه ذلك.

ويشبه هذا: أن معن بن زائدة دخل على المنصور، فقارب في خطوه فقال له المنصور: كبرت سنك يا معن. قال: فى طاعتك يا أمير المؤمنين. قال: إنك لجلد. قال: على أعدائك. قال: وإن فيك لبقية. قال: هى لك.

وأصل هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥٣]، فالشيطان يتزغ بينهم إذا كلم بعضهم بعضاً بغير التى هى أحسن قرب حرب وقودها جثث وهام أهاجها القبيح من الكلام.

وفى الصحيحين من حديث سهل بن حنيف قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقولن أحدكم: خَبِثْتُ نفسى ولكن ليقُل: لَقِسْتُ نفسى» (١). وخَبِثْتُ ولَقِسْتُ وغَثت ومقاربة المعنى.

فكره رسول الله ﷺ لفظ: «الخَبِثُ» لبشاعته، وأرشدهم إلى العدول إلى لفظ هو أحسن منه، وإن كان بمعناه تعليماً للأدب فى المنطق، وإرشاداً إلى استعمال الحسن، وهجر القبيح فى الأقوال، كما أرشدهم إلى ذلك فى الأخلاق والأفعال.

### فصل: فِرَاسَة أَحْمَد بن طُولُون

ومن عجب الفِرَاسَة: ما ذكر عن أحمد بن طولون: أنه بينما هو فى مجلس له ينتزه فيه، إذ رأى سائلاً فى ثوب خلق، فوضع دجاجة فى رغيف وحلوى وأمر بعض الغلمان يدفعه إليه، فلما وقع فى يده لم يهش له ولم يعبا به، فقال للغلام: جئني به. فلما وقف قدامه استنطقه، فأحسن الجواب، ولم يضطرب من هيبتة. فقال: هات الكتب التى معك، وأصدقني من بعثك، فقد صبح عندى أنك صاحب خير، وأحضر السياط فاعترف. فقال بعض جلسائه: هذا والله السحر. قال: ما هو بسحر. ولكن فِرَاسَة صادقة، رأيت سوء حاله فوجهت إليه بطعام يشره إلى أكله الشبعان، فما هش له ولا مد يده إليه، فأحضرته فتلقاني بقوة جأش، فلما رأيت رثائه حاله وقوة جأشه علمت أنه صاحب خير فكان كذلك.

(١) مستفق عليه: أخرجه البخارى فى كتاب «الأدب» باب: «لا يقل خبيث نفسي» (١٠/ ٥٧٩) حديث رقم (٦١٨٠)، ومسلم فى كتاب «الألقاظ من الأدب» باب: «كرهية قول الإنسان: خبيث نفسي» (٤/ ١٧) ص (١٧٦٥)، كلاهما من طريق يونس عن ابن شهاب عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه... به.

ورأى يوماً حملاً لا يحمل صنًا وهو يضطرب تحته . فقال : لو كان هذا الاضطراب من ثقل المحمول لغاضت عنق الحمل ، وأنا أرى عنقه بارزة . وما أرى هذا الأمر إلا من خوف . فأمر بحط الصن<sup>(١)</sup> . فإذا فيه جارية قد قتلت وقطعت . فقال : اصدقني عن حالها . فقال : أربعة نفر في الدار الفلانية أعطوني هذه الدنانير ، وأمروني بحمل هذه المقتولة ، فضربه وقتل الأربعة .

وكان يتنكر ويطوف بالبلد يسمع قراءة الأئمة . فدعا ثقتَه ، وقال : خذ هذه الدنانير ، وأعطها إمام مسجد كذا فإنه فقير مشغول القلب ، ففعل وجلس معه وبأسطه . فوجد زوجته قد ضربها الطلق ، وليس معه ما يحتاج إليه . فقال صدق ، عرفت شغل قلبه في كثرة غلظه في القراءة .

ومن ذلك : أن اللصوص أخذوا في زمن المستكفي مالا عظيماً ، فالزم المستكفي صاحب الشرطة بإخراج اللصوص ، أو غرامة المال . فكان يركب وحده ، ويطوف ليلاً ونهاراً إلى أن اجتاز يوماً في زقاق خال في بعض أطراف البلد ، فدخله فوجده متنكراً ووجده لا ينفذ . فرأى على بعض أبوابه شوك سمك كثير ، وعظام الصلب . فقال لشخص : كم يكون تقدير ثمن هذا السمك الذي هذه عظامه ؟ قال : دينار ، قال : أهل الزقاق لا تحتفل أحوالهم مشتري مثل هذا ؛ لأنه زقاق بين الاختلال إلى جانب الصحراء . لا ينزله من معه شيء يخاف عليه ، أو له مال يتفق منه هذه النفقة . وما هي إلا بلية ، ينبغي أن يكشف عنها فاستبعد الرجل هذا . وقال : هذا فكر بعيد . فقال : اطلبوا لي امرأة من الدرب أكلهمها . فدخل باباً غير الذي عليه الشوك ، واستسقى ماء ، فخرجت عجوز ضعيفة . فما زال يطلب شربة بعد شربة ، وهي تسقيه ، وهو في خلال ذلك يسأل عن الدرب وأهله ، وهي تخبره غير عارفة بعواقب ذلك ، إلى أن قال لها : وهذه الدار من يسكنها؟ - وأوماً إلى التي عليها عظام السمك - فقالت : فيها خمسة شباب أعفار ، كأنهم تجار . وقد نزلوا منذ شهر لا نراهم نهاراً إلا في كل مدة طويلة . ونرى الواحد منهم يخرج في الحاجة ويعود سريعاً ، وهم في طول النهار يجتمعون فيأكلون ويشربون ، ويلعبون بالشطرنج والنرد ، ولهم صبي يخدمهم ، فإذا كان الليل انصرفوا إلى دار لهم بالكرخ ، ويدعون الصبي في الدار يحفظها . فإذا كان سحرًا جاءوا ونحن نيام لا نشعر بهم . فقال للرجل : هذه صفة لصوص أم لا ؟ قال : بلى . فأنفذ في الحال ، فاستدعى عشرة من الشرط ، وأدخلهم إلى أسطحة الجيران ، ودق هو الباب . ففجأ الصبي ففتح ، فدخل الشرط معه ، فما فاته من القوم أحد ، فكانوا هم أصحاب الجناية بعينهم .

(١) الصن : هو وعاء شبه السلة المطبقة يجعل فيها الخبز وكانت تسمى في أرياف مصر (المشنة) وهي التي تحمل الخبز .



ومن ذلك : أن بعض الولاة سمع في بعض ليالي الشتاء صوتاً بدار يطلب ماء بارداً . فأمر بكبس الدار ، فأخرجوا رجلاً وامرأة . فقيل له : من أين علمت ؟ قال : الماء لا يبرد في الشتاء ، إنما ذلك علامة بين هذين .

وأحضر بعض الولاة شخصين متهمين بسرقة فأمر أن يؤتى بكوز ماء ، فأخذه بيده ثم ألقاه عمداً فانكسر ، فارتاع أحدهما ، وثبت الآخر فلم يتغير . فقال للذي ارتزعج : اذهب . وقال للآخر : أحضر العملة . فقيل له : ومن أين عرفت ذلك ؟ فقال : اللص قوى القلب لا ينزعج ، والبريء يرى أنه لو تحركت في البيت فارة لأزعجته ، ومنعته من السرقة .

### فصل : الحكم بالفراسة والأمارات

ومن الحكم بالفراسة والأمارات : ما رواه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال : خاصم غلام من الأنصار أمه إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فجحدته . فسأله البينة فلم تكن عنده ، وجاءت المرأة بنفر ، فشهدوا أنها لم تتزوج ، وأن الغلام كاذب عليها ، وقد قذفها . فأمر عمر بضربه . فلقبه على رضى الله عنه فسأل عن أمرهم ، فأخبر فدعاهم ، ثم قعد في مسجد النبي ﷺ ، وسأل المرأة فجحدت . فقال للغلام : اجحدها كما جحدتك . فقال : يا ابن عم رسول الله ﷺ ، إنها أمي . قال : اجحدها ، وأنا أبوك والحسن والحسين أخوك . قال : قد جحدتها ، وأنكرتها ، فقال على لأولياء المرأة : أمرى في هذه المرأة جائز ؟ قالوا : نعم ، وفيها أيضاً . فقال على : أشهد من حضر أنى قد زوجت هذا الغلام من هذه المرأة الغريبة منه ، يا قنبر ، اتنى بطينة فيها دراهم . فأتاها بها . فعد أربعمائة وثمانين درهماً . فدفعها مهرها لها وقال للغلام : خذ بيد امرأتك ، ولا تأتانا إلا وعليك أثر العرس . فلما ولى قالت المرأة : يا أبا الحسن ، الله الله هو النار ، هو والله ابني . قال : وكيف ذلك ؟ قالت : إن أباه كان زنجياً ، وإن إخواني زوجوني منه ، فحملت بهذا الغلام . وخرج الرجل غازياً فقتل ، ويعشت بهذا إلى حى بنى فلان فنشأ فيهم ، وأنفت أن يكون ابني . فقال على : أنا أبو الحسن ، وألحقه بها . وثبت نسبه .

ومن ذلك : أن عمر بن الخطاب سأل رجلاً : كيف أنت ؟ فقال : بمن يحب الفتنة ، ويكره الحق ، ويشهد على ما لم يره . فأمر به إلى السجن . فأمر على برده . فقال : صدق قال كيف صدقته ؟ قال : يحب المال والولد . وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [التغابن : ١٥] ، ويكره الموت ، وهو الحق . ويشهد أن محمداً رسول الله ، ولم يره . فأمر عمر رضى الله عنه بإطلاقه . وقال : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام : ١٢٤] .

وقال الأصمعي بن نباتة : جاء رجل إلى مجلس على - والناس حوله - فجلس بين يديه ، ثم التفت إلى الناس . فقال : يا معشر الناس ، إن للداخل حيرة ، وللسائل روعة ، وهما دليل

السهو والغفلة . فاحتملوا زلته إن كانت من سهو نزل بي، ولا تحسبوني من شر الدواب عند الله الذين لا يعقلون . فتبسّم على رضى الله عنه وأعجب به . فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى وجدت ألفاً وخمسمائة درهم فى خربة بالسواد ، فما على ؟ وما لى ؟ فقال له على : إن كنت أصبتها فى خربة تؤدى خراجها قرية أخرى عامرة بقرىها فهى لأهل تلك القرية ، وإن كنت وجدتها فى خربة ليست تؤدى خراجها قرية أخرى عامرة فلك فيها أربعة أخماس ، ولنا خمس . قال الرجل : أصبتها فى خربة ليس حولها أنيس ولا عندها عمران ، فخذ الخمس . قال : قد جعلته لك .

وأتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه برجل أسود ، ومعه امرأة سوداء . فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى أغرس غرساً أسود ، وهذه سوداء على ما ترى ، فقد أتتني بولد أحمر . فقالت المرأة : والله يا أمير المؤمنين ما خنته ، وإنه لولده ، فبقى عمر لا يدرى ما يقول . فسئل عن ذلك على بن أبى طالب رضى الله عنه ؟ فقال للأسود : إن سألتك عن شيء أتصدقنى ؟ قال : أجل والله . قال : هل واقعت امرأتك وهى حائض ؟ قال : قد كان ذلك . قال على : الله أكبر ، إن النطفة إذا خلطت بالدم فخلق الله عز وجل منها خلقاً كان أحمر فلا تنكر ولدك ، فأتت جنيت على نفسك .

وقال جعفر بن محمد : أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بامرأة قد تعلقت بشاب من الأنصار ، وكانت تهواه ، فلما لم يساعدها احتالت عليه ، فأخذت بيضة فألقت صفارها ، وصبت البياض على ثوبها وبين فخذيها ، ثم جاءت إلى عمر صارخة ، فقالت : هذا الرجل غلبنى على نفسى ، وفضحنى فى أهلى ، وهذا أثر فعالة ، فسأل عمر النساء فقلن له : إن بيدنها وثوبها أثر المنى . فهم بعقوبة الشاب فجعل يستغيث ويقول : يا أمير المؤمنين ، تثبت فى أمرى ، فوالله ما أتيت فاحشة وما هممت بها ، فلقد راودتنى عن نفسى فاعتصمت ، فقال عمر : يا أبا الحسن ، ما ترى فى أمرهما ؟ فنظر على إلى ما على الثوب ، ثم دعا بماء حار شديد الغليان ، فصب على الثوب فجمد ذلك البياض ، ثم أخذه واشتمه وذاقه ، فعرف طعم البيض وزجر المرأة فاعترفت .

قلت : ويشبه هذا ما ذكره الخرقى وغيره عن أحمد : أن المرأة إذا ادعت أن زوجها عتین<sup>(١)</sup> ، وأنكر ذلك وهى ثيب فإنه يخلى معها فى بيت ، ويقال له : أخرج ماءك على شيء ، فإن ادعت أنه ليس بمنى جعل على النار فإن ذاب فهو منى ، وبطل قولها . وهذا مذهب عطاء ابن أبى رباح .

(١) العتین : هو الذى لا يأتى النساء ولا يريدن (لسان العرب) / مادة عتق / ١٣ / ص ٢٩١ .

وهذا حكم بالأمارات الظاهرة، فإن المني إذا جعل على النار ذاب واضمحل، وإن كان بياض بيض تجمع ويس. فإن قال: أنا أعجز عن إخراج مائي صح قولها.

ويشبه هذا: ما ذكره بعض القضاة: أن زوجين ترافعا إليه، وادعى كل منهما: أن الآخر عذيب يوط يوط عند الجماع، وتناكرا، فأمر أن يطعم أحدهما لفتا، والآخر فتا، فعلم صاحب العيب بذلك.

وقال الأصبغ بن نباتة: إن شابا شكى إلى علي رضي الله عنه نفرا، فقال: إن هؤلاء خرجوا مع أبي في سفر فعدوا ولم يعد أبي، فسألته عن أبي، فقالوا: مات، فسألته عن ماله؟ فقالوا: ما ترك شيئا، وكان معه مال كثير، وترافعا إلى شريح، فاستحلفهم وخلي سيولهم، فدعا علي بالشروط فوكل بكل رجل رجلين، وأوصاهم ألا يمكنوا بعضهم أن يدنو من بعض، ولا يدعو أحدا يكلمهم، ودعا كاتبه، ودعا أحدهم. فقال: أخبرني عن أبي هذا الفتى: في أي يوم خرج معكم؟ وفي أي منزل نزلتم؟ وكيف كان سيركم؟ وبأي علة مات؟ وكيف أصيب بماله؟ وسأله عن غسله ودفنه؟ ومن تولى الصلاة عليه؟ وأين دفن؟ ونحو ذلك، والكاتب يكتب، ثم كبر على، فكبر الحاضرون، والمتهمون لا علم لهم إلا أنهم ظنوا أن صاحبهم قد أقر عليهم، ثم دعا آخر بعد أن غيب الأول عن مجلسه، فسأله كما سأل صاحبه، ثم الآخر كذلك، حتى عرف ما عند الجميع. فوجد كل واحد منهم يخبر بضد ما أخبر به صاحبه، ثم أمر برد الأول فقال: يا عدو الله، قد عرفت غدرك وكذبك بما سمعت من أصحابك، وما ينجيك من العقوبة إلا الصدق، ثم أمر به إلى السجن، وكبر، وكبر معه الحاضرون، فلما أبصر القوم الحال لم يشكوا أن صاحبهم أقر عليهم، فدعا آخر منهم، فهدده، فقال: يا أمير المؤمنين، والله لقد كنت كارها لما صنعوا؟ ثم دعا الجميع فأقروا بالقصة، واستدعى الذي في السجن، وقيل له: قد أقر أصحابك ولا ينجيك سوى الصدق، فأقر بمثل ما أقر به القوم، فأغرمهم المال، وأقاد منهم بالقتل.

ورفع إلى بعض القضاة رجل ضرب رجلا على هامته، فادعى المضروب: أنه أزال بصره وشمه، فقال: يمتحن، بأن يرفع عينيه إلى قرص الشمس، فإن كان صحيحا لم تثبت عيناه لها، وينحدر منهما الدمع. وتحرق خرقه وتقدم إلى أنفه، فإن كان صحيح الشم، بلغت الرائحة خيشومه ودمعت عيناه.

ورأيت في أقضية علي رضي الله عنه نظير هذه القضية، وأن المضروب ادعى أنه أخرس، وأمر أن يخرج لسانه وينخس بإبرة. فإن خرج الدم أحمر فهو صحيح اللسان، وإن خرج أسود فهو أخرس.

وقال أصبغ بن نباتة: قيل لعللى رضى الله عنه فى فداء أسرى المسلمين من أيدى المشركين، فقال: فأدوا منهم من كانت جراحاته بين يديه، دون من كانت من ورائه. فإنه فار. قال: وأوصى رجل إلى آخر أن يتصدق عنه من هذه الألف دينار بما أحب، فتصدق بعشرها، وأمسك الباقي، فخاصموه إلى على، وقالوا: يأخذ النصف ويعطينا النصف، فقال: أنصفوك، قال: إنه قال لى: أخرج منها ما أحببت، قال: فأخرج عن الرجل تسعمائة، والباقي لك قال: وكيف ذلك؟ قال: لأن الرجل أمرك أن تخرج ما أحببت، وقد أحببت التسعمائة فأخرجها.

وقضى فى رجلين حرين يبيع أحدهما صاحبه على أنه عبد، ثم يهربان من بلد إلى بلد بقطع أيديهما؛ لأنهما سارقان لأنفسهما، ولأموال الناس.

قلت: وهذا من أحسن القضاء، وهو الحق، وهما أولى بالقطع من السارق المعروف، فإن السارق إنما قطع - دون المتهم والمغتصب - لأنه لا يمكن التحرز منه. ولهذا قطع النباش؛ ولهذا جاءت السنة بقطع جاحد العارية<sup>(١)</sup>.

وقضى على أيضا فى امرأة تزوجت، فلما كان ليلة زفافها أدخلت صديقها الحجلة سرا، وجاء الزوج فدخل الحجلة، فوثب إليه الصديق فاقتتلا، فقتل الزوج الصديق، فقامت إليه المرأة فقتلته، فقضى بدية الصديق على المرأة، ثم قتلها بالزوج. وإنما قضى بدية الصديق عليها؛ لأنها هى التى عرضته لقتل الزوج له، فكانت هى المتسببة فى قتله، وكانت أولى بالضمان من الزوج المباشر؛ لأن المباشر قتله قتلًا مأذونا فيه، دفعا عن حرمة. فهذا من أحسن القضاء الذى لا يهتدى إليه كثير من الفقهاء، وهو الصواب.

وقضى فى رجل فر من رجل يريد قتله، فأمسكه له آخر، حتى أدركه فقتله، وبقره رجل ينظر إليهما، وهو يقدر على تخليصه، فوقف ينظر إليه حتى قتله، فقضى أن يقتل القاتل، ويحبس المسك حتى يموت، وتفقأ عين الناظر الذى وقف ينظر ولم ينكر.

فذهب الإمام أحمد وغيره من أهل العلم: إلى القول بذلك، إلا فى فقء العين، ولعل عليًا رأى تعزيره بذلك، مصلحة للأمة. وله مسأغ فى الشرع فى مسألة فقء عين الناظر إلى بيت الرجل من خص أو طاعة، كما جاءت بذلك السنة الصحيحة الصريحة، التى لا معارض

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى كتاب «الحدود» باب: «قطع السارق الشريف وغيره» (٣/ ١٠/ ١٣١٦) من طريق عبد الرزاق. به، وأبو داود فى كتاب «الحدود» باب: «فى الحد يشفع فيه» (٤/ ص ١٨٧) حديث رقم (٤٣٧٤)، وأيضًا فى كتاب «الحدود» باب: «فى القطع فى العور إذا جحدت» (٤/ ص ١٨٨) حديث رقم (٤٣٩٥).

لها ولا دافع، لكونه جنى على صاحب المنزل، ونظر نظراً محرماً، لا يحل له أن يقدم عليه. فجزو له النبي ﷺ أن يحذفه فيقفأ عينه، وهذا مذهب الشافعي وأحمد.

وفى الصحيح، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم، ففقسوا عينه، فلا دية له ولا قصاص»<sup>(١)</sup>، وفى الصحيحين من حديث الزهري، عن سهل قال: اطلع رجل فى حجرة رسول الله ﷺ، ومعه مدري يحك بها رأسه، فقال: «لو أعلم أنك تنظر لطعنت بها فى عينك، إنما جعل الاستئذان من أجل النظر»<sup>(٢)</sup>، وفى صحيح مسلم عنه: أن رجلاً اطلع على النبي ﷺ من ستر الحجرة، وفى يد النبي ﷺ مدري، فقال: «لو أعلم أن هذا ينظرنى حتى آتبه لطعنت بالمدري فى عينه، وهل جعل الاستئذان إلا من أجل النظر؟»<sup>(٣)</sup>، أى: لو أعلم أنه يقف لى حتى آتبه. وفى الصحيحين عن أنس رضى الله عنه: «أن رجلاً اطلع فى بعض حجر النبي ﷺ، فقام النبي ﷺ بمشقص، فذهب نحو الرجل، يختله ليطعنه به، قال: فكأنى أنظر إلى رسول الله ﷺ يختله ليطعنه»<sup>(٤)</sup>، وفى سنن البيهقي وغيره عن أنس بن مالك: أن أعرابياً أتى باب النبي ﷺ فألقم عينه خصاص الباب، فبصر به النبي ﷺ، فأخذ عوداً محدداً فوجأ عين الأعرابي فانقمع، فقال: «لو ثبت لفقات عينك»<sup>(٥)</sup>، وفى الصحيحين من حديث الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لو أتى امرأه اطلع عليك بغير إذن، فحذفته بحصاة، ففقات عينه: ما كان

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى كتاب «الأدب» باب: «تحريم النظر فى بيت غيره» (٧/ ٣٩١ ح ٤٣)، وأبو داود فى كتاب «الأدب» باب: «فى الاستئذان» (٤/ ٢١٩٩) حديث رقم (٥١٧٢)، وأحمد فى «المستدرك» (٢/ ٢٦٦، ٥٢٧) جميعاً من طريق سهل عن أبيه عن أبي هريرة... به.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخارى فى كتاب «الاستئذان» باب: «الاستئذان من أجل النظر» (١١/ ٢٦) حديث رقم (٢٦٤١)، ومسلم فى كتاب «الأدب» باب: «تحريم النظر فى بيت غيره» (٧/ ٤٠٠ ح ٤٠)، كلاهما من طريق ابن شهاب عن سهل بن سعد... به.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم فى «صحيحه» (٣/ ١٦٩٨) حديث رقم (٢١٥٦) من طريق يونس عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الأنصاري أخبره... الحديث، وابن حبان فى «صحيحه» (١٣/ ١٢٦) حديث رقم (٥٨٠٩) من طريق الأزاعي عن ابن شهاب، وأورده الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٨/ ٤٥)، وقال: رواه الطبرانى من رواية سفيان بن حسين عن الزهري وهو ضعيف.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخارى فى كتاب «الاستئذان» باب: «الاستئذان من أجل البصر» (١١/ ٢٦) حديث رقم (٢٦٤٢)، ومسلم فى كتاب «الأدب» باب: «تحريم النظر فى بيت غيره» (٧/ ٣٩١) حديث رقم (٤٢)، كلاهما من طريق حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبى بكر عن أنس... به.

(٥) صحيح: رواه البيهقي فى «السنن الكبرى» (٨/ ٣٣٨) برواية أنس بن مالك، والنسائي فى «السنن» (٨/ ٦٠) حديث رقم (٤٨٥٨) وللنذى فى «الترغيب والترهيب» (٣/ ٢٩٣) حديث رقم (٤١٣٢) من حديث أنس.

عليك من جناح»<sup>(١)</sup>، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم، فقد حل لهم أن يفتقوا عينيه»<sup>(٢)</sup>، وفي سنن البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن رجلا اطلع في بيت رجل ففتق عينه ما كان عليه فيه شيء»<sup>(٣)</sup>.

فالخ: هو الأخذ بموجب هذه السنن الصحيحة الصريحة، والناظر إلى القاتل يقتل المسلم، وهو يستطيع أن يخلصه وينهاه، أعظم إثما عند الله تعالى، وأحق بفقء العين. والله أعلم.

وقضى أمير المؤمنين على رضى الله عنه في رجل قطع فرج امرأته، أن تؤخذ منه دية الفرج، ويجبر على إمساكها حتى تموت، وإن طلقها أنفق عليها.

فله ما أحسن هذا القضاء، وأقر به من الصواب.

فأما الفرج: ففيه الدية كاملة اتفاقاً، وأما إنفاقه عليها إن طلقها، فلأنه أفسدها على الأزواج الذين يقومون بتفتقها ومصالحتها فساداً لا يعود. وأما إجباره على إمساكها، فمعاقبة له بتقيض قصده، فإنه قصد التخلص منها بأمر محرم، وقد كان يمكنه التخلص منها بالطلاق أو الخلع، فعدل عن ذلك إلى هذه المثلة القبيحة، فكان جزاؤه أن يلزم بإمساكها إلى الموت.

وقضى في مولود ولد له رأسان وصدران في حق واحد، فقالوا له: أيورث ميراث اثنين، أم ميراث واحد؟ فقال: يترك حتى ينم، ثم يصاح به، فإن انتبها جميعاً كان له ميراث واحد، وإن انتبه واحد وبقي الآخر، كان له ميراث اثنين.

فإن قيل: كيف يتزوج من ولد كذلك؟

قلت: هذه مسألة لم أر لها ذكراً في كتب الفقهاء، وقد قال أبو جيلة: رأيت بفارس امرأة لها رأسان وصدران في حق واحد متزوجة، تغار هذه على هذه، وهذه على هذه.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الرقاق» باب: «٤٠» (١١ / ص ٣٦٠) حديث رقم (٦٥٠٦) من طريق أبي الزناد عن أبي هريرة. به، ومسلم في كتاب «الأدب» باب: «تحريم النظر في بيت غيره» (٧ / ص ٣٩١ / ح ٣٣) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. به، وأحمد في «مسنده» (٢ / ٢٤٣) حديث رقم (٧٣١١) من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. به، وأيضاً في (٢ / ٤٢٨) حديث رقم (٩٥٢١) من طريق يحيى عن ابن عجلان عن أبي الزناد. به.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الأدب» باب: «تحريم النظر في بيت غيره» (٧ / ٣٩١ / ح ٣٤) برواية أبي هريرة.

(٣) صحيح: رواه البيهقي في «السنن» (٨ / ٣٣٩) من طريق عبد الرحمن بن أبي عتيق عن نافع عن ابن عمر... به.

والقياس : أنه تزوج كما يتزوج النساء ، ويتمتع الزوج بكل واحد من هذين الفرجين والوجهين ، فإن ذلك زيادة في خلق المرأة . هذا إذا كان الرأسان على حقو واحد ورجلين ، فإن كان على حقوين وأربعة أرجل ، فقد روى محمد بن سهل ، حدثنا عبد الله ابن محمد البلوى حدثني عمارة بن زيد ، حدثنا عبد الله بن العلاء عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، قال : « أتى عمر بن الخطاب بإنسان له رأسان ، وفمان ، وأربع أعين ، وأربع أيد ، وأربع أرجل ، وإحليلان ، ودبران ، فقالوا : كيف يرث يا أمير المؤمنين ؟ فدعا بعلي فقال : فيها قضيتان ، إحداهما : ينظر إذا نام ، فإن غط غطيط واحد ، فنفس واحدة . وإن غط كل منهما نفسان . وأما القضية الأخرى : فيقطعمان ويسقيان ، فإن بال منهما جميعاً ، وتغوط منهما جميعاً فنفس واحدة ، وإن بال من كل واحد منهما على حدة ، وتغوط من كل واحد على حدة نفسان . فلما كان بعد ذلك طلبا النكاح فقال علي رضي الله عنه : لا يكون فرج في فرج وعين تنظر ، ثم قال علي : أما إذ قد حدثت فيهما الشهوة ، فإنهما سيموتان جميعاً سريعاً ، فما لبثا أن ماتا وبينهما ساعة أو نحوها .

### فصل : الحكم على مقتضيات الأحوال

ومن ذلك : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى بامرأة زنت ، فسألها فأقرت فأمر برجمها . فقال علي : لعل لها عذراً . ثم قال لها : ما حملك على الزنا ؟ قالت : كان لي خليط ، وفي إبله ماء ولين ، ولم يكن في إبلي ماء ولا لين . فطمعت فاستسقيته ، فأبى أن يسقيني حتى أعطيه نفسي ، فأبيت عليه ثلاثاً . فلما ظمعت وظننت أن نفسي مستخرج أعطيته الذي أراد فسقاني . فقال علي : الله أكبر ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٧٣] .

وفي سنن البيهقي عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : أتى عمر بامرأة جهدها العطش ، فمرت على راع فاستسقت ، فأبى أن يسقيها إلا أن تمكته من نفسها . فشاور الناس في رجمها ، فقال علي : هذه مضطرة ، أرى أن تخلى سبيلها ففعل .

قلت : والعمل على هذا ، لو اضطرت المرأة إلى طعام أو شراب عند رجل ، فمنعها إلا بنفسها ، وخافت الهلاك ، فمكته من نفسها : فلا حد عليها .

فإن قيل : فهل يجوز لها في هذه الحال أن تمكّن من نفسها ، أم يجب عليها أن تصبر ولو ماتت ؟

قلت : هذه حكمها حكم المكره على الزنا ، التي يقال لها : إن مكنت من نفسك وإلا قتلنك . والمكره لا حد عليها ، ولها أن تقتدى من القتل بذلك ، ولو صبرت لكان أفضل لها ،

ولا يجب عليها أن تمكن من نفسها، كما لا يجب على المكره على الكفر أن يتلفظ به . وإن صبر حتى قتل لم يكن أثماً ، فالمكرهه على الفاحشة أولى .

فإن قيل : لو وقع مثل ذلك لرجل ، وقيل له : إن لم تمكن من نفسك وإلا تقتلك ، أو منع الطعام والشراب ، حتى يمكن من نفسه ، وخاف الهلاك . فهل يجوز له التمكين ؟ .

فإن قيل : لا يجوز له ذلك . ويصبر للموت .

والفرق بينه وبين المرأة : أن العار الذي يلحق المفعول به لا يمكن تلافيه ، وهو شر مما يحصل له بالقتل ، أو منع الطعام والشراب حتى يموت . فإن هذا فساد في نفسه وعقله وقلبه ودينه وعرضه ، ونظفة اللوطة مسمومة ، تسرى في الروح والقلب ، فتفسد ههما فساداً عظيماً ، قل أن يرجى معه صلاح ، ففساد التفريق بين روحه وبدنه بالقتل دون هذه المفسدة . ولهذا يجوز له- أو يجب عليه- أن يقتل من يراوده عن نفسه ، إن أمكنه ذلك من غير خوف مفسدة . ولو فعله السيد بعبد يبيع عليه ، ولم يمكن من استدامة ملكه عليه . وقال بعض السلف : يعتق عليه . وهو قول قوى مبنى على العتق بالثلثة ، لا سيما إذا استكرهه على ذلك ، فإن هذا جار مجرى الثلثة .

وقد سئل الإمام أحمد عن رجل يتهم بغلامه ، فأراد بعض الناس أن يرفعه إلى الإمام ، فدبر غلامه . فقال : يحال بينه وبينه ، إذا كان فاجراً معلناً .

فإن قيل : فهل يباح للغلام أن يهرب ؟

قيل : نعم يباح له ذلك . قال أبو عمرو الطرطوشي - في كتاب تحريم اللواط : - باب إباحة الهرب للمملوك إذا أريد منه هذا البلاء - ثم ساق بإسناد صحيح إلى عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري : « أن عبداً أتاه ، فقال : إني مملوك لهؤلاء ، يأمروني بما لا يصلح أو نحوه قال : اذهب في الأرض » .

وذكر عن القاسم بن الريان قال : سئل عبد الله بن المبارك عن الغلام إذا أرادوا أن يفضحوه ؟ قال : يمنع ، ويذب عن نفسه . قال : أرأيت إن علم أنه لا ينجيهِ إلا القتل ، أيقتل حتى ينجو ؟ قال : نعم . انتهى .

قلت : ويكون مجاهداً إن قتل ، وشهيداً إن قتل ، فإن من قتل دون ماله فهو شهيد ، فكيف من قتل دون هذه الفاحشة ؟



## فصل

ومن ذلك: أن امرأة رفعت إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد زنت. فسألها عن ذلك؟ فقالت: نعم يا أمير المؤمنين، وأعادت ذلك وأيدته. فقال على: إنها لتستهل به استهلال من لا يعلم أنه حرام، فدرأ عنها الحد، وهذا من دقيق الفراسة.

## فصل: الحكم بالأمارات

من قضايا على رضى الله عنه: أنه أتى برجل وجد في خربة بيده سكين ملطخة بدم، وبين يديه قتيل يتشحط في دمه؟ فسأله، فقال: أنا قتلته. قال: اذهبوا به فاقتلوه. فلما ذهب به أقبل رجل مسرعاً. فقال: يا قوم، لا تعجلوا، وردوه إلى على فردوه. فقال الرجل: يا أمير المؤمنين، ما هذا صاحبه. أنا قتلته. فقال على للأول: ما حملك على أن قلت: أنا قاتله، ولم تقتله. قال: يا أمير المؤمنين، وما أستطيع أن أصنع؟ وقد وقف العسس على الرجل يتشحط في دمه، وأنا واقف، وفي يدي سكين، وفيها أثر الدم، وقد أخذت في خربة، فخفت ألا يقبل منى، وأن يكون قسامة. فاعترفت بما لم أصنع، واحتسبت نفسى عند الله. فقال على: بسما صنعت. فكيف كان حديثك؟ قال: إني رجل قصاب، خرجت إلى حانوتي في الغلس، فذبحت بقرة وسلختها. فبينما أنا أسلخها والسكين في يدي أخذني البول، فأثيت خربة كانت يقربى فدخلتها، فقصيت حاجتى، وعدت أريد حانوتى، فإذا أنا بهذا المقتول يتشحط في دمه. فراعنى أمره فوقفت أنظر إليه والسكين في يدي فلم أشعر إلا بأصحابك قد وقفوا على، فأخذوني. فقال الناس: هذا قتل هذا، ما له قاتل سواء. فأيقنت أنك لا تترك قولهم لقولى، فاعترفت بما لم أجنه. فقال على للمقر الثانى: فانت كيف كانت قصتك؟ فقال: أغوانى إبليس فقتلت الرجل طمعاً في ماله، ثم سمعت حص العسس، فخرجت من الخربة، واستقبلت هذا القصاب على الحال التى وصف، فاستترت منه ببعض الخربة حتى أتى العسس، فأخذوه وأتوك به، فلما أمرت بقتله علمت أنى سأبوء بدمه أيضاً فاعترفت بالحق. فقال للحسن: ما الحكم في هذا؟ قال: يا أمير المؤمنين، إن كان قد قتل نفساً فقد أحيا نفساً وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، فخلى على عنهما، وأخرج دية القتل من بيت المال.

وهذا- إن وقع صلحاً برضا الأولياء- فلا إشكال. وإن كان بغير رضاهم فالمعروف من أقوال الفقهاء، أن القصاص لا يسقط بذلك لأن الجاني قد اعترف بما يوجب، ولم يوجد ما يسقطه فيتعين استيفاءه.

وبعد، فلحكم أمير المؤمنين وجه قوى. وقد وقع نظير هذه القصة في زمن رسول الله ﷺ، إلا أنها ليست في القتل.

قال النسائي: حدثنا محمد بن يحيى بن كثير الحراني، حدثنا عمر بن حماد بن طلحة، حدثنا أسباط بن نصر عن سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه: «أن امرأة وقع عليها رجل في سواد الصباح - وهي تعمد إلى المسجد بمكروه على نفسها - فاستغاثت برجل مر عليها، وفر صاحبها. ثم مر عليها ذوو عدد، فاستغاثت بهم، فأدركوا الرجل الذي كانت استغاثت به فأخذوه، وسبقهم الآخر فجاءوا به يقودونه إليها. فقال: أنا الذي أغتثك، وقد ذهب الآخر. فأتوا به النبي ﷺ فأخبرته أنه وقع عليها. وأخبر القوم: أنهم أدركوه يشتد. فقال: إنما كنت أغثتها على صاحبها. فأدركني هؤلاء فأخذوني. فقالت: كذب هو الذي وقع على. فقال ﷺ: «انطلقوا به فارجموه». فقام رجل، فقال: لا ترجموه، وارجموني فأنا الذي فعلت بها الفعل. واعترف. فاجتمع ثلاثة عند رسول الله ﷺ - الذي وقع عليها، والذي أغاثها، والمرأة - فقال: «أما أنت فقد غفر لك»، وقال للذي أغاثها قولاً حسناً. فقال عمر رضى الله عنه: ارجم الذي اعترف بالزنا، فأبى رسول الله ﷺ، وقال: «لا؛ إنه قد تاب»<sup>(١)</sup>، ورواه الإمام أحمد في مسنده عن محمد بن عبد الله بن الزبير، حدثنا إسرائيل عن سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه - فذكره. وفيه: فقالوا: يا رسول الله، ارجمه. فقال: «لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود: «باب في صاحب الحد يجيء فيقر» حدثنا محمد بن يحيى بن فارس عن الفريابي عن إسرائيل عن سماك - فذكره بنحوه - وفيه: «إلا ترجمه؟ قال: «لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبلت منهم»<sup>(٣)</sup>.

وقال الترمذي: «باب ما جاء في المرأة استكرهت على الزنا» حدثنا علي بن حُجر أنبأنا معتمر بن سليمان الرقي عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال: «استكرهت امرأة على عهد النبي ﷺ، فقرأ عنها رسول الله ﷺ الحد، وأقامه على الذي أصابها»<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر أنه جعل لها مهراً. قال الترمذي: هذا حديث غريب، ليس إسناده بمتمصل، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه. وسمعت محمداً - يعني البخاري - يقول:

(١) صحيح: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» حديث رقم (٧٣١١).

(٢) صحيح الإسناد: أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٣٩٩) وجاء في تحقيقه أنه صحيح الإسناد. والله أعلم.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الحدود» باب: «في صاحب الحد يجيء فيقر» (٤/ ١٨٧٢) حديث رقم (٤٣٧٩).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي في كتاب «الحدود» باب: «ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنى» (٤/ ص ٤٥).

حديث رقم (١٤٥٤)، وقال أبو عيسى: حديث حسن غريب صحيح. من طريق سماك بن حرب عن علقمة بن وائل... به.

عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر. والعمل على هذا عند أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن ليس على المستكره حد. ثم ساق حديث علقمة بن وائل عن أبيه من طريق محمد بن يحيى النيسابوري عن القريابي عن سماك عنه. ولفظه: أن امرأة خرجت على عهد رسول الله ﷺ تريد الصلاة، فلقيها رجل فتجللها، فقضى حاجته منها. فصاحت، فانطلق. ومر عليها رجل، فقالت: إن ذاك الرجل فعل بى كذا وكذا. ومرت بعصابة من المهاجرين، فقالت: إن ذاك الرجل فعل بى كذا وكذا، فانطلقوا فأخذوا الرجل الذى ظنت أنه وقع عليها. فأتوها به، فقالت: نعم هو هذا. فأتوا به رسول الله ﷺ، فلما أمر به ليرجم، قام صاحبها الذى وقع عليها. فقال: يا رسول الله، أنا صاحبها. فقال لها: اذهبي، فقد غفر الله لك، وقال للرجل قولاً حسناً، وقال للرجل الذى وقع عليها: ارجموه. وقال: «لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم» (١)، قال الترمذى: هذا حديث غريب.

وفى نسخة صحيحة: وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه، وهو أكبر من عبد الجبار ابن وائل، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه.

قلت: هذا الحديث إسناده على شرط مسلم. ولعله تركه لهذا الاضطراب الذى وقع فى متنه، والحديث يدور على سماك. وقد اختلفت الرواية فى رجم المعترف، فقال أسباط ابن نصر عن سماك: «فأبى أن يرحمه» ورواية أحمد وأبى داود ظاهرة فى ذلك. ورواية الترمذى عن محمد بن يحيى صريحة فى أنه رجمه. وهذا الاضطراب: إما من سماك - وهو الظاهر - وإما من هو دونه. والأشبه: أنه لم يرحمه، كما رواه أحمد والنسائي وأبو داود، ولم يذكره غير ذلك. ورواته حفظوا: أن رسول الله ﷺ سئل رجمه فأبى، وقال: «لا» والذى قال: «إنه أمر برجمه» إما أن يكون جرى على المعتاد، وإما أن يكون اشتبه عليه أمره برجم الذى جاءوا به أولاً فوهم، وقال: إنه أمر برجم المعترف.

وأيضاً فالذين رجمهم رسول الله ﷺ فى الزنا مضبوطون معدودون، وقصصهم محفوظة معروفة. وهم ستة نفر: الغامدية، وماعز، وصاحبة العسيف، واليهوديان. والظاهر: أن راوى الرجم فى هذه القصة استبعد أن يكون قد اعترف بالزنا بين يدي رسول الله ﷺ ولم يرحمه. وعلم أن من هديه: رجم الزانى. فقال: «وأمر برجمه».

(١) صحيح: أخرجه الترمذى فى كتاب «الحدود» باب: «ما جاء فى المرأة إذا استكرهت على الزنا» (٣/ ٤٧٢) حديث رقم (١٤٥٤)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب صحيح، من طريق سماك بن حرب عن علقمة ابن وائل الكندى عن أبيه... به.

فإن قيل : فحديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه : الظاهر أنه في هذه القصة . وقد ذكر «أنه أقام الحد على الذي أصابها» .

قيل : لا يدل لفظ الحديث على أن القصة واحدة ، وإن دل ، فقد قال البخارى : لم يسمعه حجاج من عبد الجبار ، ولا سمعه عبد الجبار من أبيه . حكاه البيهقى عنه ، على أن فى قول البخارى : « إن عبد الجبار ولد بعد موت أبيه بأشهر » نظراً . فإن مسلماً روى فى صحيحه عن عبد الجبار قال : « كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى - الحديث » وليس فى ترك رجمه - مع الاعتراف - ما يخالف أصول الشرع ، فإنه قد تاب بنص النبى ﷺ ، ومن تاب من حد قبل القدرة عليه سقط عنه فى أصح القولين . وقد أجمع عليه الناس فى المحارب ، وهو تنبيه على من هو دونه . وقد قال النبى ﷺ للصحابه لما فر ماعز من بين أيديهم : « هلا تركتموه يتوب ، فيتوب الله عليه؟ » (١) .

فإن قيل : فكيف تصنعون بأمره بـرجم المتهم الذى ظهرت براءته ، ولم يقر ولم تقم عليه بيعة ، بل بمجرد إقرار المرأة عليه؟

قيل : هذا - لعمر الله - هو الذى يحتاج إلى جواب شاف ، فإن الرجل لم يقر ، بل قال : «أنا الذى أغشيتها» .

فيقال - والله أعلم - إن هذا مثل إقامة الحد باللوث الظاهر القوى ، فإنه أدرك وهو يشتد هارباً بين يدى القوم . واعترف بأنه كان عند المرأة ، وادعى أنه كان مغنياً لها . وقالت المرأة : هو هذا ، وهذا لوث ظاهر . وقد أقام الصحابة حد الزنا والخمر باللوث الذى هو نظير هذا أو قريب منه ، وهو الحمل ، والرائحة . وجوز النبى ﷺ لأولياء القتيل أن يقسموا على عين القتال - وإن لم يروه - للوث ، ولم يدفعه إليهم . فلما انكشف الأمر بخلاف ذلك تعين الرجوع إليه ، كما لو شهد عليه أربعة أنه زنا بامرأة ، فحكم بـرجمه فإذا هى عذراء أو ظهر كذبهم . فإن الحد يدرأ عنه ، ولو حكم به .

فهذا ما ظهر فى هذا الحديث الذى هو من مشكلات الأحاديث . والله أعلم .

وقرأت فى أقضية على رضى الله عنه - بغير إسناد - أن امرأة رفعت إلى على ، وشهد عليها : أنها بغت . وكان من قصتها : أنها كانت يتيمة عند رجل . وكان للرجل امرأة ، وكان كثير الغيبة عن أهله . فشبَّت اليتيمة ، فخافت المرأة أن يتزوجها . فدعت نسوة حتى أمسكنها

(١) صحيح : أخرجه أبو داود فى كتاب «الحدود» باب : «رجم ماعز بن مالك» (٤/ ١٨٩٠) - حديث رقم (٤٤١٩) ، وأحمد فى «المستد» (٥/ ٢١٦) ، كلاهما من طريق وكيع عن هشام بن سعد عن زيد بن نعيم بن هزال عن أبيه . . . به .

فأخذت عذرتها بأصبعها . فلما قدم زوجها من غيبته رمتها المرأة بالفاحشة ، وأقامت البينة من جاراتها اللواتي ساعدنها على ذلك . فسأل المرأة : ألك شهود؟ قالت : نعم . هؤلاء جاراتي يشهدن بما أقول . فأحضرهن على ، وأحضر السيف وطرحه بين يديه ، وفرق بينهما . فأدخل كل امرأة بيتاً . فدعا امرأة الرجل ، فأدارها بكل وجه . فلم تزل عن قولها . فردها إلى البيت الذي كانت فيه ، ودعا بإحدى الشهود ، وجثا على ركبتيه . وقال : قد قالت المرأة ما قالت ، ورجعت إلى الحق ، وأعطيتها الأمان ، وإن لم تصدقيني لأفعلن ولأفعلن . فقالت : لا والله ما فعلت ، إلا أنها رأت جمالاً وهيبة فخافت فساد زوجها . فدعنا وأسكنها لها حتى انقضت بأصبعها . فقال على : الله أكبر . أنا أول من فرق بين الشاهدين ، فالزم المرأة حد القذف ، وألزم النسوة جميعاً العفو ، وأمر الرجل أن يطلق المرأة وزوجه اليتيمة ، وساق إليها المهر من عنده . ثم حدثهم : أن دانيال كان يتيماً ، لا أب له ولا أم ، وأن عمجوزاً من بنى إسرائيل ضمته وكفلته ، وأن ملكاً من ملوك بنى إسرائيل كان له قاضيان ، وكانت امرأة مهيبة جميلة ، تأتي الملك فتناصح به وتقص عليه ، وأن القاضيين عشقاها . فراوداها عن نفسها فأبت ، فشهدا عليها عند الملك أنها بغت . فدخل الملك من ذلك أمر عظيم فاشتد غمه ، وكان بها معجباً . فقال لهما : إن قولكما مقبول ، وأجلها ثلاثة أيام ، ثم ترجمونها . ونادى في البلد : احضروا رجم فلانة . فأكثر الناس في ذلك وقال الملك لثقتة : هل عندك من حيلة؟ فقال : ماذا عسى عندي؟ - يعنى وقد شهد عليها القاضيان - فخرج ذلك الرجل في اليوم الثالث . فلذا هو بغلمان يلعبون ، وفيهم دانيال ، وهو لا يعرفه . فقال دانيال : يا معشر الصبيان ، تعالوا حتى أكون أنا الملك ، وأنت يا فلان المرأة العابدة ، وفلان وفلان القاضيين الشاهدين عليها . ثم جمع تراباً وجعل سيفاً من قصب ، وقال للصبيان : خذوا بيد هذا القاضى إلى مكان كذا وكذا . ففعلوا . ثم دعا الآخر ، فقال له : قل الحق ، فإن لم تفعل قتلتك ، بأي شيء تشهد؟ - والوزير واقف ينظر ويسمع - فقال : أشهد أنها بغت . قال : متى؟ قال : في يوم كذا وكذا . قال : مع من؟ فقال : مع فلان بن فلان . قال : في أى مكان؟ قال : في مكان كذا وكذا . فقال : ردوه إلى مكانه ، وهاتوا الآخر . فردوه إلى مكانه ، وجاءوا بالآخر . فقال : بأي شيء تشهد؟ قال : بغت . قال : متى؟ قال : يوم كذا وكذا . قال : مع من؟ قال : مع فلان بن فلان . قال : وأين؟ قال : في موضع كذا وكذا . فخالف صاحبه . فقال دانيال : الله أكبر ، شهدا عليها والله بالزور فاحضروا قتلها . فذهب الثقة إلى الملك مبادراً فأخبره الخبر ، فبعث إلى القاضيين ففرق بينهما ، وفعل بهما ما فعل دانيال ، فاختلفا كما اختلف الغلامان . فنادى الملك في الناس : أن احضروا قتل القاضيين فقتلها .

### فصل : حبس الرجل على الدين ظلم

وكان على رضى الله عنه لا يحبس فى الدين، ويقول: «إنه ظلم» قال أبو داود- فى غير كتاب السنن: حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا مروان- يعنى ابن معاوية- عن محمد بن إسحاق عن محمد بن على قال: قال على: «حبس الرجل فى السجن بعد معرفة ما عليه من الحق ظلم».

وقال أبو حاتم الرازى: حدثنا يزيد حدثنا محمد بن إسحاق عن أبى جعفر أن علياً كان يقول: «حبس الرجل فى السجن بعد أن يعلم ما عليه من الحق ظلم».

وقال أبو نعيم: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال: سمعت عبد الملك بن عمير يقول: «إن علياً كان إذا جاءه الرجل بغريمه قال: لى عليه كذا. يقول: اقضه فيقول: ما عندى ما أقضيه. فيقول غريمه: إنه كاذب، وإنه غيب ماله. فيقول: هلم بينة على ماله يقضى لك عليه. فيقول: إنه غيبه. فيقول: استحلطه بالله ما غيب منه شيئاً. قال: لا أرضى بيمينه. فيقول: فما تريد؟ قال: أريد أن تحبسه لى. فيقول: لا أعينك على ظلمه، ولا أحبسه. قال: إذن ألزمه. فيقول: إن لزمته كنت ظالماً له وأنا حائل بينك وبينه».

قلت: هذا الحكم عليه جمهور الأئمة فيما إذا كان عليه دين عن غير عوض مالى، كالإتلاف والضمان والمهر ونحوه. فإن القول قوله مع يمينه، ولا يحل حبسه بمجرد قول الغريم: إنه ملئ، وإنه غيب ماله.

قالوا: وكيف يقبل قول غريمه عليه، ولا أصل هناك يستصحبه ولا عوض. هذا الذى ذكره أصحاب الشافعى ومالك وأحمد.

وأما أصحاب أبى حنيفة: فإنهم قسموا الدين إلى ثلاثة أقسام: قسم عن عوض مالى، كالقرض، وثمن المبيع ونحوهما. وقسم لزمه بالتزامه، كالكفالة والمهر وعوض الخلع ونحوه. وقسم لزمه بغير التزامه، وليس فى مقابلة عوض، كبذل التلّف وأرش<sup>(١)</sup> الجناية. ونفقة الأقارب والزوجات، وإعتاق العبد المشترك ونحوه. ففى القسمين الأولين: يسأل المدعى عن إعسار غريمه، فإن أقر بإعساره لم يحبس له، وإن أنكر إعساره. وسأل حبسه حبس؛ لأن الأصل بقاء عوض الدين عنده. والتزامه للقسم الآخر باختياره، يدل على قدرته على الوفاء. وهل تسمع بينة بالإعسار قبل الحبس أو بعده؟ على قولين عندهم. وإذا قيل: لا

(١) الأرش: بمعنى الدية.

تسمع إلا بعد الحبس. فقال بعضهم: تكون مدة الحبس شهراً. وقيل: اثنان. وقيل: ثلاثة. وقيل: أربعة. وقيل: ستة. والصحيح: أنه لا حد له، وأنه مفوض إلى رأى الحاكم.

والذى يدل عليه الكتاب والسنة، وقواعد الشرع: أنه لا يحبس فى شىء من ذلك، إلا أن يظهر بقرينة أنه قادر مماطل، سواء كان دينه عن عوض أو عن غير عوض، وسواء لزمه باختياره أو بغير اختياره. فإن الحبس عقوبة. والعقوبة إنما تسوغ بعد تحقق سببها. وهى من جنس الحدود، فلا يجوز إيقاعها بالشبهة، بل يثبت الحاكم، ويتأمل حال الخصم، ويسأل عنه. فإن تبين له مطله وظلمه ضربه إلى أن يوفى أو يحبسه، وإن تبين له بالقرائن والأمارات عجزه لم يحل له أن يحبسه ولو أنكر غريمه إعساره، فإن عقوبة المعتور شرعاً ظلم، وإن لم يتبين له من حاله شىء آخره حتى يتبين له حاله، وقد قال النبى ﷺ لغرماء المفلس الذى لم يكن له ما يوفى دينه: «خذوا ما وجدتم. وليس لكم إلا ذلك» (١)، وهذا صريح فى أنه ليس لهم إذا أخذوا ما وجدوه إلا ذلك وليس لهم حبسه ولا ملازمته. ولا ريب أن الحبس من جنس الضرب، بل قد يكون أشد منه. ولو قال الغريم للحاكم: اضربه إلى أن يحضر المال لم يجبه إلى ذلك. فكيف يجيبه إلى الحبس الذى هو مثله أو أشد. ولم يحبس الرسول ﷺ طول مدته أحدًا فى دين قط، ولا أبو بكر بعده، ولا عمر ولا عثمان، وقد ذكرنا قول على رضى الله عنه.

قال شيخنا رحمه الله: وكذلك لم يحبس رسول الله ﷺ، ولا أحد من الخلفاء الراشدين زوجاً فى صداق امرأته أصلاً. وفى رسالة الليث إلى مالك- التى رواها يعقوب ابن سفيان الفسوى الحافظ فى تاريخه عن أيوب عن يحيى بن عبيد الله بن أبى بكر المعزومى، قال: هذه رسالة الليث بن سعد إلى مالك فذكرها إلى أن قال: «ومن ذلك: أن أهل المدينة يقضون فى صدقات النساء: أنها متى شاءت أن تكلم فى مؤخر صداقها تكلمت، فيدفع إليها». وقد وافق أهل العراق أهل المدينة على ذلك، وأهل الشام وأهل مصر. ولم يقض أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من بعده لامرأة بصداقها المؤخر، إلا أن يفرق بينهما موت أو طلاق. فتقوم على حقها.

قلت: مراده بالمؤخر: الذى أخر قبضه على العقد فترك مسمى، وليس المراد به: المؤجل. فإن الأمة مجمعة على أن المرأة لا تطالب به قبل أجله، بل هو كسائر الديون المؤجلة.

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى كتاب «المساقاة» باب: «استحباب الوضوء من الدين» (٥/ ص ٤٨٤/ ح ١٨) برواية أبى سعيد الخدرى... به.

وإنما المراد : ما يفعله الناس من تقديم بعض المهر إلى المرأة ، وإرجاء الباقي ، كما يفعله الناس اليوم ، وقد دخلت الزوجة والأولياء على تأخيرها إلى الفرقة ، وعدم المطالبة به ما دام متفقين . كذلك لا تطالب به إلا عند الشر والخصومة ، أو تزوجه بغيرها . والله يعلم - والزوج والشهود والمرأة والأولياء - أن الزوج والزوجة لم يدخلوا إلا على ذلك . وكثير من الناس يسمى صداقا تتجمل به المرأة وأهلها ، ويعدونه - بل يحلفون له - أنهم لا يطالبون به . فهذا لا تسمع دعوى المرأة به قبل الطلاق ، أو الموت . ولا يطالب به الزوج ولا يحبس به أصلاً . وقد نص أحمد على ذلك ، وأنها إنما تطالب به عند الفرقة أو الموت ، وهذا هو الصواب الذي لا تقوم مصلحة الناس إلا به .

قال شيخنا رحمه الله : ومن حين سلط النساء على المطالبة بالصدقات المؤخرة ، وحبس الأزواج عليها ، حدث من الشرور والفساد ما الله به عليم . وصارت المرأة إذا أحست من زوجها بصيانتها في البيت ، ومنعها من البروز ، والخروج من منزله والذهاب حيث شاءت : تدعى بصداقها ، وتحبس الزوج عليه ، وتنطلق حيث شاءت . فبييت الزوج ويظل يتلوى في الحبس ، وثبتت المرأة فيما تبئت فيه .

فإن قيل : فالشرط إنما يكتبه حالا في ذمته تطالبه به متى شاءت .

قيل : لا عبرة بهذا بعد الاطلاع على حقيقة الحال ، وأن الزوج لو عرف أن هذا دين حال تطالبه به بعد يوم أو شهر وتحبسه عليه ، لم يقدم على ذلك أبداً ، وإنما دخلوا على أن ذلك مسمى ، تتجمل به المرأة ، والمهر هو ما ساق إليها . فإن قدر بينهما طلاق أو موت ، طالبت به بذلك . وهذا هو الذي في نظر الناس وعرفهم وعوائدهم ، ولا تستقيم أمورهم إلا به والله المستعان .

والمقصود : أن الحبس في الدين من جنس الضرب بالسياط والعصى فيه . وذلك عقوبة لا تسوخ إلى عند تحقق السبب الموجب . ولا تسوخ بالشبهة ، بل سقوطها بالشبهة أقرب إلى قواعد الشريعة من ثبوتها بالشبهة والله أعلم .

وقال الأصمغيني بن نباتة : بينما على رضى الله عنه جالساً في مجلسه ، إذ سمع ضجعة . فقال : ما هذا ؟ فقالوا : رجل سرق ، ومعه من يشهد عليه . فأمر بإحضارهم فدخلوا . فشهد شاهدان عليه أنه سرق درعاً . فجعل الرجل يبكي ، ويناشد علياً أن يتثبت في أمره . فخرج على إلى مجمع الناس بالسوق . فدعا بالشاهدين فناشدهما الله وخوفهما . فأقاما على شهادتهما ، فلما رآهما لا يرجعان دعا بالسكين ، وقال : ليمسك أحدكما يده ويقطع الآخر :



فتقدما ليقطعاه. فهاج الناس، واختلط بعضهم ببعض. وقام على<sup>١</sup> عن الموضع، فأرسل الشاهدان يد الرجل وهربا. فقال على: من يدلني على الشاهدين الكاذبين؟ فلم يوقف لهما على خبر، فخلى سبيل الرجل.

وهذا من أحسن الفراسة وأصدقها، فإنه ولى الشاهدين من ذلك ما توليا، وأمرهما أن يقطعا بأيديهما من قطعاً يده بالسنتهما.

ومن ههنا قالوا: إنه يبدأ الشهود بالرجم إذا شهدوا بالزنا.

وجاءت إلى على رضى الله عنه امرأة. فقالت: إن زوجي وقع على جاريتي بغير أمرى. فقال للرجل: ما تقول؟ قال: ما وقعت عليها إلا بأمرها. فقال: إن كنت صادقة رجمته، وإن كنت كاذبة جلدتك الحد، وأقيمت الصلاة وقام ليصلى، ففكرت المرأة فى نفسها فلم تر لها فرجاً فى أن يرحم زوجها ولا فى أن تجلد، فولت ذاهبة ولم يسأل عنها على.

### فصل : الحكم بالقيافة

ومن المنقول عن كعب بن سور، قاضى عمر بن الخطاب: أنه اختصم إليه امرأتان، كان لكل واحدة منهما ولد. فانقلبت إحدى المرأتين على أحد الصبيين فقتلته، فادعت كل واحدة منهما الباقي. فقال كعب: لست بسليمان بن داود. ثم دعا بتراب ناعم ففرشه، ثم أمر المرأتين فوطئتا عليه، ثم مشى الصبى عليه، ثم دعا القائف، فقال: انظر فى هذه الأقدام فألحقه بإحدهما.

قال عمر بن شبة: وأتى صاحب عين هجر إلى عمر بن الخطاب. فقال: يا أمير المؤمنين، إن لى عيناً، فاجعل لى خراج ما تسقى. قال: هو لك. فقال كعب: يا أمير المؤمنين، ليس له ذلك. قال: ولم؟ قال: لأنه يفيض ماؤه عن أرضه، فيسيح فى أراضي الناس، ولو حبس ماءه فى أرضه لغرق. فلم ينتفع بأرضه ولا بمائه، فمره فليحبس ماءه عن أراضي الناس إن كان صادقاً. فقال له عمر: أتستطيع أن تحبس ماءه؟ قال: لا. قال: فكانت هذه لكعب.

### فصل : الحكم بشهادة الرجل الواحد

ومن ذلك: أنه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد إذا عرف صدقه، فى غير الحدود. ولم يوجب الله على الحكام ألا يحكموا إلا بشاهدين أصلاً، وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين، أو بشاهد وامرأتين. وهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك، بل قد حكم النبى ﷺ بالشاهد واليمين، وبالشاهد فقط. قال ابن عباس رضى الله

عنهما: «قضى رسول الله ﷺ بشاهد ويمين»<sup>(١)</sup>، رواه مسلم. وقال أبو هريرة رضى الله عنه: «قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد»<sup>(٢)</sup>، رواه ابن وهب عن سليمان بن هلال عن ربيعة عن سهيل عنه رواه أبو داود. وقال جابر بن عبد الله: «قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد»<sup>(٣)</sup>، رواه الشافعي عن الثقفى عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه. وقال على بن أبي طالب: «قضى رسول الله ﷺ بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق»<sup>(٤)</sup>، رواه البيهقى من حديثه. حدثنا عبد العزيز الماجشون عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عنه قال: «قضى رسول الله ﷺ بشاهد ويمين»<sup>(٥)</sup>، رواه يعقوب بن سفيان فى مسنده. قال المنذرى: وقد روى القضاء بالشاهد واليمين من رواية عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وسعد بن عباد، والمغيرة بن شعبة، وجماعة من الصحابة، وعمر بن حزم، والزيب بن ثعلبة، وقضى بذلك عمر بن الخطاب، وعليت ابن أبي طالب رضى الله عنهما، والقاضى العدل شريح، وعمر بن عبد العزيز. قال الليث ابن سعد عن يحيى بن سعيد: إن ذلك عندنا هو السنة المعروفة. قال أبو عبيد: وذلك من السنن الظاهرة التى هى أكثر من الرواية والحديث.

قال أبو عبيد: وهو الذى نختاره اقتداء برسول الله ﷺ، واقتصاصاً لأثره. وليس ذلك مخالفاً لكتاب الله عند من فهمه، ولا بين حكم الله وحكم رسوله اختلاف. وإنما هو غلط فى التأويل، حين لم يجدوا ذكر اليمين فى الكتاب ظاهراً فظنوه خلافاً. وإنما الخلاف: لو كان الله حظر اليمين فى ذلك، ونهى عنها، والله تعالى لم يمنع من اليمين، إنما أثبتتها فى الكتاب- إلى أن قال:- ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وأمسك. ثم فسرت السنة ما رواه ذلك، وسنة رسول الله ﷺ مفسرة للقرآن ومترجمة عنه، وعلى هذا أكثر الأحكام. كقوله:

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى كتاب «الأقضية» باب: «القضاء باليمين والشاهد» (٦/ ٢٤٤/ ٣) برواية ابن عباس... به.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود فى كتاب «الأقضية» باب: «القضاء باليمين والشاهد» (٣/ ١٥٦٣) حديث رقم (٣٦١٠) من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة... به.

(٣) حسن: أخرجه ابن ماجه فى كتاب «الأحكام» باب: «القضاء بالشاهد واليمين» (٢/ ٣٤٣) حديث رقم (٢٣٦٩)، والترمذى فى كتاب «الأحكام» باب: «ما جاء فى اليمين مع الشاهد» (٣/ ٤٠٤) حديث رقم (١٣٤٤)، وأحمد فى «المسند» (٣/ ٣٠٥) وابن القيسرائى فى كتاب «ذخيرة الحفاظ» (٢/ ٣٧٨٠).

(٤) رواه البيهقى فى «السنن الكبرى» (١٠/ ١٧٣)، وقال: وفى إسناده انقطاع ورواه غير جعفر بن محمد عن محمد ابن على الباقى على الإرسال.

(٥) انظر ما تقدم.

«لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup>، و«الرجم على المحصن»<sup>(٢)</sup>، و«النهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها»<sup>(٣)</sup>، و«يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»<sup>(٤)</sup>، و«قطع الموارثة بين أهل الإسلام وأهل الكفر»<sup>(٥)</sup>، و«يجابه على المطلقة ثلاثاً: مسيس الزوج الآخر»<sup>(٦)</sup>، في شرائع كثيرة، لا يوجد لفظها في ظاهر الكتاب. ولكنها سنن شرعها رسول الله ﷺ. فعلى الأمة

(١) صحيح: روى الحديث عدة من الصحابة منهم:

١- أبو أمامة: أخرجه أبو داود في كتاب «اليوع» باب: «في تضمين العور» (٣/ ص ١٥٤١، ١٥٤٢) حديث رقم (٣٥٦٥)، والترمذي في كتاب «الوصايا» باب: «لا وصية لوارث» (٤/ ٣٧٦) حديث رقم (٢١٢٠) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في كتاب «الوصايا» باب: «لا وصية لوارث» (٢/ ٩٠٥) حديث رقم (٢٧١٣)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ٢٦٧)، والبيهقي في «سننه» (٦/ ص ٢٦٤) جميعاً من طريق إسماعيل ابن هياش... به.

٢- عمرو بن خارجة: أخرجه الترمذي في كتاب «الوصايا» باب: «ما جاء لا وصية لوارث» (٤/ ص ١٨٨) حديث رقم (٢١٢١).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في كتاب «الوصايا» باب: «لا وصية لوارث» (٢/ ٤٧٤، ٤٧٥) حديث رقم (٢٧١٢).

٣- سعيد بن منصور: أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ص ١٨٦، ١٨٧).

٤- أنس بن مالك: أخرجه ابن ماجه في كتاب «الوصايا» باب: «لا وصية لوارث» (٢/ ص ٤٧٥) حديث رقم (٢٧١٤) وأورده الزيلعي في «نصب الرابة» (٤/ ص ٤٠٤)، والألباني في كتاب «إرواء الغليل» (٦/ ص ٨٧) حديث رقم (١٦٥٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «الحدود» باب: «رجم للمحصن» (١٢/ ص ١١٩) حديث رقم (٦٨١٤) من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر... به.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب: «لا تنكح المرأة على عمتها» (٩/ ٦٤) حديث رقم (٥١٠٩)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب: «تحریم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح» (٥/ ٢٠٥) ح (٣٥)، كلاهما من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة... به.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الشهادات» باب: «الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض» (٥/ ص ٣٠٠) حديث رقم (٢٦٤٦)، ومسلم في كتاب «الرضاع» باب: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» (٥/ ٢٧٣) ح (١) من طريق عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة... به.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الغزاة» باب: «أين ركز النبي ﷺ الرابة يوم الفتح» (٧/ ص ٦٠٦) حديث رقم (٤٢٨٢)، ومسلم في كتاب «الفرائض» (٣/ ١/ ١٢٣٣)، كلاهما من طريق الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ بلفظ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».

(٦) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «الطلاق» باب: «من خير أزواجه» (٩/ ٢٨٤) حديث رقم (٥٢٦٥)، وابن ماجه في كتاب «النكاح» باب: «الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فتزوج فيطلقها قبل أن يدخل بها» (٢/ ١٨٤) حديث رقم (١٩٣٢)، والترمذي في كتاب «النكاح» باب: «ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثاً» (٣/ ص ٢٧٧، ٢٧٨) حديث رقم (١١١٨) جميعاً من طريق الزهري عن عروة عن عائشة... به.

اتباعها ، كاتباع الكتاب . وكذلك الشاهد واليمين لما قضى رسول الله ﷺ بهما . وإنما في الكتاب ﴿ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، علم أن ذلك إذا وجدنا . فإذا عدمتا قامت اليمين مقامهما ، كما علم حين مسح النبي ﷺ على الخفين<sup>(١)</sup> ، أن قوله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ [المائدة: ٦٠] ، معناه : أن تكون الأقدام بادية . وكذلك لما رجم المحصن في الزنا ، علم أن قوله : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً ﴾ [النور: ٢] ، للبركين . وكذلك كل ما ذكرنا من السنن على هذا فما بال الشاهد واليمين ترد من بينها؟ وإنما هي ثلاث منازل في شهادات الأموال ، اثنتان بظاهر الكتاب وواحدة بتفسير السنة له . فالمنزلة الأولى : الرجال . والثانية : الرجل والمرأتان . والثالثة : الرجل واليمين . فمن أنكر هذه لزمه إنكار كل شيء ذكرناه لا يجد من ذلك بدا حتى يخرج من قول العلماء .

قال أبو عبيدة : ويقال لمن أنكر الشاهد واليمين وذكر أنه خلاف القرآن : ما تقول في الخصم يشهد له الرجل والمرأتان ، وهو واحد لرجلين . يشهدان له؟ فإن قالوا : الشهادة جائزة : قيل : ليس هذا أولى بالخلاف ، وقد اشترط القرآن فيه ألا يكون للمرأتين شهادة إلا مع فقد أحد الرجلين . فإنه سبحانه قال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، ولم يقل : واستشهدوا شهيدين من رجالكم أو رجلا وامرأتين . فيكون فيه الخيار ، كما جعله في الفدية ، كما قال الله تعالى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ [البقرة: ١٩٦] . ومثل ما جعله في كفارة اليمين بإطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم أو تحرير رقبة . فهذه أحكام الخيار . ولم يقل ذلك في آية الدين . ولكنه قال فيها كما قال في آية الفرائض : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ [النساء: ١١] . وكذلك الآية التي بعدها . فقوله هنا : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ﴾ كقوله في آية الشهادة : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا ﴾ كذلك قال في آية الطهور : ﴿ قَلَّمَ تَجِدُوا مَاءً فَتَمِمْوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [المائدة: ٦] . وفي آية الظهار : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [المجادلة: ٤] . وكذلك في متعة الحج وكفارة اليمين : أن الصوم لا يجزئ الواجد فأى الحكمين أولى بالخلاف هذا أم الشاهد واليمين الذي ليس له فيه من الله اشتراط منع ، وإنما سكت عنه ، ثم فسرته السنة؟

قال أبو عبيدة : وقد وجدنا في حكمهم ما هو أعجب من هذا ، وهو قولهم في رضاع اليتيم الذي لا مال له ، وله خال وابن عم موسران : إن الخال يجبر على رضاعه ؛ لأنه محرم .

(١) متفق عليه : أخرجه البخارى في كتاب «الوضوء» باب : «الرجل يوضع صاحبه» (١/ ص ٣٤٢) حديث رقم (١٨٢) من طريق عروة بن المغيرة بن شعبة . . . به ، ومسلم في كتاب «الطهارة» باب : «السلح على الخفين» (٢/ ص ١٦٦) (٧٢/ ٢٧٢) نووى) من طريق أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن همام . . . به .

وإنما اشترط التنزيل غيره. فقال: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقد أجمع المسلمون أن لا ميراث للخال مع ابن العم. ثم لم نجد هذا الحكم في السنة عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من سلف العلماء، وقد وجدنا الشاهد واليمين في آثار متواترة عن النبي ﷺ، وعن غير واحد من الصحابة والتابعين.

وقال الربيع: قال الشافعي: قال بعض الناس في اليمين مع الشاهد قولاً أسرف فيه على نفسه. قال: أرد حكم من حكم بها؛ لأنه خالف القرآن. فقلت له: الله تعالى أمر بشاهدين أو شاهد وامرأتين؟ قال: نعم. فقلت: أحتم من الله ألا يجوز أقل من شاهدين؟ قال: فإن قلته؟ قلت: فقله. قال: قد قلته. قلت: وتحد في الشاهدين اللذين أمر الله بهما حدا؟ قال: نعم. حران مسلمان بالغان عدلان. قلت: ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله؟ قال: نعم. قلت له: إن كان كما زعمت. خالفت حكم الله. قال: وأين؟ قلت: أجزت شهادة أهل الذمة، وهم غير الذين شرط الله أن تجوز شهادتهم. وأجزت شهادة القابلة وحدها على الولادة. وهذان وجهان أعطيت بهما من جهة العرف. ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها. قلت: والقضاء باليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم الله، بل هو موافق لحكم الله؛ إذ فرض الله تعالى طاعة رسوله. فإن اتبعت رسول الله ﷺ فعن الله سبحانه قبلت، كما قبلت عن رسوله. قال: أف يوجد لهذا نظير في القرآن؟ قلت: نعم. أمر الله سبحانه في الوضوء بغسل القدمين، أو مسحهما فمسحنا. على الخفين بالسنّة. وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. فحرمانا نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنّة. وقال: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، فحرمانا نحن وأنت الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وخالتها - وذكر الرجم ونصاب السرقة - قال: وكان رسول الله ﷺ المبين عن الله معنى ما أراد خاصاً وعماماً.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: القرآن لم يذكر الشاهدين، والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم بها الحاكم، وإنما ذكر النوعين من البيّنات التي يحفظ بها الإنسان حقه. فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهُدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فأمرهم سبحانه بحفظ حقوقهم بالكتاب وأمر من عليه الحق أن يملئ الكاتب. فإن لم يكن ممن يصح إملاؤه أملى عنه وليه. ثم أمر من له الحق أن يستشهد على حقه

رجلين، فإن لم يجد فرجل وامرأتان، ثم نهى الشهود المحتملين للشهادة عن التخلف عن إقامتها إذا طلبوا لذلك، ثم رخص لهم في التجارة الحاضرة ألا يكتبوها، ثم أمرهم بالإشهاد عند التبائع، ثم أمرهم إذا كانوا على سفر - ولم يجدوا كاتباً - أن يستوثقوا بالرهان المقبوضة. كل هذا نصيحة لهم، وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم وما تحفظ به الحقوق شيء وما يحكم به الحاكم شيء. فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين والمرأتين، فإن الحاكم يحكم بالنكول واليمين المردودة، ولا ذكر لهما في القرآن. فإن كان الحكم بالشاهد الواحد واليمين مخالفاً لكتاب الله، فالحكم بالنكول والرد أشد مخالفة.

وأيضاً، فإن الحاكم يحكم بالقرعة بكتاب الله وسنة رسوله الصريحة الصحيحة، ويحكم بالقافة بالسنة الصريحة الصحيحة التي لا معارض لها، ويحكم بالقسامة بالسنة الصحيحة الصريحة، ويحكم بشاهد الحال إذا تداعى الزوجان أو الصانعان متاع البيت والدكان، ويحكم - عند من أنكر الحكم بالشاهد واليمين - بوجوده الأجر في الخاطئ فيجعله للمدعى إذا كانت إلى جهته، وهذا كله ليس في القرآن ولا حكم به رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه، فكيف ساغ الحكم به ولم يجعل مخالفاً لكتاب الله؟ ورد ما حكم به رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون وغيرهم من الصحابة، ويجعل مخالفاً لكتاب الله؟ بل القول ما قاله الأئمة الحديث: إن الحكم بالشاهد واليمين حكم بكتاب الله، فإنه حق، والله سبحانه أمر بالحكم بالحق، فهاتان قضيتان ثابتتان بالنص.

أما الأولى: فلأن رسول الله ﷺ وخلفاءه من بعده حكموا به ولا يحكمون بباطل، وأما الثانية: فقولته تعالى: ﴿وَأَن أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، فالحكم بالشاهد واليمين مما أراه الله إياه قطعاً. وقال تعالى: ﴿فَلِلَّذَلِكَ فَادِعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ أَنتُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِّنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، وهذا مما حكم به فهو عدل مأمور به من الله ولا بد.

### فصل: الطرق التي ردوا بها الحكم بالشاهد واليمين

والذين ردوا هذه المسألة لهم طرق :

الطريق الأول: أنها خلاف كتاب الله فلا تقبل. وقديين الأئمة كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وغيرهم أن كتاب الله لا يخالفها بوجه، وإنها لموافقة لكتاب الله. وأنكر الإمام أحمد والشافعي على من رد أحاديث رسول الله ﷺ، لزعمة أنها تخالف ظاهر القرآن. وللإمام أحمد في ذلك كتاب مفرد سماه «كتاب طاعة الرسول».

والذى يجب على كل مسلم اعتقاده: أنه ليس فى سنن رسول الله ﷺ الصحاح سنة واحدة تخالف كتاب الله بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل:

المنزلة الأولى: سنة موافقة شاهدة بنفس ما شهد به الكتب المنزلة.

المنزلة الثانية: سنة تفسر الكتاب وتبين مراد الله منه وتقيد مطلقه.

المنزلة الثالثة: سنة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبينه بياناً مبتدأ، ولا يجوز رد واحدة من هذه الأقسام الثلاثة.

وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة.

وقد أنكر الإمام أحمد على من قال: «السنة تقضى على الكتاب» فقال: بل السنة تفسر الكتاب وتبينه.

والذى يشهد الله ورسوله به: أنه لم تأت سنة صحيحة واحدة عن رسول الله ﷺ تناقض كتاب الله وتخالفه البتة. كيف؟ ورسول الله ﷺ هو المبين لكتاب الله، وعليه أنزل، وبه هداه الله، وهو مأمور باتباعه، وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده. ولو ساغ رد سنن رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك أكثر السنن، وبطلت بالكلية. فما من أحد يحتاج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته إلا ويمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها. ويقول: هذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق. فلا تقبل، حتى إن الرافضة - قبحهم الله - سلكوا هذا المسلك بعينه فى رد السنن الثابتة المتواترة، فردوا قوله ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة»<sup>(١)</sup>، وقالوا: هذا حديث يخالف كتاب الله، قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْفُتْحِ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وردت الجهمية ما شاء الله من الأحاديث الصحيحة فى إثبات الصفات بظاهر قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وردت الخوارج من الأحاديث الدالة على الشفاعة وخروج أهل الكبائر من الموحدين من النار بما فهموه من ظاهر القرآن. وردت الجهمية أحاديث الرؤية - مع كثرتها وصحتها - بما فهموه من ظاهر القرآن فى قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وردت القدرية أحاديث القدر الثابتة بما فهموه من ظاهر القرآن. وروت كل طائفة ما ردت من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن فلما أن يطرد الباب فى رد هذه السنن كلها، وإما أن يطرد الباب فى قبولها ولا يرد شىء منها لما يفهم من ظاهر القرآن، وإما أن يرد بعضها ويقبل بعضها - ونسبة المقبول إلى ظاهر القرآن كنسبة

(١) متفق عليه: أخرجه البخارى فى كتاب «الاعتصام بالسنة» باب: «ما يكره من التعمق والتنازع» (١٣/ ص ٢٩) حديث رقم (٧٣٠٥)، ومسلم فى كتاب «الجهاد» باب: «حكم الفىء» (٣/ ٤٩ / ١٣٧٧)، كلاهما من طريق ابن شهاب عن مالك بن أنس عن أوس الحذافى . . . به.

المردود- فتناقض ظاهر، وما من أحد رد سنة بما فهمه من ظاهر القرآن إلا وقد قبل أضعافها، مع كونها كذلك.

وقد أنكر الإمام أحمد والشافعي وغيرهما على من رد أحاديث تحريم كل ذى ناب من السباع بظاهر قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]. وقد أنكر النبي ﷺ على من رد سنته التي لم تذكر في القرآن ولم يدع معارضة القرآن لها (١)، فكيف يكون إنكاره على من ادعى أن سنته تخالف القرآن وتعارضه؟.

## فصل

الطريق الثاني: أن اليمين إنما شرعت في جانب المدعى عليه، فلا تشرع في جانب المدعى.

قالوا: ويدل على ذلك قوله ﷺ: «البينة على المدعى واليمين على من أنكر» (٢)، فجعل اليمين من جانب المنكر وهذه الطريقة ضعيفة جدا من وجوه.

أحدها: أن أحاديث القضاء بالشاهدين واليمين أصح وأصرح وأشهر، وهذا الحديث لم يروه أحد من أهل الكتب الستة.

الثاني: أنه لو قاومها في الصحة والشهرة لوجب تقديمها عليه لخصوصها وعمومه.

الثالث: أن اليمين إنما كانت في جانب المدعى عليه، حيث لم يترجح جانب المدعى بشيء غير الدعوى. فيكون جانب المدعى عليه أولى باليمين، لقوته بأصل البراءة الذمة فكان هو أقوى المدعين باستصحاب الأصل، فكانت اليمين من جهته. فإذا ترجح المدعى بلوث، أو نكول، أو شاهد، كان أولى باليمين، لقوة جانبه بذلك فاليمين مشروعة في جانب أقوى المتداعيين. فأيهما قوى جانبه شرعت اليمين في حقه بقوته وتأكيده؛ ولهذا لما قوى جانب المدعين باللوث، شرعت الأيمان في جانبهم. ولما قوى جانب المدعى بنكول المدعى عليه، ردت اليمين عليه كما حكم به الصحابة. وصوبه الإمام أحمد. وقال: ما هو ببعيد، يحلف ويأخذ. ولما قوى جانب المدعى عليه بالبراءة الأصلية، كانت اليمين في حقه. وكذلك

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «السنة» باب: «في لزوم السنة» (٤/ ص ١٩٧٢، ١٩٧٣) حديث رقم (٤٦٠٤)، وأحمد في «مسند» (٤/ ص ١٣٠) من طريق عبد الرحمن بن أبي عوف... به.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي في كتاب «الأحكام» باب: «ما جاء أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه» (٣/ ص ٤٠٣) حديث رقم (١٣٤١).

وقال أبو عيسى: هذا حديث في إسناده مقال، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده... به.



الأمناء، كالمودع والمستأجر والوكيل والوصى: القول قولهم، ويحلفون لقوة جانبهم بالأيمان. فهذه قاعدة الشريعة المستمرة. فإذا أقام المدعى شاهداً واحداً قوى جانبه، فترجح على جانب المدعى عليه، الذى ليس معه إلا مجرد استصحاب الأصل. وهو دليل ضعيف يدفع بكل دليل يخالفه؛ ولهذا يدفع بالنكول واليمين المردودة واللوث والقرائن الظاهرة. فدفع بقول الشاهد الواحد، وقويت شهادته بيمين المدعى. فأى قياس أحسن من هذا وأوضح؟ مع موافقته للنصوص والآثار التى لا تدفع.

### فصل: مذهب السلف فى الحكم بشهادة شاهد واحد

وقد ذهب طائفة من قضاة السلف العادلين إلى الحكم بشهادة الشاهد الواحد، إذا علم صدقه من غير يمين.

قال أبو عبيد: رويانا عن عظيمين من قضاة أهل العراق - شريح، وزرارة بن أبى أوفى رحمهما الله - أنهما قضيا بشهادة شاهد واحد، ولا ذكر لليمين فى حديثهما. حدثنا الهيثم ابن جميل عن شريك عن أبى إسحاق قال: أجاز شريح شهادتى وحدى. حدثنا القاسم بن حميد عن حماد بن سلمة عن عمران بن جندر قال: شهد أبو مجلز عند زرارة بن أبى أوفى قال أبو مجلز: فأجاز شهادتى وحدى ولم يصب.

قلت: لم يصب عندى أبو مجلز، وإلا فإذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد جاز له الحكم بشهادته، وإن رأى تقويته باليمين فعل. وإلا فليس ذلك بشرط والنبي ﷺ لما حكم بالشاهد واليمين لم يشترط اليمين، بل قوى بها شهادة الشاهد. وقد قال أبو داود فى السنن (باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به) ثم ساق حديث خزيمة بن ثابت: «أن النبي ﷺ ابتاع فرسا من أعرابى، فأمرع النبي ﷺ المشى، وأبطأ الأعرابى، فطفق رجال يعترضون الأعرابى، فيساومونه بالفرس، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه. فنأدى الأعرابى رسول الله ﷺ: إن كنت مبتاعا هذا الفرس وإلا بعته. فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابى. فقال: «أوليس قد ابتعته منك؟» قال الأعرابى: لا والله ما بعتك؟ فقال النبي ﷺ: «بلى، قد ابتعته منك». فطفق الأعرابى يقول: هلم شهيدا. فقال خزيمة بن ثابت: أنا أشهد أنك قد بايعته. فأقبل النبي ﷺ على خزيمة، فقال: «بم تشهد؟» قال: بتصديقك يا رسول الله، فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين رواه النسائى.

وفى هذا الحديث عدة فوائد:

منها: جواز شراء الإمام الشيء من رجل من رعيته.

ومنها: مباشرته الشراء بنفسه .

ومنها: جواز الشراء ممن يجهل حاله ولا يسأل من أين لك هذا؟

ومنها: أن الإشهاد على البيع ليس بلازم .

ومنها: أن الإمام إذا تيقن من غريمه اليمين الكاذبة لم يكن له تعزيره إذ هو غريمه .

ومنها: الاكتفاء بالشاهد الواحد إذا علم صدقه، فإن النبي ﷺ ما قال لخزيمة: أحتاج معك إلى شاهد آخر، وجعل شهادته بشهادتين؛ لأنها تضمنت شهادته لرسول الله ﷺ بالصدق العام فيما يخبر به عن الله، والمؤمنون مثله في هذه الشهادة. وانفرد خزيمة بشهادته له بعقد التبائع مع الأعرابي، دون الحاضرين، لدخول هذا الخبر في جملة الأخبار التي يجب على كل مسلم تصديقه فيها، وتصديقه فيها من لوازم الإيمان، وهي الشهادة التي تختص بهذه الدعوى، وقد قبلها منه وحده، والحديث صريح فيما ترجم عليه أبو داود. رحمه الله .

وليس هذا الحكم بالشاهد الواحد مخصوصاً بخزيمة، دون من هو خير منه أو مثله من الصحابة. فلو شهد أبو بكر وحده أو عمر أو عثمان أو علي أو أبي بن كعب لكان أولى بالحكم بشهادته وحده. والأمر الذي لأجله جعل شهادته بشاهدين موجود في غيره، ولكنه أقام الشهادة وأمسك عنها غيره وبادر هو إلى وجوب الأداء، إذ ذلك من موجبات تصديقه لرسول الله ﷺ .

وقد قبل النبي ﷺ شهادة الأعرابي وحده على رؤية هلال رمضان. وتسمية بعض الفقهاء ذلك إخباراً لا شهادة، أمر لفظي لا يقدح في الاستدلال، ولفظ الحديث يرد قوله. وأجاز شهادة الشاهد الواحد في قضية السلب، ولم يطالب القائل بشاهد آخر، ولا استحلفه وهذه القصة صريحة في ذلك .

ففي الصحيحين عن أبي قتادة قال: « خرجنا مع رسول الله ﷺ في عام خيبر. فلما التقينا كانت للمسلمين جولة. قال: فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين. فاستدردت له حتى أتته من ورائه، فضرته بالسيف على حبل عائقه، فأقبل على، فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت، ثم أدركه الموت. فأرسلني، فلحقت عمر بن الخطاب، فقلت: ما بال الناس؟ قال: أمر الله. ثم إن الناس رجعوا، وجلس رسول الله ﷺ، فقال: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه». قال: فقممت، ثم قلت: من يشهد لي؟ ثم جلست. ثم قال ذلك ثانية، فقممت. فقال رسول الله ﷺ: «مالك يا أبا قتادة؟» فقضيت عليه القصة. فقال رجل من القوم: صدق يا رسول الله، وسلب ذلك القتيل عندى فأرضه عنه. فقال أبو بكر الصديق: لاها الله لا نحمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فنعطيك سلبه.

فقال رسول الله ﷺ : « صدق فأعطه إياه ». قال أبو قتادة : فأعطانيه . فبعت الدرع . فابتعت به مخرفاً في بني سلمة ، فإنه لأول مال تأثله في الإسلام<sup>(١)</sup> .

وهذا يدل على أن البينة تطلق على الشاهد الواحد ، ولم يستحلفه النبي ﷺ . وهذا أحد الوجوه في هذه المسألة . وهو الصواب ، أنه يقضى له بالسلب بشهادة واحد . ولا معارض لهذه السنة ، ولا مسوغ لتركها . والله أعلم .

وقد قبل النبي ﷺ شهادة المرأة الواحدة في الرضاع ، وقد شهدت على فعل نفسها . ففي الصحيحين عن عقبه بن الحارث : أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجاءت أمة سوداء . فقالت : قد أرضعتكما . فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فأعرض عني . قال : فتتحيث فذكرت ذلك له قال : « فكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما »<sup>(٢)</sup> ، وقد نص أحمد على ذلك في رواية بكر بن محمد عن أبيه قال في المرأة تشهد على مالا يحضره الرجال من إثبات استهلال الصبي ، وفي الحمام يدخله النساء ، فتكون بينهن جراحات . وقال إسحاق بن منصور : قلت لأحمد في شهادة الاستهلال : تجوز شهادة امرأة واحدة في الخيض والعدة والسقط والحمام ، وكل مالا يطلع عليه إلا النساء ؟ فقال : تجوز شهادة امرأة إذا كانت ثقة .

### فصل : إجازة القضاء بشهادة النساء

ويجوز القضاء بشهادة النساء منفردات في غير الحدود والقصاص عند جماعة من الخلف والسلف .

قال أبو عبيد : حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن الزبير بن حريث عن أبي لبيد : « أن سكراناً طلق امرأته ثلاثاً ، فرفع ذلك إلى عمر ، وشهد عليه أربع نسوة ، ففرق بينهما عمر » حدثنا ابن أبي زائدة عن يزيد عن حجاج عن عطاء أنه أجاز شهادة النساء في النكاح . حدثنا

(١) مستفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب « المغازي » باب : « تفسير سورة التوبة » (٧/ ص ٦٣٠) حديث رقم (٤٣٢١) ، ومسلم في كتاب « الجهاد » باب : « استحقاق القاتل سلب القاتل » (٦/ ص ٣٠١) ، كلاهما من طريق مالك ابن أنس عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة . . . به .

(٢) حسن : أخرجه البخاري في كتاب « الشهادات » باب : « شهادة الإماء والعبيد » (٥/ ص ٣١٦) حديث رقم (٢٦٥٩) ، وأبو داود في كتاب « الأقضية » باب : « الشهادة في الرضاع » (٣/ ص ١٥٥٩ ، ١٥٦٠) حديث رقم (٣٦٠٣) ، والترمذي في كتاب « الرضاع » باب : « ما جاء على شهادة المرأة الواحدة في الرضاع » (٣/ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩٩) حديث رقم (١١٥١) ، والسنائي في كتاب « القضاء » باب : « ذكر النهي عن قبول الشهادة إلا بالحق » (٣/ ص ٤٩٣) حديث رقم (٦٠٢٦) ، وأحمد في « المسند » (٤/ ص ٧ ، ٨ ، ٣٨٤) جميعاً من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة . . . به .

ابن أبي زائدة عن ابن عون عن الشعبي عن شريح : أنه أجاز شهادة النساء في الطلاق . وإنما رواه أبو ليلى ولم يدرك عمر .

وقد قال بعض الفقهاء : تجوز شهادة النساء في الحدود .

فالأقوال ثلاثة . أرجحها : أنه تجوز شهادة النساء متفرقات فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : شهادة المرأة الواحدة في الرضاع تجوز؟ قال : نعم .

وقال علي : سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع تجوز؟ قال : نعم . وكذلك قال في رواية الحسن بن ثواب ، ومحمد بن الحسن وأبي طالب ، وابن منصور ، ومهنا ، وحرب . واحتج بحديث عقبة بن الحارث هذا . وقال : هو حجة في شهادة العبد ؛ لأن النبي ﷺ أجاز شهادتها وهي أمة .

وقال أبو الحارث : سألت أحمد عن شهادة القابلة؟ فقال : هو موضع لا يحضره الرجال ، ولكن إن كن اثنتين أو ثلاثاً فهو أجود . وقال في رواية إبراهيم بن هاشم - وقد سئل عن قول القابلة : أيقبل؟ - قال : كلما كثر كان أعجب إلينا : ثلاث ، أو أربع .

وقال سندي : سألت أحمد عن شهادة امرأتين في الاستهلال؟ فقال : يجوز ، إن هذا شيء لا ينظر إليه الرجال .

وقال مهنا : سألت أحمد عن شهادة القابلة وحدها في استهلال الصبي؟ فقال : لا تجوز شهادتها وحدها .

وقال لي أحمد بن حنبل : قال أبو حنيفة : تجوز شهادة القابلة وحدها . وإن كانت يهودية أو نصرانية ، فسألت أحمد فقلت : هو كما قال أبو حنيفة؟ فقال : أنا لا أقول تجوز شهادة واحدة مسلمة ، فكيف أقول يهودية؟

واختلفت الرواية عنه في الاستهلال : هل يكتفى فيه بواحدة أم لابد من اثنتين؟ وكذلك الولادة .

وقال أحمد بن القاسم : سئل أحمد عن شهادة المرأة في الولادة والاستهلال ، هل تجوز امرأة أو امرأتان؟ قال : امرأتان أكثر ، وليست الواحدة مثل الثنتين .

وقد قال عطاء : أربع ، ولكن امرأتان تقبل في مثل هذا ، إذا كان في أمر النساء فيما لا يجوز أن يراه الرجال .

وقال أحمد بن أبي عبيدة : إن أبا عبد الله قيل له : فالشهادة على الاستهلال؟ قال : أحب إلي أن يكون امرأتين .

وقال حرب: سئل أحمد، قيل له: الشهادة على الاستهلال الصبي؟ قال: لا، إلا أن تكون امرأتين. وكذلك كل شيء لا يطلع عليه الرجال لا تعجبه شهادة امرأة واحدة، حتى تكون امرأتين.

وقال أبو طالب: قلت لأحمد: ما تقول في شهادة القابلة تشهد بالاستهلال؟ فقال: تقبل شهادتها. وهذه ضرورة، قال: ويقبل قول المرأة الواحدة.

وقال هارون الحمالي: سمعت أبا عبد الله يذهب إلى أنه تجوز شهادة القابلة وحدها. فقيل له: إذا كانت مرضية؟ فقال: لا يكون إلا هكذا.

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: هل تجوز شهادة المرأة؟ قال: شهادة المرأة في الرضاع والولادة فيما لا يطلع عليه الرجال. قال: وأجوز شهادة امرأة واحدة إذا كانت ثقة، فإن كان أكثر فهو أحب إلي.

وقال إسماعيل بن سعيد: سألت أحمد: هل تقبل شهادة الزميمة على الاستهلال؟ قال: لا. وتقبل شهادة المرأة الواحدة إذا كانت مسلمة عدلة.

### فصل: أمثلة من شهادة النساء

وفي هذا الباب حديثان وأثر وقياس.

فأحد الحديثين متفق على صحته، وهو حديث عقبة بن الحارث، وقد تقدم.

والحديث الثاني: رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما من حديث أبي عبد الرحمن المدائني - وهو مجهول - عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة: «أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة» (١).

وأما الأثر: فقال مهنا: سألت أحمد عن حديث علي رضي الله عنه: «أنه أجاز شهادة القابلة» عمن هو؟ فقال: هو عن شعبة عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي (٢). قلت: رواه الشوري عن جابر. وقال الشافعي: لو ثبت عن علي صرنا إليه، ولكنه لا يثبت عنه.

(١) إسناده ضعيف جداً: أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٢٠١) من حديث حذيفة وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه من لم أعرفه، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٣٢) حديث رقم (١٠٠) من طريق محمد بن عبد الملك الواسطي عن عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة... به، وقال محمد بن عبد الملك لم يسمعه عن الأعمش بينهما رجل مجهول.

(٢) إسناده ضعيف جداً: أخرجه الدارقطني (٤/ ص ٢٣٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٥١) من طريق جابر عن عبد الله عن علي، قال البيهقي في «السنن»: لا يصح وجابر متروك وابن لجي فيه نظر.

وتناظر الشافعي ومحمد بن الحسن في هذه المسألة بحضرة الرشيد . فقال له الشافعي : بأى شيء قضيت بشهادة القابلة وحدها ، حتى ورثت من خليفة ملك الدنيا مالا عظيما ؟ قال : بعلى بن أبى طالب . قال الشافعي : فقلت : فعلى إنما روى عنه رجل مجهول ، يقال له : عبد الله بن يحيى . وروى عن عبد الله : جابر الجعفي ، وكان يؤمن بالرجعة .

قال البيهقي : وقد روى سويد بن عبد العزيز عن غيلان بن جامع عن عطاء بن أبى مروان عن أبيه عن علي . وسويد هذا ضعيف . قال إسحاق بن إبراهيم الحنظلي : لو صحت شهادة القابلة عن علي لقلنا به ، ولكن في إسناده خلل .

قلت : وقد رواه أبو عبيدة : حدثنا ابن أبى زائدة عن إسرائيل عن عبد الأعلى الثعلبي عن محمد ابن الحنفية عن علي . ورواه عن الحسن وإبراهيم النخعي وحماد بن أبى سليمان ، والحارث العكلي والضحاك . وقد روى عن علي ما يدل على أنه لا يكتفى بشهادة المرأة الواحدة .

قال أبو عبيد : يروى عن علي بن أبى طالب « أن رجلا أتاه ، فأخبره أن امرأة أخته ، فذكرت أنها أرضعته وامرأته ، فقال : ما كنت لأفرق بينك وبينها ، وأن تزهر خير لك . قال : نعم » ثم أتى ابن عباس فسأله ؟ فقال له مثل ذلك . قال : تحدثون عن ذلك بهذا عن حكام ابن صالح عن قائد بن بكر عن علي وابن عباس . حدثني علي بن معبد عن عبد الله بن عمرو عن الحارث الغنوي : « أن رجلا من بنى عامر تزوج امرأة من قومه . فدخلت عليهما امرأة ، فقالت : الحمد لله ، والله لقد أرضعتكما . وإنكما لابنأى . فانقبض كل واحد منهما عن صاحبه ، فخرج الرجل حتى أتى المغيرة بن شعبة ، فأخبره بقول المرأة ، فكتب فيه إلى عمر ، فكتب عمر : أن ادع الرجل والمرأة . فإن كان لها بينة على ما ذكرت ففرق بينهما ، وإن لم يكن لها بينة فخل بين الرجل وبين امرأته ، إلا أن يتنزه . ولو فتحنا هذا الباب للناس لم تشأ امرأة أن تفرق بين اثنين إلا فعلت » . حدثنا عبد الرحمن عن سفيان قال : سمعت زيد بن أسلم يحدث : « أن عمر بن الخطاب لم يجز شهادة امرأة في الرضاع » حدثنا هاشم أخبرنا ابن أبى ليلى وحجاج عن عكرمة بن خالد : « أن عمر بن الخطاب أتى في امرأة شهدت على رجل وامرأته أنها قد أرضعتهما . فقال : لا ، حتى يشهد رجلان ، أو رجل وامرأتان » .

قال أبو عبيد : وهذا قول أهل العراق ، وكان الأوزاعي يأخذ بالقول الأول . وأما مالك : فإنه كان يقبل فيه شهادة امرأتين .

قلت : أبو حنيفة وأصحابه يقبلون شهادة النساء منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال ، كالولادة والبكارة وغيوب النساء . ويقبلون فيه شهادة امرأة واحدة .

قالوا: لأنه لا بد من ثبوت هذه الأحكام، ولا يمكن للرجال الاطلاع عليها. وإنما يطلع عليها النساء على الانفراد، فوجب قبول شهادتهن على الانفراد.

قالوا: وتقبل فيه شهادة الواحدة؛ لأن ما قبل فيه قول النساء على الانفراد لم يشترط فيه العدد كالرواية.

قالوا: وأما استهلال الصبي، فتقبل شهادة المرأة فيه بالنسبة إلى الصلاة على الطفل، ولا تقبل بالنسبة إلى الميراث. وثبوت النسب عند أبي حنيفة وعند صاحبيه يقبل أيضاً؛ لأن الاستهلال صوت يكون عقيب الولادة، وتلك حالة لا يحضرها الرجال، فدعت الضرورة إلى قبول شهادتهن. وأبو حنيفة يقضى بأحكام الشهادة. وأثبت الصلاة عليه بشهادة المرأة احتياطاً، ولم يثبت الميراث أو النسب بشهادتها احتياطاً.

قالوا: وأما الرضاع، فلا تقبل فيه شهادة النساء منفردات؛ لأن الحرمة متى ثبتت ترتب عليها زوال ملك النكاح، وإبطال الملك لا يثبت إلا بشهادة الرجال.

قالوا: ولأنه مما يمكن اطلاع الرجال عليه.

قال الشافعي: لا يقبل في ذلك كله أقل من أربع نسوة، أو رجل وامرأتين.

قال أبو عبيد: فأما الذين قالوا تقبل شهادة الواحدة في الرضاعة، فإنهم أحلوا الرضاع محل سائر أمور النساء التي لا يطلع عليها الرجال، كالولادة والاستهلال ونحوهما. وأما الذين أخذوا بشهادة الرجلين، أو الرجل والمرأتين، فإنهم رأوا أن الرضاعة ليست كالفروج التي لا حظ للرجال في مشاهدتها، وجعلوها من ظواهر أمور النساء، كالشهادة على الوجوه. والذين أجازوها بالمرأتين، ذهبوا إلى أن الرضاعة - وإن لم يكن النظر في التحريم كالعورات - فإنها لا تكون إلا بظهور الثدي والنحر، وهذه من محاسن النساء التي قد جعل الله فرضها الستر على الرجال الأجانب.

قال أبو عبيد: والذي عندنا في هذا: اتباع السنة فيما يجب على الزوج عند ورود ذلك. فإذا شهدت عنده المرأة الواحدة بأنها قد أرضعته وزوجته، فقد لزمته الحجة من الله في اجتنابها، وتحب عليه مفارقتها، لقول رسول الله ﷺ للمستفتي في ذلك: «دهها عنك» وليس لأحد أن يفتي غيره، إلا أنه لم يبلغنا أنه ﷺ حكم بينهما بالتفريق حكماً، مثل ما حكم في المتلاعنين. ولا أمر فيه بالقتل، كالذي تزوج امرأة أبيه، ولكنه غلظ عليه في الفتيا، فنحن ننتهي إلى ما انتهى إليه. فإذا شهدت معها امرأة أخرى فكانتا اثنتين، فهناك يجب التفريق بينهما في الحكم وهو عندنا معنى قول عمر: «إنه لم يجز شهادة المرأة الواحدة في الرضاع وإن كان مرسلًا عنه. فإنه أحب إلينا من الذي فيه ذكر الرجلين، أو الرجل والمرأتين، لما حظر

على الرجال من النظر إلى محاسن النساء . وعلى هذا يوجه حديث على بن أبى طالب وابن عباس رضى الله عنهما فى المرأة الواحدة ، إذ لم يوقتا فوق ذلك وقتا بأدنى ما يكون بعد الواحدة إلا اثنتان من النساء ، والله أعلم .

قال أبو عبيد : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن أبى بكر بن أبى سبرة عن موسى بن عقبة أخبره عن القعقاع بن حكيم عن ابن عمر قال : « لا تجوز شهادة النساء وحدهن ، إلا على مالا يطلع عليه إلا هن من عورات النساء ، وما أشبه ذلك من حملهن وحيزهن » .

### فصل: قبول شهادة الرجل الواحد عند الحاجة

وقد صرح الأصحاب : أنه تقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين عند الحاجة ، وهو الذى نقله الخرقى فى مختصره ، فقال : وتقبل شهادة الطبيب العدل فى الموضحة ، إذا لم يقدر على طبيين ، وكذلك البيطار فى داء الدابة .

قال الشيخ فى المغنى : إذا اختلفا فى الجرح هل هو موضحة ، أم لا ؟ أو فى قدره ، كالكاهشة والمنقلة والمأومة والسمحاق أو غيرها ، أو اختلفا فى داء يختص بمعرفة الأطباء أو داء الدابة ، فظاهر كلام الخرقى : أنه إذا قدر على طبيين أو بيطارين لا يجتزأ بواحد منهما ؛ لأنه مما يطلع عليه الرجال ، فلم تقبل فيه شهادة رجل واحد كسائر الحقوق . وإن لم يقدر على اثنين أجزأ واحدا ؛ لأنها حالة ضرورة ، فإنه لا يمكن كل أحد أن يشهد به ؛ لأنه مما يختص به أهل الخبرة من أهل الصنعة ، فيجعل بمنزلة العيوب تحت الثياب تقبل فيه المرأة الواحدة ، فقبول قول الرجل فى هذا أولى .

وقال صاحب المحرر : ويقبل فى معرفة الموضحة وداء الدابة ونحوها طبيب واحد وبيطار واحد ، إذا لم يوجد غيره نص عليه .

### فصل : فى القضاء بالنكول ورد اليمين

وقد اختلفت الآثار فى ذلك . فروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله : « أن عبد الله بن عمر باع غلاما له بثمانمائة درهم ، وباعه بالبراءة . فقال الذى ابتاعه لعبد الله بن عمر : بالغلام داء لم تسمه ؟ فقال عبد الله بن عمر : إني بعته بالبراءة . فاخصما إلى عثمان بن عفان فقضى على عبد الله بن عمر باليمين أن يحلف له : لقد باعه الغلام وما به داء يعلمه ، فأبى عبد الله أن يحلف له ، وارتجع العبد . فباعه عبد الله بن عمر بألف وخمسمائة درهم » .

وفى طريق أخرى : « أنه لما أبى أن يحلف حكم عليه عثمان بالنكول » .

قال أبو عبيد : وحكم عثمان على ابن عمر فى العبد الذى كان باعه بالبراءة . فردّه عليه



عثمان حين نكل عن اليمين، ثم لم ينكر ذلك ابن عمر في حكمه، ورآه لازماً. فهل يوجد إمامان أعلم بسنة رسول الله ﷺ، وبمعنى حديثه منهما؟ فذهب إلى ذلك أبو حنيفة وأحمد في المشهور من مذهبه.

وأما رد اليمين، فقال أبو عبيد: حدثونا عن مسلمة بن علقمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي «أن المقداد استسلف من عثمان سبعة آلاف درهم. فلما قضاهما أتاه بأربعة آلاف. فقال عثمان: إنها سبعة. فقال المقداد: ما كانت إلا أربعة. فما زالوا حتى ارتفعوا إلى عمر. فقال المقداد: يا أمير المؤمنين، ليحلف أنها كما يقول، وليأخذها. فقال عمر: أنصفك. احلف أنها كما تقول وخذها».

قال أبو عبيد: فهذا عمر قد حكم برد اليمين، ورأى ذلك المقداد، ولم ينكره عثمان. فهو لاء ثلاثة من أصحاب رسول الله ﷺ عملوا برد اليمين. حدثنا هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال: كان شريح يقضى برد اليمين. وحدثنا يزيد عن هشام عن ابن سيرين عن شريح: أنه كان إذا قضى على رجل باليمين، فردها على الطالب، فلم يحلف، لم يعطه شيئاً، ولم يستحلف الآخر. وحدثنا عباد بن العوام عن الأشعث عن الحكم بن عتيبة عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن أباه كان إذا قضى على رجل باليمين، فردها على الذي يدعى، فأبى أن يحلف: لم يجعل له شيئاً. وقال: لا أعطيك ما لا تحلف عليه.

قال أبو عبيد: على أن رد اليمين له أصل في الكتاب والسنة. فالذي في الكتاب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذُوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ثم قال: ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا امْتَحَقَّا إِنَّمَا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ فَيَقْسَمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِنَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٧، ١٠٨].

وأما السنة: فحكم رسول الله ﷺ في القسامة بالإيمان على المدعين، فقال: «تستحقون دم صاحبكم بأن يقسم خمسون: أن يهود قتلته». فقالوا: كيف نقسم على شيء لم نحضره؟ قال: «فيحلف لكم خمسون من يهود ما قتلوه»، قال: فردها رسول الله ﷺ على الآخرين، بعد أن حكم بها للأولين. فهذا هو الأصل في رد اليمين.

قلت: وهذا مذهب الشافعي ومالك، وصوبه الإمام أحمد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه: وليس المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم في النكول ورد اليمين بمختلف، بل هذا له موضع، وهذا له موضع. فكل موضع أمكن المدعى معرفته والعلم به، فرد المدعى عليه اليمين. فإنه إن حلف استحق، وإن لم يحلف لم

يحكم له بنكول المدعى عليه . وهذا كحكومة عثمان والمقداد . فإن المقداد قال لعثمان : « احلف أن الذي دفعته إلى كان سبعة آلاف وخمسة » فإن المدعى هنا يمكنه معرفة ذلك والعلم به . كيف وقد ادعى به ؟ فإذا لم يحلف لم يحكم له إلا ببينة أو إقرار . وأما إذا كان المدعى لا يعلم ذلك ، والمدعى عليه هو المفرد بمعرفته ، فإنه إذا نكل عن اليمين حكم عليه بالنكول ، ولم ترد على المدعى كحكومة عبد الله بن عمر وغيره في الغلام . فإن عثمان قضى عليه أن يحلف أنه باع الغلام وما به داء يعلمه . وهذا يمكن أن يعلمه البائع . فإنه إنما استحلفه على نفي العلم أنه لا يعلم به داء . فلما امتنع من هذه اليمين قضى عليه بنكوله . وعلى هذا : إذا وجد بخط أبيه في دفتره : أن له على فلان كذا وكذا فادعى به عليه ، فنكل . وسأله إحلاف المدعى : أن أباه أعطاني هذا ، أو أقرضني إياه لم ترد عليه اليمين ، فإن حلف المدعى عليه ، وإلا قضى عليه بالنكول ؛ لأن المدعى عليه يعلم ذلك . وكذلك لو ادعى عليه : أن فلانا أحالني عليك بمائة ، فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين ، وقال للمدعى : أنا لا أعلم أن فلانا أحالك ، ولكن احلف وخذ ، فههنا إن لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعى عليه .

وهذا الذي اختاره شيخنا رحمه الله هو فصل النزاع في النكول ورد اليمين ، وبالله التوفيق .

### فصل : في مذهب أهل المدينة في الدعاوى

هو من أسد المذاهب وأصحها وهي عندهم ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : دعوى يشهد لها العرف بأنها مشبهة ، أى تشبه أن تكون حقاً .

المرتبة الثانية : ما يشهد العرف بأنها غير مشبهة ، إلا أنه لم يقض بكذبها .

المرتبة الثالثة : دعوى يقضى العرف بكذبها .

فأما المرتبة الأولى : فمثل أن يدعى سلعة معينة بيد رجل ، أو يدعى غريب وديعة عند غيره ، أو يدعى مسافر أنه أودع أحد رفقه ، وكالمدعى على صانع متصلب للعمل أنه دفع إليه متاعاً يصنعه ، والمدعى على بعض أهل الأسواق المتصبين للبيع والشراء أنه باع منه أو اشترى ، وكالرجل يذكر في مرض موته أن له ديناً قبل رجل ، ويوصى أن يتقاضى منه فينكره ، وما أشبه هذه المسائل .

فهذه الدعوى تسمع من مدعيها ، وله أن يقيم البينة على مطابقتها ، أو يستحلف المدعى عليه ، ولا يحتاج في استحلافه إلى إثبات خلطة .

وأما المرتبة الثانية : فمثل أن يدعى على رجل ديناً في ذمته ، ليس داخلاً في الصور

المتقدمة، أو يدعى على رجل معروف بكثرة المال أنه اقترض منه مالا ينفقه على عياله، أو يدعى على رجل لا معرفة بينه وبينه البتة، أنه أقرضه أو باعه شيئاً بثمن في ذمته إلى أجل ونحو ذلك.

فهذه الدعوى تسمع، والمدعيها أن يقيم البينة على مطابقتها.

قالوا: ولا يملك استحلاف المدعى عليه على نفيها إلا بإثبات خلطة بينه وبينه. قال ابن القاسم: والخلطة أن يسالفه، أو يبايعه، أو يشتري منه مراراً وقال سحنون: لا تكون الخلطة إلا بالبيع والشراء بين المتداعين.

قالوا: فينظر إلى دعوى المدعى، فإن كانت تشبه أن يدعى بمثلها على المدعى عليه أحلف له، وإن كانت مما لا تشبه ونفيها العرف، لم يحلف إلا أن يبين المدعى عليه خلطة.

قالوا: فإن لم تكن خلطة، وكان المدعى عليه متهماً. فقال سحنون: يستحلف المتهم، وإن لم تكن خلطة. وقال غيره: لا يستحلف.

وتثبت الخلطة عندهم بإقرار المدعى عليه بها وبالشاهدين، والشاهد واليمين، والرجل الواحد، والمرأة الواحدة.

قالوا: وأما المرتبة الثالثة فمثالها: أن يكون رجل حائز لدار، متصرفاً فيها السنين العديدة الطويلة بالبناء والهدم والإجارة والعمارة، وينسبها إلى نفسه ويضيفها إلى ملكه، وإنسان حاضر يراه ويشاهد أفعاله فيها طول هذه المدة، وهو مع ذلك لا يعارضه فيها ولا يذكر أن له فيها حقاً، ولا مانع يمنعه من مطالبته كخوف من سلطان، أو ما أشبه ذلك من الضرر المانع من المطالبة بالحقوق، ولا بينه وبين المتصرف في الدار قرابة، ولا شركة في ميراث، أو ما أشبه ذلك مما تتسامح فيه القرابات والصهر بينهم. بل كان عرياناً من جميع ذلك. ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه، ويزعم أنها له، ويريد أن يقيم بذلك بينة. فدعواه غير مسموعة أصلاً، فضلاً عن بيئته، وتبقى الدار بيد حائزها؛ لأن كل دعوى يكذبها العرف وتنفيها العادة؛ فإنها مرفوضة غير مسموعة. قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وقد أوجبت الشريعة الرجوع إليه عند الاختلاف في الدعاوى، كالنقد والحمولة والسير، وفي الأبنية ومعاهد القمط ووضع الجذوع على الحائط وغير ذلك.

قالوا: ومثل ذلك: أن تأتي المرأة بعد سنين متطاوله تدعى على الزوج أنه لم يكسها في شتاء ولا صيف، ولا أنفق عليها شيئاً. فهذه الدعوى لا تسمع لتكذيب العرف والعادة لها، ولا سيما إذا كانت فقيرة والزوج موسراً.

ومن ذلك: قول القاضي عبد الوهاب في رده على المزني: مذهب مالك: أن المدعى عليه

لا يحلف للمدعى بمجرد دعواه، دون أن ينضم إليها علم بمخالطة بينهما أو معاملة. قال شيخنا أبو بكر: أو تكون الدعوى تليق بالمدعى عليه لا يتناكرها الناس، ولا ينفىها عرف. قال وهذا مروى عن علي بن أبي طالب، وعمر بن عبد العزيز، وعن فقهاء المدينة السبعة.

قال: والدليل على صحته: أنه قد ثبت وتقرر أن الإقدام على اليمين يصعب، ويشغل على كثير من الناس، سيما على أهل الدين وذوى المروءات والأقارب، وهذا أمر معتادين الناس على عمر الأعصار، لا يمكن جمده. وكذلك روى عن جماعة من الصحابة: أنهم اقتلدوا أيمانهم، منهم: عثمان، وابن مسعود وغيرهما. وإنما فعلوا ذلك لمروءتهم، ولثلا تسبق الظلمة إليهم إذا حلفوا - فمن يعادى الحالف، ويحب الطعن عليه - يجد طريقا إلى ذلك لعظم شأن اليمين وعظم خطرها؛ ولهذا جعلت بالمدينة عند المنبر، وأن يكون ما يحلف عليه عنده ما له حرمة، كربع دينار فصاعداً، فلو مكن كل مدع أن يحلف المدعى عليه بمجرد دعواه لكان ذلك ذريعة إلى امتهان أهل المروءات وذوى الأقدار والأخطار والديانات لمن يريد التنسفى منهم؛ لأنه لا يجد أقرب ولا أخف كلفة من أن يقدم الواحد منهم من يعاديه من أهل الدين والفضل إلى مجلس الحاكم ليدعى عليه ما يعلم أنه لا ينهض به، أو لا يعترف ليتشفى منه بتبذله وإحلافه، وأن يراه الناس بصورة من أقدم على اليمين عند الحاكم. ومن يريد أن يأخذ من أحد من هؤلاء شيئا على طريق الظلم والعدوان وجد إليه سبيلاً، لعله يفترى يمينه منه، لثلا ينقص قدره فى أعين الناس، وكلا الأمرين موجود فى الناس اليوم.

قال: وقد شاهدنا من ذلك كثيراً، وحضرناه وأصابنا بعضه، فكان ما ذهب إليه مالك ومن تقدمه من الصحابة والتابعين: حراسة لمروءات الناس، وحفظاً لها من الضرر اللاحق بهم، والأذى المتطرق إليهم. فإذا قويت دعوى المدعى بمخالطة أو معاملة ضعفت التهمة، وقوى فى النفس أن مقصوده غير ذلك، فأحلف له؛ ولهذا لم يعتبر ذلك الغريبيين؛ لأن الغربة لا تكاد تلحق المروءة فيها ما يلحقها فى الوطن.

فإن قيل: فيجب ألا يحضره مجلس الحاكم أيضاً؛ لأن فى ذلك امتهان له وابتذالاً.

قيل: له حضوره مجلس الحاكم لا عار فيه، ولا نقص يلحق من حضره؛ لأن الناس يحضرونه ابتداء فى حوائج لهم ومهمات، وإنما العار الإقدام على اليمين، لما ذكرناه.

وأيضاً، فإنه يمكن المدعى من إحضاره، لعله يقيم عليه البينة، ولا يقطعه عن حقه.

فإن قيل: فاليمين الصادقة لا عار فيها، وقد حلف عمر بن الخطاب وغيره من السلف، وقال لعثمان بن عفان، لما بلغه أنه افتدى يمينه: «ما منعك أن تحلف إذا كنت صادقاً؟».

قيل: مكابرة العادات لا معنى لها، وأقرب ما يبطل به قولهم: ما ذكرناه من افتداء كثير

من الصحابة والسلف أيمانهم . وليس ذلك إلا لصرف الظلمة عنهم ، وألا تتطرق إليهم تهمة ، وما روى عن عمر : إنما هو لتقوية نفس عثمان ، وأنه إذا حلف صادقاً فهو مصيب في الشرع ، ليضعف بذلك نفوس من يريد الإعانة ، ويطمع في أموال الناس بادعاء المحال ، ليفتدوا أيمانهم منهم بأموالهم .

وأيضاً ، فإن أرادوا أن اليمين الصادقة لا عار فيها عند الله فصحيح ، ولكن ليس كل ما لم يكن عاراً عند الله لم يكن عاراً في ذلك ، ونحن نعلم أن المباح لا عار فيه عند الله ، هذا إذا علم كون اليمين صادقاً ، وكلامنا في يمين مطلقة لا يعلم باطنها .

### ( الأخذ بالعرف )

قال : ودليل آخر وهو أن الأخذ بالعرف واجب ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ ﴾ [الأعراف : ١٩٩] ، ومعلوم أن من كانت دعواه ينفيها العرف فإن الظن قد سبق إليه في دعواه بالبطلان ، كبقال يدعى على خليفة أو أمير مالا يليق بمثله شراؤه ، أو تطرق تلك الدعوى عليه .

قلت : وما يشهد لذلك ويقويه : قول عبد الله بن مسعود الذي رواه عنه الإمام أحمد وغيره - وهو ثابت عنه - : « إن الله نظر في قلوب العباد فرأى قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فاختره لرسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعده . فأى قلوب أصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لصحبته . فما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيح » (١) ، ولا ريب أن المؤمنين - بل وغيرهم - يرون من القبيح : أن تسمع دعوى البقال على الخليفة والأمير : أنه باعه بمائة ألف دينار ولم يوفه إياها ، أو أنه اقترض منه ألف دينار أو نحوها ، أو أنه تزوج ابنته الشوهاة ودخل بها ولم يعطها مهرها . أو تدعى امرأة مكنت مع الزوج ستين سنة أو نحوها : أنه لم يتفق عليها يوماً واحداً ، ولا كساه خيطاً ، وهو يشاهد داخلاً وخارجاً إليها بأنواع الطعام والفواكه ، فتسمع دعواها ويحلف لها ، أو يجبس على ذلك كله ، أو تسمع دعوى الذاعر الهارب وييده عمامة لها ذؤابة ، وعلى رأسه عمامة ، وخلفه عالم مكشوف الرأس ، فيدعى الذاعر أن العمامة له ، فتسمع دعواه ، ويحكم له بها بحكم اليد . أو يدعى رجل معروف بالفجور وأذى الناس على رجل مشهور بالديانة والصلاح : أنه

(١) ضعيف : أخرجه العارمى في كتاب «الحديث» (١/ ٣٥٧) ، والألبانى في «السلسلة الضعيفة» (٢/ حديث رقم (٥٣٢) ، وابن الجوزى في «العلل المتناهية» (١/ ٤٥٢) ، والزرقاتى في كتابه «مختصر المقاصد» (١/ ص ٨٨٩) .

تقب بيته وسرق متاعه. فتسمع دعواه ويستحلف له، فإن نكل قضى عليه. أو يدعى رجل على رجل مشهور بالخير والدين: أنه تعرض لزوجته أو لولده، أو لقريبه بكلام قبيح أو فعل فلا تسمع دعواه، ويعزر المدعى بذلك. أو يدعى رجل معروف بالشحاذة وسؤال الناس: أنه أقرض تاجرا من أكابر التجار مائة ألف دينار، أو أنه غصبها منه، أو أن ثياب التاجر التي هي عليه ملك الشحاذ شلحه إياها، أو غصبها منه، ونحو ذلك من الدعاوى التي شهد الناس بفطرها وعقولهم: أنها من أعظم الباطل، فهذه لا تسمع، ولا يحلف فيها المدعى عليه، ويعزر المدعى تعزير أمثاله. وهذا الذي تقتضيه الشريعة التي مبناها على الصدق والعدل، كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]، فالشريعة المنزلة من عند الله لا تصدق كاذبا ولا تنصر ظالما.

### فصل

ورأيت لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ورضى عنه في ذلك جوابا وسؤالا:

هل السياسة بالضرب والحبس للمتهمين في الدعاوى وغيرها من الشرع أم لا؟ وإذا كانت من الشرع فمن يستحق ذلك، ومن لا يستحقه؟ وما قدر الضرب ومدة الحبس؟

فأجاب: الدعاوى التي يحكم فيها ولاة الأمور - سواء سموا قضاة أو ولاة أو ولاة الأحداث، أو ولاة المظالم أو غير ذلك من الأسماء العرفية الاصطلاحية - فإن حكم الله تبارك وتعالى شامل لجميع الخلاق، وعلى كل من ولى أمرا من أمور الناس، أو حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل، فيحكم بكتاب الله وسنة رسوله. وهذا هو الشرع المنزل من عند الله. قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

فالدعاوى قسمان: دعوى تهمة، ودعوى غير تهمة. فدعوى التهمة: أن يدعى فعل محرر على المطلوب، يوجب عقوبته - مثل قتل، أو قطع طريق، أو سرقة - أو غير ذلك من العدوان الذي يتعلل إقامة البينة عليه في غالب الأحوال. وغير التهمة: أن يدعى عقداً - من بيع أو قرض أو رهن أو ضمان - أو غير ذلك.

وكل من القسمين قد يكون حدا محضاً كالشرب والزنا وقد يكون حقاً محضاً لأدعى كالأموال، وقد يكون متضمناً للأمرين كالسرقة وقطع الطريق. فهذا القسم: إن أقام المدعى عليه حجة شرعية، وإلا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه. لما روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه»<sup>(١)</sup>، وفي رواية في الصحيحين عنه: «قضى رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه»<sup>(٢)</sup>.

فهذا الحديث نص في أن أحدا لا يعطى بمجرد دعواه، ونص في أن الدعوى المتضمنة للإعطاء فيها اليمين ابتداء على المدعى عليه، وليس فيها أن الدعاوى الموجبة للعقوبات لا توجب اليمين إلا على المدعى عليه، بل قد ثبت عنه في الصحيحين في قصة القسامة: أنه قال لمدعى الدم: «تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم» فقالوا: كيف نحلف، ولم نشهد، ولم نر؟ قال: «فتبرئكم يهود بخمسين يمينا»، وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ قضى بيمين وشاهد»، وابن عباس هو الذي روى عن النبي ﷺ: «أنه قضى باليمين على المدعى عليه»، وهو الذي روى: «أنه قضى باليمين والشاهد». ولا تعارض بين الحديثين، بل هذا في دعوى، وهذا في دعوى.

وأما الحديث المشهور على ألسنة الفقهاء: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»<sup>(٣)</sup>، فهذا قد روى، ولكن ليس إسناده في الصحة والشهرة مثل غيره، ولا رواه عامة أصحاب السنن المشهورة، ولا قال بعمومه أحد من علماء الأمة، إلا طائفة من فقهاء الكوفة، مثل أبي حنيفة وغيره، فإنهم يرون اليمين دائما في جانب المنكر، حتى في القسامة، يحلفون المدعى عليه، ولا يقضون بالشاهد واليمين، ولا يردون اليمين على المدعى عند النكول، واستدلوا بعموم هذا الحديث.

وأما سائر علماء الأمة— من أهل المدينة ومكة والشام وفقهاء الحديث وغيرهم، مثل ابن جريج ومالك والشافعي والليث وأحمد وإسحاق— فتارة يحلفون المدعى عليه، كما جاء

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «التفسير» باب: «﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٧]» (٨/ ٦١) حديث رقم (٤٥٥٢)، ومسلم في كتاب «الأقضية» باب: «اليمين على من ادعى عليه» (٦/ ٢٤٣) ح (١)، كلاهما من رواية ابن عباس... به.

(٢) رواه مسلم في كتاب «الأقضية» حديث رقم (١)، والنسائي في كتاب «القضاء» باب: «٣٦١»، وابن ماجه في كتاب «الأحكام» باب: «٤٧».

(٣) تقدم تخريجه

بذلك السنة. والأصل عندهم: أن اليمين مشروعة في أقوى الجانبين. وأجابوا عن ذلك الحديث: تارة بالتضعيف، وتارة بأنه عام، وأحاديثهم خاصة، وتارة بأن أحاديثهم أصح وأكثر، فالعمل بها عند التعارض أولى.

وقد ثبت عن النبي ﷺ: «أنه طلب البينة من المدعى واليمين من المنكر» في حكومات معينة، ليست من جنس دعاوى التهم، مثل ما خرجا في الصحيحين عن الأشعث بن قيس أنه قال: «كان بيني وبين رجل حكومة في بئر. فاختمنا إلى النبي ﷺ. فقال: «شاهدك أو يمينه». فقلت: إذن يحلف ولا ييالي. فقال: «من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم - هو فيها فاجر - لقي الله وهو عليه غضبان». وفي رواية فقال: «بيئتك أنها بترك ولا فيمينه»<sup>(١)</sup>، وعن وائل بن حجر قال: «جاء رجل من حضرموت، ورجل من كندة إلى النبي ﷺ. فقال الذي من حضرموت: يا رسول الله، إن هذا غلبني على أرض كانت لأبي. فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها، ليس له فيها حق. فقال النبي ﷺ: «ألك بيعة؟» قال: لا. قال: «فلك يمينه». فقال: يا رسول الله، الرجل فاجر لا ييالي ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء. فقال: «ليس لك منه إلا ذلك». فلما أدبر الرجل ليحلف، قال رسول الله ﷺ: «أما إن حلف على ماله ليأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه معرض» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا الحديث: أنه لم يوجب على المطلوب إلا اليمين، مع ذكر المدعى لفجوره، وقال: «ليس لك منه إلا ذلك» وكذلك في الحديث الأول: «كان خصم الأشعث بن قيس يهودياً» هكذا جاء في الصحيحين. ومع هذا لم يوجب عليه إلا اليمين، وفي حديث القسامة: «أن الأنصار قالوا: كيف نقبل أيمان قوم كفار؟».

وهذا القسم لا أعلم فيه نزاعاً: أن القول فيه قول المدعى عليه مع يمينه، إذالم يأت المدعى بحجة شرعية، وهي البينة لكن البينة التي هي الحجة الشرعية: تارة تكون شاهدين عدلين ذكرين، وتارة تكون رجلاً وامرأتين، وتارة أربعة رجال، وتارة ثلاثة عند طائفة من

(١) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان» باب: «وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار» (١/ ٤٣٥) ح ٢٢٠ برواية الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله... به.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ١٣٢) حديث رقم (١٣٩) من حديث سمك عن علقمة بن وائل عن أبيه، والترمذي (٣/ ٦٢٥) حديث رقم (١٣٤٠) من طريق سمك بن حرب عن علقمة... به، وأبو داود (٣/ ٢٢١) حديث رقم (٣٢٤٥) من حديث سمك، وابن حبان في «صحيحه» من كتاب «الإحسان» (١/ ٤٦٤)، والدارقطني في «مستته» (٤/ ٣١١) حديث رقم (٢٦) من طريق سمك.



العلماء . وذلك فى دعوى إفلاس من علم له مال متقدم، كما ثبت فى صحيح مسلم قال : « لا تحمل المسألة إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يصيبها، ثم يمسك. ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة، حتى يصيب قواما من عيش. ورجل أصابته فاقة، حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه يقولون: لقد أصاب فلانا فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، فما سواه من قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا»<sup>(١)</sup>.

فهذا الحديث صريح فى أنه لا يقبل فى بيعة الإعسار أقل من ثلاثة، وهو الصواب الذى يتعين القول به، وهو اختيار بعض أصحابنا وبعض الشافعية.

قالوا: ولأن الإعسار من الأمور الخفية التى تقوى فيها التهمة بإخفاء المال، فروعى فيها الزيادة فى البيعة وجعلت بين مرتبة أعلى البيئات ومرتبة أدنى البيئات.

وتارة تكون الحجة شاهدا ويمين الطالب، وتارة تكون امرأة واحدة عند أبى حنيفة وأحمد فى المشهور عنه، وامرأتين عند مالك وأحمد فى رواية، وأربع نسوة عند الشافعى، وتارة تكون رجلا واحدا فى ذاء الدابة، وشهادة الطبيب، إذا لم يوجد اثنان كما نص عليه أحمد، وتارة تكون لوثا ولطخا مع أيمان المدعين، كما فى القسامة، وامتازت بكون الأيمان فيها خمسين، تغليظا لشأن الدم كما امتاز اللعان بكون الأيمان فيه أربعاً.

والقسامة يجب فيها القود عند مالك وأحمد وأبى حنيفة، وتوجب الدية فقط عند الشافعى. وأما أهل الرأى، فيحلّفون فيها المدعى عليه خاصة، ويوجبون عليه الدية مع تحليفه.

قلت: وتارة تكون الحجة نكولا فقط من غير رد اليمين، وتارة تكون يمينا مردودة، مع نكول المدعى عليه، كما قضى الصحابة بهذا وهذا. وتارة تكون علامات يصفها المدعى، يعلم بها صدقه، كالعلامات التى يصفها من سقطت منه لقطة لواجدها، فيجب حينئذ الدفع إليه بالصفة عند الإمام أحمد وغيره، ويجوز عند الشافعى، ولا يجب. وتارة تكون شبها بينا يدل على ثبوت النسب، فيجب إلحاق النسب به عند جمهور من السلف والخلف، كما فى القافة التى اعتبرها رسول الله ﷺ، وحكم بها الصحابة من بعده. وتارة تكون علامات يختص بها أحد المتداعيين، فيقدم بها، كما نص عليه الإمام أحمد فى المكبرى والمكترى يتداعيان دفينا فى الدار، فيصفه أحدهما فيكون له مع يمينه. وتارة تكون علامات فى بدن اللقيط يصفه بها أحد

(١) رواه النسائي فى كتاب «الزكاة» باب: «٨٠»، وأبو داود فى كتاب «الزكاة» باب: «٢٦».

المتداعين، فيقدم بها، كما نص عليه أحمد. وتارة تكون قرائن ظاهرة يحكم بها للمدعى مع يمينه، كما إذا تنازع الخياط والنجار في آلات صناعتهما، حكم بكل آلة لمن تصلح له عند الجمهور. وكذلك إذا تنازع الزوجان في متاع البيت، حكم للرجل بما يصلح له، وللمرأة بما يصلح لها. ولم يتنازع في ذلك إلا الشافعي. فإنه قسم عمامة الرجل وثيابه بينه وبين المرأة وكذلك قسم خف المرأة، وحلقها ومغزلها بينها وبين الرجل.

وأما الجمهور - كمالك وأحمد وأبي حنيفة - فإنهم نظروا إلى القرائن الظاهرة والظن الغالب الملتحق بالقطع في اختصاص كل واحد منهما بما يصلح له، ورأوا أن الدعوى ترجح بما هو دون ذلك بكثير، كاليد والبراءة والنكول، واليمين المردودة، والشاهد واليمين، والرجل والمرأتين. فيشير ذلك ظنا ترجح به الدعوى، ومعلوم أن الظن الحاصل ههنا أقوى بمراتب كثيرة من الظن الحاصل بتلك الأشياء، وهذا مما لا يمكن جحده ودفعه.

وقد نصب الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع علامات وأمارات تدل عليه وتبينه. قال تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (١٥) وعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (النحل: ١٥، ١٦)، ونصب على القبلة علامات وأدلة، ونصب على الإيمان والنفاق علامات وأدلة. قال النبي ﷺ: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان» (١)، فجعل اعتياد شهود المسجد من علامات الإيمان. وجوز لنا أن نشهد بإيمان صاحبها مستنديين إلى تلك العلامة. والشهادة إنما تكون على القطع، فدل على أن الأمانة تفيد القطع، وتسوغ الشهادة. وقال: «آية المنافق ثلاث - وفي لفظ: علامة المنافق ثلاث - إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان» (٢)، وفي السنن: «ثلاث من علامات الإيمان: الكف عن قال: لا إله إلا الله. والجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال، لا يبطله جور جائر، ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار» (٣).

(١) حسن: أخرجه الترمذي في كتاب «الإيمان» باب: «ما جاء في حرمة الصلاة» (٤/٤٣٩) حديث رقم (٢٦١٧).

وقال أبو عيسى: حديث حسن غريب، وابن ماجه في كتاب «المساجد» باب: «لزوم للمساجد» (١/٣٢١) حديث رقم (٨٠٢)، كلاهما من طريق عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الإيمان» باب: «علامة للمنافق» (١/١١١) حديث (٣٣)، ومسلم في كتاب «الإيمان» باب: «بيان خصال للمنافق» (١/٣٢٢) ح (١٠٧)، كلاهما من طريق نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة... به.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود في كتاب «الجهاد» باب: «في الغزو مع أئمة الجور» (٣/٣) ح (١٠٩٦، ١٠٩٧) حديث رقم (٢٥٣٢)، والبيهقي (٩/١٥٦)، وفي إسناده يزيد بن أبي نضرة قال الحافظ: مجهول.

وقد نصب الله تعالى الآيات دالة عليه وعلى وحدانيته وأسمائه وصفاته، فكذلك هي دالة على عدله وأحكامه، والآية مستلزمة لدلولها لا يتفك عنها، فحيث وجد الملزوم وجد لازمه. فإذا وجدت آية الحق ثبت الحق، ولم يتخلف ثبوته عن آيته وأمارته، فالحكم بغيره حينئذ يكون حكماً بالباطل.

وقد اعتبر النبي ﷺ وأصحابه من بعده العلامات في الأحكام، وجعلوها مبينة لها، كما اعتبر العلامات في اللقطة، وجعل صفة الواصف لها آية وعلامة على صدقه وأنها له. وقال الجابر: «خذ من وكيلى وسقاً، فإن التمس منك آية، فضع يدك على ترقوته» فنزل هذه العلامة منزلة البينة التي تشهد أنه أذن له أن يدفع إليه ذلك، كما نزل الصفة للقطعة منزلة البينة، بل هذا نفسه بينة، إذ البينة ما تبين الحق من قول وفعل ووصف.

وجعل الصحابة رضى الله عنهم الحبل علامة وآية على الزنا. فحدوا به المرأة وإن لم تقر، ولم يشهد عليها أربعة، بل جعلوا الحبل أصدق من الشهادة. وجعلوا رائحة الخمر وقية لها آية وعلامة على شربها، بمنزلة الإقرار والشاهدين.

وجعل النبي ﷺ نحر كفار قريش يزم بدر عشر جزائر أو تسعاً، آية وعلامة على كونهم ما بين الألف والتسعمائة، فأخبر عنهم بهذا القدر بعد ذكر هذه العلامة<sup>(١)</sup>.

وجعل النبي ﷺ كثرة المال وقصر مدة إنفاقه، آية وعلامة على كذب المدعى للذهب في النفقة والنوائب في قصة حبي بن أخطب، وقد تقدمت وأجاز العقوبة بناء على هذه العلامة.

واعتبر العلامة في السيف وظهور أثر الدم به في الحكم بالسلب لأحد المتداعيين، ونزل الأثر منزلة بينة.

واعتبر العلامة في ولد الملاعنة وقال: «أنظروها. فإن جاءت به على نعت كذا وكذا فهو لهلال بن أمية، وإن جاءت به على نعت كذا وكذا فهو للذي رميت به»<sup>(٢)</sup>، فأخبر أنه للذي رميت به لهذه العلامات والصفات ولم يحكم به له؛ لأنه لم يدعه، ولم يقر به، ولا كانت الملاعنة قرأاً له.

(١) صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (ص ٩٤٨) بطوله في قصة غزوة بدر، وأورده ابن هشام في «السيرة النبوية» (٢/ ص ٢٢١، ٢٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «الطلاق» (٩/ ٣٦٢) حديث رقم (٥٣٠٩)، وأبو داود في كتاب «الطلاق» (٢/ ٩٦٤) حديث رقم (٢٢٤٨) من طريق الزهري عن سهل بن سعد... به. وانظره مستوفياً بتحقيقنا في «مسنن أبو داود».

واعتبر نبات الشعر حول القبل في البلوغ، وجعله آية وعلامه له . فكان يقتل من الأسرى يوم قريظة من وجدت فيه تلك العلامة، ويستبقى من لم تكن فيه<sup>(١)</sup>؛ ولهذا جعله طائفة من الفقهاء - كالشافعي - علامة في حق الكفار خاصة .

وجعل الحيض علامة على براءة الرحم من الحمل، فجوز وطء الأمة المسيية إذا حاضت حيضة، لوجود علامة خلوها من الحمل . فلما منع من وطء الأمة الحامل، وجوز وطؤها إذا حاضت : كان ذلك اعتبارا لهذه العلامة والأمانة .

واعتبر العلامة في الدم الذي تراه المرأة ويشتهبه عليها : هل هو حيض، أو استحاضة؟ واعتبر العلامة فيه بوقته ولونه، وحكم بكونه حيضا بناء على ذلك .

وهذا في الشريعة أكثر من أن يحصر وتستوفى شواهد .

فمن أهدر الأمارات والعلامات في الشرع بالكلية فقد عطل كثيرا من الأحكام، وضيع كثيرا من الحقوق، والناس في هذا الباب طرفان ووسط .

قال شيخنا رحمه الله : وقد وقع فيه من التفريط من بعض ولاة الأمور والعدوان من بعضهم : ما أوجب الجهل بالحق، والظلم للخلق . وصار لفظ : «الشرع» غير مطابق لمعناه الأصلي، بل لفظ : «الشرع» في هذه الأزمنة ثلاثة أقسام :

الشرع المنزل، وهو الكتاب والسنة، واتباع هذا الشرع واجب، ومن خرج عنه وجب قتاله . وتدخل فيه أصول الدين وفروعه، وسياسة الأمراء وولاية المال، وحكم الحاكم ومشيغة الشيوخ، وولاية الحسبة وغير ذلك، فكل هؤلاء عليهم أن يحكموا بالشرع المنزل ولا يخرجوا عنه .

والشرع الثاني : المتأول وهو مورد النزاع والاجتهاد بين الأئمة . فمن أخذ بما يسوغ فيه الاجتهاد أقر عليه، ولم يجب على جميع الناس موافقته إلا بحجة لا مرد لها من كتاب الله وسنة رسوله .

والثالث : الشرع المبدل . مثل ما يثبت بشهادات الزور، ويحكم فيه بالجهل والظلم، أو يؤمر فيه بإقرار باطل لإضاعة حق . مثل تعليم المريض أن يقر لوأثرت بما ليس له، ليطيل به حق بقية الورثة . والأمر بذلك حرام، والشهادة عليه محرمة . والحاكم إذا عرف باطن الأمر، وأنه غير مطابق للحق فحكم به كان جائرا أثمًا، وإن لم يعرف باطن الأمر لم يَأْثَم . فقد قال سيد

(١) صحيح : أخرجه أبو داود في كتاب «الحدود» (٤/ ص ١٨٨٣) حديث رقم (٤٤٠٤)، والترمذي في كتاب «السير» (٤/ ص ١٢٣) حديث رقم (١٥٨٤) . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في كتاب «الطلاق» (٦/ ص ٤٦٧) حديث رقم (٣٤٣٠) جميعاً من حديث عطية القرظي . . . به .

الحكام صلوات الله وسلامه عليه في الحديث المتفق عليه : «إنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض. فأقضى بنحو مما أسمع. فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه. فإنما أقطع له قطعة من النار»<sup>(١)</sup>.

### (من الدعاوى)

#### فصل : دعاوى التهم

وهي دعوى الجناية والأفعال المحرمة، كدعوى القتل، وقطع الطريق والسرقة، والقذف، والعدوان.

فهذا ينقسم المدعى عليه فيه إلى ثلاثة أقسام. فإن المتهم إما أن يكون بريثا ليس من أهل تلك التهمة، أو فاجرا من أهلها، أو مجهول الحال لا يعرف الوالى والحاكم حاله.

فإن كان بريثا لم تجز عقوبته اتفاقا. واختلفوا في عقوبة المتهم له على قولين. أصحابهما : أنه يعاقب صيانة لتسلط أهل الشر، والعدوان على أعراض البراء.

قال مالك وأشهب رحمهما الله : لا أدب على المدعى إلا أن يقصد أذية المدعى عليه وعيبه وشتمه، فيؤدب. وقال أصبغ : يؤدب، قصد أذيته أو لم يقصد. وهل يحلف في هذه الصور؟ فإن كان المدعى حدا لله لم يحلف عليه. وإن كان حقا لأدمى ففيه قولان، مبيتان على سماع الدعوى، فإن سمعت الدعوى حلف له، وإلا لم يحلف.

والصحيح : أنه لا تسمع الدعوى في هذه الصور ولا يحلف المتهم لئلا يتطرق الأراذل والأشرار إلى الاستهانة بأولى الفضل والأخطار، كما تقدم من أن المسلمين يرون ذلك قبيحا.

### فصل

القسم الثاني : أن يكون المتهم مجهول الحال، لا يعرف ببر ولا فجور. فهذا يحبس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الإسلام، والمنصوص عليه عند أكثر الأئمة : أنه يحبسه القاضي والوالى، هكذا نص عليه مالك وأصحابه، وهو منصوص الإمام أحمد ومحققى أصحابه، وذكره أصحاب أبى حنيفة. وقال الإمام أحمد : وقد حبس النبى ﷺ في تهمة. قال أحمد : وذلك حتى يتبين للمحاكم أمره. وقد روى أبو داود في سننه وأحمد وغيرهما من حديث بهز

(١) متفق عليه : أخرجه البخارى في كتاب «الأحكام» باب : «موعظة الإمام للخصوم» (١٣/ ١٦٨) حديث رقم

(٧١٦٩)، ومسلم في كتاب «الأقضية» باب : «الحكم بالظاهر» (٣/ ٤ / ١٣٣٧)، كلاهما من طريق هشام ابن

عروة عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة.

ابن حكيم عن أبيه عن جده أن: «النبى ﷺ حبس فى تهمة»<sup>(١)</sup>، قال على بن المدينى: حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح. وفى جامع الخلال عن أبى هريرة رضى الله عنه: «أن النبى ﷺ حبس فى تهمة يوماً وليلة»<sup>(٢)</sup>، والأصول المتفق عليها بين الأئمة توافق ذلك. فإنهم متفقون على أن المدعى إذا طلب المدعى عليه، الذى يسوغ إحضاره، وجب على الحاكم إحضاره إلى مجلس الحكم، حتى يفصل بينهما، ويحضره من مسافة العدو- التى هى عند بعضهم بريد- وهو مالا يمكن الذهاب إليه والعودة فى يومه، كما يقوله بعض أصحاب الشافعى وأحمد، وهو رواية عن أحمد، وعند بعضهم يحضره من مسافة القصر، وهى مسيرة يومين، كما هى الرواية الأخرى عن أحمد.

ثم إن الحاكم قد يكون مشغولاً عن تعجيل الفصل، وقد تكون عنده حكومات سابقة، فيكون المطلوب محبوساً معوقاً من حين يطلب إلى أن يفصل بينه وبين خصمه، وهذا حبس بدون التهمة، ففى التهمة أولى. فإن الحبس الشرعى هو السجن فى مكان ضيق، وإغما هو تعويق الشخص، ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان فى بيت أو مسجد، أو كان بتوكيل نفس الخصم أو وكيله عليه، وملازمته له؛ ولهذا سماه النبى ﷺ: «أسيراً» كما روى أبو داود وابن ماجه عن الهرماس بن حبيب عن أبيه قال: أتيت النبى ﷺ بغريم لى. فقال: «الزمه». ثم قال لى: «يا أبا بنى تميم، ما تريد أن تفعل بأسيرك؟» وفى رواية ابن ماجه ثم روى آخر النهار، فقال: «ما فعل أسيرك يا أبا بنى تميم؟»<sup>(٣)</sup>، وكان هذا هو الحبس على عهد النبى ﷺ وأبى بكر الصديق رضى الله عنه، ولم يكن له معبس معد لحبس الخصوم، ولكن لما انتشرت الرعية فى زمن عمر بن الخطاب ابتاع بكمة داراً وجعلها سجناً يحبس فيها؛ ولهذا تنازع العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم: هل يتخذ الإمام حبساً؟ على قولين:

فمن قال: لا يتخذ حبساً. قال: لم يكن لرسول الله ﷺ ولا لخليفته بعده حبس، ولكن

(١) حسن: أخرجه أبو داود فى كتاب «الأفضية» باب: «فى الحبس فى الدين وغيره» (٣/ ١٥٧١) حديث رقم (٣٦٣٠)، والترمذى فى كتاب «الديات» باب: «فى الحبس فى التهمة» (٤/ ٢٠) حديث رقم (١٤١٧)، والنسائى فى كتاب «قطع السارق» باب: «امتحان السارق بالضرب» (٨/ ٤٣٧) حديث رقم (٤٨٩١)، وأحمد فى «مسنده» (٥/ ٢) جميعاً من طريق معمر عن بهز... به.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود فى كتاب «الأفضية» باب: «فى الحبس فى الدين وغيره» (٣/ ١٥٧٠) حديث رقم (٣٦٢٩)، وابن ماجه فى «الصدقات» باب: «الحبس فى الدين والملازمة» (٢/ ٨١١) حديث رقم (٢٤٢٨)، كلاهما من طريق النضر بن شميل عن هرماس... به، فيه الهرماس بن حبيب الأيمنى قال أبو حاتم: شيخ أعرابى لم يرو عنه إلا النضر وأبو حبيب التميمى قال الحافظ: مجهول.

يعوقه بمكان من الأمكنة، أو يقام عليه حافظ- وهو الذي يسمى الترميم- أو يأمر غريمه بملازمته كما فعل النبي ﷺ.

ومن قال: له أن يتخذ حبساً. قال: قد اشترى عمر بن الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف، وجعلها حبساً.

ولما كان حضور مجلس الحاكم تعويقاً له من جنس الحبس تنازع العلماء: هل يحضر الخصم المطلوب بمجرد الدعوى، أو لا يحضر حتى يبين المدعى أن للدعوى أصلاً؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد. والأول: قول أبي حنيفة والشافعي. والثاني: قول مالك.

### فصل

ومنهم من قال: الحبس في التهم إنما هو لوالى الحرب، دون القاضى.

وقد ذكر هذا طائفة من أصحاب الشافعي، كأبي عبد الله الزيري، والماوردي وغيرهما، وطائفة من أصحاب المصنفين في أدب القضاة وغيرهم.

واختلفوا في مقدار الحبس في التهمة: هل هو مقدر أو مرجعه إلى اجتهداى الوالى والحاكم؟ على قولين. ذكرهما الماوردي وأبو يعلى وغيرهما. فقال الزيري: هو مقدر بشهر. وقال الماوردي: غير مقدر.

### فصل

القسم الثالث: أن يكون المتهم معروفاً بالفجور، كالسرقة وقطع الطريق والقتل ونحو ذلك، فإذا جاز حبس المجهول فحبس هذا أولى.

قال شيخنا ابن تيمية رحمه الله: وما علمت أحداً من أئمة المسلمين يقول: إن المدعى عليه في جميع هذه الدعاوى يحلف، ويرسل بلا حبس ولا غيره فليس هذا- على إطلاقه- مذهباً لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من الأئمة. ومن زعم أن هذا- على إطلاقه وعمومه- هو الشرع، فقد غلط غلطاً فاحشاً مخالفاً لنصوص رسول الله ﷺ، ولإجماع الأمة. ويمثل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهموا أن الشرع لا يقوم بسياسة العالم ومصصلحة الأمة، وتعدوا حدود الله، وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروج عنه إلى أنواع من الظلم والبدع والسياسة، جعلها هؤلاء من الشرع، وجعلها هؤلاء قسيمة ومقابلة له. وزعموا أن الشرع ناقص لا يقوم بمصالح الناس، وجعل أولئك ما فهموه من العموميات والإطلاقات هو الشرع، وإن تضمن خلاف ما شهدت به الشواهد والعلامات الصحيحة. والطائفتان مخطئتان في الشرع أقبح خطأ وأفحشه. وإنما أتوا من تقصيرهم في

معرفة الشرع الذى أنزله الله على رسوله، وشرعه بين عباده كما تقدم بيانه. فإنه أنزل الكتاب بالحق ليقوم الناس بالقسط. ولم يسوغ تكذيب صادق، ولا إبطال أمانة وعلامة شهادة بالحق. بل أمر بالتثبت فى خبر الفاسق. ولم يأمر برده مطلقاً، حتى تقوم أمانة على صدقه فيقبل، أو كذبه فيرد، فحكمه دائر مع الحق. والحق دائر مع حكمه أين كان ومع من كان، وبأى دليل صحيح كان. فتوسع كثير من هؤلاء فى أمور ظنوها علامات وأمارات أثبتوا بها أحكاماً، وقصر كثير من أولئك عن أدلة وعلامات ظاهرة ظنوها غير صالحة لإثبات الأحكام.

## فصل

ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين، كما أمر النبى ﷺ الزبير بتعذيب المتهم الذى غيب ماله حتى أقر به، فى قصة ابن أبى الحقيق.

قال شيخنا: واختلفوا فيه: هل الذى يضربه الوالى دون القاضى، أو كلاهما، أو لا يسوغ ضربه؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يضربه الوالى والقاضى. وهذا قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم، منهم أشهب بن عبد العزيز قاضى مصر. فإنه قال: يمتحن بالحبس والضرب، ويضرب بالسوط مجرداً.

والقول الثانى: أنه يضربه الوالى دون القاضى، وهذا قول بعض أصحاب الشافعى وأحمد، حكاه القاضيان.

ووجه هذا: أن الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتعزير، وذلك إنما يكون بعد ثبوت أسبابها وتحققها.

والقول الثالث: أنه يحبس ولا يضرب، وهذا قول أصبغ وكثير من الطوائف الثلاثة، بل قول أكثرهم، لكن حبس المتهم عندهم أبلغ من حبس المجهول.

ثم قالت طائفة- منهم عمر بن عبد العزيز، ومطرف وابن الماجشون- إنه يحبس حتى يموت. ونص عليه الإمام أحمد فى المبتدع الذى لم ينته عن بدعته: أنه يحبس حتى يموت، وقال مالك: لا يحبس إلى الموت.

## فصل

والذين جعلوا عقوبته للوالى، دون القاضى، قالوا: ولاية أمير الحرب. معتمدا المنع من الفساد فى الأرض، وقمع أهل الشر والعدوان. وذلك لا يتم إلا بالعقوبة للمتهمين المعروفين بالإجرام، بخلاف ولاية الحكم، فإن مقصودها إيصال الحقوق إلى أربابها.



قال شيخنا: وهذا القول هو في الحقيقة قول بجواز ذلك في الشريعة، لكن لكل ولي أمر أن يفعل ما فوض إليه، فكما أن والى الصدقات يملك من أمر القبض والصرف ما يملكه والى الخراج وعكسه، كذلك والى الحرب والى الحكم يفعل كل منهما ما اقتضته ولايته الشرعية، مع رعاية العدل والتقيد بالشريعة.

### فصل

وأما عقوبة من عرف أن الحق عنده وقد جحد، فمتفق عليها بين العلماء لا نزاع بينهم أن من وجب عليه حق ليس فيه حبس وخصم بالباطل، حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما عليه قال: فمن وجب إحضاره من النفوس والأموال، استحق الممتنع من إحضاره العقوبة. وأما إذا كان الإحضار إلى من يظلمه، أو إحضار المال إلى من يأخذه بغير حق، فهذا لا يجب، ولا يجوز، فإن الإعانة على الظلم ظلم.

### فصل

والمعاصي ثلاثة أنواع: نوع فيه حد ولا كفارة فيه كالزنا والسرقة وشرب الخمر والقذف، فهذا يكفى فيه الحد عن الحبس والتعزير.

ونوع فيه كفارة، ولا حد فيه، كالجماع في الإحرام ونهار رمضان، ووطء المظاهر منها قبل: التكفير فهذا تغنى فيه الكفارة عن الحد. وهل تكفى عن التعزير؟ فيه قولان للفقهاء، وهما لأصحاب أحمد وغيرهم.

ونوع لا كفارة فيه ولا حد، كسرقة ما لا قطع فيه، واليمين الغموس عند أحمد وأبي حنيفة والنظر إلى الأجنبية ونحو ذلك فهذا يسوغ فيه التعزير وجوبا عند الأكثرين، وجوازا عند الشافعي.

ثم إن كان الضرب على ترك واجب، مثل أن يضربه ليؤدب به. فهذا لا يتعدد، بل يضرب يوماً، فإن فعل الواجب وإلا ضرب يوماً آخر بحسب ما يحتمله، ولا يزيد في كل مرة على مقدار أعلى التعزير.

وقد اختلف الفقهاء في مقدار التعزير على أقوال:

أحدها: أنه بحسب المصلحة، وعلى قدر الجريمة، فيجتهد فيه ولي الأمر.

الثاني - وهو أحسنها - أنه لا يبلغ بالتعزير في معصية قدر الحد فيها. فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنا، ولا على السرقة من غير حرز حد القطع، ولا على الشتم بدون القذف حد القذف، وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد.

والقول الثالث: أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود: إما أربعين، وإما ثمانين. وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة.

والقول الرابع: أنه لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط، وهو أحد الأقوال في مذهب أحمد وغيره.

وعلى القول الأول: هل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل؟ فيه قولان:

أحدهما: يجوز، كقتل الجاسوس المسلم، إذا اقتضت المصلحة قتله. وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد، واختاره ابن عقيل.

وقد ذكر بعض أصحاب الشافعي وأحمد نحو ذلك في قتل الداعية إلى البدعة، كالتجهم والرفض، وإنكار القدر. وقد قتل عمر بن عبد العزيز غيلان القدرى؛ لأنه كان داعية إلى بدعته، وهذا مذهب مالك رحمه الله وكذلك قتل من لا يزول فسادُه إلا بالقتل، وقد صرح به أصحاب أبي حنيفة في قتل اللوطي إذا أكثر من ذلك تعزيراً، وكذلك قالوا إذا قتل بالمشغل فلإمام أن يقتله تعزيراً وإن كان أبو حنيفة لا يوجب الحد في هذا، ولا القصاص في هذا، وصاحبه يخالفانه في المسألتين، وهما مع جمهور الأمة.

والمقول عن النبي ﷺ وخلفائه رضى الله عنهم يوافق القول الأول، فإن النبي ﷺ: «أمر بجلد الذى وطئ جازية امرأته- وقد أحلتها له- مائة»<sup>(١)</sup>، وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما: «أمرأ بجلد من وجد مع امرأة أجنبية فى فراش مائة جلدة» وعمر بن الخطاب رضى الله عنه: «ضرب الذى زور عليه خاتمه، فأخذ من بيت المال: مائة، ثم فى اليوم الثانى مائة، ثم فى اليوم الثالث مائة» وعلى هذا: يحمل قول النبي ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه. فإن عاد فاجلدوه. فإن عاد فى الثالثة- أو فى الرابعة- فاقتلوه»<sup>(٢)</sup>، فأمر بقتله إذا أكثر منه، ولو كان ذلك حداً لأمر به فى المرة الأولى.

وأما ضرب المتهم إذا عرف أن المال عنده- وقد كتمه وأنكره- فيضرب ليقر به، فهذا

(١) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود فى كتاب «الحدود» (٤/ ص ١٩٠٧) حديث رقم (٤٤٥٨)، والترمذى فى كتاب «الحدود» (٤/ ص ٤٤) حديث رقم (١٤٥١).

وقال أبو عيسى: حديث النعمان فى إسناده اضطراب. قال: سمعت محمداً يقول: لم يسمع قتادة من حبيب ابن سالم هذا الحديث إنما رواه عن خالد بن عرفة، وفى إسناده خالد بن عرفة مقبول كما قال الحافظ.

(٢) إسناده مرسل ضعيف: أخرجه أبو داود فى كتاب «الحدود» باب: «إذا نتابح فى شرب الخمر» (٤/ ١٩١٩) حديث رقم (٤٤٨٥)، والنسائى فى كتاب «الأشربة» (٨/ ٧١٦) حديث رقم (٢٥٧٢)، والترمذى فى كتاب «الحدود» (٤/ ٣٩) حديث رقم (٤٤٤٤) برواية قبيصة بن ذؤيب... به.

لأريب فيه . فإنه ضرب ليؤدى الواجب الذى يقدر على وفائه ، كما فى حديث ابن عمر : «أن النبى ﷺ لما صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء ، سأل زيد بن سعيد - عم حى بن أخطب . فقال : «أين كنز حى؟» فقال : يا محمد أذهبته النفقات . فقال للزبير : «دونك هذا» . فمسه الزبير بشيء من العذاب ، فدلهم عليه فى خربة ، وكان حليا فى مسك ثور»<sup>(١)</sup> ، فهذا أصل فى ضرب المتهم .

### فصل : فى الطرق التى يحكم بها الحاكم

الحكم قسمان : إثبات ، وإلزام . فالإثبات : يعتمد الصدق . والإلزام : يعتمد العدل ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام : ١١٥] ، وكل من القسمين له طرق متعددة :

أحدها : اليد المجردة التى لا تفتقر إلى يمين وذلك فى صور :

منها : إذا كان وصيا على طفل أو مجنون ، وفى يده شيء انتقل إليه عن أبيه ، كان مجرد اليد كافيا فى الحكم به له من غير يمين ، لا على الطفل ولا على الوصى . أما الطفل : فلعدم صحة اليمين منه ، وأما الوصى : فلأنه ليس المدعى عليه فى الحقيقة ، ولا يتوجه عليه اليمين . ومنها : أن يدعى كفنا على ميت أنه له ، ولا بينة ، فيقضى بالكفن لمن هو عليه من غير يمين .

ومنها : أن يدعى على صاحب اليد دعوى يكذبه فيها الحس . فلا يحلف له صاحب اليد ، بل لا تسمع دعواه ، كما إذا ادعى على من فى يده عبد أنه ابنه ، وهو أكبر من المدعى . وهذا لأن اليمين إنما تشرع فى جانب من ترجح جانبه ، مع احتمال كونه مبطلاً ، فإذا لم يحتمل ذلك لم تكن فى اليد فائدة .

### فصل : الطريق الثانى

الإنكار المجرد وله صور :

أحدها : إذا ادعى رجل ديناً على ميت أو أنه أوصى له بشيء ، وللميت وصى بقضاء دينه ، وتنفيذ وصاياه ، فأنكر . فإن كان للمدعى بينة حكم بها ، وإن لم تكن له بينة ، وأراد تخليف الوصى على نفى العلم لم يكن له ذلك ؛ لأن مقصود التخليف : أن يقضى عليه بالنكول إذا امتنع من اليمين ، والوصى لا يقبل إقراره بالدين والوصية ، ولو نكل لم يقض عليه فلا فائدة فى تخليفه ، ولو كان وارثاً استحلف ، وقضى بنكوله .

(١) تقدم تخريجه .

ومنها: أن يدعى على القاضى أنه ظلمه فى الحكم، أو على الشاهد: أنه تعدد الكذب أو الخلف، أو ادعى عليه ما يسقط شهادته لم يحلفا، لارتفاع منصبهما عن التحليف.

ومنها: دعوى الرجل على المرأة النكاح، ودعواها عليه الطلاق، ودعوى كل منهما الرجعة، ودعوى الأمة أن سيدها أولدها، ودعوى المرأة أن زوجها آلى منها، ودعوى الرق والولاء والقود وحده القذف.

وعن أحمد: أنه يستحلف فى الطلاق والإيلاء والقود والقذف. وعنه: أنه يستحلف إلا فيما لا يقضى فيه بالنكول.

وقال فى رواية أبى القاسم: لا أرى اليمين فى النكاح، ولا فى الطلاق، ولا فى الحدود؛ لأنه إن نكل لم أقتله ولم أحده، ولم أدفع المرأة إليه.

وظاهر ما نقله الخرقي: أنه يستحلف فيما عدا القود والنكاح، وعنه ما يدل على أنه يستحلف فى الكل.

وإذا امتنع عن اليمين - حيث قلنا يستحلف - قضينا بالنكول فى الجميع، إلا فى القود فى النفس خاصة. وعنه لا يقضى بالنكول إلا فى الأموال خاصة.

وكل ناكل لا يقضى عليه: فهل يخلى أو يحبس حتى يقر، أو يحلف؟ على وجهين.

ولا يستحلف فى العبادات ولا فى الحدود.

فإذا قلنا: يستحلف فى هذه الأشياء لم يقض فيها بالنكول على ظاهر كلام أحمد وتعليقه، وإذا استحلف له، فإن قضينا عليه بالنكول فى كل موضع، لتكون لليمين فائدة، حتى فى قود الأطراف. ولا يقضى بقود النفس، وإن استحلفناه؛ لأن النكول وإن جرى مجرى الإقرار فليس بإقرار صحيح صريح، فلا يراق به الدم بمجردة، ولا مع يمين المدعى إلا فى القسامة للوث.

وإذا قلنا: يستحلف ولا يقضى بالنكول فى غير الأموال، كان فائدة الاستحلاف حبسه إذا أبى الحلف فى أحد الوجهين. وفى الآخر: يخلى سبيله؛ لأنه لا يقضى عليه بالنكول. ولم يثبت عليه ما يعاقب عليه بالضرب والحبس حتى يفعل. فإنه يحتمل أن يكون المدعى محققاً، وأن يكون مبطلا فكيف يعاقب المدعى عليه بمجرد دعواه وطلب يمينه؟ وتكون فائدة اليمين على هذا، انقطاع الخصومة والمطالبة.

## فصل

وقد استثنى من عدم التحليف في الحدود صورتان :  
إحداهما : إذا قذفه فطلب حد القذف ، فقال القاذف : حلفوه أنه لم يزن . فذكر أصحاب الشافعي في وجهين قال في الروضة : والأصح أنه يحلف .  
والصورة الثانية : أن يكون المَقْذُوف ميتاً ، وأراد القاذف تحليف الوارث : أنه لا يعلم زنى مورثه ، فله ذلك . وحكى عن نص الشافعي رحمه الله .

والصحيح : قول الجمهور : أنه لا يحلف ، بل القول بتحليفه في غاية السقوط . فإن الحد يجب بقذف المستور الذي لم يظهر زناه . وليس من شرطه ألا يكون قد زنى في نفس الأمر ؛ ولهذا لا يسأله الحاكم عن ذلك ، ولا يجوز له سؤاله ، ولا يجب عليه الجواب . وفي تحليفه تعريضه للكذب واليمين الغموس إن كان قد ارتكب ذلك أو تعرضه لفضيحة نفسه وإقراره بما يوجب عليه الحد ، أو فضيحته بالنكول الجارى مجرى الإقرار ، وانتهاك عرضه للقاذفين الممزقين لأعراض المسلمين . والشرعية لا تأتي بشيء من ذلك ؛ ولذلك لم يقل أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة بتحليف المَقْذُوف أنه لم يزن ، ولم يجعلوا ذلك شرطاً في إقامة الحد .

فالقول بالتحليف في غاية البطلان ، وهو مستلزم لما ذكرنا من المحاذير ، ولا سيما إن كان قد فعل شيئاً من ذلك ثم تاب منه ، ففى إلزامه بالحلف تعريضه لهتيكة نفسه ، وإهدار عرضه ؛ ولهذا كان الصواب قول أبي حنيفة : إن البكر إذا زالت بكارتها بالزنا فإذنها الصمات ؛ لأننا لو اشترطنا نطقها لكانا قد ألزمتها بفضيحة نفسها وهتك عرضها ، بل إذا اكتفى من البكر بالصمات لحياثها فلأن يكفى من هذه بالصمات بطريق الأولى ؛ لأن حياءها من الاطلاع على زناها أعظم بكثير من حياثها من كلمة : «نعم» التى لا تلم بها ولا تعاب . ولا سيما إذا كانت قد أكرهت على الزنا ، بل الاكتفاء من هذه بالصمات أولى من الاكتفاء به من البكر ، فهذا من محاسن الشريعة وكمالها .

وقول النبي ﷺ : « إِنْ الْبَكَرُ الصَّمَاتُ ، وَإِذَا الْبَكَرُ الصَّمَاتُ »<sup>(١)</sup> ، المراد به : الثيب التى قد علم أهلها والناس أنها ثيب ، فلا تستحى من ذلك ؛ ولهذا لو زالت بكارتها بإصبع أو وثبة :

(١) صحيح : أخرجه مسلم في كتاب «النكاح» باب : «استئذان الثيب» (٢/ ١٠٣٧ ح ٦٦) ، وأبو داود في كتاب «النكاح» باب : «فى الثيب» (٢/ ٨٩٧) حديث رقم (٢٠٩٨) ، والترمذى في كتاب «النكاح» باب : «استدعاء الثيب» (٣/ ٤١٦) حديث رقم (١٦٠٨) .

وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، جميعاً من طريق عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس . . . به .

لم تدخل في لفظ الحديث، ولم تتغير بذلك صفة إذنها، مع كونها ثيباً. فالذى أخرج هذه الصورة من العموم أولى أن يخرج الأخرى، والله أعلم.

### فصل

ومما لا يحلف فيه: إذا ادعى البلوغ بالاحتلام في وقت الإمكان: صدق بلا يمين. وكذلك لو ادعى البلوغ، فقال: أنا صبي بعد، وهو محتلم: لم يحلف. ولو ادعى عامل الزكاة على رجل أن له نصاباً، وطلب زكاته: لم يحلف على نفى ذلك. ولو أقر قاعدى العامل: أنه لم يخرج زكاته، لم يحلف على نفى ذلك. قال الإمام أحمد: لا يستحلف الناس على صدقاتهم.

### فصل: وليمين فوائد

منها: تخويف المدعى عليه سوء عاقبة الحلف الكاذب، فيحمله ذلك على الإقرار بالحق. ومنه: القضاء عليه بنكوله عنها على ما تقدم. ومنها: انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال، وتخليص كل من الخصمين من ملازمة الآخر، ولكنها لا تسقط الحق، ولا تبرئ الذمة، باطناً ولا ظاهراً. فلو أقام المدعى بينة بعد حلف المدعى عليه: سمعت وقضى بها. وكذا لو ردت اليمين على المدعى، فنكل، ثم أقام المدعى بينة: سمعت وحكم بها. ومنها: إثبات الحق بها إذا ردت على المدعى، أو أقام شاهداً واحداً. ومنها: تعجيل عقوبة الكاذب المنكر لما عليه من الحق، فإن اليمين الغموس تدع الديار بلاقع. فيشتفى بذلك المظلوم عوض ما ظلمه بإضاعة حقه، والله أعلم.

### فصل

ومنها: أن تشهد قرائن الحال بكذب المدعى. فمذهب مالك: أنه لا يلتفت إلى دعواه، ولا يحلف له وهذا اختيار الإصطخري من الشافعية. ويخرج على المذهب مثله وذلك مثل: أن يدعى الدنيء استتجار الأمير، أو ذى الهيئة والقدر لعلف دوابه، وكنس بابه، ونحو ذلك. وسمعت شيخنا العلامة -ابن تيمية قدس الله روحه- يقول: كنا عند نائب السلطنة، وأنا إلى جانبه. فداعى بعض الحاضرين: أن له قبلى وديعة، وسأل إجلاسى معه وإخلافى. فقلت لقاضى المالكية -وكان حاضراً- أنسوخ هذه الدعوى، وتسمع؟ فقال: لا. فقال: فما مذهبك في مثل ذلك؟ قال: تعزير المدعى. قلت: فاحكم بمذهبك. فأقيم المدعى، وأخرج.

### فصل : الطريق الثالث

أن يحكم باليد مع يمين صاحبها ، كما إذا ادعى عليه عينا في يده ، فأنكر . فسأل إحلافه . فإنه يحلف ، وترك في يده لترجح جانب صاحب اليد ؛ ولهذا شرعت اليمين في جهته ، فإن اليمين تشرع في جنبه أقوى المتداعيين ، هذا إذا لم تكذب اليد القرائن الظاهرة ، فإن كذبتها لم يلتفت إليها ، وعلم أنها يد مبطله .

وذلك : كما لو رأى إنسانا يعدو ويده عمامة ، وعلى رأسه عمامة ، وآخر خلفه حاسر الرأس ، ممن ليس شأنه أن يمشى حاسر الرأس . فإننا نقطع أن العمامة التي بيده للآخر ، ولا يلتفت إلى تلك اليد .

ويجب العمل قطعا بهذه القرائن ، فإن العلم المستفاد منها أقوى بكثير من الظن المستفاد من مجرد اليد ، بل اليد هنا لا تفيد ظنا البتة ، فكيف تقدم على ما هو مقطوع به ، أو كالمقطوع به ؟ .

وكذلك إذا رأينا رجلا يقود فرسا مسرجة ولجامه وآلة ركوبه ، وليست من مراكبه في العادة ، ووراءه أمير ماش ، أو من ليس من عادته المشى ، فإننا نقطع بأن يده مبطله . وكذلك المتهم بالسرقة إذا شوهدت العملة معه ، وليس من أهلها كما إذا رأى معه القماش والجواهر ونحوها ، مما ليس من شأنه ، فادعى أنه ملكه وفي يده : لم يلتفت إلى تلك اليد .

وكذلك كل يد تدل القرائن الظاهرة التي توجب القطع ، أو تكاد : أنها يد مبطله ، لا حكم لها ، ولا يقضى بها .

فإذا قضينا باليد فإنما نقضى بها إذا لم يعارضها ما هو أقوى منها .

وإذا كانت اليد ترفع بالنكول ، وبالشاهد الواحد مع اليمين ، وبالييمين المردودة ؛ فلأن ترفع بما هو أقوى من ذلك بكثير بطريق الأولى .

فهذا مما لا يرتاب فيه : أنه من أحكام العدل الذي بعث الله به رسله ، وأنزل به كتبه ، ووضعه بين عبادده .

فالأبدى ثلاثة : الأولى يد يعلم أنها مبطله ظالمة ، فلا يلتفت إليها .

الثانية : يد يعلم أنها محقة عادلة ، فلا تسمع الدعوى عليها . كمن تشاهد في يده دار يتصرف فيها بأنواع التصرف : من عمارة وخراب وإجارة وإعارة مدة طويلة من غير منازع ولا مطالب ، مع عدم سطوته وشوكته . فجاء من ادعى أنه غصبها منه ، واستولى عليها بغير حق -

وهو يشاهده في هذه المدة الطويلة ويمكنه طلب خلاصها منه، ولا يفعل ذلك- فهذا مما يعلم فيه كذب المدعى، وأن يد المدعى عليه محقة.

هذا مذهب أهل المدينة مالك وأصحابه وهو الصواب.

قالوا: إذا رأينا رجلاً حائزاً للدار متصرفاً فيها مدة سنين طويلة، بالهدم والبناء والإجارة والعمارة، وهو ينسبها إلى نفسه، ويضيفها إلى ملكه، وإنسان حاضر يراه، ويشاهد أفعاله فيها طول هذه المدة، وهو مع ذلك لا يعارضه فيها، ولا يذكر أن له فيها حقاً، ولا مانع يمنعه من مطالبتها، من خوف سلطان، أو نحوه من الضرر المانع من المطالبة بالحقوق، وليس بينه وبين المتصرف في الدار قرابة، ولا شركة في ميراث وما أشبه ذلك، مما تتسامح به القرابات والصهر بينهم في إضافة أحدهم أموال الشركة إلى نفسه، بل كان عرياناً عن ذلك أجمع، ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه، ويريد أن يقيم بينة على ذلك- فدعواه غير مسموعة أصلاً، فضلاً عن يمينه. وتبقى الدار في يد حائزها؛ لأن كل دعوة ينفيها العرف وتكذبها العادة، فإنها مرفوضة غير مسموعة.

قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وأوجب الشريعة الرجوع إلى العرف عند الاختلاف في الدعاوى، كالنقد وغيره. وكذلك يؤخذ بهذا في هذا الموضع. وليس ذلك خلاف العادات؛ فإن الناس لا يستكتون على ما يجري هذا المجرى من غير عذر.

قالوا: وإذا اعتبرنا طول المدة فقد حددها ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وأصنغ بعشر سنين. وربما احتج لهم بحديث يذكر عن سعيد بن المسيب، وزيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: «من حاز شيئاً عشر سنين فهو له» وهذا لا يثبت.

وأما مالك رحمه الله، فلم يوقت في ذلك حداً، ورأى ذلك على قدر ما يرى ويجتهد فيه الإمام.

الثالثة: يد يحتمل أن تكون محقة وأن تكون مبطلّة. فهذه هي التي تسمع الدعوى عليها، ويحكم بها عند عدم ما هو أقوى منها فالشارع لا يغير يدا شهد العرف والحس بكونها مبطلّة، ولا يهدر يدا شهد العرف بكونها محقة. واليد المحتملة: يحكم فيها بأقرب الأشياء إلى الصواب. وهو الأقوى فالأقوى، والله أعلم.

فالشارع لا يعين مبطلّاً، ولا يعين على إبطال الحق، ويحكم في المتشابهات بأقرب الطرق إلى الصواب وأقواها.



## فصل : الطريق الرابع والخامس

الحكم بالنكول وحله أو به مع رد اليمين .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « قدم عبد الله بن عمر إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه في عبد له ، فقال له عثمان : احلف أنك ما بيعت العبد وبه عيب علمته . فأبى ابن عمر أن يحلف ، فرد عليه العبد » فيقول له الحاكم : إن لم تحلف وإلا قضيت عليك - ثلاثاً - فإن لم يحلف قضى عليه .

وهذا اختيار أصحاب أحمد ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه .

وقال الأوزاعي وشريح وابن سيرين والنخعي : إذا نكل ردت اليمين على المدعى ، فإن حلف قضى له .

وهذا مذهب الشافعي ومالك وقد صوبه الإمام أحمد ، واختاره أبو الخطاب ، وشيخنا في صورة الحكم بمجرد النكول في صورة كما سنذكره .

وعلى هذا : قول على بن أبى طالب رضى الله عنه . وقد روى الدارقطني من حديث نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله ﷺ رد اليمين على طالب الحق » (١) . واحتج لهذا القول بأن الشارع شرع اليمين مع الشاهد الواحد كما سيأتى . فلم يكتف فى جانب المدعى بالشاهد الواحد ، حتى يأتى باليمين ؛ تقوية لشأده .

قالوا : ونكول المدعى عليه أضعف من شاهد المدعى ، فهو أولى أن يقوى بيمين الطالب . فإن النكول ليس بينة من المدعى عليه ، ولا إقراراً ، وهو حجة ضعيفة ، فلم يقو على الاستقلال بالحكم . فإذا حلف معها المدعى قوى جانبه ، فاجتمع النكول من المدعى عليه واليمين من المدعى ، فقاما مقام الشاهدين ، أو الشاهد واليمين .

قالوا : ولهذا لم يحكم على المرأة فى اللعان بمجرد نكولها دون يمين الزوج . فإذا حلف الزوج ، ونكلت عن اليمين ، حكم عليها : إما بالحبس حتى تقر أو تلعن كما يقول أحمد وأبو حنيفة ، وإما بالحد كما يقول الشافعي ومالك . وهو الراجح ؛ لأن الله سبحانه وتعالى إنما درأ عنها العذاب بشهادتها أربع شهادات . والعذاب المدروء عنها بالتعانها هو العذاب المذكور فى قوله تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (النور : ٢) ، وهو عذاب الحدود ؛

(١) إسناده ضعيف : رواه الدارقطني فى «السنن» (٢١٣ / ٤) ، والبيهقي فى «السنن الكبرى» (١٨٤ / ١٠) ، كلاهما عن محمد بن مسروق عن إسحاق بن الفرات عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر . به ، وقال أبو الطيب فى تعليقه على الدارقطني : فى إسناده محمد بن مسروق وهو لا يعرف وإسحاق بن الفرات مختلف فيه .

ولهذا ذكره معرقاً بلام العهد، فعلم أن العذاب هو العذاب المعهود ذكره أولاً؛ ولهذا بدأ أولاً بأيمان الزوج لقوة جانبه، ومكنت المرأة أن تعارض أيمانه بأيمانها. فإذا نكلت لم يكن لأيمانه ما يعارضها، فعلمت علمها. وقواها نكول المرأة فحكم عليها بأيمانه ونكولها.

فإن قيل: فكان من الممكن أن يبدأ بأيمانها، فإن نكلت حلف الزوج وحدت، كما إذا ادعى عليه حقاً، فنكل عن اليمين، فإنها ترد على المدعى، ويقضى له، فهلا شرع اللعان كذلك والمرأة هي المدعى عليها؟ بل شرع اليمين في جانب المدعى أولاً، وهذا لا نظير له في الدعاوى.

قيل: لما كان الزوج قاذفاً لها كان موجب قذفه أن يحد لها، فممكّن أن يدفع الحد عن نفسه بالتعانه، ثم طولبت هي بعد ذلك بأن تقرر أو تلاعن. فإن أقرت حدثت، وإن أنكرت والتعنّت درأت عنها الحد بلعانها، كما له أن يدرأ الحد عن نفسه بلعانه. وكانت البداية به أولى لأنه مدع، وأيمانه قائمة مقام البينة. ولكن لما كانت دون الشهود الأربعة في القوة مكنت المرأة من دفعها بأيمانها. فإذا أبت أن تدفعها ترجح جانبه، فوجب عليها الحد. فلم تحد بمجرد التعانه، ولا بمجرد نكولها، بل بمجموع الأمرين. وأكدت الأيمان بكونها أربعاً، كما أكدت أيمان المدعين في القسامة بكونها خمسين، ولتقوم الأيمان مقام الشهود.

وفي المسألة قول ثالث، وهو: أنه لا يقضى بالنكول، ولا بالرد، ولكن يحبس المدعى عليه حتى يجيب بإقرار أو إنكار يحلف معه. وهذا قول في مذهب أحمد، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي.

وهذا قول ابن أبي ليلى، فإنه قال: لا أدعه حتى يقر أو يحلف.

واحتج لهذا القول بأن المدعى عليه قد وجب عليه أحد الأمرين: إما الإقرار، وإما الإنكار. فإذا امتنع من أداء الواجب عليه عوقب بالحبس ونحوه حتى يؤديه.

قالوا: وكل من عليه حق فامتنع من أدائه فهذا سيئه.

والآخرون فرقوا بين الموضعين، وقالوا: لو ترك ونكوله لأفضى إلى ضياع حقوق الناس بالصبر على الحبس. فإذا نكل عن اليمين ضعف جانب البراءة الأصلية فيه، وقوى جانب المدعى فقوى عن اليمين. وهذا كما أنه لنا قوى جانب المدعى للدم باللوث بدئاً بأيمانهم، وأكدت بالعدد.

والمقصود: أن الناس اختلفوا في الحكم بالنكول على أقوال:

أحدها: أنه من طرق الحكم. وهذا هو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه وقضى به

شريح.

قال أبو عبيد: حدثنا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله «أن أبا- عبد الله بن عمر- باع عبدا له بثمانمائة درهم بالبراءة، ثم إن صاحب العبد خاصم فيه ابن عمر إلى عثمان بن عفان. فقال عثمان لابن عمر: احلف بالله لقد بعته وما به من داء تعلمه. فأبى ابن عمر أن يحلف. فرد عليه العبد».

وقال ابن أبي شيبه عن شريك عن مغيرة عن الحارث قال: «نكل رجل عند شريح عن اليمين، ف قضى عليه، فقال: أنا أحلف. فقال شريح: قد قضى قضاؤك».

وهذا قول الإمام أحمد في إحدى الروايتين، وقول أبي حنيفة.

والقول الثاني: أنه لا يقضى بالنكول بل ترد اليمين على المدعى: فإن حلف قضى له، وإلا صرفها. وهذا مروى عن ابن عمر وعلى، والمقداد بن الأسود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم. فروى البيهقي وغيره من حديث مسلمة بن علقمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي: «أن المقداد استقرض من عثمان سبعة آلاف درهم. فلما تقاضاه قال: إنما هي أربعة آلاف درهم، فخاصمه إلى عمر. فقال المقداد: احلف أنها سبعة آلاف. فقال عمر رضي الله عنه: أنصفك. فأبى أن يحلف. فقال عمر: خذ ما أعطاك» ورواه أبو عبيد عن عفان بن مسلم عن سلمة. ورواه البيهقي من حديث حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي قال: «اليمين مع الشاهد، فإن لم تكن له بيعة فاليمين على المدعى عليه، إذا كان قد خالطه، فإن نكل حلف المدعى».

وذكر البيهقي أيضاً من حديث سليمان بن عبد الرحمن: حدثنا محمد بن مسروق عن إسحاق بن الفرات عن الليث عن نافع عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ: رد اليمين على طالب الحق» رواه الحاكم في المستدرک<sup>(١)</sup>.

قلت: ومحمد بن مسروق- هنا- ينظر من هو؟

وقال عبد الملك بن حبيب: حدثنا أصبغ بن الفرّج عن ابن وهب عن حيوة بن شريح أن سالم بن غيلان التجيبي أخبره: أن رسول الله ﷺ قال: «من كانت له طلبة عند أحد: فعليه البيعة، والمطلوب أولى باليمين. فإن نكل الطالب وأخذ<sup>(٢)</sup>، وهذا مرسل.

واحتج لرد اليمين بحديث القسامة وفي الاستدلال به ما فيه، فإنه عرض باليمين على المدعين أولاً. واليمين المردودة هي التي تطلب من المدعى بعد نكول المدعى عليه عنها.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ في كتاب «الأفضية» باب: «القضاء باليمين مع الشاهد» (٢/ ص ٧٢٢) حديث رقم (٧)، والدارقطني في (٤/ ص ٢١٩) حديث رقم (٥٧).

لكن يقال: وجه الاستدلال أنها جعلت من جانب المدعى لقوة جانبه باللوث، فإذا تقوى جانبه بالنكول شرعت في حقه.

والقول الثالث: أنه يجبر على اليمين - شاء أم أبى - بالضرب والحبس، ولا يقضى عليه بنكول ولا برد يمين.

قال أصحاب هذا القول: ولا ترد اليمين إلا في ثلاثة مواضع لا رابع لها:

أحدها: القسامة. والثاني: الوصية في السفر إذا لم يشهد عليها إلا الكفار. والثالث: إذا قام شاهداً واحداً حلف معه. وهذا قول ابن حزم ومن وافقه من أهل الظاهر.

قالوا: لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع على القضاء بالنكول ولا باليمين المردودة. وجاء نص القرآن برد اليمين في مسألة الوصية. ونص السنة بردها في مسألة القسامة، والشاهد واليمين. فاقتصرنا على ما جاء به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولم نعد ذلك إلى غيره. وليس قول أحد حجة سوى قول المعصوم وكل من سواه مأخوذ من قوله ومتروك.

وأما قول مالك في الموطأ في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الأقضية<sup>(١)</sup> - رأيت رجلاً ادعى على رجل مالا، أليس يحلف، المطلوب: ما ذلك الحق عليه. فإن حلف بطل ذلك عنه، وإن أبى أن يحلف ونكل عن اليمين: حلف طالب الحق: إن حقه لحق، وثبت حقه على صاحب الحق؟ فهذا ما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس، ولا في بلد من البلدان. فبأى شيء أخذ هذا؟ أم في أى كتاب وجده؟ فإذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد، وإن لم يكن ذلك في كتاب الله تعالى. هذا لفظه.

قال أبو محمد بن حزم: إن كان خفى عليه قضاء أهل العراق بالنكول؛ فإنه لعجيب. ثم قوله: «إذا أقر برد اليمين وإن لم يكن في كتاب الله: فليقر باليمين مع الشاهد، وإن لم يكن في كتاب الله» فعجب آخر؛ لأن اليمين مع الشاهد ثابت عن رسول الله ﷺ. فهو في كتاب الله. قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ١٧].

قلت: ليس في واحد من الأمرين من عجب.

أما حكايته الإجماع: فإنه لم يقل: لا خلاف أنه لا يحكم بالنكول، بل إذا نكل، ورد اليمين: حكم له بالاتفاق، فإن فقهاء الأمصار على قولين: منهم من يقول: يقضى بالنكول. ومنهم من يقول: إذا نكل ردت اليمين على المدعى، فإن حلف حكم له. فهذا الذي أراد

(١) صحيح: انظر مالك في الموطأ في كتاب «الأقضية» باب: «القضاء باليمين مع الشاهد» (٢/ ٧٢١) حديث رقم (٥).

مالك رحمه الله : أنه إذا رد اليمين مع نكول المدعى عليه لم يبق فيه اختلاف فى بلد من البلدان ، وإن كان فيه اختلاف شاذ .

وأما تعجبه من قوله : « إن الشاهد واليمين ليس فى كتاب الله » فتعجبه هو المتعجب منه . فإن المانعين من الحكم بالشاهد واليمين يقولون : ليس هو فى كتاب الله تعالى ، بل فى كتاب الله خلافه ، وهو اعتبار الشاهدين . فقال مالك رحمه الله تعالى : إذا كنتم تقضون بالنكول ، ويقضى الناس كلهم بالرد مع النكول ، وليس فى كتاب الله ، فهكذا الشاهد مع اليمين يجب أن يقضى به وإن لم يكن فى كتاب الله تعالى . كما دلت عليه السنة ، فهذا إلزام لا محيد عنه ، والله أعلم .

قال ابن حزم : وأما رد اليمين على الطالب ، إذا نكل المطلوب : فما كان من كتاب الله تعالى ولا فى سنة رسوله ﷺ ، فبين الأمرين فرق كما بين السماء والأرض . فيقال : بل أرشد إليه كتاب الله وسنة رسوله .

أما الكتاب : فإنه سبحانه شرع الأيمان فى جانب المدعى إذا احتاج إلى ذلك ، وتعدت عليه إقامة البينة ، وشهدت القرائن بصدقه ، كما فى اللعان ، وشرع عذاب المرأة بالحد بنكولها مع يمينه . فإذا كان هذا شرعه فى الحدود التى تدرأ بالشبهات ، وقد أمرنا بذرئها ما استطعنا ، فلأن يشرع الحكم بها يمين المدعى مع نكول المدعى عليه فى درهم وثوب ونحو ذلك أولى وأحرى . لكن أبا محمد وأصحابه سدوا على نفوسهم باب اعتبار المعانى ، والحكم التى علق بها الشارع الحكم ، ففاتهم بذلك حظ عظيم من العلم ، كما أن الذين فتحوا على نفوسهم باب الأقيسة والعلل - التى لم يشهد لها الشارع بالقبول - دخلوا فى باطل كثير ، وفاتهم حق كثير ، فالطافتان فى جانب إفراط وتفریط .

وأما إرشاد السنة إلى ذلك : فالنبي ﷺ جعل اليمين فى جانب المدعى إذا أقام شاهدا واحدا لقوة جانبه بالشاهد ومكنه من اليمين بغير بدل خصمه ورضاه ، وحكم له بها مع شاهده . فلأن يحكم له باليمين التى يذلها خصمه مع قوة جانبه بنكول خصمه أولى وأحرى . وهذا مما لا يشك فيه من له خوض فى حكم الشريعة وعللها ومقاصدها ؛ ولهذا شرعت الأيمان فى القسامة فى جانب المدعى ، لقوة جانبه باللوث . وهذه هى المواضع الثلاثة التى استثنائها منكرو القياس .

ولما كانت أفهام الصحابة رضى الله عنهم فوق أفهام جميع الأمة ، وعلمهم بمقاصد نبيهم ﷺ ، وقواعد دينه وشرعه ، أتم من علم كل من جاء بعدهم : عدلوا عن ذلك إلى غير هذه المواضع الثلاثة ، وحكموا بالرد مع النكول فى موضع ، وبالنكول وحده فى موضع . وهذا من

كمال فهمهم وعلمهم بالجامع والفارق والحكم والمناسبات . ولم يرتضوا لأنفسهم عبارات المتأخرين واصطلاحاتهم وتكلفاتهم ، فهم كانوا أعمق الأمة علماً ، وأقلهم تكلفاً ، والمتأخرون عكسهم في الأمرين .

فعثمان بن عفان قال لابن عمر : « احلف بالله لقد بعث العبد وما به داء علمته » فأبى . فحكم عليه بالنكول ، ولم يرد اليمين في هذه الصورة على المدعى ، ويقول له : احلف أنت أنه كان عالماً بالعيب ؛ لأن هذا مما لا يمكن أن يعلمه المدعى . ويمكن المدعى عليه معرفته . فإذا لم يحلف المدعى عليه لم يكلف المدعى اليمين . فإن ابن عمر كان قد باعه بالبراءة من العيوب ، وهو إنما يبرأ إذا لم يعلم بالعيب . فقال له : « احلف أنك بعته وما به عيب تعلمه » وهذا مما يمكن أن يحلف عليه دون المدعى . فإنه قد تعذر عليه اليمين أنه كان عالماً بالعيب ، وأنه كتمه مع علمه به .

وأما أثر عمر بن الخطاب - وقوله للمقداد : « احلف أنه سبعة آلاف » فأبى أن يحلف ، فلم يحكم له بنكول عثمان - فوجهه : أن المقرض إن كان عالماً بصدق نفسه وصحة دعواه : حلف وأخذه ، وإن لم يعلم ذلك : لم تحمل له الدعوى بما لا يعلم صحته . فإذا نكل عن اليمين لم يقض له بمجرد نكول خصمه . إذ خصمه قد لا يكون عالماً بصحة دعواه . فإذا قال للمدعى : إن كنت عالماً بصحة دعواك فاحلف وخذ ، فقد أنصفه جد الإنصاف .

فلا أحسن مما قضى به الصحابة رضی الله عنهم . وهذا التفصيل في المسألة هو الحق ، وهو اختيار شيخنا قدس الله روحه .

قال أبو محمد بن حزم محتجاً مذهبه : ونحن نقول إن نكول الناكل عن اليمين في كل موضع عليه : يوجب أيضاً حكماً ، وهو الأدب الذي أمر به رسول الله ﷺ على كل من أتى منكراً يوجب تغييره باليد .

فيقال له : قد يكون معذوراً في نكوله غير آثم به ، بأن يدعى أنه أقرضه ويكون قد فاه ، ولا يرضى منه إلا بالجواب على وفق الدعوى . وقد يتخرج من الحلف ، مخافة موافقة قضاء وقدر ، كما روى عن جماعة من السلف فلا يجوز أن يجبس حتى يحلف .

وقولهم : « إن هذا منكر يجب تغييره باليد » كلام باطل ، فإن تورعه عن اليمين ليس بمنكر ، بل قد يكون واجباً أو مستحباً أو جائزاً ، وقد يكون معصية .

وقولهم : « إن الحلف حق قد وجب عليه فإذا أبى أن يقوم به ضرب حتى يؤديه » فيقال : إن في اليمين حقاً له وحقاً عليه . فإن الشارع مكثه من التخلص من الدعوى باليمين وهي واجبة عليه للمدعى ، فإذا امتنع من اليمين فقد امتنع من الحق الذي وجب عليه لغيره ، وامتنع

من تخليص نفسه من خصمه باليمين. فقليل: يحبس أو يضرب، حتى يقر أو يحلف. وقيل: يقضى عليه بنكوله، ويصير كأنه مقر بالمدعى. وقيل: ترد اليمين على المدعى. والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد، وقول رابع بالتفصيل كما تقدم، وهو اختيار شيخنا.

وفي المسألة قول خامس: وهو أنه إذا كان المدعى متهما ردت عليه، وإن لم يكن متهماً قضى عليه بنكول خصمه. وهذا القول: يحكى عن ابن أبي ليلى، وله حظ من الفقه. فإنه إذا لم يكن متهماً غلب على الظن صدقه، فإذا نكل خصمه قوى ظن صدقه فلم يحتج إلى اليمين، وأما إذا كان متهماً لى يبق معنا إلا مجرد النكول، فقويناه برد اليمين عليه. وهذا نوع من الاستحسان.

### فصل: فيما إذا ردت اليمين

إذا ردت اليمين على المدعى، فهل تكون يمينه كالبينة، أم كإقرار المدعى عليه؟ فيه قولان للشافعي. أظهرهما عند أصحابه: أنها كالإقرار.

فعلى هذا: لو أقام المدعى عليه بينة بالأداء والإبراء بعد ما حلف المدعى، فإن قيل: يمينه كالبينة سمعت للمدعى عليه. وإن قيل: هي كالإقرار لم تسمع، لكونها مكذبة للبينة بالإقرار.

وإذا أقضى بالنكول فهل يكون كالإقرار أو كالبذل؟ فيه وجهان، ينبنى عليهما ما إذا ادعى نكاح امرأة واستحلفناها فنكلت، فهل يقضى عليها بالنكول وتجعل زوجته؟ فإن قلنا: بئذ، لم نحكم بذلك؛ لأن الزوجية لا تستباح بالبذل. وكذلك لو ادعى رق مجهول النسب وقلنا يستحلف فنكل عن اليمين.

وكذلك لو ادعى قذفه واستحلفناه واستحلفناه فنكل. فهل يحد للقذف؟ ينبنى على ذلك.

وكذلك الخلاف في مذهب أبي حنيفة. فالنكول بذل عنده وإقرار عند صاحبيه. قال أصحابه: فلا يستحلف في النكاح والرجعة والإيلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء والحدود؛ لأن النكول عند أبي حنيفة بذل وهو لا يجرى في هذه الأشياء. وعندهما يستحلف؛ لأنه يجرى مجرى الإقرار، وهو مقبول بها.

واحتج من جعله كالإقرار بأن الناكل كالممتنع من اليمين الكاذبة ظاهراً، فيصير معترفاً بالمدعى؛ لأنه لما نكل مع إمكان تخلصه باليمين - دل ذلك على أنه لو حلف لكان كاذباً، وذلك دليل على اعترافه، إلا أنه لما كان دون الإقرار الصريح لم يعمل عمله في الحدود القيود.

واحتمج من جعله كالبذل بأننا لو اعتبرناه إقراراً منه يكون كاذباً في إنكاره . والكذب حرام . فيفسق بالنكول بعد الإنكار . وهذا باطل . فجعلناه بذلاً وإباحة ، صيانة له عما يقدر في عدالته ، ويجعله كاذباً .

والصحيح : أن النكول يقوم مقام الشاهد والبينة ، لا يقوم مقام الإقرار ولا البذل ؛ لأن الناكل قد صرح بالإنكار ، وأنه لا يستحق المدعى به وهو مصر على ذلك ، متورع عن اليمين . فكيف يقال : إنه مقر ، مع إصراره على الإنكار ، ويجعل مكذباً لنفسه ؟ .

وأيضاً ، لو كان مقرراً لم تسمع منه بيعة نكوله بالإبراء والأداء . فإنه يكون مكذباً لنفسه . وأيضاً فإن الإقرار إخبار وشهادة المرء على نفسه ، فكيف يجعل مقرراً شاهداً على نفسه بنكوله ، والبذل إباحة وتبرع ، وهو لم يقصد ذلك ، ولم يخطر على قلبه . وقد يكون المدعى عليه مريضاً مرض الموت . فلو كان النكول بذلاً وإباحة اعتبر خروج المدعى من الثلث .

فتبين أنه لا إقرار ولا إباحة وإنما هو جار مجرى الشاهد والبينة . فإن « البيعة » اسم لما يبين الحق . ونكوله - مع تمكنه من اليمين الصادقة التي يبرأ بها من المدعى عليه ويتخلص بها من خصمه - دليل ظاهر على صحة دعوى خصمه ، وبيان أنها حق ، فقام مقام شاهد القرائن .

فإن قيل : فالنبي ﷺ أجرى السكوت مجرى الإقرار والبذل في حق البكر إذا استؤذنت ؟ .

قيل : ليس ذلك نكولاً ، وإنما هو دليل على الرضا بما استؤذنت فيه ؛ لأنها تستحى من الكلام ، ويلحقها العار لكلامها الدال على طلبها . فنزل سكوتها منزلة رضاها للضرورة . وههنا المدعى عليه لا يستحى من الكلام ولا عار عليه فيه ، فلا يشبه البكر . والله أعلم .

### فصل : رد اليمين

إذا قلنا برد اليمين ، فهل ترد بمجرد نكول المدعى عليه ، أم لا ترد حتى يأذن في ذلك ؟ ظاهر كلام الإمام أحمد : أنه لا يشترط إذن الناكل ؛ لأنه لما رغب عن اليمين انتقلت إلى المدعى ؛ لأنها برغبته ونكوله عنها - مع تمكنه من الحلف - صار راضياً بيمين المدعى ، فجرى ذلك مجرى إذنه ، كما أنه بنكوله نزل منزلة الباذل أو المقر .

وقال أبو الخطاب : لا ترد اليمين إلا إذا أذن فيها الناكل ، لأنها من جهته ، وهو أحق بها من المدعى ، ولا تتقل عنه إلى المدعى عليه إلا بأذنه .



## فصل : الطريق السادس (صور الحكم بالشاهد الواحد)

الحكم بالشاهد الواحد بلا يمين، وذلك في صور:

منها: إذا شهد برؤية هلال رمضان شاهد واحد في ظاهر مذهب أحمد، لحديث ابن عمر «تراءى الناس الهلال. فأخبرت رسول الله ﷺ أنى رأيته، فصام، وأمر الناس بالصيام» رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا: هل يكفي بشهادة المرأة الواحدة في ذلك؟

فيه وجهان، مبنيان على أن ثبوته بقول الواحد. هل هو من باب الإخبار، أو من باب الشهادات؟

وروى أبو داود أيضاً عن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إنى رأيت الهلال. فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟» قال: نعم. قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم. قال: «يا بلال، أذن في الناس أن فليصوموا غداً»<sup>(٢)</sup>.

وعنه رواية أخرى: «لا يجب إلا بشهادة اثنين».

وحجة هذا القول: ما رواه النسائي وأحمد وغيرهما عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن أصحاب رسول الله ﷺ أنه قال: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، وأمسكوا. فإن غم عليكم فاتموا ثلاثين يوماً. فإن شهد شاهدان ذوا عدل فصوموا وأفطروا»<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الصوم» باب: «في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان» (٢/ ص ١٠١١) حديث رقم (٢٣٤٢)، والدارمي في كتاب «الصوم» باب: «الشهادة على رؤية هلال رمضان» (٢/ ص ٩) حديث رقم (١٦٩١)، والدارقطني في كتاب «الصوم» (٢/ ص ١٥٦) حديث رقم (١)، والحاكم في «المستدرک» في كتاب «الصوم» (١/ ص ٤٢٣)، قال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، جميعاً من طريق مروان ابن محمد عن عبد الله بن وهب... به.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود في كتاب «الصوم» باب: «في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان» (٢/ ص ١٠١٠) حديث رقم (٢٣٤٠)، والترمذي في كتاب «الصوم» باب: «في الصوم بالشهادة»، وقال أبو عيسى: حديث ابن عباس فيه اختلاف، كلاهما من طريق زائدة عن سمك عن عكرمة عن ابن عباس. به، والحديث مثاره على سمك عن عكرمة، ورواية سمك عن عكرمة مضطربة كما في «التقريب». وأخرجه الألباني في «ضعيف أبو داود» (١/ ص ٥٠٧)، وضعيف ابن ماجه (١/ ص ٤٤٣) وفي «ضعيف الجامع» (٥/ حديث ٦٣٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه النسائي في كتاب «الصيام» باب: «إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم» (٢/ ص ٥٩١) حديث رقم (٢١١٦)، وأحمد في «مستند» (٢/ ٤١٥) حديث رقم (٩٣٤٦)، كلاهما من طريق محمد بن زيد عن أبي هريرة... به.

وهذا لا حجة فيه من طريق المنطوق، ومن طريق المفهوم فيه تفصيل.

وهو أنه إن كان المشهود به هلال شوال: فيشترط شاهدان بهذا النص، وإن كان هلال رمضان كفى واحدا بالنصين الآخرين. ولا يقوى ما يتوهم من عموم المفهوم على معارضة هذين الخبرين. وأصول الشرع تشهد للاكتفاء بقول الواحد، فإن ذلك خبر عن دخول وقت العبادة فاكتمى فيه بالشاهد الواحد، كالإخبار عن دخول وقت الصلاة. بالأذان، ولا فرق بينهما.

وقال أبو بكر عبد العزيز: إن كان الرائي في جماعة، لم تقبل إلا شهادة اثنين؛ لأنه يبعد انفراد الواحد من بين الناس بالرؤية. فإذا شهد معه آخر، غلب على الظن صدقهما. وإن كان في سفر، فقدم قبل قوله وحده، لظاهر الحديث. ولأنه قد يكون في السفر وحده، أو يتشاغل رفقته عن رؤيته، فبإيه هو.

وقال أبو حنيفة: إن كان في السماء علة أو غيم أو غبار أو نحو ذلك، مما يمنع الرؤية: قبلت شهادة الواحد العدل والحر والعبد والذكر والأنثى في ذلك سواء. وتقبل فيه شهادة المحدود في القذف إذا تاب. ولا يشترط لفظ الشهادة. قال: وإن لم تكن في السماء علة لم تقبل إلا شهادة جمع يقع العلم بخبرهم. وهو مفوض إلى رأى الإمام من غير تقدير؛ لأن المطالع متحدة، والموانع مرتفعة، والأبصار صحيحة، والدواعي على طلب الرؤية متوفرة، فلا يجوز أن يختص بالرؤية نفر القليل.

وعن أبي حنيفة رواية أخرى: أنه تكفى شهادة الاثنين.

قالوا: ولو جاء رجل من خارج المصر، وشهد به قبل. وكذا إذا كان على مرتفع في البلد كالمنارة ونحوها، إذ الرؤية تختلف باختلاف صفاء الجو وكدره، وباختلاف ارتفاع المكان وهبوطه.

والصحيح: قبول شهادة الواحد مطلقاً، كما دل عليه حديث ابن عمر وابن عباس. ولا ريب أن الرؤية كما تختلف بأسباب خارجة عن الرائي فإنها تختلف بأسباب من الرائي، كحدة البصر وكلاله. وقد شاهد الناس الجمع العظيم يتراءون الهلال، فيراه الأحاد منهم، وأكثرهم لا يرونه. ولا يبعد انفراد الواحد بالرؤية بين الناس كاذباً. وقد كان الصحابة في طريق الحج، فتراوا هلال ذى الحجة، فرآه ابن عباس ولم يره عمر. فجعل يقول: «ألا تراه يا أمير المؤمنين، فقال: سأراه وأنا مستلق على فراشي».

### فصل : فيما يختص بمعرفة أهل الخبرة

ومنها : ما يختص بمعرفة أهل الخبرة والطب، كالموضحة<sup>(١)</sup>، وشبهها، وداء الحيوان الذى لا يعرفه إلا البيطار . فتقبل فى ذلك شهادة طبيب واحد وبيطار واحد إذا لم يوجد غيره . نص عليه أحمد .

وإن أمكن شهادة اثنين، فقال أصحابنا : لا يكفي بدونهما، أخذاً من مفهوم كلامه . ويتخرج قبول قول الواحد، كما يقبل قول القاسم والقائف وحده .

### فصل : فيما لا يطلع عليه الرجال

ومنها : ما لا يطلع عليه الرجال غالباً- من الولادة والرضاع والعيوب تحت الثياب، والحيض والعدة- فتقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع العدالة .

والأصل فيه : حديث عقبة بن الحارث قال : تزوجت امرأة فجاءت أمة سوداء، فقالت : قد أرضعتكما . فسألت النبي ﷺ عن ذلك؟ فقال : « دعهما عنك »<sup>(٢)</sup> .

وفى هذا الحديث من الأحكام : قبول شهادة العبد وقبول شهادة المرأة وحدها، وقبول شهادة الرجل على فعل نفسه، كالقاسم والخارص، والحاكم على حكمه بعد عزله .

وعن أحمد رواية أخرى : لا تقبل فيه إلا شهادة امرأتين ؛ لأن الله سبحانه أقامهما فى الشهادة مقام شاهد واحد، وهو أقل نصاب فى الشهادة .

وقال الشافعى ومالك : لا يقبل أقل من أربع نسوة ؛ لأنهن كرجلين، والله تعالى أمر باستشهاد رجلين، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، فعلم أن المرأتين مقام الشاهد الواحد .

وقد احتج الإمام : أحمد أن علياً رضى الله عنه أجاز شهادة القابلة فى الاستهلال .

وقال الشافعى : لو ثبت عن على لصرنا إليه . وقال إسحاق بن راهويه : لو صحت شهادتها لقلنا به .

ولا نعرف اشتراط الأربعة عن أحد قبل عطاء، فإن ابن جريج روى عنه : « لا يجوز فى

(١) الموضحة : الشجة التى تبدي وضع العظم كذا فى «مختار الصحاح»، وقال ابن الأثير : هى التى تبدي وضع

العظام أى يياضه .

(٢) تقدم تخريجه .

الاستهلال إلا أربع نسوة « ذكره البيهقي <sup>(١)</sup> . وقد روى مرفوعاً من حديث حذيفة . رواه الدارقطني من حديث محمد بن عبد الملك الواسطي عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة : « أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة » <sup>(٢)</sup> ، وقال الدارقطني : محمد بن عبد الملك الواسطي لم يسمعه من الأعمش ، بينهما رجل مجهول ، هو أبو عبد الرحمن المدائني .

وقال ابن الجوزي : وقد روى أصحابنا من حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « تجزئ في الرضاع شهادة امرأة » <sup>(٣)</sup> .

قلت : وهذا لا يعرف إسناده ، وقد أجاز النبي ﷺ شهادة خزيمة بن ثابت وحده ، وجعلها بشهادتين . وقد احتج به أبو داود على قبول شهادة الرجل وحده ، إذا علم الحاكم صدقه ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى .

قال البخاري في صحيحه : حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة أن صهيب - مولى ابن جدعان - ادعوا بيتين وحجرة : وأن رسول الله ﷺ أعطى ذلك صهيياً . فقال مروان بن الحكم : من يشهد لكما على ذلك ؟ قالوا : ابن عمر . فدعاه . فشهد لأعطى رسول الله ﷺ صهيياً بيتين وحجرة . فقضى مروان بشهادته <sup>(٤)</sup> .

وهذا غير مختص به . والذي شهد به خزيمة يشهد به كل مؤمن بأنه رسول الله ﷺ . وإما بينه خزيمة دون الصحابة لدخول هذا الفرد من أخباره ﷺ في جملة أخبار ، وأنه يجب تصديقه فيه والشهادة بأنه كما أخبر به ، كما يجب تصديقه في سائر أخباره .

وقد أجاز رسول الله ﷺ شهادة الشاهد الواحد من غير يمين كما جاء في الصحيحين من حديث أبي قتادة قال : قال رسول الله ﷺ يوم حنين : « من قتل قتيلاً ، له عليه بيعة فله سلبه » ، فقممت ، فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قلت : من يشهد لي ؟ فقال : « مالك يا أبا قتادة ؟ » فذكرت أمر القتل لرسول الله ﷺ ، فقال رجل من جلسائه : صدق يا رسول الله ،

(١) صحيح : رواه البيهقي في « السنن الكبرى » ( ١٠ / ١٥١ ) برواية ابن جريج وعبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء ابن أبي رباح .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) إسناده ضعيف : أورده الحافظ عبد الرزاق في « المصنف » في باب : « شهادة امرأة على الرضاع » ( ٧ / ص ٤٨٥ ) حديث رقم ( ١٣٩٨٢ ) ، وأيضاً في باب : « شهادة المرأة في الرضاع والنفاذ » ( ٨ / ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ ) حديث رقم ( ١٥٤٣٧ ) والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ٧ / ص ٤٦٤ ) .

(٤) صحيح : أخرجه البخاري في كتاب « الهبة » باب : « ٣١ » ( ٥ / ص ٢٨٠ ) حديث رقم ( ٢٦٢٤ ) من طريق عبد الله ابن عبيد الله بن أبي مليكة . . . به .

سلبه عندي، فأرضه منه، فقال أبو بكر: لاها الله لا نعطيه أضييع قريش، وندع أسدا من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله. فقال رسول الله ﷺ: «صدق، أعطه إياه فأداه إلى»<sup>(١)</sup>.

وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال في المذاهب:

أحدها: أنه لا بد من شاهدين.

والثاني: يكفى شاهد ويمين.

والثالث: يكفى شاهد واحد وهو الأصح في الدليل لهذا الحديث الصحيح الذي لا معارض له، ولا وجه للعدول عنه.

وقال أبو داود في سننه: «باب إذا علم الحاكم بصدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به» ثم ذكر حديث خزيمة بن ثابت. قال الشافعي: وذكر عمران بن حدير عن أبي مجلز قال: «قضى زرارة بن أوفى رحمه الله بشهادتي وحدي»، وقال شعبة عن أبي قيس وعن أبي إسحاق: «أن شريحاً أجاز شهادة كل واحد منهما وحده»، وقال الأعمش عن أبي إسحاق: «أجاز شريح شهادتي وحدي»، وقال أبو قيس: «شهدت عند شريح على مصحف. فأجاز شهادتي وحدي».

### فصل: قبول شهادة الواحد بغير يمين

ومنها: قبول شهادة الشاهد الواحد بغير يمين في الترجمة، والتعريف والرسالة، والجرح والتعديل. نص عليه أحمد في إحدى الروايتين عنه.

وترجم عليه البخاري في صحيحه، فقال: «باب ترجمة الحكام، وهل يجوز ترجمان واحد؟» وقال خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت: «أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم كتاب اليهود، حتى كتبت للنبي ﷺ كنه وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه»<sup>(٢)</sup>، وقال عمر - وعنده علي وعثمان

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الغزاة» باب: «تفسير سورة التوبة» (٧/ ص ٧٣٠) حديث رقم (٤٣٢١)، ومسلم في كتاب «الجهاد» باب: «استحقاق القاتل سلب القتل» (٦/ ص ٣٠١) (٤١/ ١٧٥١/ نورى)، كلاهما من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة... به.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «الأحكام» باب: «ترجمة الحكام وهل يجوز ترجمان واحد» (١٣/ ص ١٩٧) حديث رقم (٧١٩٥)، وأبو داود في كتاب «العلم» باب: «رواية حديث أهل الكتاب» (٣/ ص ١٥٧٨) حديث رقم (٣٦٤٥)، والترمذي في «الاستبذان» باب: «في تعلم السريانية» (٥/ ص ٦٤) حديث رقم (٢٧١٥). قال أبو عيسى: حسن صحيح، وأحمد في «مسنده» (٥/ ص ١٨٦) جميعاً من طريق خارجة بن زيد عن ثابت... به.

وعبد الرحمن بن عوف: « ماذا تقول هذه؟ فقال عبد الرحمن بن حاطب: تخبرك بصاحبها الذي صنع بها »، وقال أبو جمرة: « كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ». وقال بعض الناس: « لا بد للمحاكم من مترجمين ».

قلت: هذا قول مالك والشافعي، واختيار الخرقى، والاكتفاء بواحد قول أبي حنيفة. وهو الصحيح لما تقدم، وهو اختيار أبي بكر.

### فصل: الحكم بالشاهد واليمين

الحكم بالشاهد واليمين. وهو مذهب فقهاء الحديث كلهم، ومذهب فقهاء الأمصار، ما خلا أبا حنيفة وأصحابه. وقد روى مسلم في صحيحه من حديث عمرو بن دينار عن ابن عباس: « أن رسول الله ﷺ قضى بشاهد ويمين »<sup>(١)</sup>، قال عمرو: في الأموال. قال الشافعي: حديث ابن عباس ثابت ومعه ما يشده، قال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال لي محمد بن الحسن: لو علمت أن سيف بن سليمان يروى حديث اليمين مع الشاهد لأفسدته. فقلت: يا أبا عبد الله، وإذا أفسدته فسد؟ قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن سيف بن سليمان؟ فقال: هو عندنا ممن يصدق ويحفظ، كان ثبًا.

قلت: هو رواه عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار. وقد رواه أبو داود من حديث عبد الرزاق أخبرنا محمد بن مسلم عن عمرو.

وقال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن، عن ابن عباس وآخر له صحبة: « أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد »<sup>(٢)</sup>، رواه الترمذي وابن ماجه وأبو داود والشافعي. قال الترمذي: حسن غريب. وقد روى القضاء بالشاهد مع اليمين من رواية عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وسعد بن عباد، والمغيرة بن شعبة. وجابر بن عبد الله، وزيد بن ثعلبة، وجماعة من الصحابة.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» باب: «القضاء باليمين والشاهد» (٣ ص ١٥٦٣) حديث رقم (٣٦١٠)، والترمذي في كتاب «الأحكام» باب: «في اليمين مع الشاهد» (٣ ص ٦٢٧) حديث رقم (١٣٤٣).

قال أبو عيسى: حسن غريب، وابن ماجه في كتاب «الأحكام» باب: «القضاء بالشاهد واليمين» (٢ ص ٧٩٣) حديث رقم (٢٣٦٨)، والبيهقي في «السنن» (١٠ ص ١٦٨) جميعاً من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أبي هريرة... وهـ.

قال أبو بكر الخطيب في مصنف أفرده لهذه المسألتين: روى عن النبي ﷺ: «أنه قضى بشاهد ويمين» ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعمارة بن حزم، وسعد بن عباد، وعلى ابن أبي طالب، وأبو هريرة، وسُرْق، وزيد بن ثابت، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو، وأبو سعيد الخدري، وزيد بن ثعلبة، وعامر بن ربيعة، وسهل ابن سعد الساعدي، وعمرو بن حزم، والمغيرة بن شعبة، وبلال بن الحارث، وتميم الداري، ومسلم بن قيس، وأنس بن مالك. ثم ذكر أحاديثهم بإسناده.

وفي مراسيل مالك: عن جعفر بن محمد عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد» (١)، وقضى به على رضى الله عنه بالعراق.

وقال الشافعي لبعض مناظريه: روى عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: «أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد» وقضى به على بالعراق. وكذلك رواه ابن المديني وإسحاق وغيرهما عن الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر. ورواه القاضي إسماعيل: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثنا سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد» وتابعه عبد العزيز بن مسلمة عن جعفر به، إسناده ومثله (٢).

وقال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن ربيعة عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل عن سعيد بن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال: وجدنا في كتاب سعد: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد» (٣).

وقال ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة ونافع بن زيد عن عمارة بن غزيرة عن سعيد بن عمرو ابن شرحبيل أنه وجد في كتاب أبياته: «هذا ما ذكره عمرو بن حزم والمغيرة بن شعبة قالوا: بينا نحن عند رسول الله ﷺ دخل رجلان يختصمان، مع أحدهما شاهد له على حقه. فجعل رسول الله ﷺ يمين صاحب الحق مع شاهده فاقتطع بذلك حقه».

وقال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمر عن ابن المسيب: «أن

(١) تقدم تخريجه

(٢) تقدم تخريجه

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه الشافعي (٢/ ص ٦٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٧١)، والترمذي بحديث رقم (١٣٤٣)، والدارقطني (٤/ ص ٢١٤)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ص ٢٨٥) جميعاً من طريق ربيعة ابن أبي عبد الرحمن... به، وفي إسناده ضعف لجهالة أبناء سعد بن عباد.

رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد<sup>(١)</sup>، قال: وأخبرنا خالد الزنجي عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ قال في الشهادة: «فإن جاء بشاهد حلف مع شاهده»، ورواه مطرف بن مازن- ضعيف- حدثنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين في الحقوق».

وقال ابن وهب: حدثنا عثمان بن الحكم حدثنا زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن زيد بن ثابت: «أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين»<sup>(٢)</sup>.

وروى جويرية بن أسماء عن عبد الله بن زيد- مولى المنبعث- عن رجل عن سرق قال: «قضى رسول الله ﷺ بيمين وشاهد» رواه البيهقي<sup>(٣)</sup>.

وروى البيهقي أيضا من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي: «أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر وعثمان، كانوا يقضون بشهادة الشاهد الواحد ويمين المدعي»<sup>(٤)</sup>، قال جعفر: والقضاة يقضون بذلك عندنا اليوم.

وذكر أبو الزناد عن عبد الله بن عامر فقال: «حضرت أبا بكر وعمر وعثمان يقضون بشهادة الشاهد واليمين»<sup>(٥)</sup>.

وقال الزنجي: حدثنا جعفر بن محمد قال: سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي- وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم- أقضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد؟ قال: نعم. وقضى به على بين أظهركم<sup>(٦)</sup>.

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله بالكوفة: «اقض بالشاهد مع اليمين. فإنها السنة» رواه الشافعي.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه الشافعي (٢/ ص ٦٢٩)، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٧٢، ١٧٣) من طريق إبراهيم بن محمد وهو متروك.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٧٢)، وفي إسناده عثمان بن الحكم وشيخه ضعيف.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه في كتاب «الأحكام» (٢/ ص ٣٤٣) حديث رقم (٢٣٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٧٢) قال البوصيري في «الزوائد: التابعي مجهول.

(٤) إسناده منقطع: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٧٣)، والدارقطني (٤/ ٢١٥)، وفي إسناده انقطاع.

(٥) إسناده ضعيف: أخرجه الدارقطني (٤/ ص ٢١٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ١/ ص ١٧٣)، وفيه أبو بكر من أبي سبرة متهم بالوضع.

(٦) حديث مرسل: أخرجه الشافعي (٢/ ص ٦٣٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٧٣)، وهو مرسل والزنجي ضعيف.



قال الشافعي: واليمين مع الشاهد لا تخالف من ظاهر القرآن شيئا لأننا نحكم بشاهدين، وشاهد وامرأتين. فإذا كان شاهد واحد: حكمنا بشاهد ويمين. وليس ذا يخالف القرآن، لأنه لم يحرم أن يكون أقل مما نص عليه في كتابه ورسول الله ﷺ أعلم بما أراد الله، وقد أمرنا الله أن نأخذ ما آتانا.

قلت: وليس في القرآن ما يقتضى أنه لا يحكم إلا بشاهدين، أو شاهد وامرأتين. فإن الله سبحانه إنما أمر بذلك أصحاب الحقوق، أن يحفظوا حقوقهم بهذا النصاب. ولم يأمر بذلك الحكام أن يحكموا به، فضلا عن أن يكون قد أمرهم ألا يقضوا إلا بذلك. ولهذا يحكم الحاكم بالنكول واليمين المردودة، والمرأة الواحدة، والنساء المنفردات لا رجل معهن، وبمعاهد القمط، ووجوه الأجر، وغير ذلك من طرق الحكم التي لم تذكر في القرآن. فإن كان الحكم بالشاهد واليمين مخالفا لكتاب الله فهذه أشد مخالفة لكتاب الله منه، وإن لم تكن هذه الأشياء مخالفة للقرآن فالحكم بالشاهد واليمين أولى ألا يكون مخالفا للقرآن. فطرق الحكم شيء، وطرق حفظ الحقوق شيء آخر، وليس بينهما تلازم، فتحفظ الحقوق بما لا يحكم به الحاكم مما يعلم صاحب الحق أنه يحفظ به حقه. ويحكم الحاكم بما لا يحفظ به صاحب الحق حقه، ولا خطر على باله: من نكول، ورد يمين وغير ذلك، والقضاء بالشاهد واليمين، مما أراه الله تعالى لنبيه ﷺ. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقد حكم بالشاهد واليمين. وهو مما أراه الله إياه قطعاً.

ومن العجائب: رد الشاهد واليمين، والحكم بمجرد النكول الذي هو سكوت، ولا ينسب إلى ساكت قول. والحكم للمدعى الحائط إذا كانت إليه الدواخل والخوارج. وهو الصالح من الأجر، أو إليه معاهد القمط في الخص، كما يقول أبو يوسف. فأين هذا من الشاهد العدل المبرز في العدالة، الذي يكاد يحصل العلم بشهادته، إذا انضاف إليه يمين المدعى؟ وأين الحكم بلحوق النسب بمجرد العقد، وإن علمنا قطعاً أن الرجل لم يصل إلى المرأة، من الحكم بالشاهد واليمين؟ وأين الحكم بشهادة مجهولين، لا يعرف حالهما، من الحكم بشهادة العدل المبرز الثقة؟ وأين الحكم للمدعى الحائط بينه وبين جاره، تكون ثلاثة جذوع فصاعداً عليه له من الحكم بالشاهد واليمين؟ ومعلوم أن الشاهد واليمين أقوى في الدلالة والبيئة من ثلاثة جذوع على الحائط الذي ادعاه، فإذا أقام جاره شاهداً، وحلف معه، كان ذلك أقوى من شهادة الجذوع؟.

وهذا شأن كل من خالف سنة صحيحة لا معارض لها، لا بد أن يقول قولاً يعلم أن القول بتلك السنة أقوى منه بكثير.

وقد نسب إلى البخارى إنكار الحكم بشاهد ويمين . فإنه قال فى : « باب يمين المدعى عليه » من كتاب الشهادات : قال لى قتيبة : حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن شبرمة ، قال : كلمنى أبو الزناد فى شهادة الشاهد ويمين المدعى ، فقلت : قال الله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

قلت : إذا كان يكتفى بشهادة شاهد ويمين ، يحتاج أن تذكر إحداهما الأخرى ما كان يصنع بذكر هذه الأخرى ؟ فترجمة الباب بأن اليمين من جهة المدعى عليه ، وذكر هذه المناظرة ، وعدم رواية حديث أو أثر فى الشاهد واليمين ، ظاهر فى أنه لا يذهب إليه . وهذا ليس بصريح أنه مذهبه ولو صرح به فالحجة فيما يرويه لا فيما يراه .

قال الإسماعيلي ، عند ذكر هذه الحكاية - : ليس فيما ذكره ابن شبرمة معنى ، فإن الحاجة إلى إذكر إحداهما الأخرى ، إنما هو فيما إذا شهدتا ، فإن لم تشهدا قامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة . واليمين من هى عليه - لو انفردت - حلت محل البينة فى الأداء والإبراء . فكذلك حلت اليمين ههنا محل الشاهد ومحل المرأتين فى الاستحقاق ، بانضمامهما إلى الشاهد الواحد . ولو وجب إسقاط السنة الثابتة فى الشاهد واليمين - كما ذكر ابن شبرمة - لسقط الشاهد والمرأتان لقوله ﷺ : « شاهدك أو يمينته »<sup>(١)</sup> ، فنقله عن الشاهدين إلى يمين خصمه بلا ذكر رجل وامرأتين .

قلت : مراده : أن قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] لو كان مانعاً من الحكم بالشاهد واليمين ، ومعارضاً له ، لكان قوله ﷺ : « شاهدك أو يمينته » مانعاً من الحكم بالشاهد والمرأتين ، ومعارضاً له . وليس الأمر كذلك ، فلا تعارض بين كتاب الله وسنة رسوله ، ولا اختلاف ، ولا تناقض بوجه من الوجوه ، بل الكل من عند الله ﷻ ولو كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿ [النساء : ٨٢] .

فإن قيل : أصح حديث فى الباب حديث ابن عباس . وقد قال عباس الدورى قال يحيى : حديث ابن عباس : « أن النبى ﷺ قضى بالشاهد ويمين »<sup>(٢)</sup> ، ليس محفوظاً .

قيل : هذا ليس بشئ . قال أبو عبد الله الحاكم : شيخنا أبو زكريا لم يطلق هذا القول على

(١) صحيح : أخرجه البخارى فى كتاب « الشهادات » باب : « اليمين على المدعى عليه فى الأموال » (٥/ ص ٣٣١ ، ٣٣٢) حديثى رقم (٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠) من طريق جرير عن منصور عن أبى واثل . . . به .

(٢) تقدم تخريجه .

حديث سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، أو الحديث الذي تفرد به إبراهيم بن محمد عن ابن أبي ذئب. وأما حديث سيف بن سليمان فليس في إسناده من جرح. ولا تعلم له علة يعلل بها، وأبو زكريا أعلم بهذا الشأن من أن يظن به تهوين حديث رواه الثقات الأثبات قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد القطان عن سيف بن سليمان؟ فقال: كان عندنا أثبت من يحفظ عنه ويصدق.

وقال أبو بكر في الشافي: «باب قضاء القاضي بالشاهد واليمين» حدثنا عبد الله بن سليمان حدثنا إسماعيل بن أسد حدثنا شبابة حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن رضى الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قضى بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق» وقضى به علي بالعراق.

ثم ذكر من رواية حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول في الشاهد واليمين: جائز الحكم به. ف قيل لأبي عبد الله: إيش معنى اليمين؟ قال: قضى رسول الله ﷺ بشاهد ويمين. قال أبو عبد الله: وهم لعلمهم يقضون في مواضع بغير شهادة شاهد، في مثل رجل اكترى من رجل داراً، فوجد صاحب الدار في الدار شيئاً. فقال: هذا لي. وقال الساكن: هو لي. ومثل رجل اكترى من رجل داراً فوجد فيها دفوناً. فقال الساكن: هي لي. وقال صاحب الدار: هي لي. ف قيل: لمن تكون؟ فقال: هذا كله لصاحب الدار.

وقال أبو طالب: سئل أبو عبد الله عن شهادة الرجل ويمين صاحب الحق؟ فقال: هم يقولون: لا تجوز شهادة رجل واحد ويمين، وهم يجوزون شهادة المرأة الواحدة، ويجيزون الحكم بغير شهادة. قلت: مثل إيش؟ قال: مثل الخص إذا دعاه رجلان يعطونه للذي القمط مما يليه. فمن قضى بهذا؟ وفي الحائط إذا ادعاه رجلان نظروا إلى اللبنة لمن هي؟ فقضوا به لأحدهما بلاينة. والزبل كان في الدار، وقال صاحب الدار: أكرتلك الدار، وليس فيها زبل. وقال الساكن: كان فيها، لزمه أخذها بلاينة. والقبالة تقبل شهادتها في استهلال الصبي، فهذا يدخل عليهم.

### فصل: القضاء بشاهد واحد ويمين توكيد

وإذا قضى بالشاهد واليمين، فالحكم بالشاهد وحده، واليمين تقوية وتوكيد- هذا منصوص أحمد- فلو رجع الشاهد، كان الضمان كله عليه.

قال الخلال في الجامع: باب إذا قضى باليمين مع الشاهد، فرجع الشاهد- ثم ذكر من رواية ابن مشيش- سئل أحمد عن الشاهد واليمين: تقول به؟ قال: إى لعمرى. قيل له: فإن

رجع الشاهد؟ قال: تكون المتالف على الشاهد وحده قيل له: كيف لا تكون على الطالب؛ لأنه قد استحق يمينته، ويكون بمنزلة الشاهدين؟ قال: لا، إنما هو السنة - يعنى اليمين .

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل قضى عليه بشهادة شاهدين . فرجع أحد الشاهدين؟ قال: يلزمه ، ويرد الحكم . قيل له: فإن قضى بالشاهد ويمين المدعى ، ثم رجع الشاهد؟ قال: إن أتلّف الشيء كان على الشاهد؛ لأنه إنما ثبت ههنا بشهادته ، ليست اليمين من الشهادة فى شيء .

وقال أبو الحارث: قلت لأحمد: فإن رجع الشاهد عن شهادته بعد؟ قال: يضمن المال كله ، به كان الحكم .

وقال ابن مشيش: سألت أبا عبد الله ، فقلت: إذا استحق الرجل المال بشهادة شاهد مع يمينه ، ثم رجع الشاهد؟ فقال: إذا كانا شاهدين ، ثم رجع شاهد: غرم نصف المال . فإن كانت شهادة شاهد مع يمين الطالب ، ثم رجع الشاهد: غرم المال كله . قلت: المال كله؟ قال: نعم .

وقال: يعقوب بن بُختان: سألت أحمد عن الرجل إذا استحق المال بشهادة شاهد مع يمينه ، ثم رجع الشاهد؟ فقال: يرد المال . قلت: إيش معنى اليمين؟ فقال: قضاء النبى ﷺ .

وقال أحمد بن القاسم: قلت لأبى عبد الله: فإن رجع الشاهد عن الشهادة كم يغرم؟ قال: المال كله؛ لأنه شاهد واحد قضى بشهادته ، ثم قال: كيف قول مالك فيها؟ قلت: لا أحفظه . قلت له - بعد هذا المجلس - إن مالكا يقول: إن رجع الشاهد فعليه نصف الحق ، لأنى إنما حكمت بشيئين: بشهادته ، ويمين الطالب ، فلم أره رجع عن قوله .

وقال الشافعى - كقول مالك - : بناء على أن اليمين قامت مقام الشاهد ، فوقع الحكم بهما . وأحمد أنكر ذلك ويؤيده من وجوه :

منها: أن الشاهد حجة الدعوى ، فكان منفرداً بالضمان .

ومنها: أن اليمين قول الخصم . وقوله ليس بحجة على خصمه ، وإنما هو شرط للحكم ، فجرى مجرى مطالبة الحكم به .

ومنها: إنا لو جعلناها حجة لكنا إنما جعلناها حجة بشهادة الشاهد .

ومنها: أنها لو كانت كالشاهد لجاز تقديمها على شهادة الشاهد الآخر ، مع أن فى ذلك وجهين لنا وللشافعية .

قال القاضي في التعليق: واحتج- يعنى: المنازع فى القضاء بالشاهد واليمين- بأنه لو كانت يمين المدعى كشاهد آخر لجاز له أن يقدمها على الشاهد الذى عنده، كما لو كان عنده شاهدان جاز أن يقدم أيهما شاء.

قال: إنا لا نقول: إنهما بمنزلة شاهد آخر؛ ولهذا يتعلق الضمان بالشاهد، وإنما اعتبرناها احتياطاً.

قال: فإن قيل: ما ذهبتم إليه يودى إلى أن يثبت الحق بشاهد واحد.

قيل: هذا غير ممتنع كما قاله المخالف فى الهلال فى الغيم، وفى القابلة وهو ضرورة أيضاً؛ لأن المعاملات تكثر وتكرر، فلا يتفق كل وقت شاهدان، وقياسها على احتياط الحقيقة بالحس مع الشاهد للإعسار ويمين المدعى على الغائب مع البينة.

قال: وأما جواز تقديم اليمين على الشاهد، فقال: لا نعرف الرواية بمنع الجواز.

قال: ويحتمل أن نقول بجواز الحلف أولاً، ثم تسمع الشهادة. وهو قول أبى هريرة: ويحتمل أنه لا يجوز تقديم اليمين على الشاهد. وهو ظاهر كلام أحمد فى رواية أبى الحارث، قال: إذا ثبت له شاهد واحد حُلف وأعطى. فأثبت اليمين بعد ثبوت الشاهد؛ لأن اليمين تكون فى جنة أقوى المتداعيين. وإنما تقوى حيثئذ بالشاهد؛ ولأن اليمين يجوز أن يترتب على ما لا ترتب عليه الشهادة، فيكون من شرط اليمين: تقدم شهادة الشاهد، ولا يعتبر هذا المعنى فى الشاهدين.

### فصل: المواضع التى يحكم فيها بالشاهد واليمين

والمواضع التى يحكم فيها بالشاهدين واليمين: المال، وما يقصد به المال، كالبيع والشراء، وتوابعهما: من اشتراط صفة فى المبيع، أو نقد غير نقد البلد، والإجارة، والجمالة، والمساقاة، والمزارعة والمضاربة، والشركة، والهبة.

قال فى المحرر: والوصية لمعين أو الوقف عليه.

وهذا يدل على أن الوصية والوقف إذا كانتا لجهة عامة كالفقراء والمساكين لا يكتفى فيهما بشاهد ويمين، لإمكان اليمين من المدعى عليه إذا كان.

وأما الجهة المطلقة: فلا يمكن اليمين فيها وإن حلف واحد منهم لم يسر حكمه ويمينه إلى غيره. وكذلك لو ادعى جماعة: أنهم ورثوا ديناً على رجل، وشهد بذلك شاهد واحد لم يستحقوا ذلك، حتى يحلفوا جميعهم. وإن حلف بعضهم استحق حقه، ولا يشاركه فيه غيره من الورثة. ومن لم يحلف لم يستحق شيئاً. فلو أمكن حلف الجميع فى الوصية والوقف- بأن

يوصى أو يقف على فقراء محلة معينة يمكن حصرهم - ثبت الوقف والوصية بشاهد وأيمانهم. ولو انتقل الوقف من بعدهم، لم يمنع ذلك ثبوته بشهادة المعينين أولاً، كما لو وقف على زيد وحده ثم على الفقراء والمساكين بعده، ثبت الوقف بشهادته، ثم انتقل إلى من بعده بحكم الثبوت الأول ضمناً وتبعاً. وقد ثبت في الأحكام التبعية، ويغتر فيها مالا يغتر في الأصل المقصود، وشواهد معروفة.

ومما يثبت بالشاهد واليمين: الغصب، والعواري، والوديعة، والصلح، والإقرار بالمال، أو ما يوجب المال، والحوالة، والإبراء، والمطالبة بالشفعة. وإسقاطها، والقرض، والصداق، وعوض الخلع، ودعوى رق مجهول النسب، وتسمية المهر.

### فصل: الشهادة في الجنايات

في الجنايات الموجبة للمال، كالخطأ، وما لا قصاص فيه من جنايات العمد، كالهاشمة والمأومة والجاقة<sup>(١)</sup>، وقتل المسلم الكافر والحر العبد والصبي، والمجنون، والعق والوكالة في المال، والإيضاء إليه، ودعوى قتل الكافر لاستحقاق سلبه، ودعوى الأسير إسلاماً سابقاً يمنع رقه - روايتان :

إحدهما: أنه يثبت بشاهد ويمين، ورجل وامرأتين.

والثانية: لا يثبت إلا برجلين.

ولا يشترط كون الخالف مسلماً، بل تقبل يمينه مع كفره، كما لو كان المدعى عليه.

قال أبو الحارث: سئل أحمد عن الفاسق، أو العبد إذا أقام شاهداً واحداً؟ قال: أحلفه، وأعطيه دعواه. قلت: فإن كان الشاهد عدلاً والمدعى عليه غير عدل؟ قال: وإن كان المدعى غير عدل، أو كانت امرأة، أو يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً، إذا ثبت له شاهد واحد: حلف، وأعطى ما ادعى.

وهل يشترط أن يحلف المدعى على صدق شاهده، فيقول مع يمينه: وإن شأهني صادق؟ الصحيح المشهور: أنه لا يشترط، لعدم الدليل الموجب لاشتراطه، ولأن يمينه على الاستحقاق كافية عن يمينه على صدق شاهده. وشرطه بعض أصحاب أحمد والشافعي؛ لأن

(١) الهاشمة: هي من الشجاج التي تهشم الدماغ.

المأومة: وهي الشجة التي بلغت أم الرأس، وقال ابن منظور في اللسان: هي الأمة وهي التي لا يبقى بينها وبين الدماغ إلا جلدة رقيقة وفيها ثلث الدية.

الجاقة: هي الطعنة التي تنفذ إلى الجوف. كما في النهاية لابن الأثير.

البينة بينة ضعيفة؛ ولهذا قويت يمين المدعى، فيجب أن نقوى بحلفه على صدق الشاهد. وهذا القول يقوى في موضع ويضعف في موضع، فيقوى إذا ارتاب الحاكم، أو لم يكن الشاهد مبرزاً، ويضعف إذا لم يكن الأمر كذلك.

### فصل : تحليف الشهود

وقد حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف الشهود عن ابن وضاح، وقاضى الجماعة بقرطبة - وهو محمد بن بشر - : أنه حلف شهوداً في تركة بالله أن ما شهدوا به لحق. قال : وروى عن ابن وضاح أنه قال : أرى لفساد الناس أن يحلف الحاكم الشهود.

وهذا ليس ببعيد، وقد شرع الله سبحانه وتعالى تحليف الشاهدين إذا كانا من غير أهل الملة على الوصية في السفر. وكذلك قال ابن عباس بتحليف المرأة إذا شهدت في الرضاع، وهو إحدى الروايتين عن أحمد. قال القاضي : لا يحلف الشاهد على أصلنا إلا في موضعين وذكر هذين الموضعين.

قال شيخنا قدس الله روحه : هذان الموضعان قبل فيهما الكافر والمرأة وحدها للضرورة، فقياسه، أن كل من قبلت شهادته للضرورة استحلف.

قلت : وإذا كان للحاكم أن يفرق الشهود إذا ارتاب فيهم، فأولى أن يحلفهم إذا ارتاب بهم.

### فصل : والتحليف ثلاثة أقسام

تحليف المدعى، وتحليف المدعى عليه، وتحليف الشاهد.

فأما تحليف المدعى ففي صور :

أحدها : القسامة، وهي نوعان : قسامة في الدماء، وقد دلت عليها السنة الصحيحة الصريحة، وأنه يبدأ فيها بأيمان المدعين، ويحكم فيها القصاص، كمذهب مالك، وأحمد في إحدى الروايتين. والنزاع فيها مشهور قديماً وحديثاً.

والثانية : القسامة مع اللوث في الأموال. وقد دل عليها القرآن، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

وقد قال أصحاب مالك : إذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه، والناس ينظرون إليهم، ولم يشهدوا على معاينة ما أخذوا، ولكنهم علموا أنهم أغاروا وانتهبوا. فقال ابن القاسم وابن الماجشون : القول قول المنتهب مع يمينه؛ لأن مالكا قال في منتهب الصبرة

يختلفان في عددها: القول قول المنتهب مع يمينه. وقال مطرف وابن كنانة وابن حبيب: القول قول المنتهب منه مع يمينه فيما يشته ويحتمل على الظالم. قال مطرف: ومن أخذ من المغيرين ضمن ما أخذه رفاقه؛ لأن بعضهم عون لبعض - كالسراق والمحاررين، ولو أخذوا جميعاً وهم أملياء، فيضمن كل واحد ما ينوبه. وقاله بن الماجشون وأصبغ في الضمان.

قالوا: والمغيرون كالمحاررين إذا شهروا السلاح على وجه المكابرة: كان ذلك على تأمرة بينهم، أو على وجه الفساد. وكذلك وإلى البلد يغير على بعض أهل ولايته ويتنهب ظلماً مثل ذلك في المغيرة.

وقال ابن القاسم: ولو ثبت أن رجلين غصبا عبداً فمات، لزم أخذ قيمته من الملىء، ويتبع الملىء ذمة رفيقه المعدم بما ينوبه.

وأما دلالة القرآن على ذلك فقال شيخنا قدس الله روحه: لما ادعى ورثة السهمى الجأء المقتضى المخصوص، وأنكر الوصيان الشاهدان أنه كان هناك جأء. وظهر الجأء المدعى، وذكر مشترية أنه اشتراه من الوصيين، صار هذا لوئاً يقوى دعوى المدعيين. فإذا حلف الأوليان بأن الجأء كان لصاحبهم صدقاً في ذلك.

وهذا لوث في الأموال، نظير اللوث في الدماء. لكن هناك ردت اليمين على المدعى، بعد أن حلف المدعى عليه. فصارت يمين المطلوب وجودها كعدمها. كما أنه في الدم لا يستحلف ابتداء. وفي كلا الموضعين يعطى المدعى بدعواه مع يمينه، وإن كان المطلوب حالفاً، أو باذلاً للحلف.

وفي استحلاف الله للأولين دليل على مثل ذلك في الدم، حتى تصير يمين الأوليين مقابلة ليمين المطلوبين. وفي حديث ابن عباس: «حلفاً أن الجأء لصاحبهم»<sup>(١)</sup>، وفي حديث عكرمة: «ادعيا أنهما اشترياه منه، فحلف الأوليان: أنهما ما كتما وغيبا» فكان في هذه الرواية أنه لما ظهر كذبهما بأنه لم يكن له جأء ردت الأيمان على المدعيين في جميع ما ادعوا.

فتجنس هذا الباب: أن المطلوب إذا حلف، ثم ظهر كذبه، هل يقضى للمدعى بيمينه فيما يدعيه؛ لأن اليمين مشروعة في جانب الأقوى. فإذا ظهر صدق المدعى في البعض وكذب

(١) صحيح: أخرجه البخارى في كتاب «الوصايا» باب: «قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾» (٥/ ٤٨٠) حديث رقم (٢٧٨٠)، وأبو داود في كتاب «الأقضية» باب: «شهادة أهل الذمة» (٣/ ١٥٦١) حديث رقم (٣٦٠٦)، والترمذى في كتاب «تفسير القرآن» من «سورة المائدة» (٥/ ٢٤٢) حديث رقم (٣٦٠٠).

وقال أبو عيسى: حسن غريب، كلاهما من طريق يحيى بن آدم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس... به.



المطلوب : قوى جانب المدعى . فحلف كما يحلف مع الشاهد الواحد ، وكما يحلف صاحب اليد العرفية مقدما على اليد الحسية . انتهى .

والحكم باللوث في الأموال أقوى منه في الدماء ، فإن طرق ثبوتها أوسع من طرق ثبوت الدماء ؛ لأنها تثبت بالشاهد واليمين ، والرجل والمرأتين ، والتكول مع الرد ، وبدونه ، وغير ذلك من الطرق . وإذا حكمنا بالعمامة لمن هو مكشوف الرأس وأمامه رجل عليه عمامة ويده أخرى وهو هارب ، فإنما ذلك باللوث الظاهر القائم مقام الشاهدين ، وأقوى منهما بكثير .

واللوث علامة ظاهرة لصديق المدعى ، وقد اعتبرها الشارع في اللقطة وفي النسب ، وفي استحقاق السلب إذا ادعى اثنان قتل الكافر ، وكان أثر الدم في سيف أحدهما أدل منه في سيف الآخر ، كما تقدم .

وعلى هذا : فإذا ادعى عليه سرقة ماله فأنكر وحلف له ، ثم ظهر معه المسروق ، حلف المدعى ، وكانت يمينه أولى من يمين المدعى عليه ، وكان حكمه حكم استحقاق الدم في القسامة .

وعلى هذا ، فلو طلب من الوالي أن يضربه ليحضر باقي المسروق فله ذلك .

كما عاقب النبي ﷺ عم حُيَّ بن أخطب ، حتى أحضر كنز ابن أبي الحقيق كما تقدم .

والثانية : إذا ردت اليمين عليه .

والثالثة : إذا شهد له شاهد واحد حلف معه واستحق ، كما تقدم .

والرابعة : في مسألة تدعى الزوجين والصانعين ، فيحكم لكل واحد منهما بما يصلح له مع يمينه .

والخامسة : تحليفه مع شاهديه .

وقد اختلف السلف في ذلك . فقال شريح بن يونس في كتاب القضاء له : حدثنا هشيم عن الشيباني عن الشعبي قال : كان شريح يستحلف الرجل مع بيته .

حدثنا هشيم عن أشعث عن عون بن عبد الله : أنه استحلف رجلا مع بيته .

فكانه أبي أن يحلف . فقال : ما كنت لأقضى لك بما لا تحلف عليه . وحكاه ابن المنذر عن عبيد الله بن عتبة والشعبي .

وقال أبو عبيد : إنما نرى شريحا أوجب اليمين على الطالب مع بيته ، حين رأى الناس مدخولين في معاملتهم ، واحتاط لذلك . حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن ابن هاشم عن أبي البحتري قال : قيل لشريح : ما هذا الذي أحدثت في القضاء ؟ قال : رأيت الناس أحدثوا فأحدثت .

قال الأوزاعي والحسن بن حي: يستحلف الرجل مع بيته.

وقال الطحاوي: وروى ابن أبي ليلى عن الحكم عن حبيش: «أن علياً استحلف عبد الله بن الحسن مع بيته» وأنه استحلف رجلاً مع بيته، فأبى أن يحلف فقال: «لا أقضى لك بما لا تحلف عليه».

وهذا القول ليس ببعيد من قواعد الشرع، ولا سيما مع احتمال التهمة.

ويخرج في مذهب أحمد وجهان، فإن أحمد سئل عنه؟ فقال: قد فعله على والصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وفيما إذا سئل عن مسألة فقال: قال فيها بعض الصحابة كذا: وجهان ذكرهما ابن حامد.

قال الخلال في الجامع: حدثنا محمد بن علي حدثنا مهنا قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل يقيم الشهود، أيستقيم الحاكم أن يقول لصاحب الشهود: احلف؟ فقال: قد فعل ذلك علي. قلت: من ذكره؟ قال: حدثنا حفص بن غياث حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن حبيش قال: استحلف على عبد الله بن الحسن مع الشهود. فقلت: يستقيم هذا؟ قال: قد فعله علي رضي الله عنه.

وهذا القول يقوى مع وجود التهمة، وأما بدون التهمة فلا وجه له. وقد قال النبي ﷺ للمدعي: «شاهدك أو يمينه». فقال: يا رسول الله، إنه فاجر لا يبالي ما حلف عليه. فقال: «ليس لك إلا ذلك».

### فصل: تحليف المدعى عليه

وأما تحليف المدعى عليه: فقد تقدم. وقد قال أبو حنيفة: إن اليمين لا تكون إلا من جانبه. وينبأ على ذلك على إنكار الحكم بالشاهد واليمين، وإنكار القول برد اليمين، وأنه يبدأ في القسم بأيمان المدعى عليه.

### فصل: تحليف الشاهد

وأما تحليف الشاهد: فقد تقدم.

وما يلتحق به: أنه لو ادعى عليه شهادة فأنكرها، فهل يحلف، وتصح الدعوى بذلك؟ فقال شيخنا: لو قيل: إنه تصح الدعوى بالشهادة لتوجه؛ لأن الشهادة سبب موجب للحق. فإذا ادعى على رجل أنه شاهد له بحقه، وسأل يمينه: كان له ذلك. فإذا نكل عن اليمين لزمه ما ادعى بشهادته، فإن قيل: إن كتمان الشهادة موجب للضمان لما تلف. وما هو ببعيد، كما

قلنا: يجب الضمان على من ترك الطعام الواجب. فإن ترك الواجب إذا كان موجباً للتلف، أوجب الضمان كفعل المحرم، إلا أنه يعارض هذا: أن هذا تهمة للشاهد. وهو يقدح في عدالته فلا يحصل المقصود. فكانه يقول: لى شاهد فاسق بكتمانه إلا أن هذا لا ينفي الضمان في نفس الأمر.

وقد ذكر القاضى أبو يعلى فى ضمن مسألة الشهادة على الحدود التى لله وللأدنى: أن الشهادة ليست حقاً على الشاهد، بدلالة أن رجلاً لو قال: لى على فلان شهادة، فيجدها فلان، أن الحاكم لا يعدى عليه ولا يحضره. ولو كان حقاً عليه لأحضره، كما يحضره فى سائر الحقوق. وسلم القاضى ذلك، وقال: ليس إذا لم يجز الاستقراء والإعداء، أو لم تسمع الدعوى لم تسمع الشهادة به. وكذلك أعاد ذكرها فى مسألة شاهد الفرع على شاهد الأصل، وأن الشهادة ليست حقاً على أحد، بدليل عدم الإعداء، والإحضار إذا ادعى أن له قبل فلان شهادة.

وهذا الكلام ليس على إطلاقه، فإن الشهادة المتعينة حق على الشاهد. يجب عليه القيام به، ويأثم بتركه. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهل المراد به: إذا ما دعوا للتحمل، أو للأداء؟ على قولين للسلف. وهما روايتان عن أحمد. والصحيح: أن الآية تعمهما، فهى حق له، يأثم بتركه ويتعرض للفسق والوعيد. ولكن ليست حقاً تصح الدعوى به، والتحليف عليه؛ لأن ذلك يغرد على مقصودها بالإبطال، فإنه مستلزم لاتهامه والقدح فيه بالكتمان.

وقياس المذهب: أن الشاهد إذا كتم شهادته بالحق ضمنه؛ لأنه أمكنه تخليص حق صاحبه فلم يفعل فلزمه الضمان، كما لو أمكنه تخليصه من هلكة فلم يفعل.

وطرد هذا: أن الحاكم إذا تبين له الحق فلم يحكم لصاحبه به، فإنه يضمنه لأنه أثلفه عليه بترك الحكم الواجب عليه.

فإن قيل: هذا ينتقض عليكم بمن رأى متاع غيره يحترق أو يغرق، أو يسرق ويمكنه دفع أسباب تلفه. أو رأى شاته تموت ويمكنه ذبحها. فإنه لا يضمن فى ذلك كله.

قيل: المنصوص عن عمر رضى الله عنه وعن غيره: إنما هو فيمن استسقى قوماً فلم يسقوه حتى مات فالزّمهم ديته وقاس عليه أصحابنا كل من أمكنه إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل.

وأما هذه الصبورة التى نقضتم بها فلا ترد.

والفرق بينهما وبين الشاهد والحاكم: أنهما متسببان للإتلاف بترك ما وجب عليهما من الشهادة والحكم، ومن تسبب إلى إتلاف مال غيره وجب عليه ضمانه، وفي هذه الصورة لم يكن من الممسك عن التخليص سبب يقتضي الإتلاف. والله أعلم.

### فصل: الطريق الثامن من طرق الحكم

الحكم بالرجل الواحد والمرأتين. قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]

فإن قيل: فظاهر القرآن يدل على أن الشاهد والمرأتين يدل عن الشاهدين، وأنه لا يقضى بهما إلا عند عدم الشاهدين.

قيل: القرآن لا يدل على ذلك، فإن هذا أمر لأصحاب الحقوق بما يحفظون به حقوقهم، فهو سبحانه أرشدهم إلى أقوى الطرق فإن لم يقدرُوا على أقواها انتقلوا إلى ما دونها، فإن شهادة الرجل الواحد أقوى من شهادة المرأتين؛ لأن النساء يتعذر غالباً حضورهن مجالس الحكم، وحفظهن وضبطهن دون حفظ الرجال وضبطهم. ولم يقل سبحانه: احكموا بشهادة رجلين، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان. وقد جعل سبحانه المرأة على النصف من الرجل في عدة أحكام. أحدها: هذا. والثاني: في الميراث. والثالث: في الدية. والرابع: في العقبة. والخامس: في العتق، كما في الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «من أعتق امرأةً مسلمةً أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار. ومن أعتق امرأتين مسلمتين أعتق الله بكل عضو منهما عضواً من النار» (١).

وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فيه دليل على أن الشاهد إذا نسي شهادته فذكره بها غيره، لم يرجع إلى قوله حتى يذكرها. وليس له أن يقلده. فإنه سبحانه قال: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾، ولم يقل: فتخبرها. وفيها قراءتان: التثقيب والتخفيف. والصحيح: أنهما بمعنى واحد من «الذكر» وأبعد عن قال: فيجعلها ذكراً، لفظاً ومعنى. فإنه سبحانه جعل ذلك علة للضلال الذي هو ضد الذكر. فإذا ضلت أو نسيت

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «العتق» باب: «أى الرقاب أفضل» (٤/ ١٧٠٦) حديث رقم (٣٩٦٧)، والنسائي في كتاب «الجهاد» باب: «ثواب من رمى بسهم في سبيل الله» (٦/ ٣٣٥) حديث رقم (٣١٤٢)، وابن ماجه في كتاب «العتق» باب: «العتق» (٢/ ٨٤٣) حديث رقم (٢٥٢٢)، وأحمد في «مسنده» (٤/ ٢٣٥) جميعاً من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة... به.

ذكرتها الأخرى فذكرت. وقوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾، تقديره عند الكوفيين: لثلاث تضل إحداهما. ويطردون ذلك في كل ما جاء من هذا. كقوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦] ونحوه.

ويرد عليه نصب قوله: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾، إذ يكون تقديره: لثلاث تضل، ولثلاث تذكر.

وقدّر البصريون بمصدر محذوف. وهو الإرادة والكرامة والحذر ونحوها فقالوا: يبين الله لكم أن تضلوا، أي حذر أن تضلوا، وكرامة أن تضلوا ونحوه.

ويشكل عليهم هذا التقدير في قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾، فإنهم إن قدروه كرامة أن تضل إحداهما: كان حكم المعطوف عليه - وهو فتذكر - حكمه. فيكون مكروهاً. وإن قدروها إرادة أن تضل إحداهما، كان الضلال مراداً.

والجواب عن هذا: أنه كلام محمول على معناه. والتقدير أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، وهذا مراد قطعاً. والله أعلم.

وقال شيخنا ابن تيمية رحمه الله تعالى: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ قَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فيه دليل على أن استشهاد امرأتين مكان رجل إنما هو لإذكاري إحداهما الأخرى إذا ضلت، وهذا إنما يكون فيما يكون فيه الضلال في العادة، وهو النسيان وعدم الضبط. وإلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ حيث قال: «وَأَمَّا نَقْصَانُ عَقْلَيْنِ: فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ»<sup>(١)</sup>، فبين أن شطر شهادتهن إنما هو لضعف العقل لا لضعف الدين. فعلم بذلك: أن عدل النساء بمنزلة عدل الرجال، وإنما عقلها ينقص عنه. فما كان من الشهادات لا يخاف فيه الضلال في العادة، لم تكن فيه على نصف رجل، وما تقبل فيه شهادتهن منفردات، إنما هي أشياء تراها بعينها، أو تلمسها بيدها، أو تسمعها بأذنها من غير توقف على عقل، كالولادة والاستهلال، والارتضاع، والحيض، والعيوب تحت الثياب. فإن مثل هذا لا ينسى في العادة ولا تحتاج معرفته إلى إعمال عقل، كمعاني الأقوال التي تسمعها من الإقرار بالدين وغيره، فإن هذه معان معقولة، ويطول العهد بها في الجملة.

(١) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان» باب: «بيان نقصان الإيمان» (١/ ص ٨٦ ح ١٣٢)، وأبو داود في كتاب «السنن» باب: «الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه» (٤/ ص ١٩٩) حديث رقم (٤٦٧٩)، وابن ماجه في كتاب «الفتن» باب: «فتنة النساء» (٢/ ص ١٣٢٦) حديث رقم (٤٠٠٣) جميعاً من طريق عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر... هـ.

### فصل : شهادة الرجل ويمين الطالب

إذا تقرر هذا فإنه تقبل شهادة الرجل والمرأتين في كل موضع تقبل فيه شهادة الرجل ويمين الطالب . وقال عطاء وحمام بن أبي سليمان : تقبل شهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص . ويقضى بها عندنا في النكاح والعتاق ، على إحدى الروايتين . وروى ذلك عن جابر بن زيد ، وإياس بن معاوية ، والشعبي والثوري ، وأصحاب الرأي ، وكذلك في الجنايات الموجهة للمال على إحدى الروايتين .

قال في المحرر : من أتى برجل وامرأتين ، أو بشاهد ويمين فيما يوجب القود ، لم يثبت به قود ولا مال . وعنه يثبت المال إذا كان المجنى عليه عبداً ، نقلها ابن منصور . ومن أتى بذلك في سرقة ثبت له المال دون القطع . اهـ .

وقال أبو بكر : لا يثبت مطلقاً .

ويقضى بالشاهد والمرأتين في الخلع إذا ادعاه الرجل ، فإن ادعته المرأة لم يقبل فيه إلا رجلان . والفرق بينهما : أنه إذا كان المدعى هو الزوج فهو مدع للمال وهو يثبت بشاهد وامرأتين ، وإذا كانت هي المدعية ، فهي مدعية لفسخ النكاح وتحريمها عليه ، ولا يثبت إلا بشاهدين . ونص أحمد في رواية الجماعة على أنه لا تجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق . وقال في الوكالة : إن كانت مطالبة بدين قبل فيها شهادة رجل وامرأتين ، وأما غير ذلك فلا . وأجاز زفر قبول الرجل والمرأتين في النكاح والطلاق والعتق .

### فصل : وشهادة النساء نوعان

نوع تقبل فيه النساء منفردات . ونوع لا يقبلن فيه إلا مع الرجال . وقد اختلف السلف في ذلك في مواضع .

فروى ابن أبي شيبة عن مكحول : لا تجوز شهادة النساء إلا في الدين . وروى أيضاً عن الشعبي قال : من الشهادات ما لا تجوز فيه إلا شهادة النساء . وعن الزهري قال : مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن . وقال ابن عمر : لا تجوز شهادة النساء وحدهن ، إلا فيما لا يطلع عليه غيرهن من عورات النساء وحملهن وحيضهن .

وقال علي بن أبي طالب : « لا تجوز شهادة النساء بحثاً ، حتى يكون معهن رجل » رواه إبراهيم بن أبي يحيى عن أبي ضمرة عن أبيه عن جده عن علي . وصح ذلك عن عطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقال سعيد بن المسيب وعبد الله بن عتبة : لا تقبل شهادة النساء إلا فيما لا يطلع عليه غيرهن .

وقال عمر وعلى رضي الله عنهما: « لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ولا النكاح ولا الدماء ولا الحدود ».

وقال الزهري: « مضت السنة من رسول الله ﷺ والخليفين بعده: ألا تجوز شهادة النساء في الحدود والنكاح والطلاق ».

وصح عن شريح أنه أجاز في عتاقة: شهادة رجل وامرأتين.

وصح عن الشعبي قبول شهادة رجل وامرأتين في الطلاق وجراح الخطأ.

وصح عن جابر بن زيد: قبول الرجل والمرأتين في الطلاق والنكاح.

وصح عن إياس بن معاوية قبول امرأتين في الطلاق.

وصح عن شريح أنه أجاز شهادة أربع نسوة على رجل في صداق امرأة.

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن حجير عن عمن يرضى كتابه - يريد طاوساً - قال: تجوز شهادة النساء في كل شيء مع الرجال، إلا الزنا، من أجل أنه لا ينبغي أن ينظرون إلى ذلك.

وقال أبو عبيد: حدثنا يزيد بن هارون عن جرير بن أبي حازم عن الزبير بن الحارث عن أبي ليلى: أن سكراناً طلق امرأته ثلاثاً، فشهد عليه أربع نسوة، فرفع إلى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وفرق بينهما.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: حدثني خراش بن مالك: حدثنا يحيى بن عبيد عن أبيه: أن رجلاً من عَمَان ثَمَل من الشراب فطلق امرأته ثلاثاً، فشهد عليه نسوة، فكتب في ذلك إلى عمر بن الخطاب، فأجاز شهادة النسوة وأثبت عليه الطلاق.

وذكر سفيان بن عيينة: أن امرأة وطئت صبيّاً فشهد عليها أربع نسوة، فأجاز على بن أبي طالب شهادتهن.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا حفص بن غياث عن أبي طلق عن أخته هند بنت طلق قالت: « كنت في نسوة وصبي مسجى بثوب، فقامت امرأة فمرت، فوطئت الصبي برجلها، فوَقعت على الصبي فقتلته والله، فشهد عند علي رضي الله عنه عشر نسوة - أنا وأشترتهن - فقضى عليها بالدية، وأعانها بألفين ».

وقال محمد بن المثني: حدثنا أبو معاوية الضرير عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح قال: لو شهد عندي ثمان نسوة على امرأة بالزنا لرجمتها.

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن حريج عن عطاء بن أبي رباح قال: تجوز شهادة النساء مع الرجال في كل شيء، ويجوز على الزنا امرأتان وثلاثة رجال.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا إسماعيل بن علية عن عبيد الله بن عون عن محمد ابن سيرين: «أن رجلاً ادعى متاع البيت، فجاء أربع نسوة فشهدن، فقلن: دفعت إليه الصداق، فجهزها به. فقضى شريح عليه بالمتاع» وهذا في غاية الصحة.

وقال سفيان الثوري: تقبل المراتان مع الرجل في القصاص، وفي الطلاق، والنكاح، وفي كل شيء، حاشا الحدود. ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه إلا النساء.

وقال أبو حنيفة: تقبل شهادة رجل وامرأتين في جميع الأحكام، إلا القصاص والحدود. ويقبلن في الطلاق والنكاح، والرجعة مع رجل. ولا يقبلن منفردات، لا في الرضاع، ولا في انقضاء العدة بالولادة، ولا في الاستهلال لكن مع رجل. ويقبلن في الولادة المطلقة وعيوب النساء منفردات.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقبلن منفردات في انقضاء العدة بالولادة وفي الاستهلال. وقال مالك: لا يقبل النساء مع رجل ولا بدونه في قصاص، ولا حد ولا نكاح، ولا طلاق، ولا رجعة، ولا عتق، ولا نسب، ولا ولاء، ولا إحصان. وتجوز شهادتهن مع رجل في الديون والأموال، والوكالة، والوصية التي لا عتق فيها. ويقبلن منفردات في عيوب النساء، والولادة، والرضاع، والاستهلال وحيث يقبل شاهد ويمين الطالب. فإنه يقضى فيه بشهادة امرأتين مع رجل في الأموال كلها وفي العتق - لأنه مال - وفي قتل الخطأ، وفي الوصية للإنسان بمال. ولا يقبلن في أصل الوصية لا مع رجل ولا بدونه.

### فصل: عدد من يقبل منهن الشهادة

وحيث قبلت شهادة النساء منفردات، فقد اختلف في نصاب هذه البينة. فقال الشعبي والنخعي - في رواية عنهما - وقتادة وعطاء وابن شبرمة والشافعي وداود: لا يقبل أقل من أربع نسوة. واستثنى داود الرضاع. فأجاز فيه شهادة امرأة واحدة. وقال عثمان البتي: لا يقبل فيما يقبل فيه النساء منفردات إلا ثلاث نسوة، لا أقل من ذلك.

وقالت طائفة: تقبل امرأتان في كل ما يقبل فيه النساء منفردات. وهو قول الزهري، إلا في الاستهلال خاصة، فإنه تقبل فيه القابلة وحدها.

وقال الحكم بن عتيبة. لا يقبل في ذلك الأمر إلا امرأتان وهو قول ابن أبي ليلى، ومالك، وأبي عبيد. وأجاز على بن أبي طالب شهادة القابلة وحدها كما تقدم.



وقال ابن حزم: وروينا ذلك عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما في الاستهلال. وورث عمر به، وقول الزهري، والنخعي، والشعبي - في أحد قوليهما - وهو قول الحسن البصري، وشريح، وأبي الزناد، ويحيى الأنصاري، وربيعة، وحمام بن أبي سليمان، قال: وإن كانت يهودية. كل ذلك في الاستهلال.

وقال الشعبي وحمام: ذلك في كل ما لا يطلع عليه إلا النساء. وهو قول الليث بن سعد. وقال الثوري: يقبل في عيوب النساء وما لا يطلع عليه إلا النساء: امرأة واحدة. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه. وصح عن ابن عباس، وروى عن عثمان، وعلى وابن عمر، والحسن البصري، والزهري، وروى عن ربيعة، ويحيى بن سعيد، وأبي الزناد، والنخعي، وشريح، وطاوس والشعبي: الحكم في الرضاع بشهادة امرأة واحدة، وأن عثمان رضي الله عنه فرق بشهادتها بين الرجال ونسائهم. وذكر الزهري أن الناس على ذلك. وذكر الشعبي ذلك عن القضاة جملة. وروى عن ابن عباس: أنها تستحلف مع ذلك. وصح عن معاوية: أنه قضى في دار بشهادة أم سلمة أم المؤمنين، ولم يشهد بذلك غيرها.

قال أبو محمد بن حزم: وروينا عن عمر، وعلى، والمغيرة بن شعبة، وابن عباس: أنهم لم يفرقوا بشهادة امرأة واحدة في الرضاع. وهو قول أبي عبيد. قال: لا أقضى في ذلك بالفرقة، ولا أقضى بها. وروينا عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «لو فتحنا هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته إلا فعلت».

وقال الأوزاعي: أقضى بشهادة امرأة واحدة قبل النكاح وأمنع من النكاح ولا أفرق بشهادتها بعد النكاح.

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج قال: قال ابن شهاب: جاءت امرأة سوداء إلى أهل ثلاثة أبيات تناكحوا، فقالت: هم بنى وبناتى ففرق رضى الله عنه بينهم.

قال: وروينا عن الزهري أنه قال: فالناس يأخذون اليوم بذلك من قول عثمان في المرضعات إذا لم يثبتن.

وقال ابن حزم: ولا يجوز أن يقبل في الزنا أقل من أربعة رجال عدول مسلمين، أو مكان كل واحد امرأتان مسلمتان عدلتان. فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين، أو رجلين وأربع نسوة، أو رجلاً واحداً وست نسوة، أو ثمانى نسوة فقط. ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والزنا، وما فيه القصاص، والنكاح والطلاق والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان، أو رجل وامرأتان كذلك، أو أربع نسوة كذلك، ويقبل في كل ذلك - حاشا الحدود - رجل واحد عدل، أو امرأتان كذلك مع يمين الطالب. ويقبل في الرضاع وخده امرأة واحدة عدلة، أو رجل واحد عدل.

## فصل: الطريق التاسع

## (الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد لا بالنكول المجرد)

ذكر ابن وضاح عن أبي مريم عن عمرو بن سلمة عن زهير بن محمد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إذا ادعت المرأة طلاق زوجها، فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استحلف زوجها، فإن حلف بطلت عنه شهادة الشاهد. وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر، وجاز طلاقه» (١).

فتضمن هذا الحكم ثلاثة أمور:

أحدها: أنه لا يكتفى بشهادة الواحد في الطلاق، ولا مع يمين المرأة. قال الإمام أحمد: الشاهد واليمين إنما يكون في الأموال خاصة، لا يقع في حد، ولا في طلاق، ولا نكاح، ولا عتاقة، ولا سرقة، ولا قتل. وقد نص في رواية أخرى على أن العبد إذا ادعى أن سيده أعتقه وأتى بشاهد، حُلف مع شاهده. وصار حراً، واختاره الخرقى. ونص في شريكين في عبد ادعى كل واحد منهما: أن شريكه أعتق حقه منه، وكانا معسرين عدلين: فللعبد أن يحلف مع كل واحد منهما، ويصير حراً، ويحلف مع أحدهما، ويصير نصفه حراً.

ولكن لا يعرف عنه أن الطلاق يثبت بشاهد ويمين.

وقد دل حديث عمرو بن شعيب قد احتج به الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الحديث، كالبخاري وحكاه عن علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والحميدي. وقال: فمن الناس بعدهم؟ وزهير بن محمد الراوي عن ابن جريج ثقة محتج به في الصحيحين. وعمر بن سلمة من رجال الصحيحين أيضاً. فمن احتج بحديث عمرو بن شعيب فهذا من أصح حديثه.

الثاني: أن الزوج يستحلف في دعوى الطلاق إذا لم تقم المرأة بينة، لكن إنما استحلفه؛ لأن شهادة الشاهد الواحد أورثت ظناً ما يصدق المرأة. فعورض هذا باستحلافه. وكان جانب الزوج أقوى بوجود النكاح الثابت، فشرعت اليمين في جانبه؛ لأنه مدعى عليه. والمرأة مدعية.

فإن قيل: فهلا حلفت مع شاهدها وفرق بينهما؟

فالجواب: أن اليمين مع الشاهد لا تقوم مقام شاهد آخر، لما تقدم من الأدلة على ذلك.

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه في كتاب «الطلاق» باب: «الرجل يجحد الطلاق» (٢/ ٢٢٢) حديث رقم (٢٠٣٨) برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده... به.

وقال البوصيري في «الزوائد»: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

واليمين مجرد قول المرأة . ولا يقبل في الطلاق أقل من شاهدين كما أن ثبوت النكاح لا يكتفى فيه إلا بشاهدين ، أو بشاهد وامرأتين على روايتين ، فكان رفعه كإثباته ، فإن الرفع أقوى من الإثبات ؛ ولهذا لا يرفع بشهادة فاسقين ، ولا مستورى الحال ، ولا رجل وامرأتين .

الثالث : أنه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه . وأحمد في إحدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد . فإذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق ، وأحلفناه لها - على إحدى الروايتين - فنكل ، قضى عليه . فإذا أقامت شاهداً واحداً ، ولم يحلف الزوج على عدم دعواها : فالقضى عليه بالنكول في هذه الصورة أولى .

وظاهر الحديث أنه لا يحكم على الزوج بالنكول إلا إذا أقامت المرأة شاهداً ، كما هو إحدى الروايتين عن مالك ، وأنه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع النكول . لكن من يقضى عليه به يقول : النكول إما إقرار وإما بينة . وكلاهما يحكم به ، ولكن ينتقض هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص .

وقد يجاب عنه بأن النكول بدل استغنى به فيما يباح بالبدل ، وهو الأموال وحقوقها ، بخلاف النكاح وتوابعه .

الرابع : أن النكول بمنزلة البينة . فلما أقامت شاهداً واحداً - وهو شطر البينة - كان النكول قائماً مقام تمامها .

ونحن نذكر مذاهب الناس في القول بهذا الحديث .

فقال ابن الجلاب في تفريعه : وإنما ادعت المرأة الطلاق على زوجها : لم تحلف بدعواها . فإذا أقامت على ذلك شاهداً واحداً : لم تحلف مع شاهدها ولم يثبت الطلاق على زوجها . وهذا الذي قاله لا يعلم فيه نزاعاً بين الأئمة الأربعة . قال : ولكن يحلف لها زوجها ، فإن حلف : برئ من دعواها .

قلت : هذا فيه قولان للفقهاء . وهما روايتان عن أحمد . إحداهما : أنه يحلف لدعواها . وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة . والثانية : لا يحلف .

فإن قلنا : لا يحلف فلا إشكال ، وإن قلنا : يحلف فنكل عن اليمين : فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول ؟ فيه روايتان عن مالك .

إحداهما : أنه يطلق عليه بالشاهد والنكول ، عملاً بهذا الحديث . وهذا اختيار أشهب . وهذا غاية القوة ؛ لأن الشاهد والنكول سببان من جهتين مختلفتين أقوى جانب المدعى بهما فحكم له ، فهذا مقضى الأثر والقياس .

والرواية الثانية عنه : أن الزوج إذا نكل عن اليمين حبس فإن طال حبسه ترك .  
واختلفت الرواية عن الإمام أحمد : هل يقضى بالنكول في دعوى المرأة الطلاق ؟ على روايتين . ولا أثر عنده لإقامة الشاهد الواحد .  
واختلف عن مالك في مدة حبسه . فقال مرة : يحبس حتى يطول أمره ، وحدّ ذلك بسنة . ثم يطلق . ومرة قال : يسجن أبداً حتى يحلف .

### فصل : الطريق العاشر

الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعى في الأموال وحقوقها .  
وهذا مذهب مالك ، وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد . حكاه شيخنا واختاره .  
وظاهر القرآن والسنة يدل على صحة هذا القول ، فإن الله سبحانه أقام المراتين مقام الرجل . والنبي ﷺ قال في الحديث الصحيح : « ليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ؟ » قلن : بلى فهذا يدل بمنطوقه على أن شهادتها وحدها على النصف ، وبمفهومه على أن شهادتها مع مثلها كشهادة الرجل . وليس في القرآن ولا في السنة ، ولا في الإجماع ما يمنع من ذلك . بل القياس الصحيح يقتضيه . فإن المراتين إذا قامتا مقام الرجل - إذا كانتا معه - قامتتا مقامه وإن لم تكونا معه . فإن قبول شهادتهما لم يكن لمعنى للرجل ، بل لمعنى فيهما ، وهو العدالة . وهذا موجود فيما إذا انفردتا ، وإنما يخشى من سوء ضبط المرأة وحدها وحفظها ، فقوّيت بامرأة أخرى .

فإن قيل : البينة على المال إذا خلت من رجل لم تقبل ، كما لو شهد أربع نسوة . وما ذكرتموه ينتقض بهذه الصورة ، فإن المراتين لو أقيمتا مقام رجل من كل وجه لكفى أربع نسوة مقام رجلين . وتقبل في غير الأموال شهادة رجل وامرأتين .

وأيضاً ، فشهادة المراتين ضعيفة فقويت بالرجل ، واليمين ضعيفة فينضم ضعيف إلى ضعيف فلا يقبل .

وأيضاً ، فإن الله سبحانه قال : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، فلو حكم بامراتين ويمين لكان هذا قسماً ثالثاً ؟

والجواب : أما قولكم : « إن البينة إذا خلت عن الرجل لم تقبل » فهذا هو المدعى . وهو محل النزاع . فكيف يحتج به ؟ وقولكم : « كما لو شهد أربع نسوة » فهذا فيه نزاع ، وإن ظنه طائفة إجماعاً كالقاضي وغيره . قال الإمام أحمد في الرجل يوصى ولا يحضره إلا النساء قال : أجزى شهادة النساء .

فظاهر هذا : أنه أثبت الوصية بشهادة النساء على الانفرد، إذا لم يحضره الرجال .  
 وذكر الخلال عن أحمد : أنه سئل عن الرجل يوصى بأشياء لأقاربه ويعتق، ولا يحضره إلا النساء : هل تجوز شهادتهن؟ قال : نعم، تجوز شهادتهن في الحقوق .  
 وقد تقدم ذكر المواضع التي قبلت فيها البيئات من النساء، وأن «البينة» اسم لما يبين الحق . وهو أعلم من أن يكون برجال، أو نساء، أو نكول، أو يمين، أو أمارات ظاهرة . والنبي ﷺ قد قبل شهادة المرأة في الرضاع . وقبلها الصحابة في مواضع ذكرناها . وقبلها التابعون .  
 وقولكم : « يقبل في غير الأموال بشهادة رجل وامرأتين » .  
 قلنا : نعم . وذلك موجود في عدة مواضع، كالنكاح، والرجعة، والطلاق، والنسب، والولاء، والإيصاء، والوكالة في النكاح وغيره على إحدى الروايتين .  
 وقولكم : « شهادة المرأتين ضعيفة، فقويت بالرجل . واليمين ضعيفة، فيضم ضعيف إلى ضعيف، فلا يقبل » .

جوابه : أنا لا نسلم ضعف شهادة المرأتين إذا اجتمعتا ؛ ولهذا يحكم بشهادتهما إذا اجتمعتا مع الرجل . وإن أمكن أن يؤتى برجلين، فالرجل والمرأتان أصل لا بدل . والمرأة العدل كالرجل في الصدق والأمانة والديانة، إلا أنها لما خيف عليها السهو والنسيان قويت بمثلها، وذلك قد يجعلها أقوى من الرجل الواحد أو مثله، ولا ريب أن الظن المستفاد من شهادة مثل أم الدرداء وأم عطية أقوى من الظن المستفاد من رجل واحد دونهما ودون أمثالهما .  
 وأما قوله تعالى : ﴿ وَامْتَشْهُدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولم يذكر المرأتين والرجل .

فيقال : ولم يذكر الشاهد واليمين، ولا النكول، ولا الرد، ولا شهادة المرأة الواحدة، ولا المرأتين، ولا الأربع نسوة . وهو سبحانه لم يذكر ما يحكم به الحاكم، وإنما أروشدنا إلى ما يحفظ به الحق، وطرق الحكم أوسع من الطرق التي تحفظ بها الحقوق .

### فصل : الطريق الحادي عشر

الحكم بشهادة امرأتين فقط من غير يمين . وذلك - على إحدى الروايتين عن أحمد - في كل ما لا يطلع عليه الرجال، كعيوب النساء تحت الثياب، والبكارة، والثبوية، والولادة، والحيض، والرضاع ونحوه . فإنه تقبل فيه امرأتان . نص عليه أحمد في إحدى الروايتين .  
 والثانية - وهي أشهر - أنه يثبت بشهادة امرأة واحدة، والرجل فيه كالمرأة . ولم يذكرها هنا يميناً .

وظاهر نص أحمد: أنه لا يفتقر إلى اليمين. وإنما ذكروا الروایتين في الرضاع إذا قبلنا فيه شهادة المرأة الواحدة .

والفرق بين هذا الباب وباب الشاهد واليمين - حيث اعتبرت اليمين هناك أن المذهب في هذا الباب: هو الإخبار عن الأمور الغائبة التي لا يطلع عليها الرجال. فاكتمت بشهادة النساء، وفي باب الشاهد واليمين: الشهادة على أمور ظاهرة، يطلع عليها الرجال في الغالب، فإذا انفرد بها الشاهد الواحد احتيج إلى تقويته باليمين .

### فصل: الطريق الثاني عشر

الحكم بثلاثة رجال. وذلك فيما إذا ادعى الفقر من عرف غناه، فإنه لا يقبل منه إلا ثلاثة شهود. وهذا منصوص الإمام أحمد .

وقال بعض أصحابنا: يكفي فيه شاهدان .

واحتج الإمام أحمد بحديث قبيصة بن مخارق قال: تحملت حمالة. فأتيت النبي ﷺ أسأله. فقال: «يا قبيصة، أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها». ثم قال: «يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجلٌ تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يقضيها ثم يمسك. ورجل أصابته جالحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة، حتى يشهد له ثلاثة من ذوى الحجى من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة، حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش. فما سواه من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً» (١) رواه مسلم .

واختلف أصحابنا في نص أحمد: هل هو عام أو خاص؟ فقال القاضي: إنما هذا في حل المسألة، كما دل عليه الحديث. وأما الإعسار: فيكفي فيه شاهدان .

وقال الشيخ أبو محمد: وقد نقل عن أحمد في الإعسار ما يدل على أنه لا يثبت إلا بثلاثة .

قلت: إذا كان في باب أخذ الزكاة وحل المسألة يعتبر العدد المذكور، ففي باب دعوى

(١) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الزكاة» باب: «من حل له المسألة» (٤/ ص ١٣٤/ ح ١٠٩) برواية قبيصة بن مخارق... به، وأخرجه النسائي في كتاب «الزكاة» (٥/ ص ٨٨) حديث رقم (٢٥٧٩) من طريق هارون بن رناب... به، وأبو داود في كتاب «الزكاة» باب: «ما تجوز فيه المسألة» (٢/ ص ٧١٢) حديث رقم (١٦٤٠)، والترمذي في مسنده (١/ ص ٤٨٧) حديث رقم (١٦٧٨)، وأحمد في مسنده (٣/ ص ٤٧٧) جميعاً من طريق كنانة بن نعيم العلوي عن قبيصة بن مخارق الهلالي... به.

الإعسار المسقط لأداء الديون، ونفقة الأقارب والزوجات أولى وأحرى لتعلق حق العبد به. وفي باب المسألة وأخذ الصدقة، المقصود ألا يأخذ ما لا يحل له، فهناك اعتبرت البيئة لئلا يمتنع من أداء الواجب، وهنا لئلا يأخذ المحرم.

### فصل : الطريق الثالث عشر

الحكم بأربعة رجال أحرار، وذلك في حد الزنا واللواط. أما الزنا: فبالنص والإجماع. وأما اللواط: فقالت طائفة: هو مقيس عليه في نصاب الشهادة، كما هو مقيس عليه في الحد. وقالت طائفة: بل هو داخل في مسمى الزنا؛ لأنه وطء في فرج محرم. وهذا لا تعرفه العرب. فقال هؤلاء: هو داخل في مسمى الزنى شرعاً.

قالوا: والأسماء الشرعية قد تكون أعم من اللغوية وقد تكون أخص.

وقالت طائفة: بل هو أولى بالحد من الزنا فإنه وطء في فرج لا يستباح بحال، والداعي إليه قوى. فهو أولى بوجوب الحد، فيكون نصابه نصاب حد الزنا.

وقياس قول من لا يرى فيه الحد - بل التعزير - أن يكتفى فيه بشاهدين، كسائر المعاصي التي لا حد فيها. وصرحت به الحنفية. وهو مذهب أبي محمد بن حزم.

وقياس قول من جعل حده القتل بكل حال - محصناً كان أو بكرًا - أن يكتفى فيه بشاهدين، كالردة والمحاربة. وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وأحد قولي الشافعي، ومذهب مالك، لكن صرحوا بأن حد اللواط لا يقبل فيه أقل من أربعة.

ووجه ذلك: أن عقوبته عقوبة الزاني المحصن، وهو الرجم بكل حال.

وقد يحتج على اشتراط نصاب الزنا في حد اللواط بقوله تعالى لقوم لوط: ﴿ أَتَأْتُونَ  
الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ [النمل: ٥٤] وقال في الزنا: ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّهَا فَاخِضْ مِنْ  
نَسَائِكَمْ فَاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾ [النساء: ١٥].

وبالجملة: لا خلاف بين من أوجب عليه حد الزنا أو الرجم بكل حال: أنه لا بد فيه من أربعة شهود أو إقرار.

وأما أبو حنيفة وابن حزم: فاكفيا فيه بشاهدين، بناء على أصلهما.

وأما الحكم بالإقرار بها: فهل يكتفى فيه بشاهدين أو لا بد فيه من أربعة؟ فيه قولان في مذهب مالك والشافعي، وروايتان عن أحمد. فمن لم يشترط الأربعة قال: إقامة الحد إنما هي مستندة إلى الإقرار. فالشهادة عليه والإقرار يثبت بشاهدين. ومن اشترط الأربعة قال:

الإقرار كالفعل، فكما أننا لا نكتفى في الشهادة على الفعل إلا بأربعة، فكذلك الشهادة على القول.

يوضحه: أن كل واحد من الفعل والقول موجب للحد، فإذا كان الفعل الموجب لا يثبت إلا بأربعة، فالقول الموجب كذلك.

قال أصحاب القول الأخير: الفعل موجب بنفسه، والقول دال على الفعل الموجب: فيبينهما مرتبة.

قال أصحاب القول الأخير: لا تأثير لذلك. وإذا كنا لا نحدّه إلا بإقرار أربع مرات، فلا نحدّه إلا بشهادة أربعة على الإقرار.

### فصل

وأما إتيان البهيمة، فإن قلنا: يوجب الحد، لم يثبت إلا بأربعة. وإن قلنا: يوجب التعزير - كقول أبي حنيفة والشافعي ومالك - ففيه وجهان:

أحدهما: لا يقبل فيه إلا أربعة؛ لأنه فاحشة، وإيلاج فرج في فرج محرم، فأشبه بالزنا. وهذا اختيار القاضي.

والثاني: لا يقبل فيه شاهدان؛ لأنه لا يوجب الحد، فيثبت بشاهدين كسائر الحقوق. قال الشيخ في المغنى: وعلى قياس هذا: فكل زنا لا يوجب الحد، كوطء الأمة المشتركة وأمتة المزدوجة، وأشياء هذا. اهـ.

وأما الوطء المحرم لعارض - كوطء امرأته في الصيام، والإحرام والحيض - فإنه لا يوجب الحد. ويكفى فيه شاهدان، وكذلك وطؤها في دبرها.

### فصل: الشهادة في كل ما يوجب القتل

والحق الحسن البصري بالزنا - في اعتبار أربعة شهود - كل ما يوجب القتل. وحكى ذلك رواية عن أحمد وهذا - إن كان في القتل أحدا - فله وجه على ضعفه. وإن كان في القتل أحداً أو قصاصاً. فهو فاسد. وقياسه على الزنا ممتنع؛ لأن الله سبحانه وتعالى غلظ أمر البيئة والإقرار في باب الفاحشة، سترًا لعباده. وشرع فيها عقوبة من قذف غيره بها دون سائر ما يوجب الحد وشرع فيها القتل على أغلظ الوجوه وأكرمها للنفوس، فلا يصح إلحاق غيرها بها. والله أعلم. وشرع عقوبة من قذف غير دون ما يوجب الحد.



### فصل : الطريق الرابع عشر

الحكم بشهادة العبد والأمة في كل ما تقبل فيه شهادة الحر والحررة .

هذا الصحيح من مذهب أحمد . وعنه تقبل في كل شيء ، إلا في الحدود والقصاص ، لاختلاف العلماء في قبول شهادته ، فلا ينتهض سبباً لإقامة الحدود التي مبناه على الاحتياط . والصحيح : الأول .

وقد حكى إجماع قديم ، حكاه الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال : « ما علمت أحداً رد شهادة العبد » وهذا يدل على أن ردها إنما حدث بعد عصر الصحابة . واشتهر هذا القول لما ذهب إليه مالك والشافعي وأبو حنيفة . وصار لهم أتباع يفتون ويقضون بأقوالهم ، فصار هذا القول عند الناس هو المعروف . ولما كان مشهوراً بالمدينة في زمن مالك قال : « ما علمت أحداً قبل شهادة العبد » وأنس بن مالك يقول ضد ذلك .

وقبول شهادة العبد : هو موجب الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ، وصريح القياس وأصول الشرع : وليس مع من ردها كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس . قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، والوسط : العدل الخيار . ولا ريب في دخول العبد في هذا الخطاب . فهو عدل بنص القرآن فدخل تحت قوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ الآية [النساء : ١٣٥] ، في النساء والمائدة : وهو من الذين آمنوا قطعاً . فيكون من الشهداء كذلك . وقال تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، ولا ريب أن العبد من رجالنا . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ [البقرة : ١٧] ، والعبد المؤمن الصالح من خير البرية فكيف ترد شهادته ؟ وقد عدله الله ورسوله ، كما في الحديث المعروف المرفوع : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » (١) ، والعبد يكون من حملة العلم . فهو عدل بنص الكتاب والسنة . وأجمع الناس على أن مقبول الشهادة على رسول الله ﷺ إذا روى عنه الحديث ، فكيف تقبل شهادته على رسول الله ﷺ ولا تقبل شهادته على واحد من الناس ؟

(١) حديث مرسل : رواه التبريزي في « المشكاة » (١/ ص ٨٢) برواية إبراهيم بن عبد الرحمن العنزي ، وأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١/ ص ١٤٠) من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر مرفوعاً ، وقال : رواه الزوار وفيه عمرو بن خالد القرشي كلجه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى موضع ، وأورده الغريواني في كتاب « الألفاظ » (١/ ٨٢٧) ، وابن القيسرواني في « ذخيرة الحفاظ » (٥/ ٦٥٠٠) .

ولا يقال: باب الرواية أوسع من باب الشهادة، فيحتاج لها مالا يحتاج للرواية. فهذا كلام جرى على ألسن كثير من الناس. وهو عار عن التحقيق والصواب. فإن أولى ما ضبط واحتيط له: الشهادة على الرسول ﷺ، والرواية عنه. فإن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره. إنما ردت الشهادة بالعداوة والقراية والأنوثة دون الرواية لتطرق التهمة إلى شهادة العدو وشهادة الولد، وخشية عدم ضبط المرأة وحفظها. وأما العبد: فما يتطرق إليه من ذلك يتطرق إلى الحر سواء ولا فرق بينه وبينه في ذلك البتة. فالمعنى الذى قبلت به روايته: هو المعنى الذى تقبل به شهادته. وأما المعنى الذى ردت به شهادة العدو والقراية والمرأة فليس موجودا فى العبد.

وأيضاً، فإن المقتضى لقبول شهادة المسلم عدالته، وغلبة الظن بصدقه، وعدم تطرق التهمة إليه. وهذا بعينه موجود فى العبد. فالمقتضى موجود والمانع مفقود، فإن الرق لا يصلح أن يكون مانعاً فإنه لا يزيل مقتضى العدالة، ولا تطرق تهمة. كيف؟ والعبد الذى يؤدى حق الله وحق سيده له أجران حيث يكون للحر أجر واحد، وهو أحد الثلاثة الذين هم أول من يدخل الجنة؛ ولهذا قبل شهادته أصحاب رسول الله ﷺ، وهم القدوة.

قال أبو بكر بن أبى شيبة: حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن الشعبي قال: قال شريح: « لا تجيز شهادة العبد »، فقال على بن أبى طالب: « لكننا نجيزها » فكان شريح بعد ذلك يجيزها إلا لسيده.

وبه، عن المختار بن فلفل قال: « سألت أنس بن مالك عن شهادة العبد؟ فقال: جائزة ». وقال الثورى: عن عمار الدُّهْنى قال: « شهدت شريحاً شهد عنده عبد على دار. فأجاز شهادته. فقيل: إنه عبد فقال شريح: كلنا عبيد وإماء ».

وروى أحمد عن ابن سيرين: أنه كان لا يرى بشهادة العبد بأساً إذا كان عدلاً. وقال عطاء: شهادة العبد والمرأة جائزة فى النكاح والطلاق.

وقال الإمام أحمد: حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة قال: مثل إياس بن معاوية عن شهادة العبد؟ فقال: أنا أرد شهادة عبد العزيز بن صهيب؟ يعنى إنكاراً لردّها. وذكر الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال: « ما علمت أحداً رد شهادة العبد ».

وقد اختلف الناس فى ذلك. فردتها طائفة مطلقاً. وهذا قول مالك والشافعى وأبى حنيفة، وقبلتها طائفة مطلقاً إلا لسيده.

قال سفيان الثوري: عن إبراهيم النخعي عن الشعبي في العبد قال: «لا تجوز شهادته لسيده ويجوز لغيره» وهذا مذهب الإمام أحمد.

وأجازتها طائفة في الشيء اليسير دون الكثير. وهذا قول إبراهيم النخعي، وإحدى الروایتين عن شريح والشعبي.

والذين ردوها بكل حال، منهم من قاس العبد على الكافر؛ لأنه منقوص بالرق، وذلك بالكفر، وهذا من أفسد القياس في العالم، وفساده معلوم بالضرورة من الدين. ومنهم من احتج بقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [التحل: ٧٥]، والشهادة شيء فهو غير قادر عليها.

قال أبو محمد بن حزم في جواب ذلك: تحريف كلام الله عن مواضعه يهلك في الدنيا والآخرة ولم يقل الله تعالى: إن كل عبد لا يقدر على شيء، إنما ضرب الله تعالى المثل بعبد من عبيده هذه صفته، وقد توجد هذه الصفة في كثير من الأحرار، وبالمشاهدة نعرف كثيراً من العبيد أقدر على الأشياء من كثير من الأحرار.

وتقول لهم: هل يلزم العبيد الصلاة والصيام والطهارة، ويحرم عليهم من المأكول والمشارب والفروج ما يحرم على الأحرار، أم لا يلزمهم ذلك؟ لكونهم لا يقدرون عندكم على شيء البتة. قال: ومن نسب هذا إلى الله فقد كذب عليه جهاراً.

واحتج بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فنهى الشهود عن التخلف والإباء، ومنافع العبد لسيده. فله أن يتخلف ويأبى إلا خدمته. وهذا لا يدل إلا على عدم قبولها، إلا إذا أذن له سيده في تحملها وأداها إذا لم يكن في ذلك تعطيل لخدمة السيد.

فأبعد النجعة من فهم رد شهادة العبيد العدول بذلك. فإن كان هذا مقتضى الآية كان مقتضى ذلك أيضاً رد روايتهم.

واحتج بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٣٣]، والعبد ليس من أهل القيام على غيره. وهذا من جنس احتجاج بعضهم أن الشهادة ولاية. والعبد ليس من أهل الولاية على غيره. وهذا في غاية الضعف.

فإنه يقال لهم: ما تعتون بالولاية؟ أتريدون بها الشهادة، وكونه مقبول القول على المشهود عليه، أم كونه حاكماً عليه متفذاً فيه الحكم فإن أردتم الأول كان التقدير: إن الشهادة شهادة، والعبد ليس من أهل الشهادة: وهذا خاصل دليلكم. وإن أردتم الثاني: فمعلوم البطلان قطعاً. والشهادة لا تستلزمه.

واحتج بعضهم بأن الرق أثر من آثار الكفر، فمنع قبول الشهادة كالفسق. وهذا في غاية البطلان. فإن هذا لو صح لمنع قبول روايته، وفتواه، والصلاة خلفه، وحصول الأجرين له. واحتج بأنه يستغرق الزمان بخدمة سيده. فليس له وقت يملك فيه أداء الشهادة، ولا يملك عليه.

وهذا أضعف مما قبله؛ لأنه ينتقض بقبول روايته وفتواه. وينتقض بالحرية المزدوجة، وينتقض بما لو أذن له سيده، وينتقض بالأجير الذي استغرقت ساعات يومه وليلته بعقد الإجارة، ويبطل بأن أدائه الشهادة لا يبطل حق السيد من خدمته.

واحتج بأن العبد سلعة من السلع. فكيف تشهد السلع؟

وهذا في غاية الغشائنة والسماجة، فإنه تقبل شهادة هذه السلعة، كما تقبل روايتها وفتواها، وتصح إمامتها، وتلزمها الصلاة والصوم والطهارة. واحتج بأنه دنيء، والشهادة منصب على فليس هو من أهلها.

وهذا من ذلك الطراز فإنه إن أريد بدناءته: ما يقدح في دينه وعدالته: فليس كلامنا فيمن هو كذلك، ونافع وعكرمة أجل وأشرف من أكثر الأحرار عند الله وعند الناس. وإن أريد بدناءته أنه مبتلى برق الغير: فهذه البلوى لا تمنع قبول الشهادة، بل هي مما يرفع الله بها درجة العبد، ويضاعف له بها الأجر.

فهذه الحجج كما تراها من الضعف والوهن، وإذا قابلت بينها وبين حجج القائلين بشهادته لم يخف عليك الصواب. والله أعلم.

### فصل : الطريق الخامس عشر

#### (الحكم بشهادة الصبيان المميزين)

وهذا موضع اختلف فيه الناس، فقد ردت الشهادة طائفة مطلقاً. وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة، وأحمد في إحدى الروايات عنه، وعنه رواية ثانية: أن شهادة الصبي المميز مقبولة إذا وجدت فيه بقية الشروط، وعنه رواية ثالثة: أنها تقبل في جراح بعضهم بعضاً، إذا أدوها قبل تفرقهم وهذا قول مالك.

قال ابن حزم: صح عن ابن الزبير: أنه قال: «إذا حيز بهم عند المصيبة جازت شهادتهم» قال ابن أبي مليكة: فأخذ القضاة بقول ابن الزبير.

وقال قتادة عن الحسن قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «شهادة الصبي على الصبي جائزة، وشهادة العبد على العبد جائزة».

قال الحسن: وقال معاوية: « شهادة الصبيان على الصبيان جائزة، ما لم يدخلوا البيوت فيعلموا » وعن علي مثله أيضاً.

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق: « أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون، فغرق أحدهم. فشهد ثلاثة على اثنين: أنهما أغرقاه. وشهد اثنان على ثلاثة أنهم أغرقوه. فقضى علي بن أبي طالب على الثلاثة بخمسي الدية، وعلى الثلاثة بثلاثة أخماسها ».

وقال الثوري: عن فراس عن الشعبي عن مسروق: « إن ثلاثة غلمان شهدوا على أربعة وشهد الأربعة على الثلاثة. فجعل مسروق على الأربعة ثلاثة أسباع الدية، وعلى الثلاثة أربعة أسباع الدية ».

قال أبو الزناد السنة: « أن يؤخذ في شهادة الصبيان بقولهم في الجراح مع أيمان المدعين ».

وأجاز عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح، المتقاربة فإذا بلغت النفوس قضى بشهادتهم مع أيمان الطالبين.

وقال ربيعة: تقبل شهادة بعضهم على بعض، ما لم يتفرقوا.

وقال شريح: تقبل شهادتهم إذا اتفقوا. ولا تقبل إذا اختلفوا: وكذلك قال أبو بكر بن حزم، وسعيد بن المسيب والزهرى.

وقال وكيع عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة: سألت ابن عباس وابن الزبير عن شهادة الصبيان؟ فقال ابن عباس: إنما قال الله: ﴿مِنْ تَرَضُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وليسوا بمن نرضى. وقال ابن الزبير: « هم أخرى إذا سئلوا عما رأوا أن يشهدوا » قال ابن أبي مليكة: ما رأيت القضاة أدخلوا إلا بقول بن الزبير.

قالت المالكية: قد ندب الشرع إلى تعاليم الصبيان الرمي والثقاف والصراع، وسائر ما يدرّبهم على حمل السلاح والضرب، والكر والفر، وتصلّب أعضائهم، وتقوية أقدامهم، وتعليمهم البطش، والحمية والأنفة من العار والفرار. ومعلوم أنهم في غالب أحوالهم يخلّون وأنفسهم في ذلك. وقد يعنى بعضهم على بعض فلو لم تقبل قول بعضهم على بعض لأهدرت دماؤهم. وقد احتاط الشارع بحق الدماء، حتى قبل فيها اللوث واليمين. وإن كان لم يقبل ذلك في درهم واحد. وعلى قبول شهادتهم تواطأت مذاهب السلف الصالح. فقال به علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن الزبير. ومن التابعين: سعيد بن

المسيب، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، والشعبي، والنخعي، وشريح، وابن أبي ليلى، وابن شهاب، وابن أبي مليكة رضى الله عنهم - وقال: ما أدركت القضية إلا وهم يحكمون بقول ابن الزبير - وأبى الزناد - وقال: هي السنة.

وقالوا: وشرط قبول شهادتهم في ذلك: كونهم يعقلون الشهادة في ذلك، وأن يكونوا ذكورا أحرارا، محكوماً لهم بحكم الإسلام، اثنين فصاعداً، متفقين غير مختلفين. ويكون ذلك قبل تفرقهم وتخبّيهم. ويكون ذلك لبعضهم على بعض، ويكون في القتل والجراح خاصة، ولا تقبل شهادتهم على كبير: أنه قتل صغيراً، ولا على صغير: أنه قتل كبيراً. قالوا: ولو شهدوا، ثم رجعوا عن شهادتهم: أخذ بالشهادة الأولى، ولم يلتفت إلى ما رجعوا إليه.

قالوا: ولا خلاف عندنا أنه لا يعتبر فيهم تعديل ولا تبريح. وقالوا: واختلف أصحابنا في العداوة والقرابة: هل تقدح في شهادتهم؟ على قولين. واختلفوا في جريان هذا الحكم في إناثهم، أم هو مختص بالذكر، فلا تقبل في شهادة الإناث؟ على قولين.

### فصل: الطريق السادس عشر

الحكم بشهادة الفاسق وذلك في صور:

إحداها: الفاسق باعتقاده. إذا كان متحفظاً في دينه، فإن شهادته مقبولة، وإن حكمنا بفسقه، كأهل البدع والأهواء الذين لا نكفرهم، كالرافضة والخوارج والمعتزلة، ونحوهم. هذا منصوص الأئمة.

قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء بعضهم على بعض، إلا الخطائية. فإنهم يتدينون بالشهادة لموافقهم على مخالفتهم.

ولا ريب أن شهادة من يكفر بالذنوب ويعد الكذب ذنباً أولى بالقبول من ليس كذلك، ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم.

وإنما منع الأئمة - كالإمام أحمد بن حنبل وأمثاله - قبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته، والصلاة خلفه: هجراً له، وزجراً لينكف ضرر بدعته عن المسلمين. ففي قبول شهادته وروايته، والصلاة خلفه، واستقصائه وتنفيذ أحكامه رضى ببدعته، وإقرار له عليها، وتعريض لقبولها منه.

قال حرب : قال أحمد : لا تجوز شهادة القدرية والرافضة وكل من دعا إلى بدعة ويخاصم عليها .

وقال الميموني : قال أبو عبد الله في الرافضة - لعنهم الله - : لا تقبل شهادتهم ولا كرامة لهم .

وقال إسحاق بن منصور ، قلت لأحمد : كان ابن أبي ليلى يجيز شهادة كل صاحب بدعة إذا كان فيهم عدلاً ، لا يستحل شهادة الزور . قال أحمد : ما تعجبني شهادة الجهمية والرافضة والقدرية والمعلنة .

وقال الميموني : سمعت أبا عبد الله يقول : من أخاف عليه الكفر - مثل الروافض والجهمية - لا تقبل شهادتهم ، ولا كرامة لهم .

وقال في رواية يعقوب بن بختان : إذا كان القاضي جهمياً لا نشهد عنده .

وقال أحمد بن الحسن الترمذي : قدمت على أبي عبد الله ، فقال : ما حال قاضيكم ؟ لقد مد له في عمره . فقلت له : إن للناس عندي شهادات . صرت إلى البلاد لا آمن إذ أشهد عنده أن يفضحني . قال : لا تشهد عنده . قلت : يسألني من له عندي شهادة . قال : لك ألا تشهد عنده .

قلت : من كفر بمذهبه - كمن ينكر حدوث العالم وحشر الأجساد ، وعلم الرب تعالى بجميع الكائنات ، وأنه فاعل بمشيئته وإرادته - فلا تقبل شهادته ؛ لأنه على غير الإسلام . فأما أهل البدع الموافقون لأهل الإسلام ، ولكنهم مخالفون في بعض الأصول - كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم - فهؤلاء أقسام :

أحدها : الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له ، فهذا لا يكفر ولا يفسق ، ولا ترد شهادته ، إذا لم يكن قادراً على تعلم الهدى . وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً ، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم ، وكان الله عفواً غفوراً .

القسم الثاني : المتمكن من السؤال وطلب الهداية ، ومعرفة الحق ، ولكن يترك ذلك اشتغالاً بدينه ورياسته ، ولذته ومعاشه وغير ذلك . فهذا مفرط مستحق للععيد ، أثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته . فهذا حكمه حكم أمثاله من تاركى بعض الواجبات . فإن غلب ما فيه من البدعة والبهوي علي ما فيه من السنة والهدى : ردت شهادته ، وإن غلب ما فيه من السنة والهدى : قبلت شهادته .

القسم الثالث: أن يسأل ويطلب ويتبين له الهدى، ويتركه تقليدًا وتعصبًا، أو بغضًا أو معاداة لأصحابه. فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقًا، وتكفيره محل اجتهد وتفصيل. فإن كان معنًا داعية: ردت شهادته وفتاويه وأحكامه، مع القدرة على ذلك، ولم تقبل له شهادة، ولا فتوى ولا حكم، إلا عند الضرورة، كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم، وكون القضاة والمفتين والشهود منهم. ففي رد شهادتهم وأحكامهم إذ ذاك فساد كثير، ولا يمكن ذلك، فتقبل للضرورة.

وقد نص مالك - رحمه الله - على أن شهادة أهل البدع - كالقدرية والرافضة ونحوهم - لا تقبل، وإن صلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا.

قال اللخمي: وذلك لفسقهم. قال: ولو كان ذلك عن تأويل غلطوا فيه.

فإذا كان هذا ردهم لشهادة القدرية - وغلطهم إنما هو من تأويل القرآن كالخوارج - فما الظن بالجهمية الذين أخرجهم كثير من السلف من الثنتين والسبعين فرقة؟

وعلى هذا: فإذا كان الناس فاسقًا كلهم إلا القليل النادر: قبلت شهادة بعضهم على بعض، ويحكم بشهادة الأمثل من الفساق فالأمثل، هذا هو الصواب الذي عليه العمل. وإن أنكره كثير من الفقهاء بالستهم، كما أن العمل على صحة ولاية الفاسق، ونفوذ أحكامه، وإن أنكره بالستهم. وكذلك العمل على صحة كون الفاسق وليًا في النكاح ووصيًا في المال.

والعجب ممن يسلبه ذلك ويرد الولاية إلى فاسق مثله، أو أفسق منه.

فإن العدل الذي تنتقل إليه الولاية قد تعذر وجوده. وامتاز الفاسق القريب بشفقة القرابة، والوصى باختيار الموصى له وإثارة على غيره. ففاسق عينه الموصى، أو امتاز بالقرابة أولى من فاسق ليس كذلك، على أنه إذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها. والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق. فلا يجوز رده مطلقًا، بل يتثبت فيه حتى يتبين: هل هو صادق أو كاذب؟ فإن كان صادقًا: قبل قوله وعمل به، وفسقه عليه. وإن كان كاذبًا: رد خبره ولم يلتفت إليه.

### (خبر الفاسق وشهادته)

ولرد خبر الفاسق وشهادته مأخذان:

أحدهما: عدم الوثوق به، إذ تحمله قلة مبالاته بدينه، ونقصان وقار الله في قلبه على تعدد الكذب.



الثاني : هجره على إعلانه بفسقه ومجاهرته به .

فقبول شهادته إبطال لهذا الغرض المطلوب شرعاً .

فلذا علم صدق لهجة الفاسق وأنه من أصدق الناس - وإن كان فسقه بغير الكذب - فلا وجه لرد شهادته . وقد استأجر النبي ﷺ هادياً يدلّه على طريق المدينة ، وهو مشرك على دين قومه <sup>(١)</sup> ، ولكن لما وثق بقوله أمنه ، ودفع إليه راحلته ، وقبل دلالته .

وقد قال أصبغ بن الفرج : إذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية . وقد يحتج له بقوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات : ٦] .

وحرف المسألة : أن مدار قبول الشهادة وردّها : على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقتطوع به : أن العدالة تتبع بعض . فيكون الرجل عدلاً في شيء ، فاسقاً في شيء ، فلذا تبين للحاكم أنه عدل فيما شهد به : قبل شهادته ولم يضره فسقه في غيره .

من عرف شروط العدالة ، وعرف ما عليه الناس : تبين له الصواب في هذه المسألة . والله أعلم .

## فصل : الطريق السابع عشر

### ( الحكم بشهادة الكافر )

الحكم بشهادة الكافر . هذه المسألة لها صورتان :

إحدهما : شهادة الكفار بعضهم على بعض .

والثانية : شهادتهم على المسلمين .

فأما المسألة الأولى : فقد اختلف فيها الناس قديماً وحديثاً . فقال حنبل : حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن أبي حصين عن الشعبي قال : « تجوز شهادة اليهودى على النصراني » <sup>(٢)</sup> ، قال حنبل : وسمعت أبا عبد الله قال : تجوز شهادة بعضهم على بعض ، فأما على المسلمين فلا تجوز ، وتجوز شهادة المسلم عليهم .

وقال في رواية أبي داود والروذى وحرب والميمونى وأبى الحارث وجعفر بن محمد

(١) صحيح : أخرجه البخارى فى كتاب «الإجارة» باب : «استئجار المشركين عند الضرورة» (٤/ ٥١٧) حديث رقم (٢٢٦٣) من طريق الزهرى عن عروة بن الزبير عن عائشة . . . به .

(٢) صحيح : أخرجه عبد الرزاق فى «مصنفه» فى باب : «شهادة أهل الملل بعضهم على بعض» (٨/ ٢٥٧) حديث رقم (١٥٥٢٩) من طريق سفيان . . . به .

بلفظ : «لا تجوز شهادة أهل ملّة على ملّة إلا للمسلمين» ، وفى «مختصر المختصر» (٢/ ٢٤٥) .

ويعقوب بن بختان وأبى طالب- واحتج في روايته بقوله تعالى: ﴿فَأَعَرَّتْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: ١٤] وصالح ابنه وأبى حامد الخفاف، وإسماعيل بن سعيد الشالنجي، وإسحاق بن منصور، ومهنا بن يحيى. فقال له مهنا: أرايت إن عدوك؟ قال: فمن يعدلهم؟ العلج منهم؟ وأفضلهم يشرب الخمر ويأكل الخنزير. فكيف يعدل؟ فنص في روايته هؤلاء: أنه لا تجوز شهادة بعضهم على بعض، ولا على غيرهم البتة؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وليسوا ممن نرضاه.

قال الخلال: فقد روى هؤلاء نفر- وهم قريب من عشرين نفساً- كلهم عن أبى عبد الله، خلاف ما قال حنبل.

قال: نظرت في أصل حنبل أخبرني عبد الله عن أبيه بمثل ما أخبرني عصمة عن حنبل ولا شك أن حنبلاً توهم ذلك، لعله أراد: أن أبا عبد الله قال: لا تجوز. فغلط فقال: تجوز. وقد أخبرنا عبد الله عن أبيه بهذا الحديث. وقال عبد الله: قال أبى: لا تجوز. وقال أبى: حدثنا وكيع عن سفيان عن حصين عن الشعبي قال: تجوز شهادة بعضهم على بعض. قال عبد الله: قال أبى: لا تجوز لأن الله تعالى قال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وليسوا ممن نرضى، فصح الخطأ مهنا من حنبل.

وقد اختلفوا على الشعبي أيضاً، وعلى سفيان، وعلى وكيع، في رواية هذا الحديث، وما قال أبو عبد الله. فما اختلف عنه البتة إلا ما غلط حنبل بلا شك؛ لأن أبا عبد الله مذهبه في شهادة أهل الكتاب لا يجهزها البتة، ويحتج بقوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وأنهم ليسوا بعدول وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، واحتج بأنه تكون بينهم أحكام وأموال، فكيف يحكم بشهادة غير عدل؟ واحتج بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وبالغ الخلال في إنكار رواية حنبل. ولم يشتها رواية. وأثبتها غيره من أصحابنا. وجعلوا المسألة على روايتين. قالوا: وعلى رواية الجواز، فهل يعتبر لإيجاد المسألة؟ فيه وجهان. ونصروا كلهم عدم الجواز إلا شيخنا. فإنه اختار الجواز.

قال ابن حزم: وصح عن عمر بن عبد العزيز: أنه أجاز شهادة نصراني على مجوسى، أو مجوسى على نصراني. وصح عن حماد بن أبى سليمان أنه قال: تجوز شهادة النصراني على اليهودى، وعلى النصراني، كلهم أهل شرك.

وصح هذا أيضاً عن الشعبي وشريح وإبراهيم النخعي.

وذكر أبو بكر بن أبى شيبة من طريق إبراهيم الصائغ قال: سألت نافعاً- مولى ابن عمر- عن شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض؟ فقال: تجوز.

وقال عبد الرزاق: عن معمر: سألت الزهري عن شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض؟ فقال: تجوز. وهو قول سفيان الثوري، ووكيع، وأبي حنيفة وأصحابه.

وذكر أبو عبيدة عن قتادة عن علي بن أبي طالب قال: «تجوز شهادة النصراني على النصراني» وذكر أيضاً عن الزهري: تجوز شهادة النصراني على النصراني واليهودي على اليهودي، ولا تجوز شهادة أحدهما على الآخر.

وروى ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن يونس عن الحسن قال: إذا اختلفت الملل لم تجز شهادة بعضهم على بعض.

وكذلك قال عطاء: لا تجوز شهادة ملة على غير ملتها إلا المسلمين.

وهذا أحد الروايات عن الشعبي. والثانية: الجواز، والثالثة: المنع.

وكذلك قال النخعي: لا تجوز شهادة ملة إلا على ملتها: اليهودي على اليهودي والنصراني على النصراني.

وقال مالك: تجوز شهادة الطبيب الكافر حتى على المسلم للحاجة.

قال القائلون بشهادتهم: قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِبَطْنِهِ يُؤْتِكُمْ إِلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٥]، فأخبر أن منهم الأمين على مثل هذا القدر من المال. ولا ريب أن يكون مثل هذا أميناً على قرابته وذوي مذهبه أولى. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَئَاءُ بَعْضٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]، فأثبت لهم الولاية على بعضهم بعضاً، وهي أعلى رتبة من الشهادة. وغاية الشهادة: أن تشبه بها، وإذا كان له أن يزوج ابنته وأخته، ويلى مال ولده، فقبول شهادته عليه أولى وأحرى.

قالوا: وقد حكم رسول الله ﷺ بشهادتهم في الحدود.

قال أبو خيثمة: حدثنا حفص بن غياث عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ برجل منهم وامرأة زنيا. فقال لهم رسول الله ﷺ: «اثبتوني بأريمة منكم يشهدون». قالوا: وكيف؟— الحديث (١)، والذي في الصحيح: «مرّ على رسول الله ﷺ بيهودي قد حمم فقال: «ما شأن هذا؟» فقالوا: زنى.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الحدود» باب: «في رجس اليهوديين» (٤/ ص ١٩٥) حديث رقم (٤٤٥٢)، وابن ماجه في «سننه» في كتاب «الأحكام» باب: «ممن يستخلف أهل الكتاب» (٢/ ص ٧٨٠) حديث رقم (٢٣٢٨)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ص ١٦٩، ١٧٠)، وقال: تفرد به مجالد عن الشعبي وليس بالقوي، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ص ٢٧١، ٢٧٢) جميعاً من طريق عامر عن جابر بن عبد الله... به.

فقال: «ما تجدون في كتابكم؟» وذكر الحديث<sup>(١)</sup>، فأقام الحد بقولهم، ولم يسأل اليهودى واليهودية، ولا طلب اعترافهما وإقرارهما. وذلك ظاهر في سياق القصة بجميع طرقها. ليس في شيء منها البتة: أنه رجمهما بإقرارهما. ولما أقر ماعز بن مالك والغامدية<sup>(٢)</sup>. اتفقت جميع طرق الحديثين على ذكر الإقرار.

قالوا: وروى نافع عن ابن عمر في هذه القصة: أنه مر على النبي ﷺ يهودى مُحَمَّم فقال: «ما باله» قالوا: زنى قال: «اثبتوني بأربعة يشهدون عليه»<sup>(٣)</sup>.

قالوا وقد أجاز الله سبحانه شهادة الكفار على المسلمين في السفر في الوصية للحاجة. ومعلوم أن حاجتهم إلى قبول شهادة بعضهم على بعض أعظم بكثير من حاجة المسلمين إلى قبول شهادتهم عليهم. فإن الكفار يتعاملون فيما بينهم بأنواع المعاملات، من المداينات، وعقود المعاوضات وغيرها. وتقع بينهم الجنايات، وعدوان بعضهم على بعض، ولا يحضرهم في الغالب مسلم. ويتحاكمون إلينا، فلو لم تقبل شهادة بعضهم على بعض لأدى ذلك إلى تظالمهم، وضياح حقوقهم. وفي ذلك فساد كبير، فإن الحاجة إلى قبول شهادتهم على المسلمين في السفر من الحاجة إلى قبول شهادة بعضهم على بعض في السفر والخضر؟.

قالوا: والكافر قد يكون عدلاً في دينه بين قومه، صادق في اللهجة عندهم. فلا يمنعهم كفره من قبول شهادته عليهم إذا ارتضوه. وقد رأينا كثيراً من الكفار يصدق في حديثه، ويؤدى أمانته، بحيث يشار إليه في ذلك، ويشتهر بين قومه وبين المسلمين، بحيث يسكن القلب إلى صدقه، وقبول خبره وشهادته ما لا يسكن إلى كثير من المنتسبين إلى الإسلام. وقد أباح الله سبحانه معاملتهم وأكل طعامهم، وحل نسائهم. وذلك يستلزم الرجوع إلى أخبارهم قطعاً. فإذا جاز لنا الاعتماد على خبرهم فيما يتعلق بنا من الأعيان التي تحمل وتحرم. فلأن نرجع إلى أخبارهم بالنسبة لما يتعلق بهم من ذلك أولى وأحرى.

(١) متفق عليه: أخرجه البخارى في كتاب «الحدود» باب: «أحكام أهل اللمة» (١٢/ ١٧٢) حديث رقم (٦٨٤١)، ومسلم في كتاب «الحدود» باب: «رجم اليهود أهل اللمة في الزنى» (٣/ ١٣٢٦ ح ٢٦)، كلاهما من طريق نافع... به.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخارى في كتاب «الحدود» باب: «سؤال الإمام المقتدر: هل أذنبت؟» (١٢/ ١٣٩) حديث رقم (٦٨٢٥) من طريق ابن المسيب وأبى سلمة عن أبى هريرة... به.

ومسلم في كتاب «الحدود» باب: «رجم الثيب في الزنى» (٦/ ٢٠٦، ٢٠٧) (١٥/ ١٦٩١) نووى من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع عبد الله بن عباس... به.

(٣) صحيح: أخرجه النسائى في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٩٤) حديث رقم (٧٢١٥) من طريق الحسن بن الحسين عن موسى عن نافع عن ابن عمر... به.

فإن قلتم : هذا للحاجة . قيل : وذاك أشد حاجة .

قالوا : وقد أمر الله سبحانه بالحكم بينهم إما إيجاباً وإما تخييراً . والحكم إما بالإقرار وإما بالبينة . ومعلوم : أنهم مع الإقرار لا يرفعون إلينا ، ولا يحتاجون إلى الحكم غالباً . وإنما يحتاجون إلى الحكم عند التجاحد وإقامة البينة . وهم في الغالب لا يحضرون البينة من المسلمين . ومعلوم أن الحكم بينهم مقصوده العدل ، وإيصال كل ذي حق منهم إلى حقه . فإذا غلب على الظن صدق مدعيهم بمن يحضره منهم من الشهود الذين يرتضونهم ، فيما بينهم ولا سيما إذا كثروا : فالحكم بشهادتهم أقوى من الحكم بمجرد نكول ناكلهم أو يمينه . وهذا ظاهر جداً .

قالوا : وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] ، وقوله : ﴿ مِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وقوله : ﴿ وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] : فهذا إما هو في الحكم بين المسلمين : فإن السياق كله في ذلك . فإن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَامْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ١٥] ، وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ - إلى قوله تعالى - : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ١ ، ٢] ، وكذلك قال في آية المداينة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ ﴾ - إلى قوله - : ﴿ وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، فلا تعرض في شيء من ذلك لحكم أهل الكتاب البتة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَعْرِضْنَا عَنْهُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [المائدة : ١٤] ، فهذا إما أن يراد به : العداوة التي بين اليهود والنصارى ، أو يراد به : العداوة التي بين فرقهم ، وإن كانوا ملة واحدة وهذا لا يمنع قبول شهادة بعضهم على بعض . فإنها عداوة دينية ، فهي كالعداوة التي بين فرق هذه الأمة ، والباسهم شيعاً ، وإذاقة بعضهم بأس بعض .

واحتمج الشافعي بأن من كذب على الله فهو إلى أن يكذب على مثله من إخوانه وأقرب .

فيقال : وجميع أهل البدع قد كذبوا على الله ورسوله ، والخوارج من أصدق الناس لهجة ، وقد كذبوا على الله ورسوله . وكذلك القدرية والمعتزلة ، وهم يظنون أنهم صادقون غير كاذبين : فهم متدينون بهذا الكذب ، ويظنون أنه أصدق الصدق .

واحتمج المانعون أيضاً بأن في قبول شهادتهم إكراً لهم ، ورفعاً لمثلرتهم وقدرهم ، ورذيلة الكفر تنفي ذلك .

قال الآخرون : رذيلة الكفر لم تمنع قبول قولهم على المسلمين للحاجة ، بنهي القرآن .

ولم تمنع ولاية بعضهم على بعض، وعرافة بعضهم على بعض، وكون بعضهم حاكماً وقاضياً عليهم. فلا تمنع أن يكون بعضهم شاهداً على بعض. وليس في هذا تكريم لهم، ولا رفع لأقدارهم، وإنما هو دفع لشركهم بعضهم عن بعض، وإيصال أهل الحقوق منهم إلى حقوقهم بقول من يرضونه، وهذا من تمام مصالحهم التي لا غنى لهم عنها.

وبما يوضح ذلك: أنهم إذا رضوا بأن نحكم بينهم، ورضوا بقبول قول بعضهم على بعض، فألزمناهم بما رضوا به: لم يكن ذلك مخالفاً لحكم الله ورسوله. فإنه لا بد وأن يكون الشاهد بينهم بما يشقون به، فلو كان معروفاً بالكذب وشهادة الزور لم نقبله، ولم نلزمهم بشهادته.

### فصل: قبول شهادة الكفار على المسلمين في السفر

فهذا حكم المسألة الأولى.

وأما المسألة الثانية - وهي قبول شهادتهم على المسلمين في السفر - فقد دل عليها صريح القرآن، وعمل بها الصحابة، وذهب إليها فقهاء الحديث.

قال صالح بن أحمد: قال أبي: لا تجوز شهادة أهل الذمة إلا في موضع، في السفر، الذي قال الله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرِيتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، فأجازها أبو موسى الأشعري. وقد روى عن ابن عباس: «أو آخران من غيركم من أهل الكتاب» وهذا موضع ضرورة؛ لأنه في سفر، ولا نجد من يشهد من المسلمين. وإنما جاءت في هذا المعنى اهـ.

وقال إسماعيل بن سعيد الشالنجي: سألت أحمد - فذكر هذا المعنى - قلت: فإن كان ذلك على وصية المسلمين هل تجوز شهادتهم؟ قال: نعم، إذا كان على الضرورة. قلت: ليس يقال: هذه الآية منسوخة؟ قال: من يقول؟ وأنكر ذلك، وقال: هل يقول ذلك إلا إبراهيم؟

قال في رواية ابنه عبد الله وحنبلي: تجوز شهادة النصراني واليهودي في الميراث، على ما أجاز أبو موسى في السفر، وأحلفه.

وقال في رواية أبي الحارث لا تجوز شهادة اليهودي والنصراني في شيء إلا في الوصية في السفر، إذا لم يكن يوجد غيرهم. قال الله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾، فلا تجوز شهادتهم إلا في هذا الموضع. وهذا مذهب قاضي العلم والعدل: شريح، وقول سعيد بن المسيب. وحكاها أحمد عن ابن عباس، وأبي موسى الأشعري.

قال المروذي: حدثنا ابن غير قال: حدثني يعلى بن الحارث عن أبيه عن غيلان بن جامع عن إسماعيل بن خالد عن عامر قال: «شهد رجلان من أهل ذوقاً على وصية مسلم. فاستحلفهما أبو موسى بعد العصر: ما اشترينا به ثمناً قليلاً، ولا كتمنا شهادة الله إنا إذا لمنا الآثمين. ثم قال: إن هذه القضية ما قضى فيها مذ مات رسول الله ﷺ إلى اليوم».

وذكر محمد بن إسحاق عن أبي النضر عن باذان - مولى أم هانئ - عن ابن عباس عن تميم الداري في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية [المائدة: ١٠٦]، قال: «برئ الناس منها غيري وغير عدى بن بَدَاء - وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام - فأتيا الشام. وقدم زيد بن أبي مريم - مولى بنى سهم - ومعه جام من فضة، هو أعظم تجارتها، فمرض فأوصى إليهما. قال تميم: فلما مات أخذنا الجام، فبعناه بألف درهم. ثم اقتسمناه أنا وعدى بن بَدَاء. فلما قدمنا دفعنا ماله إلى أهله. فسألوا عن الجام؟ فقلنا: ما دفع إلينا غير هذا. فلما أسلمت تأثمت من ذلك. فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر، وأدبت إليهم خمسمائة درهم، وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلهما. فأتوا به إلى النبي ﷺ. فسألهم البيه؟ فلم يجيبوا، فأحلفهم بما أعظم به على أهل دينهم فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ الآية، فحلف عمرو بن العاص وأخو سهم. فترعت الخمسمائة درهم من عدى بن بَدَاء».

وروى يحيى بن أبي زائدة عن محمد بن القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال: «كان تميم الداري وعدى بن بَدَاء يختلفان إلى مكة بالتجارة. فخرج معهم رجل من بنى سهم، فتوفي بأرض ليس فيها مسلم فأوصى إليهما. فدفعا تركته إلى أهله، وحبساً جاماً من فضة مخصوصاً بالذهب. فتفقده أولياؤه. فأتوا رسول الله ﷺ، فحلفهما: ما كتمنا، ولا أضعنا. ثم عرف الجام بمكة. فقالوا: اشتريناه من تميم وعدى. فقام رجلان من أولياء السهمي، فحلفا بالله: إن هذا لجام السهمي، ولشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا إنا إذا لمنا الظالمين. فأخذنا الجام. وفيهما نزلت هذه الآية.

والقول بهذه الآية هو قول جمهور السلف. قالت عائشة رضي الله عنها: «سورة المائدة آخر سورة نزلت. فما وجدتم فيها حلالاً فحللوه وما وجدتم فيها حراماً فحرموه» (١).

وصح عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: «هذا لمن مات وعنده المسلمون. فأمر الله أن يشهد في وصيته عدلين من المسلمين. ثم قال تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي

(١) صحيح: أخرجه الحاكم في «المستدرک» في كتاب «التفسير» (٢/ ٣١١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. من طريق معاوية بن صالح عن جبير بن نفير... به.

الأرضي ﴿المائدة: ١٠٦﴾، فهذا لمن مات وليس عنده أحد من المسلمين . فأمر الله عز وجل أن يشهد رجلين من غير المسلمين . فإن ارتيب بشهادتهما استحلحفا بعد الصلاة بالله : لا نشترى بشهادتنا ثمنًا . وقد تقدم أن أبا موسى حكم بذلك .

وقال سفيان الثوري : عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن شرحبيل قال : « لم ينسخ من سورة المائدة شيء » وقال وكيع : عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب : « أو آخران من غيركم » قال : « من أهل الكتاب » وفي رواية صحيحة عنه : « من غير أهل ملتكم » .

وصح عن شريح قال : « لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين إلا في الوصية . ولا تجوز في الوصية إلا أن يكون مسافرًا » .

وصح عن إبراهيم النخعي : « من غيركم » : « من غير أهل ملتكم » .

وصح عن سعيد بن جبير : « أو آخران من غيركم » قال : « إذا كان في أرض الشرك ، فأوصى إلى رجلين من أهل الكتاب ، فإنهما يحلفان بعد العصر . فإن اطلع بعد حلفهما على أنهما خانا ، حلف أولياء الميت : أنه كذا وكذا ، واستحقوا » .

وصح عن الشعبي : « أو آخران من غيركم » قال : « من اليهود والنصارى » .

وصح ذلك عن مجاهد قال : « من غير أهل الملة » وصح عن يحيى مثله . وصح عن ابن سيرين ذلك .

فهؤلاء أئمة المؤمنين : أبو موسى الأشعري وابن عباس . وروى نحو ذلك عن علي رضي الله عنه . وذكر ذلك أبو محمد بن حزم ، وذكره أبو يعلى عن ابن مسعود ، ولا مخالف لهم من الصحابة . ومن التابعين : عمرو بن شرحبيل ؛ وشريح ، وعبيدة ، والنخعي ، والشعبي ، والسعيدان ، وأبو مجلز ، وابن سيرين ويحيى بن يعمر ، ومن تابعي التابعين : كسفيان الثوري ، ويحيى بن حمزة ، والأوزاعي . وبعد هؤلاء : كأبي عبيد ، وأحمد بن حنبل ، وجمهور فقهاء أهل الحديث . وهو قول جميع أهل الظاهر .

وخالفهم آخرون . ثم اختلفوا في تخريج الآية على ثلاث طرق :

أحدها : أن المراد بقوله : « من غيركم » أي : من غير قبيلتكم . ورؤى ذلك عن الحسن . ورؤى عن الزهري أيضًا .

والثاني : أن الآية منسوخة . وهذا مروى عن زيد بن اسلم وغيره .

والثالث : أن المراد بالشهادة فيها : أيمان الوصي بالله تعالى للورثة ، لا الشهادة المعروفة . قال القائلون بها : أما دعوى النسخ : فباطلة . فإنه يتضمن أن حكمها باطل ، لا يحل



العمل به، وأنه ليس من الدين. وهذا ليس بمقبول إلا بحجة صحيحة لا معارض لها. ولا يمكن أحدا قط أن يأتي بنص صحيح صريح متأخر عن هذه الآية مخالف لها، لا يمكن الجمع بينه وبينها فإن وجد إلى ذلك سبيلا صح النسخ، وإلا فما معه إلا مجرد الدعوى الباطلة. ثم قد قالت أعلم نساء الصحابة بالقرآن: إنه لا منسوخ في المائدة. وقاله غيرها أيضا من السلف، وعمل بها أصحاب رسول الله ﷺ بعده، ولو جاز قبول دعوى النسخ بلا حجة لكان كل من احتج عليه بنص يقول: هو منسوخ وكان القائل لذلك لم يعلم أن معنى كون النص منسوخا، أن الله سبحانه حرم العمل به، وأبطل كونه من الدين والشرع، ودون هذا مفاوز تنقطع فيها الاعتناق.

قالوا: وأما قول من قال: المراد بقوله: «من غيركم» أي من غير قبيلتكم فلا يخفى بطلانه وفساده. فإنه ليس في أول الآية خطاب لقبيلة دون قبيلة، بل هو خطاب عام لجميع المؤمنين فلا يكون غير المؤمنين إلا من الكفار. هذا مما لا شك فيه. والذي قال من غير قبيلتكم: زلة عالم، غفل عن تدبر الآية.

وأما قول من قال: «إن المراد بالشهادة: أيمان الأوصياء للورثة» فباطل من وجوه:

أحدها: أنه سبحانه قال: «شهادة بينكم» ولم يقل: أيمان بينكم.

الثاني: أنه قال: «اثنان» واليمين لا تختص بالاثنتين.

الثالث: أنه قال: «دوا عدل منكم» واليمين لا يشترط فيها ذلك.

الرابع: أنه قال: «أو آخران من غيركم» واليمين لا يشترط فيها شيء من ذلك.

الخامس: أنه قيد ذلك بالضرب في الأرض. وليس ذلك شرطا في اليمين.

السادس: أنه قال: ﴿وَلَا تَكُنَّ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّ إِيَّاكَ إِذَا لَمِنَ الْآمِنِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وهذا لا يقال في اليمين في هذه الأفعال، بل هو نظير قوله: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

السابع: أنه قال: ﴿ذَلِكَ أَتَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا﴾ [المائدة: ١٠٨]، ولم يقل بالآيمان.

الثامن: أنه قال: ﴿أَوْ يَخَافُوا أَنْ تَرُدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٨]، فجعل الأيمان قسيما للشهادة، وهذا صريح في أنها غيرهما.

التاسع: أنه قال: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا﴾ [المائدة: ٢١٠٧]، فذكر اليمين

والشهادة. ولو كانت اليمين على المدعى عليه لما احتاجا إلى ذلك ولكفاهما القسم أنهما ما خانا.

العاشر: أن الشاهدين يحلفان بالله: ﴿وَلَا تَكْفُرْ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾، ولم كان المراد بها اليمين، لكان المعنى: يحلفان بالله لا نكتم اليمين. وهذا لا معنى له البتة. فإن قيل: اليمين لا نكتم. فكيف يقال: احلف أنك لا نكتم حلفك؟

الحادى عشر: أن المتعارف من «الشهادة» فى القرآن والسنة: إنما هو الشهادة المعروفة كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله: ﴿وَأَمْسُتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، ونظائره

فإن قيل: فقد سُمى الله أيمان اللعان شهادة فى قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦]، وقال: ﴿وَيَذَرُهَا عَنِ الْعَذَابِ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٨].

قيل: إنما سُمى أيمان الزوج شهادة؛ لأنها قائمة مقام البينة؛ ولذلك ترجم المرأة إذا نكلت، وسمى أيمانها شهادة؛ لأنها فى مقابلة شهادة الزوج.

وأيضاً، فإن هذه اليمين خُصَّت من بين الأيمان بلفظ: «الشهادة لله» تأكيداً لشأنها، وتعظيماً لخطرها.

الثانى عشر: أنه قال: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ومن المعلوم: أنه لا يصح أن يكون: أيمان بينكم إذا حضر أحدكم الموت. فإن الموصى إنما يحتاج للشاهدين، لا إلى اليمين.

الثالث عشر: أن حكم رسول الله ﷺ الذى حكم به - وحكم به الصحابة بعده - هو تفسير الآية قطعاً. وما عداه باطل. فيجب أن يرغب عنه.

وأما ما ذكره بعض الناس: أن ذلك مخالف للأصول والقياس من وجوه:

أحدها: أن ذلك يتضمن شهادة الكافر، ولا شهادة له.

الثانى: أنه يتضمن حبس الشاهدين، والشاهد لا يحبس.

الثالث: أنه يتضمن تخليفهما والشاهد لا يحلف.

الرابع: أنه يتضمن تخليف إحدى البيتين: أن شهادتهما أحق من شهادة البينة الأخرى.

الخامس: أنه يتضمن شهادة المدعين لأنفسهم واستحقاقهم بمجرد أيمانهم.

السادس: أن أيمان هؤلاء المستحقين التى قدمت على شهادة الشاهدين لما ظهرت

خياتتهما: إن كانت شهادة، فكيف يشهدان لأنفسهما؟ وإن كانت أيماناً، فكيف يقضى يمين المدعى بلا شاهد ولا رد؟.

السابع: أن هذا يتضمن القسامة في الأموال، والحكم بأيمان المدعين. ولا يعرف بهذا قائل.

فهذا- وأمثاله- من الاعتراضات التي نعوذ بالله منها، ونسأله العافية، فإنها اعتراضات على حكم الله وشرعه وكتابه.

فالجواب عنها: بيان أنها مخالفة لنص الآية، معارضة لها. فهي من الرأي الباطل الذي حذر منه سلف الأمة. وقالوا: إنه يتضمن تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله، وإسقاط ما فرض الله. ولهذا اتفقت أقوال السلف على ذم هذا النوع من الرأي، وأنه لا يحل الأخذ به في دين الله؛ ولا يلزم الجواب عن هذه الاعتراضات وأمثالها، ولكن نذكر الجواب بياناً للحكمة، وأن الذي تضمنته الآية هو المصلحة، وهو أعدل ما يحكم به، وخير من كل حكم سواه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وهذا المسلك الباطل يسلكه من يخالف حديث رسول الله ﷺ. فإذا جاءهم حديث خلاف قولهم، قالوا: هذا حديث يخالف الأصول فلا يقبل.

والمحكمون لكتاب الله وسنة رسوله يرون هذه الآراء وأمثالها من أبطل الباطل؛ لمخالفتها للأصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله. فهذه الآراء هي المخالفة للأصول حتماً، فهي باطلة قطعاً، على أن هذا الحكم أصل بنفسه مستغن عن نظير يلحق به.

ونحن نجيبكم عن هذه الوجوه أجوبة مفصلة، فنقول:

أما قولكم: «أنها تتضمن شهادة الكافر ولا شهادة له».

قلنا: كيف يقول هذا أصحاب أبي حنيفة، وهم يجيزون شهادة الكفار في كل شيء بعضهم على بعض؟.

أم كيف يقول أصحاب مالك وهم يجيزون شهادة طبييين كافرين حيث لا يوجد طبيب مسلم؟ وليس ذلك في القرآن. فهلا أجازوا شهادة كافرين في الوصية في السفر، حيث لا يوجد مسلم، وهو في القرآن، وقد حكم به رسول الله ﷺ وأصحابه بعده؟.

أم كيف يقول أصحاب الشافعي، وهم يرون نص الشافعي صريحاً: «إذا صح الحديث عن رسول الله ﷺ فخذوا به، ودعوا بقولي». وفي لفظ له: «فأنا أذهب إليه» وفي لفظ: «فاضربوا بقولي عرض الحائط».

وقد صح الحديث بذلك عن رسول الله ﷺ ، وجاء به نص كتاب الله ، عمل به الصحابة .

وقولكم : « الشاهدان لا يحبسان » ليس المراد هنا : السجن الذى يعاقب به أهل الجرائم . وإنما المراد به : إمساكهما لليمين بعد الصلاة ، كما يقال : فلان يُصَبِّر لليمين ، أى يمسك لها . وفى الحديث : « ولا تصبر يمينه حيث تصبر الأيمان » (١) .

وقولكم : « يتضمن تحليف الشاهدين ، والشاهد لا يحلف » فمن أين لكم أن مثل هذا الشاهد - الذى شهادته بدل عن شهادة المسلم للضرورة - لا يحلف ؟ فأى كتاب ، أم أية سنة جاءت بذلك ؟ وقد حلف ابن عباس المرأة التى شهدت بالرضاع . وذهب إليه الإمام أحمد ، فى إحدى الروايتين عنه . وقد تقدم الكلام فى تحليف الشهود المسلمين إذا ارتاب فيهم الحاكم ، ومن ذهب إليه من السلف وقضاة العدل .

وقولكم : « فيه شهادة المدعى لأنفسهم ، والحكم لهم بمجرد دعواهم » ليس بصحيح ، فإن الله سبحانه جعل الأيمان لهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين . فشرع لهما أن يحلفا ويستحقا ، كما شرع للمدعى الدم فى القسامة أن يحلفوا ويستحقوا وليهم ، لظهور اللوث . فكانت اليمين لقوتها بظهور اللوث فى الموضعين . وليس هذا من باب شهادة المدعى لنفسه ، بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة ، لقوة جانبه ، كما حكم ﷺ للمدعى بيمينه ، لما قوى جانبه بالشاهد الواحد . فقوة جانب هؤلاء بظهور خيانة الوصيين كقوة جانب المدعى بالشاهد ، وقوة جانبه بنكول خصمه ، وقوة جانبه باللوث ، وقوة جانبه بشهادة العرف فى تداعى الزوجين المتاع . وغير ذلك .

فهذا محض العدل ، ومقتضى أصول الشرع ، وموجب القياس الصحيح .

وقولكم : « إن هذا يتضمن القسامة فى الأموال » .

قلنا : نعم لعمر الله ، وهى أولى بالقبول من القسامة فى الدماء ، ولا سيما مع ظهور اللوث . وأى فرق بين ظهور اللوث فى صحة الدعوى بالدم ، وظهوره فى صحة الدعوى بالمال ؟ وهل فى القياس أصح من هذا ؟ وقد ذكر أصحاب مالك القسامة فى الأموال . وذلك فيما إذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه ، والناس ينظرون إليهم ، ولم يشهدوا على

(١) صحيح : أخرجه البخارى فى كتاب « مناقب الأنصار » باب : « القسام فى الجاهلية » (٧/ ص ١٩٠) حديث رقم (٣٨٤٥) من طريق أبى مطر . به ، والنسائى فى كتاب « القسامة » باب : « ذكر القسامة التى كانت فى الجاهلية » (٤/ ص ٣٠٩ - ٣١٠) حديث رقم (٤٧٢٠) من طريق أبى يزيد المدنى عن عكرمة عن ابن عباس . . . به .

معايينة ما أخلطوه، ولكن علم أنهم أغاروا وانتبهوا. فقال ابن القاسم وابن الماجشون: القول قول المنتهب مع يمينه. وقال مطرف وابن كنانة وابن حبيب: القول قول المنتهب منه مع يمينه فيما يشبه. وقد تقدم ذلك وذكرنا أنه اختيار شيخ الإسلام، وحكيئا كلامه رحمه الله. ولا يستريب عالم أن اعتبار اللوث في الأموال التي تباح بالبدل أولى منه في الدماء التي لا تباح به.

فإن قيل: فالدماء يحتاط لها؟

قيل: نعم. وهذا الاحتياط لم يمنع القول بالقسماء فيها، وإن استحق بها دم المقسم عليه.

ثم إن الموجبين للدية في القسماء، حقيقة قولهم: إن القسماء على المال والقتل طريق لوجوبه. فهكذا القسماء ههنا على مال، كالدية سواء، فهذا من أصح القياس في الدماء وأبينه.

فظهر أن القول بموجب هذه الآية هو الحق الذي لا معدل عنه نصاً وقياساً ومصلحة. وبالله التوفيق.

### فصل: شهادة الكافر للضرورة

قال شيخنا رحمه الله: وقول الإمام أحمد في قبول شهادتهم في هذا الموضع: «هو ضرورة» يقتضى هذا التعليل بقولها ضرورة حضراً وسفراً.

على هذا، لو قيل: يحلفون في شهادة بعضهم على بعض، كما يحلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متوجهاً ولو قيل: تقبل شهادتهم مع إيمانهم في كل شيء، عدم فيه المسلمون لكان له وجه، ويكون بدلاً مطلقاً.

قال الشيخ: ويؤيد هذا ما ذكره القاضى وغيره - محتجاً به - وهو في الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد - أن رجلاً من المسلمين خرج، فمر بقرية فمرض، ومعه رجلان من المسلمين. فدفع إليهما ماله. ثم قال: ادعوا لى من أشهد على ما قبضتماه. فلم يجدا أحداً من المسلمين في تلك القرية. فدعوا أناساً من اليهود والنصارى. فأشهدهم على ما دفع إليهما - وذكر القصة - فانطلقوا إلى ابن مسعود. فأمر اليهودى والنصرانى أن يحلفا بالله: لقد ترك من المال كذا وكذا ولشهادتنا أحق من شهادة هذين المسلمين. ثم أمر أهل التوفى أن يحلفوا أن شهادة

اليهود والنصارى حق، فحلفوا. فأمرهم ابن مسعود أن يأخذوا من المسلمين ما شهد به اليهودى والنصراني، وذلك في خلافة عثمان رضى الله عنه.

فهذه شهادة للميت على وصيته. وقد قضى بها ابن مسعود مع يمين الورثة: لأنهم المدعون: والشهادة على الميت لا تقتصر إلى يمين الورثة.

ولعل ابن مسعود أخذ هذا من جهة أن الورثة يستحقون على الوصية مع شهادة الذميين بطريق الأولى.

وقد ذكر القاضى هذا فى مسألة دعوى الأسير إسلاماً، فقال: وقد قال الإمام أحمد فى السبى إذا ادعوا نسباً، وأقاموا بينة من الكفار: قبلت شهادتهم. نص عليه فى رواية حنبل، وصالح، وإسحاق بن إبراهيم؛ لأنه قد تتعذر البينة العادلة، ولم يُجز ذلك فى رواية عبد الله وأبى طالب.

قال شيخنا رحمه الله تعالى: فعلى هذا كل موضع ضرورة غير المنصوص فيه: وفيه روايتان، لكن التحليف ههنا لم يتعرضوا له. فيمكن أن يقال: لأنه إنما يحلف حيث تكون شهادتهم بدلاً، كما فى مسألة الوصية، بخلاف ما إذا كانوا أصولاً. والله أعلم.

### فصل: عدم اعتبار شهادة الكافر

قال شيخنا رحمه الله: وهل تعتبر عدالة الكافرين فى الشهادة بالوصية فى دينهما؟ عموم كلام الأصحاب يقتضى أنها لا تعتبر، وإن كنا إذا قبلنا شهادة بعضهم على بعض اعتبرنا عدالتهم فى دينهم.

وصرح القاضى: بأن العدالة غير معتبرة فى هذه الحال، والقرآن يدل عليه.

وصرح القاضى: أنه لا تقبل شهادة فساق المسلمين فى هذا الحال، وجعله محل وفاق، واعتذر عنه.

وفى اشتراط كونهم من أهل الكتاب روايتان. وظاهر القرآن: أنه لا يشترط. وهو الصحيح؛ لأنه سبحانه قال للمؤمنين: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وغير المؤمنين: هم الكفار كلهم، ولأنه موضع ضرورة. وقد لا يحضر الموصى إلا كفار من غير أهل الكتاب، وإن تقييده بأهل الكتاب لا دليل له. وليس ذلك يستلزم تضيق محل الرخصة، مع قيام المقتضى لعمومه.

فإن قيل : فهل يجوز في هذه الصورة : أن يحكم بشهادة كافر وكافرتين ؟

قيل : لا نعرف عن أحمر في هذا شيئاً ، ويحتمل أن يقال بجواز ذلك ، وهو القياس . فإن الأموال يقبل فيها رجل وامرأتان . وهذا قول أبي محمد بن حزم . وهو يحتاج بعموم قوله ﷺ : « أليست شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ » ، وهذا العموم جوز الحكم أيضاً في هذه الصورة بأربع نسوة كوافر . وليس يبعد عند الضرورة ، إذا لم يحضره إلا النساء بل هو محض الفقه .

فإن قيل : فهل ينقض حكم من حكم بغير حكم هذه الآية ؟

قيل : أصول المذهب تقتضي نقض حكمه ، لمخالفة نص الكتاب .

قال شيخنا رضي الله عنه في تعليقه على المحرر : ويتوجه أن ينقض حكم الحاكم إذا حكم بخلاف هذه الآية ، فإنه خالف نص الكتاب العزيز بدلالات ضعيفة .

## فصل : الطريق الثامن عشر

### ( الحكم بالإقرار )

الحكم بالإقرار يلزم قبوله بلا خلاف ، ولم يبحث عما ثبت به وصح والتهمة قائمة .

ووجه هذا : أنه لما ملك الإنشاء ملك الإخبار .

ثم بنوا على القولين ما علمه في زمن ولايته ومكانها ، وما علمه في غيرها .

قالوا : فإن قلنا : لا يقضى بعلمه فذلك إذا كان مستنده مجرد العلم . أما إذا شهد رجلان يعرف عدالتهما ، فله أن يقضى . ويغنيه علمه بهما عن تركيتهما .

وفيه وجه ضعيف : لا يغنيه ذلك عن تركيتهما للتهمة .

قالوا : ولو أقر بالمدعى به في مجلس قضائه قضى ، وذلك قضاء بالإقرار لا بعلمه ، وإن أقر عنده سراً فعلى القولين . وقيل : يقضى قطعاً .

ولو شهد عنده واحد فهل يغنيه علمه عن الشاهد الآخر ؟ على قول المنع : فيه وجهان . وهذا تحصيل مذهب الشافعي وأصحابه .

وأما مذهب مالك : فإنه لا يقضى بعلمه في المدعى به بحال ، سواء علمه قبل التولية أو بعدها ، في مجلس قضائه أو غيره ، قبل الشروع في المحاكمة أو بعد الشروع . فهو أشد المذاهب في ذلك .

وقال عبد الملك وسحنون: يحكم بعلمه فيما علمه بعد الشروع في المحاكمة.

قالوا: فإن حكم بعلمه— حيث قلنا لا يحكم— فقال أبو الحسن اللخمي: لا ينقض عند بعض أصحابنا. وعندى أنه ينقض.

قالوا: ولا خلاف في أن ما رآه القاضي، أو سمعه في غير مجلس قضائه: أنه لا يحكم به، وأنه ينقض إن حكم به، وينقضه هو وغيره. وإنما الخلاف فيما يتقارر به الخصمان في مجلسه. فإن حكم به ينقضه هو ولا ينقضه غيره.

قال اللخمي: وقد اختلف إذا أقر بعد أن جلسا للخصومة، ثم أنكر.

فقال مالك وابن القاسم: لا يحكم بعلمه. وقال عبد الملك وسحنون: يحكم؛ لأن الخصمين إذا جلسا للمحاكمة فقد رضيا أن يحكم بينهما بما يقولانه؛ ولذلك قصدها. هذا تحصيل مذهب مالك.

وأما مذهب أبي حنيفة، فقالوا: إذا علم الحاكم بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها: جاز له أن يقضى به؛ لأن علمه كشهادة الشاهدين، بل أولى لأن اليقين حاصل بما علمه بالمعينة أو السماع، والحاصل بالشهادة: غلبة الظن. وأما ما علمه قبل ولايته، أو في غير محل ولايته، فلا يقضى به عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: يقضى به، كما في حال ولايته ومحلها.

قال المتصرون لقول أبي حنيفة: هو في غير مصره وغيره ولايته: شاهد لا حاكم، وشهادة الفرد لا تقبل، وصار كما إذا علم بالبينة العادلة، ثم ولي القضاء. فإنه لا يعمل بها.

قالوا: وأما في الحدود: فلا يقضى بعلمه فيها؛ لأنه خصم فيها؛ ولأنه حق لله تعالى. وهو نائبه إلا في حد القذف، فإنه يعمل بعلمه، لما فيه من حق العبد، وإلا في المسكر، إذا وجد سكراناً أو من به أمارات السكر. فإنه يعمل.

هذا تحصيل مذهب أبي حنيفة.

أما أهل الظاهر، فقال أبو محمد بن حزم: وفرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء والأموال، والقصاص، والفروج والحدود، سواء أعلم ذلك قبل ولايته: أو بعد ولايته قال: وأقوى ما حكم: بعلمه، ثم بالإقرار ثم بالبينة.



## فصل : آثار الصحابة في الشهادة

وأما الآثار عن الصحابة رضى الله عنهم : فصح عن أبى بكر الصديق أنه قال : « لو رأيت رجلاً على حد من حدود الله تعالى لم أخذه حتى يكون معى شاهد غيرى » .

وعن عمر بن الخطاب أنه قال لعبد الرحمن بن عوف : « أرايت لو رأيت رجلاً قتل ، أو شرب ، أو زنا ؟ قال : شهادتك شهادة رجل . من المسلمين فقال له عمر : صدقت » (١) . وروى نحو هذا عن معاوية ، وابن عباس .

ومن طريق الضحاك : « أن عمر اختصم إليه فى شىء يعرفه . فقال للطالب : إن شئت شهدت ولم أقض وإن شئت قضيت ولم أشهد » .

وأما الآثار عن التابعين فصح عن شريح أنه اختصم عنده اثنان ، فأثام أحدهما بشاهد ، وقال لشريح : وأنت شاهد أيضاً . فقضى له شريح مع شاهده بيمينه ، وهذا محتمل .

وصح عن الشعبي أنه قال : لا أكون شاهداً وقاضياً .

واحتج من قال : « يحكم بعلمه » بما فى الصحيحين من قصة هند بنت عتبة لما اشتكت أبا سفيان إلى رسول الله ﷺ . فحكم لها عليه بأن تأخذ كفايتها وكفاية بنيتها ، ولم يسألها البيعة ، ولا أحضر الزوج (٢) .

وهذا الاستدلال ضعيف جداً . فإن هذا إما هو فتيا من رسول الله ﷺ ، لا حكم . ولهذا لم يحضر الزوج ، ولم يكن غائباً عن البلد ، والحكم على الغائب عن مجلس الحكم الحاضر فى البلد غير ممتنع وهو يقدر على الحضور ولم يوكل وكلاً ، لا يجوز اتفاقاً .

وأيضاً فإنها لم تسأله الحكم . وإنما سألته : « هل يجوز لها أن تأخذ ما يكفيها ويكفى بنيتها ؟ » وهذا استفتاء محض ، فالاستدلال به على الحكم سهو .

واحتج بما رواه ابن ماجه والبيهقى من حديث حماد بن سلمة حدثنى عبد الملك أبو جعفر عن أبى نصره عن سعيد بن الأ طول : « أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم ، وترك عيلاً . قال : فأردت أن أنفقها على عياله . فقال لى النبى ﷺ : « إن أخاك محبوس بدينه ، فاقض عنه » .

(١) صحيح : أخرجه البيهقى فى «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٤٤) ، وعبد الرزاق فى «مصنفه» (٨/ ٣٤٠) حديث رقم (١٥٤٥٦) من طريق عكرمة مولى ابن عباس . . . به .

(٢) صحيح : أخرجه مسلم فى «صحيحه» فى باب : «قضية هتبا» (٢/ ١٣٣٨ / ١٧١٤) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . به .

قلت: يا رسول الله، قد قضيت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة، وليست لها بيعة. قال: «أعطها فإنها محقة» وفي لفظ: «فإنها صادقة» (١)، وهذا أصرح في الدلالة مما قبله.

وقال حماد عن الجريري عن أبي نضرة عن رجل من أصحابه بمثله، ولكن لم يسم: كم ترك؟

وبعد، فهذا لا يدل أيضاً، فإن المنع من حكم الحاكم بعلمه إنما هو لأجل التهمة وهي معلومة الانتفاء من سيد الحكام ﷺ.

واحتج بما في الصحيحين من حديث عقيل عن ابن شهاب عن غمرة عن عائشة: «أن فاطمة رضی الله عنها أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ. فقال أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركناه صدقة»، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، وإنى والله لا أُغَيِّرُ شَيْئاً من صدقة رسول الله ﷺ، ولأعملن فيها بما عمل رسول الله ﷺ، وأبي أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً - وذكر الحديث (٢).

والاستدلال به سهو أيضاً فإن أبا بكر رضی الله عنه علم من دين الرسول أن هذه الدعوى باطلة لا يسوغ الحكم بموجبها، بل دعواها بمنزلة دعوى استحقاق ما علم وتحقق دفعه بالضرورة بل بمنزلة ما يعلم بطلانه قطعاً من دعاوى. وسيدة نساء العالمين رضی الله عنها خفي عليها حكم هذه الدعوى، وعلمه الخلفاء الراشدون ومن معهم من الصحابة فالصديق معه الحجة من رسول الله ﷺ، فلم يسمع هذه الدعوى. ولم يحكم بموجبها، للحجة الظاهرة التي علمها معه عمر بن الخطاب والصحابة رضی الله عنهم أجمعين. فأين هذا من حكم الحاكم بعلمه الذي لم يقم به حجة على الخصم؟.

واحتج أبو محمد بن حزم لهذا القول بقول النبي ﷺ: «بيتك أو يمينه» قال: ومن البيعة التي لا بينة أبين منها: علم الحاكم بالمحق من المبطل. وهذا إلى أن يكون حجة عليهم أقرب

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه في كتاب «الصدقات» (٢/ ص ٨١٣) حديث رقم (٢٤٣٣)، والבוصيري في «مصباح الزجاجة» في باب: «أداء الدين على المسبب» (٢/ ص ٧١) حديث رقم (٨٦١)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ص ٧) حديث رقم (٢٠٠٨٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٤٢) من حديث عبد الملك أبو جعفر عن أبي نضرة عن سعد بن الأحول... به.

وقال: ليس لسعد هذا عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له شيء في الكتب الخمس، وإستاد حديثه صحيح عبد الملك بن جعفر ذكره ابن حبان في الثقات وبألف رجال الإستناد على شرط الشيخين.

(٢) مسفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «المغازي» (٧/ ص ٥٦٤) حديث رقم (٤٢٤٠، ٤٢٤١)، ومسلم في كتاب «الجهاد والسير» (٦/ ص ٣٢٠) (٥٢/ ١٧٥٩ / نووي)، كلاهما من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة... به.

من أن يكون حجة لهم . فإنه قال : « بيتك » و « البينة » اسم لما يبين الحق ، بحيث يظهر الحق من المبطل . ويبين ذلك للناس ، وعلم الحاكم ليس ببينة .

واحتجوا أيضا بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وليس من القسط : أن يعلم الحاكم أن أحد الخصمين مظلوم والآخر ظالم ، ويترك كلا منهما على حاله .

قال الآخرون : ليس في هذا محذور حيث لم يأت المظلوم بحجة يحكم له بها . فالحاكم معذور ، إذ لا حجة معه يوصل بها صاحب الحق إلى حقه . وقد قال سيد الحكام صلوات الله وسلامه عليه : « إنكم تختصمون إليّ . ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض ، فأحسب أنه صادق فأقضي له . فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه . فإنما أقطع له قطعة من النار » <sup>(١)</sup> .

واحتجوا بقول النبي ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه » <sup>(٢)</sup> ، وإذا رأى الحاكم وحده عدوان رجل على رجل وغصبه ماله ، أو سمع طلاقه لامرأته ، وعتقه لعبده ، ثم رأى الرجل مستمرا على إمساك الزوجة ، أو بيع من صرح بعتقه ، فقد أقر على المنكر الذي أمر بتغييره .

قال الآخرون : هو مأمور بتغيير ما يعلم الناس أنه منكر ، بحيث لا تتطرق إليه تهمة في تغييره . وأما إذا عمد إلى رجل مع زوجته وأمته لم يشهد أحد أنه طلقها ولا أعتقها البتة ، ولا سمع بذلك أحد قط ، ففرق بينهما ، وزعم أنه طلق وأعتق . فإنه ينسب ظاهرا إلى تغيير المعروف بالمنكر ، وتطرق الناس إلى اتهامه والوقوع في عرضه . وهل يسوغ للحاكم أن يأتي إلى رجل مستور بين الناس ، غير مشهور بفاحشة ، وليس عليه شاهد واحد بها ، فيرجمه ، ويقول : رأيته يزني؟ أو يقتله ويقول : سمعته يسب؟ أو يفرق بين الزوجين ، ويقول : سمعته يطلق؟ وهل هذا إلا محض التهمة؟ ولو فتح هذا الباب - ولا سيما لقضاة الزمان - لوجد كل قاض له عدو السبيل إلى قتل عدوه ورجمه ونفسيقه ، والتفريق بينه وبين امرأته ، ولا سيما إذا كانت العداوة خفية ، لا يمكن إثباتها ، وحتى لو كان الحق هو حكم الحاكم بعلمه ، لوجب منع قضاة الزمان من ذلك . وهذا إذا قيل في شريح وكعب بن سوار ، وإياس بن

(١) تقدم تغيره

(٢) صحيح : أخرجه مسلم في كتاب « الإيمان » باب : « بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان » (١/ ٢٩٦ ح ٧٨) ،

وأبو داود في كتاب « الصلاة » باب : « الخطبة يوم العيد » (١/ ٤٩١ ح ١١٤٠) ، وابن ماجه في كتاب « إقامة الصلاة » باب : « ما جاء في صلاة العيدين » (١/ ٤٠٦ ح ١٢٧٩) ، وأحمد في « مسنده » (٣/ ١٠) جميعا من طريق الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد الخدري . . . به .

معاوية، والحسن البصري، وعمران الطلحي، وحفص بن غياث وأضر بهم: كان فيه ما فيه .  
وقد ثبت عن أبي بكر، وعمر، وعبد الرحمن بن عوف، وابن عباس، ومعاوية: المنع من ذلك . ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف .  
فذكر البيهقي وغيره عن أبي بكر الصديق أنه قال: « لو وجدت رجلاً على حد من حدود الله لم أحده حتى يكون معي غيري »<sup>(١)</sup>.

وعن عمر أنه قال لعبد الرحمن بن عوف: « رأيت لو رأيت رجلاً يقتل أو يسرق أو يزني؟ قال: أرى شهادتك شهادة رجل من المسلمين . قال: أصبت » وعن علي نحوه<sup>(٢)</sup>.

وهذا من كمال فقه الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم أفقه الأمة وأعلمهم بمقاصد الشرع وحكمه . فإن التهمة مؤثرة في باب الشهادات والأقضية، وطلاق المريض وغير ذلك، فلا تقبل شهادة السيد لعبد . ولا العبد لسيد، ولا شهادة الوالد لولده، وبالعكس، ولا شهادة العدو على عدوه . ولا يقبل حكم الحاكم لنفسه . ولا ينفذ حكمه على عدوه . ولا يصح إقرار المريض مرض الموت لوارثه ولا لأجنبي، عند مالك . إذا قامت شواهد التهمة . ولا تمنع المرأة الميراث بطلاقها لأجل التهمة، ولا يقبل قول المرأة على ضررتها أنها أرضعتها - إلى أضعاف ذلك مما يرد ولا يقبل التهمة .

ولذلك منعنا في مسألة الظفر أن يأخذ المظلوم من مال ظالمه نظير ما خاناه فيه لأجل التهمة، وإن كان إنما يستوفي حقه .

ولقد كان سيد الحكام صلوات الله وسلامه عليه يعلم من المنافقين ما يبيح دماءهم وأموالهم، ويتحقق ذلك، ولا يحكم فيهم بعلمه مع براءته عند الله وملائكته وعباده المؤمنين من كل تهمة لثلاث يقول الناس: إن محمداً يقتل أصحابه . ولما رآه بعض أصحابه مع زوجته صفية بنت حيي قال: « وريدكما إنها صفية بنت حيي »<sup>(٣)</sup>، لثلاث تقع في نفوسهما تهمة له .

ومن تدبر الشريعة وما اشتملت عليه من المصالح وسدّ النرائع تبين له الصواب في هذه المسألة وبالله التوفيق .

(١) صحيح: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ١٤٤) برواية ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي بكر... به.

(٢) صحيح: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٤٤) عن سفيان عن عبد الكريم عن عكرمة ابن عمر... به.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الاختلاف» (٤/ ص ٣٢٦) حديث رقم (٢٠٣٥)، ومسلم في كتاب «السلام» (٧/ ص ٤١١) (٢٤/ ٢١٧٥/ نوى)، كلاهما من طريق الزهري عن علي بن الحسين... به.

## فصل : الطريق التاسع عشر

### (الحكم بالتواتر)

الحكم بالتواتر، وإن لم يكن المخبرون عدولاً ولا مسلمين.

وهذا من أظهر البينات، فإذا تواتر الشيء عنده، وتضافرت به الأخبار، بحيث اشترك في العلم به هو وغيره: حكم بموجب ما تواتر عنده، كما إذا تواتر عنده فسق رجل، أو صلاحه ودينه، أو عداوته لغيره، أو فقر رجل وحاجته، أو موته أو سفره، ونحو ذلك: حكم بموجبه. ولم يحتج إلى شاهدين عدلين، بل بينة التواتر أقوى من الشاهدين بكثير. فإنه يفيد العلم، والشاهدان غايتهما أن يفيدا ظناً غالباً.

وقد ذكر أصحابنا - كالقاضي، وأبي الخطاب، وابن عقيل وغيرهم - ما يدل على ذلك. فإنهم قالوا في الرد على من زعم أن التواتر يحصل بأربعة: لو حصل العلم بخبر أربعة نفر لما احتاج القاضي - إذا شهد عنده أربعة بالزنا - أن يسأل عن عدالتهم وتركيتهم.

قال شيخنا: وهذا يقتضى أن القاضي إذا حصل له العلم بشهادة الشهود لم يحتج إلى تزكية.

والتواتر يحصل بخبر الكفار والفساق والصبيان.

وإذا كان يُقضى بشهادة واحد مع اليمين، ويدونها بالنكول، وبشهادة المرأة الواحدة - حيث يحكم بذلك - فالقضاء بالتواتر أولى وأحرى وبيان الحق به أعظم من بيانه بنصاب الشهادة.

فإن قيل: فلو تواتر عنده زنا رجل، أو امرأة فهل له أن يحدهما بذلك؟

قيل: لا بد في إقامة الحد بالزنا من معاينة ومشاهدة له، ولا تكفى فيه القرائن واستفاضة في الناس، ولا يمكن في العادة التواتر بمعاينة ذلك ومشاهدته، للاختفاء به وستره عن العيون، فيستحيل في العادة أن يتوافر الخبر عن معاينته.

نعم، لو قُدر ذلك - بأن أتى ذلك بين الناس عياناً، وشهد عدد كثير يقع العلم الضروري بخبرهم - حد بذلك قطعاً، ولا يليق بالشرعية بخبر ذلك، ولا تحمل سواه.

## فصل : الطريق العشرون

### ( الحكم بالاستفاضة )

الحكم بالاستفاضة، هي درجة بين التواتر والآحاد. فالاستفاضة: هي الاشتهار الذي يتحدث به الناس، وفاض بينهم.

وقد قسم الحنفية الأخبار إلى ثلاثة أقسام: آحاد؛ وتواتر، واستفاضة. وجعلوا المستفيض مرتبة بين المرتبتين وخصوا به عموم القرآن، وقالوا: هو بمنزلة التواتر، ومنهم من جعله قسمًا من أقسام التواتر.

وهذا النوع من الأخبار يجوز استناد الشهادة إليه، ويجوز أن يعتمد الزوج عليه في قذف امرأته ولعانها، إذا استفاض في الناس زناها، ويجوز اعتماد الحاكم عليه.

قال شيخنا في الذمى: إذا زنا بالمسلمة قتل. ولا يرفع عنه القتل الإسلام، ولا يشترط فيه أداء الشهادة على الوجه المعتبر في المسلم، بل يكفي استفاضة ذلك واشتهاره. هذا نص كلامه.

وهذا هو الصواب؛ لأن الاستفاضة من أظهر البينات، فلا يتطرق إلى الحاكم تهمة إذا استند إليها، فحكمه بها حكم بحجة لا بمجرد علمه الذي يشاركه فيه غيره؛ ولذلك كان له أن يقبل شهادة الشاهد إذا استفاض في الناس صدقه وعدالته، من غير اعتبار لفظ شهادة على العدالة. ويرد شهادته ويحكم بفسقه باستفاضة فجوره وكذبه. وهذا مما لا يعلم فيه بين العلماء نزاع، وكذلك الجراح والمعدل، يجرح الشاهد باستفاضة. ولا ريب أننا نشهد بعدالة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه، وفسق الحجاج.

والمقصود: أن الاستفاضة طريق من طرق العلم التي تنفي التهمة عن الشاهد والحاكم، وهي أقوى من شهادة اثنين مقبولين.

## فصل : الطريق الحادي والعشرون

### ( أخبار الآحاد )

أخبار الآحاد، وهو أن يخبره عدل يثق بخبره ويسكن إليه بأمر، فيغلب على ظنه صدقه فيه، أو يقطع به لقرينة به، فيجعل ذلك مستندًا لحكمه. وهذا يصلح للترجيح والاستظهار بلا ريب، ولكن هل يكفي وحده في الحكم، هذا موضع تفصيل.

فيقال: إما أن يقترن بخبره ما يفيد معه اليقين أم لا. فإن اقترن بخبره ما يفيد معه اليقين جاز أن يحكم به، ويزنل منزلة الشهادة، بل هو شهادة محضة في أصح الأقوال، وهو قول الجمهور. فإنه لا يشترط في صحة الشهادة ذكر لفظ: «أشهد» بل متى قال الشاهد: رأيت كيت وكيت، أو سمعت، أو نحو ذلك: كانت شهادة منه. وليس في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله ﷺ موضع واحد يدل على اشتراط لفظ: «الشهادة» ولا عن رجل واحد من الصحابة، ولا قياس، ولا استنباط يقتضيه. بل الأدلة المتضاربة من الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة، ولغة العرب تنفي ذلك.

وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة، وظاهر كلام أحمد. وحكى ذلك عنه نصاً. قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]. ومعلوم قطعاً: أنه ليس المراد التللفظ بلفظة: «أشهد» في هذا بل مجرد الإخبار بتحريمه. وقال تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦]، ولا تتوقف صحة الشهادة على أنه يقول سبحانه: «أشهد بكذا» وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أى أخبر به، وتكلم به من علم. والمراد به التوحيد.

ولا تقتصر صحة الإسلام إلى أن يقول الداخل فيه: «أشهد أن لا إله إلا الله» بل لو قال: «لا إله إلا الله محمد رسول الله» كان مسلماً بالاتفاق. وقد قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» فإذا تكلموا بقول: «لا إله إلا الله»<sup>(١)</sup>، حصلت لهم العصمة، وإن لم يأتوا بلفظ: «أشهد» وقال تعالى: ﴿فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [٣٠] حَقَّاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ [الحج]، وضح عن النبي ﷺ أنه قال: «عَدَلْتُ شَهَادَةَ الزُّورِ الْإِشْرَاقَ بِاللَّهِ»<sup>(٢)</sup>، وقال: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِكَبِيرِ الْكِبَائِرِ:

(١) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة» باب: «فضل استقبال القبلة» (١/ ص ٥٩٢) حديث رقم (٣٩٢)، وأبو داود في كتاب «الجهاد» باب: «على ما يقاتل المشركون» (٣/ ص ١١٤٢) حديث رقم (٢٦٤١)، كلاهما من طريق عبد الله بن المبارك عن حميد عن أنس... به.

(٢) إسناده ضعیف: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» باب: «في شهادة الزور» (٣/ ص ١٥٥٧) حديث رقم (٣٥٩٩)، والترمذي في كتاب «الشهادات» باب: «في شهادة الزور» (٤/ ص ٤٧٥) حديث رقم (٢٣٠٠). قال أبو عيسى: هذا عندي أصح، كلاهما من طريق محمد بن عبيد عن سفيان يعني العيصري عن أبيه عن حبيب ابن النعمان الأسدي... به، وفي إسناده زياد العيصري أبو سفيان وشيخه فقيهان.

الشرك بالله، وقتل النفس التي حرم الله، وقول الزور « وفي لفظ: «ألا، وشهادة الزور»<sup>(١)</sup>، فسمى قول الزور شهادة، وإن لم يكن معه لفظ: «أشهد».

وقال ابن عباس: «شهد عندي رجال مرّضيون - وأرضاهم عندي عمر - أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس»<sup>(٢)</sup>، ومعلوم أن عمر لم يقل لابن عباس «أشهد» عندك أن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك، ولكن أخبره فسماه ابن عباس شهادة.

وقد تناظر الإمام أحمد وعلي بن المديني في العشرة - رضوان الله عليهم - فقال علي: أقول: «هم في الجنة، ولا أشهد بذلك» بناء على أن الخبر في ذلك خبر آحاد فلا يفيد العلم، والشهادة إنما تكون على العلم. فقال له الإمام أحمد: «متى قلت: هم في الجنة. فقد شهدت» حكاه القاضي أبو يعلى وذكره شيخنا رحمه الله.

فكل من أخبر بشيء فقد شهد به، وإن لم يتلفظ بلفظ: «أشهد».

ومن العجب: أنهم احتجوا على قبول الإقرار بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].

قالوا: هذا يدل على قبول إقرار المرء على نفسه. ولم يقل أحد: إنه لا يقبل الإقرار حتى يقول المقر: «أشهد على نفسي» وقد سماه الله شهادة.

قال شيخنا: فاشتراط لفظ: «الشهادة» لا أصل له في كتاب الله، ولا سنة رسوله، ولا قول أحد من الصحابة، ولا يتوقف إطلاق لفظ: «الشهادة» لغة على ذلك. وبالله التوفيق.

وعلى هذا فليس الإخبار طريقاً آخر غير طريق الشهادة.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الشهادات» باب: «ما قيل في شهادة الزور» (٥/ ٣٠٩) حديث رقم (٢٦٥٤)، ومسلم في كتاب «الإيمان» باب: «بيان الكبار وأكبرها» (١/ ٣٥٩) (١٤٤/ ٨٨/ نووي)، كلاهما من طريق عبيد الله بن أبي بكر عن أنس بن مالك... به.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «المواقيت» باب: «الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس» (٢/ ٦٩) حديث رقم: (٥٨١)، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» باب: «الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها» (١/ ٢٨٦/ ٥٦٦)، كلاهما من طريق قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس... به.



## فصل : الطريق الثانى والعشرون

### ( الحكم بالخط المجرد )

الحكم بالخط المجرد وله صور ثلاث :

الصورة الأولى : أن يرى القاضى حجة فيها حكمه لإنسان فيطلب منه إمضاءه . فعن أحمد ثلاث روايات إحداهن : أنه إذا تيقن أنه خطه نفذه ، وإن لم يذكره . والثانية : أنه لا ينفذه حتى يذكره . والثالثة : أنه إذا كان فى حرزه وحفظه نَفَذَهُ ، وإلا فلا .

قال أبو البركات : وكذلك الروايات فى شهادة الشاهد ، بناء على خطه إذا لم يذكره . والمشهور من مذهب الشافعى : أنه لا يعتمد على الخط ، لا فى الحكم ولا فى الشهادة . وفى مذهبه وجه آخر : أنه يجوز الاعتماد عليه إذا كان محفوظا عنده . كالرواية الثالثة عن أحمد .

وأما مذهب أبى حنيفة ، فقال : الخفاف ، قال أبو حنيفة : إذا وجد القاضى فى ديوانه شيئاً لا يحفظه - كإقرار الرجل بحق من الحقوق - وهو لا يذكر ذلك ، ولا يحفظه ، فإنه لا يحكم بذلك ، ولا ينفذه حتى يذكره .

وقال أبو يوسف ومحمد : ما وجده القاضى فى ديوانه - من شهادة شهود شهدوا عنده لرجل على رجل بحق ، أو لإقرار رجل لرجل بحق - والقاضى لا يحفظ ذلك ولا يذكره - فإنه ينفذ ذلك ويقضى به ، إذا كان تحت خاتمه محفوظاً ، ليس كل ما فى ديوان القاضى يحفظه .

وأما مذهب مالك : فقال فى الجواهر : لا يعتمد على الخط إذا لم يذكره لإمكان التزوير عليه .

قال القاضى أبو محمد : إذا وجد فى ديوانه حكماً بخطه ، ولم يذكر أنه حكم به : لم يجز له أن يحكم به ، إلا أن يشهد عنده شاهدان .

قال : وإذا نسى القاضى حكماً حكم به . فشهد به عنده شاهدان أنه قضى به : نفذ الحكم بشهادتهما ، وإن لم يذكره .

وجمهور أهل العلم على خلافها ، بل إجماع أهل الحديث قاطبة على اعتماد الراوى على الخط المحفوظ عنده ، وجواز التحديث به ، إلا خلافاً شاذاً لا يعتد به . ولو لم يعتمد على ذلك لضاع الإسلام اليوم ، وسنة رسول الله ﷺ . فليس بأيدى الناس - بعد كتاب الله - إلا هذه النسخ الموجودة من السنن .

وكذلك كتب الفقه: الاعتماد فيها على النسخ. وقد كان رسول الله ﷺ يبعث كتبه إلى الملوك وغيرهم، وتقوم بها حجته. ولم يكن يشافه رسولا بكتاب بمضمونه قط، ولا جرى هذا في مدة حياته ﷺ بل يدفع الكتاب مختوماً، ويأمره بدفعه إلى المكتوب إليه. وهذا معلوم بالضرورة لأهل العلم بسيرته وأيامه. وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «ما حق امرئ مسلم، له شيء يوصي فيه، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده».

ولو لم يجز الاعتماد على الخط لم تكن لكتابة وصيته فائدة.

قال إسحاق بن إبراهيم: قلت لأحمد: الرجل يموت، وتوجد له وصية تحت رأسه من غير أن يكون أشهد عليها، أو أعلم بها أحداً، هل يجوز إنفاذ ما فيها؟ قال: إن كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط فإنه ينفذ ما فيها.

وقد نص في الشهادة: أنه إذا لم يذكرها ورأى خطه، لا يشهد حتى يذكرها.

ونص فيمن كتب وصيته وقال: اشهدوا علي بما فيها: أنهم لا يشهدون إلا أن يسمعوها منه، أو تقرأ عليه فيقرأ بها.

فاختلف أصحابنا، فمنهم من خرج في كل مسألة حكم الأخرى، وجعل فيها وجهين بالنقل والتخريج.

ومنهم من امتنع من التخريج، وأقر النصين وفرق بينهما.

واختار شيخنا التفريق، قال: والفرق: أنه إذا كتب وصيته، وقال: اشهدوا علي بما فيها، فإنهم لا يشهدون؛ لجواز أن يزيد في الوصية وينقص ويغير. وأما إذا كتب وصيته ثم مات، وعرف أنه خطه، فإنه يشهد؛ لزوال هذا المحذور.

والحديث المتقدم كالنص في جواز الاعتماد على خط الموصي، وكتبه ﷺ إلى عماله وإلى الملوك وغيرهم تدل على ذلك؛ ولأن الكتابة تدل على المقصود فهي كاللفظ؛ ولهذا يقع بها الطلاق.

قال القاضي: وثبت الخط في الوصية يتوقف على معاينة البينة أو الحاكم لفعل الكتابة لأنها عمل، والشهادة على العمل طريقها الرؤية.

وقول الإمام أحمد: «إن كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط، ينفذ ما فيها» يرد ما قاله القاضي. فإن أحمد علق الحكم بالمعرفة والشهرة، من غير اعتبار لمعاينة الفعل وهذا هو الصحيح. فإن القصد حصول العلم بنسبة الخط إلى كاتبه، فإذا عرف ذلك وتيقن كان كالعلم بنسبة اللفظ إليه، فإن الخط دال على اللفظ، واللفظ دال على القصد والإرادة. وغاية ما

يقدر: اشتباه الخطوط، وذلك كما يعرض من اشتباه الصور والأصوات. وقد جعل الله سبحانه لخط كل كاتب ما يتميز به عن خط غيره كتميز صورته وصوته عن صورته وصوته. والناس يشهدون شهادة- لا يستريون فيها- أن هذا خط فلان، وإن جازت محاكاته ومشابهته فلا بد من فرق. وهذا أمر يختص بالخط العربي، ووقوع الاشتباه والمحاكاة لو كان مانعا لمنع من الشهادة على الخط عند معاينته إذا غاب عنه، لجواز المحاكاة.

دلت الأدلة المتضاربة- التي تقرب من القطع- على قبول شهادة الأعمى فيما طريقه السمع إذا عرف الصوت، مع أن تشابه الأصوات- إن لم يكن أعظم من تشابه الخطوط- فليس دونه.

وقد صرح أصحاب أحمد والشافعي بأن الوارث إذا وجد في دفتر مورثه، أن لي عند فلان كذا، جاز له أن يحلف على استحقيقه. وأظنه منصوفاً عنهما، وكذلك لو وجد في دفتره: أني أديت إلى فلان ماله علي، جاز له أن يحلف على ذلك إذا وثق بخط مورثه وأمانته. ولم يزل الخلفاء والقضاة والأمراء والعمال يعتمدون على كتب بعضهم إلى بعض، ولا يشهدون حاملها على ما فيها، ولا يقرءونها عليه. هذا عمل الناس من زمن نبههم إلى الآن.

قال البخاري في صحيحه: «باب الشهادة على الخط، وما يجوز من ذلك وما يضيّق منه، وكتاب الحاكم ألى عامله، والقاضي إلى القاضي. وقال بعض الناس: كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود. قال: وإن كان القتل فالخطأ والعمد واحد لأنه مال بزعمه، وإنما صار مالا بعد أن ثبت القتل فالخطأ والعمد واحد. وقد كتب عمر إلى عامله في الحدود، وكتب عمر بن عبد العزيز في سنن كُسرت. وقال إبراهيم: كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والخاتم. وكان الشعبي يميز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي، ويرى عن ابن عمر نحوه. وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي: شهدت عبد الملك بن يعلى- قاضي البصرة- وإياس بن معاوية، والحسن البصري، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وبلال بن أبي بردة، وعبد الله بن بريدة، وعامر بن عبيدة، وعباد بن منصور: يجيزون كتب القضاة بغير محضر من الشهود. فإني قال الذي جيء عليه بالكتاب: إنه زور. قيل له: اذهب فالتمس المخرج من ذلك. وأول من سأل على كتاب القاضي البينة ابن أبي ليلى، وسوّار بن عبد الله. وقال لنا أبو نعيم: حدثنا عبد الله بن محرز قال: جئت بكتاب من موسى بن أنس قاضي البصرة- وأقمت عنده البينة أن لي عند فلان كذا وكذا- وهو بالكوفة- فجئت به القاسم بن عبد الرحمن فأجازه. وكره الحسن البصري وأبو قلابة أن يشهد على وصية حتى يعلم ما فيها؛ لأنه لا يدري لعل فيها جوراً. وقد كتب النبي ﷺ إلى أهل خيبر: «إما أن تدبوا صاحبكم، وإما أن تأذنوا بحرب» اهـ. كلامه.

وأجاز مالك الشهادة على الخطوط، فروى عنه ابن وهب- في الرجل يقوم بذكر حق قد مات شهوده، ويأبى بشاهدين عدلين على خط كاتب الخط- قال: تجوز شهادتهما على الكتاب إذا كان عدلاً، مع يمين الطالب، وهو قول ابن القاسم.

وذكر ابن شعبان عن ابن وهب أنه قال: لا آخذ بقول مالك في الشهادة على الخط. وقال الطحاوي: خالف مالك جميع الفقهاء في ذلك، وعدوا قوله شذوذاً.

قال محمد بن الحرث: الشهادة على الخط خطأ. فقد قال مالك- في رجل قال: سمعت فلاناً يقول: رأيت فلاناً قتل فلاناً، أو قال: سمعت فلاناً طلق امرأته أو قذفها-: إنه لا يشهد على شهادته إلا أن يشهده. قال: والخط أبعد من هذا وأضعف.

قال: ولقد قلت لبعض القضاة: أتجوز شهادة الموتى؟ فقال: ما هذا الذي تقول؟ فقلت: إنكم تجيزون شهادة الرجل بعد موته إذا وجدتم خطه في وثيقة فسكت.

وقال محمد بن عبد الحكم: لا يقضى في دهرنا بالشهادة على الخط؛ لأن الناس قد أحدثوا ضرراً من الفجور. وقد قال مالك في الناس: تحدث لهم أقضية على نحو ما أحدثوا من الفجور. وقد روى لي عبد الله بن نافع عن مالك قال: كان من أمر الناس القديم: إجازة الحواتيم، حتى إن القاضي ليكتب للرجل الكتاب فما يزيد على ختمه، فيعمل به، حتى أتتهم الناس. فصار لا يقبل إلا بشاهدين. اهـ.

واختلف الفقهاء فيما إذا أشهد القاضي شاهدين على كتابه، ولم يقرأه عليهما ولا عرفهما بما فيه.

فقال مالك: يجوز ذلك، ويلزم القاضي المكتوب إليه قبوله. ويقول الشاهد له: هذا كتابه، دفعه إلينا مختوماً، وهذا إحدى الروايتين عن الإمام أحمد.

وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور: إذا لم يقرأ عليهما القاضي، لم يعمل القاضي المكتوب إليه بما فيه، وهو إحدى الروايتين عن مالك.

وحجتهم: أنه لا يجوز أن يشهد الشاهد إلا بما يعلم.

وأجاب الآخرون بأنهما لم يشهدا بما تضمنه، وإنما شهدا بأنه كتاب القاضي وذلك معلوم لهما، والسنة الصريحة تدل على صحة ذلك، وتغير أحوال الناس وفسادها يقتضي العمل بالقول الآخر. وقد ثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يحسن أن يطلع عليه كل أحد، مثل الوصايا التي يتخون الناس فيها؛ ولهذا يجوز عند مالك وأحمد- في إحدى الروايتين- أن يشهدا على الوصية المختومة.

ويجوز عند مالك: أن يشهدا على الكتاب المدرج، ويقولان للحاكم: نشهد على إقراره بما في هذا الكتاب، وإن لم يعلما بما أقرأ، والجمهور لا يجيزون الحكم بذلك.

وقال المانعون من العمل بالخطوط: الخطوط قابلة للمشابهة والمحاكاة. وهل كانت قصة عثمان ومقتله إلا بسبب الخط؟ فإنهم صنعوا مثل خاتمه، وكتبوا مثل كتابه، حتى جرى ما جرى؛ ولذلك قال الشعبي: لا تشهد أبداً إلا على شيء تذكره، فإنه من شاء انتقش خاتماً، ومن شاء كتب كتاباً.

قالوا: وأما ما ذكرتم من الآثار: فنعم وهنأ أمثالها، ولكن كان ذاك إذ الناس ناس. وأما الآن فكلاً ولما. وإذا كان الأمر قد تغير في زمن مالك وابن أبي ليلى، حتى قال مالك: كان من أمر الناس القديم إجازة الخواتم، حتى إن القاضي ليكتب للرجل الكتاب، فلم يزد على ختمه، حتى اتهم الناس فصار لا يقبل إلا شاهدان. وقال محمد بن عبد الحكم: لا يقضى في دهرنا هذا بالشهادة على الخط؛ لأن الناس قد أحدثوا ضروباً من الفجور، وقد كان الناس فيما مضى يجيزون الشهادة على خاتم كتاب القاضي.

فإن قيل: فما تقولون في الدابة يوجد على فخذها «صدقة» أو «وقف» أو «حبس» هل للحاكم أن يحكم بذلك؟

قيل: نعم، له أن يحكم. به وصرح به أصحاب مالك، فإن هذه أمانة ظاهرة، ولعلها أقوى من شهادة الشاهد.

وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «غدوت على رسول الله ﷺ بعبد الله بن أبي طلحة ليحنكه، فوافيته في يده الميسم يسم إبل الصدقة»<sup>(١)</sup>، وللإمام أحمد عنه قال: «دخلت على النبي ﷺ وهو يسم غنماً في أذانها»<sup>(٢)</sup>، وروى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن في الظهر ناقة عمياء. فقال عمر: ادفعها إلى أهل بيت يتنفعون بها. قال: فقلت: هي عمياء. فقال عمر: يقطرونها بالإبل. قال: فقلت: كيف تأكل من الأرض؟ قال: فقال عمر: أمن نعم الجزية هي

(١) مستفق عليه. أخرجه البخاري في كتاب «اللباس» باب: «الحفمة السوداء» (١٠ / ٢٩١) حديث رقم (٥٨٢٤)، ومسلم في كتاب «اللباس» باب: «جواز رسم الحيوان غير الأدمى في غير الوجه» (٧ / ص ٣٥٠) (١١٠ / ٢١٩ / نووي) أخرجه مسلم من طريق شعبة... به.

أما سند البخاري من رواية عون عن محمد عن أنس... به.

(٢) مستفق عليه. أخرجه البخاري في كتاب «اللباس» باب: «الوسم والعلم في الصورة» (٩ / ص ٥٨٨) حديث رقم (٥٥٤٢)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب «اللباس والزينة» باب: «جواز رسم الحيوان غير الأدمى» (٧ / ص ٣٥٠) (١١١ / ٢١١٩ / نووي)، كلاهما من طريق هشام بن زيد عن أنس... به.

أم من نعم الصدقة؟ فقلت: من نعم الجزية. فقال عمر: أردتم والله أكلها، فقلت: إن عليها وسم الجزية<sup>(١)</sup>، ولولا أن الوسم يميز الصدقة من غيرها، وشهد لما هو وسم عليه لم تكن فيه فائدة بل لا فائدة للوسم إلا ذلك، ومن لم يعتبر الوسم فلا فائدة فيه عنده.

فإن قيل: فما تقولون في الدار يوجد على بابها أو حائطها الحجر مكتوباً فيه: «إنها وقف» أو «مسجد» هل يحكم بذلك؟

قيل: نعم، يقضى به. ويصير وقفاً. صرح به بعض أصحابنا، وعن ذكره الحارثي في شرحه.

فإن قيل: أليس يجوز أن ينقل الحجر إلى ذلك الموضع؟

قيل: جواز ذلك كجواز كذب الشاهدين، بل هذا أقرب؛ لأن الحجر المشاهد جزءاً من الحائط داخلاً فيه، ليس عليه شيء من أمارات النقل، بل يقطع غالباً بأنه بنى مع الدار. ولا سيما إذا كان حجراً عظيماً وضع عليه الحائط، بحيث يتعذر وضعه بعد البناء، فهذا أقوى من شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين.

فإن قيل: فما تقولون في كتب العلم يوجد على ظهرها وهوامشها كتابة الوقف، هل للحاكم أن يحكم بكونها وقفاً بذلك؟

قيل: هذا يختلف باختلاف قرائن الأحوال. فإذا رأينا كتاباً مودعة في خزانة وعليها كتابة «الوقف» وهي كذلك مدة متطاولة، وقد اشتهرت بذلك: لم نسترب في كونها وقفاً، وحكمها حكم المدرسة التي عهدت لذلك، وانقطعت كتب وقفها أو فقدت، ولكن يعلم الناس على تطاول المدة كونها وقفاً، فتكفي في ذلك الاستفاضة، فإن الوقف يثبت بالاستفاضة وكذلك مصرفه. وأما إذا رأينا كتاباً لا نعلم مقره ولا عرف من كتب عليه الوقف، فهذا يوجب التوقف في أمره، حتى يتبين حاله.

والمعول في ذلك على القرائن، فإن قويت حُكْمُ بموجبها، وإن ضعفت لم يلتفت إليها، وإن توسطت طلب الاستظهار، وسلك طريق الاحتياط وبالله التوفيق.

وقد قال أصحاب مملك في الرجلين يتنازعان في حائط - فينظر إلى عقده، ومن له عليه خشب أو سقف. وما أشبه ذلك مما يرى بالعين: يُقضى به لصاحبه، ولا يكلف الطالب البينة. وكذلك الفتوات التي تشق الدور والبيوت إلى مستقرها إذا سدّها الذي شقّت داره،

(١) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ص ٢٧٩) حديث رقم (٦١٧) من طريق نافع عن أسلم مولى عمر... به.

وأكرر أن يكون عليها مجرى لأحد. فإذا نظروا إلى القناة التي شقت داره، وشهدوا بذلك عند القاضي، ولم يكن عنده في شهادة الشهود الذين وجههم لذلك مدفع: ألزموه مرور القناة على داره، ونهى عن سدها ومنع منه.

قالوا: فإذا نظروا في القناة تشق داره إلى مستقرها - وهي قناة قديمة، والبنيان فيها ظاهر، حتى تصب في مستقرها - فللحاكم أن يلزمه مرور القناة كما وجدت في داره.

وقال ابن القاسم - فيما رواه ابن عبد الحكم عنه - إذا اختلف الرجلان في جدار بين داريهما - كل يدعيه - فإن كان بنائه إليهما فهو بينهما، وإن كان معقوداً إلى أحدهما ومنقطعاً عن الآخر فهو إلى من إليه العقد، وإن كان منقطعاً بينهما جميعاً فهو بينهما، وإن كان لأحدهما فيه كوى، ولا شيء للآخر فيه وليس بمنعقد إلى واحد منهما فهو إلى من إليه مرافقه، وإن كانت فيه كوى لكليهما فهو بينهما، وإن كانت لأحدهما عليه خُشْب، ولا عقد فيه لواحد منهما، فهو لمن له عليه الحمل، فإذا كان عليه حمل لهما جميعاً فهو بينهما.

والمقصود: أن الكتابة على الحجارة والحيوان وكتب العلم أقوى من هذه الأمارات بكثير، فهي أولى أن يثبت بها حكم تلك الكتابة، ولا سيما عند عدم المعارض. وأما إذا عارض ذلك بيته لا تنهم، ولا تستند إلى مجرد البديل بذكر سبب الملك والاستزادة، فإنها تقدم على هذه الأمارات.

وأما إن عارضها مجرد اليد: لم يلتفت إليها، فإن هذه الأمارات بمنزلة البيته والشاهد، واليد ترفع بذلك.

### فصل: شهادة الرهن بقدر الدين

وما يلحق بهذا الباب: شهادة الرهن بقدر الدين. إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدره، فالقول قول المرتهن مع يمينه، مالم يدع أكثر من قيمة الرهن، عند مالك وأهل المدينة وخالفه الأكثرون.

ومذهبه أرجح، واختاره شيخنا رحمه الله.

وحجته: أن الله سبحانه وتعالى جعل الرهن بدلاً من الكتاب والشهود يحفظ به الحق. فلو لم يقبل قول المرتهن، وكان القول قول الراهن، لم تكن في الرهن فائدة. وكان وجوده كعدمه إلا في موضع واحد. هو تقليم المرتهن بدينه على الغرماء الذين ديونهم بنير رهن.

ومعلوم أن الرهن لم يشرع لمجرد هذه الفائدة وإنما ذكره الله سبحانه في القرآن العظيم قائما مقام الكتاب والشهود، فهو شاهد بقدر الحق، وليس في العرف أن يرهن الرجل ما يساوي ألف دينار على درهم.

ومن يقول القول قول: «الراهن» يقبل قوله: إنه رهنه على ثمن درهم أو أقل، وهذا مما يشهد العرف ببطلانه.

والذين جعلوا القول قول الراهن، ألزموا منازعتهم بأنهما لو اختلفا في أصل الدين لكان القول قول المالك، فكذلك في قدر الدين.

وفرق الآخرون بين المسألتين بأنه قد ثبت تعلق الحق به في مسألة النزاع والرهن شاهد المرتهن، فمعه ما يصدقه بخلاف مسألة الإلزام.

### فصل: الطريق الثالث والعشرون

العلامات الظاهرة وقد تقدمت في أول الكتاب.

ونزيد ههنا: أن أصحابنا وغيرهم فرقوا بين الركاز واللقطة بالعلامات. فقالوا: الركاز ما دفتته الجاهلية، ويعتبر ذلك برؤية علاماتهم عليه، كأسماء ملوكهم وصورهم وصلبهم. فأما ما عليه علامات المسلمين - كأسمائهم أو القرآن ونحوه - فهو لقطة؛ لأنه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه. وكذلك إن كانت على بعضه علامة الإسلام، وعلى بعضه علامة الكفار؛ لأن الظاهر أنه صار لمسلم دفته، وما لا علامة عليه فهو لقطة، تغليباً لحكم الإسلام.

ومنها: أن اللقيط لو ادعاه اثنان، ووصف أحدهما علامة مستورة في جسده، قدم في ذلك، وحكم له، وهذا مذهب أحمد وأبي حنيفة.

وقال الشافعي: لا يحكم بذلك، كما لو ادعيا عينا سواه، ووصف أحدهما فيه علامات خفية.

والمرجحون له بذلك فرقوا بينهما بأن ذلك نوع التقاط، فقدم بالصفة كلقطة المال، وقد دل عليها النص الصحيح الصريح. وقياس اللقيط على لقطة المال أولى من قياسه على دعوى غيره من الأعيان، على أن في دعوى العين إذا وصفها أحدهما بما يدل ظاهراً على صدقه نظراً.

وقياس المذهب في مسألة تداعي الزوجين: ترجيح الواصف إذا.



وقد جرى لنا نظير هذه المسألة سواء . وهو أن رجلين تداخيا صُرةً فيها دواهنم، فسأل ولي الأمر أحدهما عن صفتها؟ فوصفها بصفات خفية . فسأل الآخر؟ فوصفها بصفات أخرى، فلما اعتبرت طابقت صفات الأول لها، وظهر كذب الآخر، فعلم ولي الأمر والحاضرون صدقه في دعواه وكذب صاحبه فدفعها إلى الصادق .

وهذا قد يقوى بحيث يفيد القطع، وقد يضعف، وقد يتوسط .

ومنها : وجوب دفع اللقطة إلى واصفها . قال أحمد - في رواية حرب - إذا جاء صاحبها فَعَرَفَ الوكاء والعفاص فإنها ترد إليه . ولا نذهب إلى قول الشافعي : ولا ترد عليه إلا بيينة .

وقال ابن مشيش : إن جاء رجل فادعى اللقطة وأعطاه علامتها : تدفع إليه؟ قال : نعم . وقال : وإذا جاء بعلامة عفاصها ووكتائها وعددها فليس في قُبْحٍ منه شيء .

ونص أيضاً على المتكرارين يختلفان في دفن الدار ، كل واحد منهما يدعيه، فمن أصاب الوصف كان له، وبذلك قال مالك وإسحاق وأبو عبيد .

وقال أبو حنيفة والشافعي : إن غلب على ظن الملتقط صدقه جاز الدفع ولم يجب، وإن لم يغلب لم يجز لأنه مدع وعليه البينة .

والصحيح : الأول . لما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي بن كعب - فذكر الحديث - وفيه : « فإن جاء أحد يخبرك بعددها ووكتائها فاعطها إياه »<sup>(١)</sup>، وفي حديث زيد بن خالد : « فإن جاء صاحبها فَعَرَفَ عفاصها وعددها ووكتائها فاعطها إياه »<sup>(٢)</sup>، والأمر للوجوب . وللوصف بينة ظاهرة، فإنها من البيان وهو الكشف والإيضاح، والمراد بها : وضوح حجة الدعوى وانكشافها، وهو موجود في الوصف .

\*\*\*

(١) متفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب « اللقطة » باب : « إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة » (٥/ ص ١٠٩) حديث رقم (٢٤٣٦)، ومسلم في كتاب « اللقطة » (٣/ ١٣٤٨ ح ٣)، كلاهما من طريق قتيبة عن إسماعيل ابن جعفر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى الثبعت عن زيد بن خالد الجهني . . . به .

(٢) متفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب « اللقطة » باب : « إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها إليه » (٥/ ص ١٠٩) حديث رقم (٢٤٣٦)، ومسلم في كتاب « اللقطة » (٣/ ١٣٤٨ ح ٣)، كلاهما من طريق زيد بن خالد الجهني . . . به .

## فصل : الطريق الرابع والعشرون

### ( الحكم بالقرعة )

الحكم بالقرعة . وقد تقدم الكلام عليها مستوفى ، والحجة في إثباتها ، وأنها أقوى من كثير من الطرق التي يحكم بها من أبطالها ، كمعاقدة القمط والخص ، ووجوه الأجر ونحو ذلك . وأقوى من الحكم بكون الزوجة فراشاً بمجرد العقد ، وإن علم قطعاً عدم اجتماعهما ، وأقوى من الحكم بالنكول للمجرد .

## فصل : الطريق الخامس والعشرون

### ( الحكم بالقافة )

الحكم بالقافة <sup>(١)</sup> . وقد دلت عليها سنة رسول الله ﷺ ، وعمل خلفائه الراشدين والصحابه من بعدهم . منهم عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري ، وابن عباس ، وأنس بن مالك رضى الله عنهم . ولا مخالف لهم في الصحابة . وقال بها من التابعين : سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح والزهرى ، وإياس بن معاوية ، وقتادة ، وكعب بن سوار . ومن تابعى التابعين : الليث بن سعد ، ومالك بن أنس ، وأصحابه . ومن بعدهم : الشافعى وأصحابه ، وإسحاق وأبو ثور ، وأهل الظاهر كلهم .

وبالجمله : فهذا قول جمهور الأمة .

وخالفهم في ذلك أبو حنيفة وأصحابه وقالوا : العمل بها تعويل على مجرد الشبه ، وقد يقع بين الأجانب ويتنfy بين الأقارب .

وقد دلت على اعتبارها سنة رسول الله ﷺ . قالت عائشة رضى الله عنها : « دخل على رسول الله ﷺ وهو مسرور تبرق أسارير وجهه ، فقال : «أبى عائشة ، ألم ترى إلى مجزr المدلجى دخل ، » فرأى أسامة وزيدا ، وعليهما قطيفة ، وقد عطيا رؤوسهما ، وبدت أقدامهما . فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » <sup>(٢)</sup> ، وفى لفظ : « دخل قائف والنبي ﷺ ساجد ، وأسامه بن زيد وزيد بن حارثة مضطجعان فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض . فسر

(١) القافة : مفردا قائف وهو الذى يعرف الآثار يقال : قفت أثره إذا تتبعته مثل قفوت أثره (لسان العرب) مادة قوف / ٩ ص ٢٩٣ .

(٢) متفق عليه : أخرجه البخارى فى كتاب «اللقاب» باب : «صفة النبي ﷺ» (٦ / ١ ص ٦٥٣) حديث رقم (٣٥٥٥) ، ومسلم فى كتاب «الرضاع» باب : «العمل بالحق القائف الولد» (٢ / ٣٨ ح ١٠٨١) ، كلاهما من طريق الزهرى عن عروة عن عائشة . . . به .

بذلك النبي ﷺ وأخبر عائشة « متفق عليهما. وذلك يدل على أن إلحاق القافة بفيد النسب، لسرور النبي ﷺ به. وهو لا يسر بباطل.

فإن قيل: النسب كان ثابتاً بالفراش، فسر النبي ﷺ بموافقة قول القائف للفراش، لا أنه أثبت النسب بقوله.

قيل: نعم النسب كان ثابتاً بالفراش. وكان الناس يقدحون في نسبه، لكونه أسود وأبوه أبيض، فلما شهد القائف بأن تلك الأقدام بعضها من بعض سر النبي ﷺ بتلك الشهادة التي أزلت التهمة، حتى برقت أسارير وجهه من السرور.

ومن لا يعتبر القافة يقول: هي من أحكام الجاهلية، ولم يكن رسول الله ﷺ ليسر لها، بل كانت أكره شيء إليه. ولو كانت باطلة لم يقل لعائشة: « ألم ترى أن مجزراً المدلجى قال كذا وكذا؟ » فإن هذا إقرار منه، ورضاً بقوله، ولو كانت القافة باطلة لم يقر عليها ولم يرض بها. وقد ثبت في قصة العُرَينين: « أن النبي ﷺ بعث في طلبهم قافة فأتى بهم » (١)، رواه أبو داود بإسناد صحيح. فدل على اعتبار القافة والاعتماد عليها في الجملة، فاستدل بأثر الأقدام على المطلوبين. وذلك دليل حسي على اتحاد الأصل والفروع، فإن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بكون الولد نسخة أبيه.

وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عروة: « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعا القافة في رجلين اشتركا في الوقوع على امرأة في طهر واحد، وادعيا ولدها فألحقته القافة بأحدهما ».

قال الزهري: أخذ عمر بن الخطاب ومن بعده بنظر القافة في مثل هذا. وإسناده صحيح متصل، فقد لقي عروة عمر، واعتمر معه.

وروى شعبة عن ثوبة العنبري عن الشعبي عن ابن عمر قال: « اشترك رجلان في طهر امرأة. فولدت. فدعا عمر القافة، فقالوا: قد أخذ الشبه منهما جميعاً. فجعله عمر بينهما » وهذا صحيح أيضاً.

وروى يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال: « كنت جالساً عند عمر بن الخطاب. فجاءه رجلان يختصمان في غلام، كلاهما يدعى أنه ابنه فقال عمر: ادعوا لي أخا

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب « الحدود » باب: « سمر النبي ﷺ أعين للمحاربين » (١٢/ ١١٤) حديث رقم (١٨٠٥)، ومسلم في كتاب « القسامة » باب: « حكم للمحاربين والمرتين » (٣/ ١١) من طريق أبيوب عن أبي قلابة عن أنس... به.

بنى المصطلق فجاءه وأنا جالس . فقال : انظر : ابن أيهما تراه؟ فقال : قد اشتركا فيه جميعاً . فقال عمر : لقد ذهب بك بصرك المذاهب . وقام فضربه بالدرّة . ثم دعا أم الغلام - والرجلان جالسان ، والمصطلقى جالس - فقال لهما عمر : ابن أيهما هو؟ قالت : كنت لهذا . فكان يطؤني ، ثم يمسكني حتى يستمر بي حملي ، ثم يرسلني حتى ولدت منه أولاداً . ثم أرسلني مرة ، فأهرقت الدماء ، حتى ظننت أنه لم يبق شيء . ثم أصابني هذا . فاستمرت حاملاً . قال : أفتردين من أيهما هو؟ قالت : ما أدري من أيهما هو؟ قال : فعجب عمر للمصطلقى . وقال للغلام : خذ بيد أيهما شئت . فأخذ بيد أحدهما واتبعه <sup>(١)</sup> .

وروى قتادة عن سعد بن المسيب - في رجلين اشتركا في طهر امرأة ، فحملت غلاماً يشبههما - فألحقه بهما وجعله يرثهما ويرثانه وجعله بينهما قال : فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فدعا القافة فقال لهم : انظروا فنظروا . فقالوا : تراه يشبههما . فألحقه بهما . وجعله يرثهما ويرثانه . وجعله بينهما قال قتادة : فقلت لسعيد بن المسيب : لمن عصبته؟ قال : للثاني منهما .

وروى قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن علي : « أن رجلين وقعا على امرأة في طهر واحد . فجاءت بولد . فدعا له علي رضي الله عنه القافة . وجعله ابنهما جميعاً يرثهما ويرثانه » .

وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : اختصم إلى أبي موسى الأشعري في ولد ادعاه دهقان ورجل من العرب . فدعا القافة . فنظروا إليه ، فقالوا للعربي : أنت أحب إلينا من هذا العلج . ولكن ليس ابنك فخل عنه فإنه ابنه » .

وروى زياد بن أبي زياد قال : « انتفى ابن عباس من ولد له فدعا له . ابن كِلْدَة القائف . فقال : أما إنه ولده . وادعاه ابن عباس » .

وصح عن قتادة عن النضر بن أنس : « أن أنساً وطى جارية له . فولدت جارية . فلما حضر قال : ادعوا لها القافة فإن كانت منكم فألحقوها بكم » .

وصح عن حميد : « أن أنساً شك في ولده له ، فدعا له القافة » .

وهذه قضايا في مظنة الشهرة . فيكون إجماعاً .

قال حنبل : سمعت أبا عبد الله قيل له : تحكم بالقافة؟ قال : نعم . لم يزل الناس على ذلك .

(١) صحيح : أخرجه مالك «الموطأ» في كتاب «الأقضية» باب : «القضاء بالخاق الولد بأييه» (٢/ ص ٧٤٠) .

## فصل : القياس وأصول الشريعة

والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة ؛ لأن القول بها حكم يستند إلى درك أمور خفية وظاهرة، توجب للنفس سكوتاً. فوجب اعتباره، كتقد الناقد، وتقويم المقوم.

وقد حكى أبو محمد بن قتيبة : أن قافلاً كان يعرف أثر الأثنى من أثر الذكر.

وأما قولهم : « إنه يعتمد الشبه » فنعم . وهو حق قالت أم سلمة : يا رسول الله ، أو تحتلم المرأة ؟ « تربت يدك ، فبم يشبهها ولدها ؟ » متفق عليه <sup>(١)</sup> . ولسلم من حديث أنس ابن مالك عن أم سليم قالت : « وهل يكون هذا - يعنى الماء - فقال نبي الله ﷺ : « نعم فمن أين يكون الشبه ؟ إن ماء الرجل غليظ أبيض ، وماء المرأة رقيق أصفر : فمن أيهما حلا - أو سقي - يكون الشبه منه » <sup>(٢)</sup> . وعن عائشة : أن امرأة قالت لرسول الله ﷺ : هل تغتسل المرأة إذا هي احتلمت ، وأبصرت الماء ؟ فقال : « نعم » فقالت لها عائشة : تربت يدك . فقال لها رسول الله ﷺ : « دعيتها ، وهل يكون الشبه إلا من قبل ذاك ؟ » رواه مسلم <sup>(٣)</sup> ، وله أيضاً من حديث أبي أسماء الرحبي عن ثوبان قال : « كنت قائماً عند رسول الله ﷺ . فجاء خبر من أحبار اليهود . فقال : السلام عليك - الحديث بطوله - إلى أن قال : جئت أسألك عن الولد ؟ فقال : « ماء الرجل أبيض ، وماء المرأة أصفر ، فإذا اجتمعاً فعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا بإذن الله وإذا علا مني المرأة مني الرجل أننا بإذن الله » <sup>(٤)</sup> .

وسمعت شيخنا رحمه الله يقول : في صحه هذا اللفظ نظر .

(١) متفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب « العلم » باب : « الحياء في العلم » (١/ ص ٢٧٦) حديث رقم (١٣٠) ، ومسلم في كتاب « الحيض » باب : « وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها » (٢/ ص ٢٢٥) (٣٢/ ٣١٣/ نووي) ، كلاهما من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة . . . به .

(٢) صحيح : أخرجه مسلم في كتاب « الحيض » باب : « وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها » (٢/ ص ٢٢٤) (٢٩/ ٣١٠/ نووي) من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس عن أم سلمة . . . به .

وابن حبان في « صحيحه » (١٤/ ٦٢) حديث رقم (٦١٨٣) من طريق قتادة عن أنس . . . به .

(٣) صحيح : أخرجه مسلم في كتاب « الحيض » باب : « وجوب الغسل على المرأة » (٢/ ٢٢٦/ ح ٣٣) برواية عروة ابن الزبير عن عائشة . . . به .

(٤) صحيح : أخرجه مسلم في كتاب « الحيض » باب : « بيان صفة مني الرجل والمرأة » (١/ ٢٥٢/ ٣١٥) من طريق أبي ثوبة وهو الربيع بن نافع حدثنا معاوية عن سلام عن زيد يعنى أخاه أنه سمع أبا سلام قال : حدثني أبو أسماء الرحبي أن ثوبان قال : . . فذكره ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١/ ص ١١٦) حديث رقم (٢٣٢) من طريق أبي ثوبة . . به ، وأبي عروبة في « مستدركه » (١/ ٤٤٦) حديث رقم (٨٤٣) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١/ ص ١٦٩) . والطبراني في « الأوسط » (١/ ص ١٥٠) جميعاً من طريق أبي ثوبة . . به .

قلت: لأن المعروف المحفوظ في ذلك، إنما هو تأثير سبق الماء في الشبه، وهو الذي ذكره البخاري من حديث أنس: أن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي ﷺ المدينة فأتاه فسأله عن أشياء. قال النبي ﷺ: «وأما الولد فإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد، وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نزعت الولد»<sup>(١)</sup>.

فهذا السؤال الذي سأل عنه عبد الله بن سلام، والجواب الذي أجابه به النبي ﷺ، هو نظير السؤال الذي سأل عنه الحبر، والجواب واحد. ولا سيما إن كانت القصة واحدة، والحبر هو عبد الله بن سلام، فإنه سأله وهو على دين اليهود فأنسى اسمه، وثوبان قال: «جاء جبر من اليهود» وإن كانتا قصتين والسؤال واحد، فلا بد أن يكون الجواب كذلك.

وهذا يدل على أنهم سألوا عن الشبه؛ ولهذا وقع الجواب به وقامت به الحجة وزالت به الشبهة.

وأما الإذكار والإيناث: فليس يسبب طبيعي، وإنما سببه الفاعل المختار الذي يأمر الملك به، مع تقدير الشهادة والتبعية والزرق والأجل؛ ولذلك جمع بين هذه الأربع في الحديث: «فيقول الملك: يا رب ذكبي؟ يا رب أنثى؟ فيقضى ريك ما شاء» ويكتب الملك «وقد رد سبحانه ذلك إلى محض منيته في قوله تعالى: ﴿يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾<sup>(٢)</sup> أو يزوجهم ذكراً وإنثاً ويجعل من يشاء عقيم»<sup>(٣)</sup>، والتعليق بالمشيئة - وإن كان لا ينافي ثبوت السبب بذلك - إذا علم كونه الشيء سبباً، دل على سببته بالعقل والنص، وقد قال ﷺ في حديث أم سلمة: «ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر، فمن أيهما علا - أو سبق - يكون الشبه»<sup>(٤)</sup> جعل الشبه، سببين: علو الماء وسبقه.

وبالجملة: فعامة الأحاديث إنما هي تأثير سبق الماء وعلوه في الشبه، وإنما جاء تأثير ذلك في الإذكار والإيناث في حديث ثوبان وحده، وهو فرد بإسناده، فيحتمل أنه اشتبه على الراوي فيه الشبه بالإذكار والإيناث، وإن كان قد قاله رسول الله ﷺ، فهو الحق الذي لا شك فيه، ولا ينافي سائر الأحاديث، فإن الشبه من السابق، والإذكار والإيناث: من العلو، وبينهما

(١) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «مناقب الأنصار» باب: «مسائل عبد الله بن سلام» (٧/ ص ٣١٩) حديث رقم (٣٩٣٨)، وأحمد في «مسنده» (٣/ ص ١٨٩) حديث رقم (١٢٩٩٣) من طريق حميد عن أنس عن عبد الله بن سلام... به.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الحيف» (١/ ص ٢٥٠) (٣١١) نووي وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ص ٦٢) حديث رقم (٦١٨٤)، والنسائي في «سننه» (١/ ص ١١٥) حديث رقم (٢٠٠)، وأحمد في «مسنده» (٣/ ص ١٩٩) حديث رقم (١٣٠٧٧) جميعاً من طريق سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك... به.

فرق، وتعليقه على المشيئة لا ينافي تعليقه على السبب، كما أن الشقاوة والسعادة والرزق معلقات بالمشيئة وحاصلة بالسبب، والله أعلم.

والمقصود: أن النبي ﷺ اعتبر الشبه في حقوق النسب، وهذا معتمد القائف، لا معتمد له سواه، وقد قال النبي ﷺ في قصة التلاعنين «إن جاءت به أكحل العينين، سابغ الإليتين خدلج الساقين فهو لشريك بن مَحْمَاء»، فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن» رواه البخاري (١). فاعتبر النبي ﷺ الشبه وجعله لمشبهه.

فإن قيل: فهذا حجة عليكم؛ لأنه - مع صريح الشبه - لم يلحقه بمشبهه في الحكم.

قيل: إنما منع أعمال الشبه لقيام مانع اللعان؛ ولهذا قال ﷺ: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن» (٢)، فاللعان سبب أقوى من الشبه، قاطع النسب. وحيث اعتبرنا الشبه في حقوق النسب فلما ذك إذا لم يقاومه سبب أقوى منه؛ ولهذا لا يعتبر مع الفراش، بل يحكم بالولد للفراش، وإن كان الشبه لغير صاحبه، كما حكم النبي ﷺ في قصة عبد بن زمعة بالولد المتنازع فيه لصاحب الفراش، ولم يعتبر الشبه للمخالف له، فأعمل النبي ﷺ الشبه في حجب سود (٣)، حيث انتفى المانع من إعماله في هذا الحكم بالشبه إليها، ولم يعمل في النسب لوجود الفراش.

وأصول الشرع وقواعده، والقياس الصحيح: تقتضي اعتبار الشبه في حقوق النسب، والشارع متشوف إلى اتصال الأسباب وعدم انقطاعها.

ولهذا اكتفى في ثبوته بأدنى الأسباب: من شهادة المرأة الواحدة على الولادة، والدعوى المجردة مع الإمكان، وظاهر الفراش. فلا يستبعد أن يكون الشبه الخالي عن سبب مقاوم له كافياً في ثبوته. ولا نسبة بين قوة اللحاق بالشبه وبين ضعف اللحاق لمجرد العقد، مع القطع

(١) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «الطلاق» باب: «التلاعن في المسجدة» (٩/ ٣٦٢) حديث رقم (٥٣٠٩) برواية الزهري عن سهل بن سعد... به.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الطلاق» (٢/ ٩٦٨) حديث رقم (٢٢٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٩٥) حديث رقم (١٥٠٧٠) من طريق يزيد بن هارون عن عباد بن منصور عن عكرمة بن ابن عباس... به.

وأحمد في «مسنده» (١/ ٢٣٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥/ ١٢٧)، وابن حجر في «تليخيص الحبير» (٣/ ٢٧٧) جميعاً من طريق عكرمة عن ابن عباس... به.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الخصومات» باب: «دعوى الوصي للميت» (٥/ ٩٠) حديث رقم (٢٤٢١) من طريق يزييد بن هارون عن عباد بن منصور عن عكرمة بن ابن عباس... به. ومسلم في كتاب «الرضاع» باب: «الولد للفراش» (٢/ ٥٣٦) حديث رقم (٢/ ٥٣٦) من طريق سفيان كلاهما (مالك - سفيان) عن الزهري... به.

بعدم الاجتماع، في مسألة المشرقية والمغربى، ومن طلق عقيب العقد من غير مهلة ثم جاءت بولد.

فإن قيل: فقد أُلغى النبى ﷺ الشبه في حقوق النسب كما في الصحيح: أن رجلاً قال له: إن امرأتى ولدت غلاماً أسود. فقال: «هل لك من إبل؟» قال: نعم. قال: «فما ألوانها؟» قال: حمراء. قال: «فهل فيها من أورو؟» قال: نعم، إن فيها لورقاً. قال: «فأنتى لها ذلك؟» قال: عسى أن يكون نزع عرق. قال: «وهذا عسى أن يكون نزع عرق»<sup>(١)</sup>.

قيل: إنما لم يعتبر الشبه ههنا لوجود الفراش الذى هو أقوى منه كما فى حديث ابن أمة زمة، ولا يدل على ذلك أنه لا يعتبر مطلقاً، بل فى الحديث ما يدل على اعتبار الشبه، فإنه ﷺ أحال على نوع آخر من الشبه وهو نزع العرق، وهذا الشبه أولى لقوته بالفراش والله أعلم. قالت الحنفية: إذا لم يتنازع مدعى الولد غيره فهو له، وإن نازعه غيره فإن كان أحدهما صاحب فراش قدم على الآخر فإن الولد للفراش، وإن استويا فى عدم الفراش، فإن ذكر أحدهما علامة بجسده ووصفه بصفة فهو له، وإن لم يصفه واحد منهما، فإن كانا رجلين، أو رجلاً وامراً ألحق بهما، وإن كانا امرأتين، فقال أبو حنيفة: يلحق بهما حكماً، مع العلم بأنه لم يخرج إلا من أحدهما، ولكن ألحقه بهما فى الحكم، كما لو كان المدعى به مالا، فأجرى الإنسان مجرى الأموال والحقوق.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يلحق بهما، كما قال الجمهور، للقطع بأنه يستحيل أن يولد منهما، بخلاف الرجلين، فإنه يمكن تخليقه من مائهما، كما يخلق من ماء الرجل والمرأة.

قالوا: وقد دل على اعتبار العلامات: قصة شاهد يوسف، وقول النبى ﷺ للملتقط: «اعرف عفاصها ووكاءها ووعاءها. فإن جاء صاحبها فعرّفها فأدعها إليه».

قالوا: ولو أثرت القافة والشبه فى نتاج الأدمى لأثر ذلك فى نتاج الحيوان فكنا نحكم بالشبه فى ذلك، كما نحكم بين الأدميين ولا نعلم بذلك قائلًا.

قالوا: والشبه أمر مشهود مدرك بحاسة البصر، فإما أن يحصل لنا ذلك بالمشاهدة أو لا يحصل، فإن حصل لم تكن فى القائف فائدة ولا حاجة إليه، وإن لم يحصل لنا بالمشاهدة لم نصدق القائف، فإنه يدعى أمراً حسياً لا يدرك بالحس.

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى «صحيحه» (١١٣٧/٢) حديث رقم (١٥٠٠) من طريق سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة . به، وابن حبان فى «صحيحه» (٤١٦/٩) من طريق سفيان . . به.



قالوا: وقد دل الحس على وقوع التشابه بين الأجانب الذين لا نسب بينهم ووقوع التحالف والتباين بين ذوى النسب الواحد، وهذا أمر معلوم بالمشاهدة لا يمكن جحده، فكيف يكون دليلاً على النسب، ويثبت به التوارث والحرمة والمحرمية وسائر أحكام النسب؟

قالوا: والاستلحاق موجب للمحوق النسب، وقد وجد في المتداعيين، وتساويا فيه، فيجب أن يتساويا في حكمه، فإنه يمكن كونه منهما. وقد استلحقه كل واحد منهما. والاستلحاق أقوى من الشبه؛ ولهذا قالوا: لو استلحقه مستلحق ووجدنا شبهاً بيناً بغيره، ألحقناه بمن استلحقه ولم نلتفت إلى الشبه.

قالوا: ولأن القاضى إما شاهد وإما حاكم. فإن كان شاهداً فمستند شهادة الرؤية، وهو وغيره فيها سواء، فجرى تفرده في الشهادة مجرى شهادة واحد من بين الجمع العظيم بأمر لو وقع لشاركوه في العلم به. ومثل هذا لا يقبل.

وإن كان حاكماً: فالحاكم لأبد له من طريق يحكم بها، ولا طريق ههنا إلا الرؤية والشبه، وقد عرف أنه لا يصلح طريقاً.

قالوا: ولو كانت القافة طريقاً فبرعاً لما عدل عنها داود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهما في قصة الولد الذى ادعته المراتان، بل حكم به داود للكبرى، وحكم به سليمان للصغرى بالقريفة التى استدلت بها من شفقتها عليه بإقرارها به الكبرى، ولم يعتبر قافة ولا شبهاً.

قالوا: وقد روى زيد بن أرقم قال: «أتى على رضى الله عنه - وهو باليمن - بثلاثة وقعوا على امرأة فى طهر واحد. فسأل اثنين أنقران لهذا بالولد؟ قالوا: لا، حتى سألهم جميعاً. فجعل كلما سأل اثنين قالوا: لا. فأقرع بينهم. فألحق الولد بالذى صارت عليه القرعة، وجعل عليه ثلثى الدية قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ. فضحك حتى بدت نواجذه». وفى لفظ: «فمن قرع فله الولد. وعليه لصاحبه ثلثا الدية». وفى لفظ: فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «لا أعلم إلا ما قال على»<sup>(١)</sup>، أخرجه الإمام أحمد فى المسند وأبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم فى صحيحه.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود فى كتاب «الطلاق» باب: «من قال بالقرعة إذا تنازعوا فى الولد» (٢/ ٩٧٧) حديث رقم (٢٢٧٠)، والنسائى فى كتاب «الطلاق» باب: «القرعة فى الولد إذا تنازعوا فيه» (٦/ ٤٩٣) حديث رقم (٣٤٨٨)، وابن ماجه فى كتاب «الأحكام» باب: «القضاء بالقرعة» (٢/ ٧٨٦) حديث رقم (٢٣٤٨) جميعاً من طريق الثورى عن صالح الهملانى عن الشعبي عن زيد بن أرقم... به.

قال أبو محمد بن حزم : هذا خبر مستقيم السند، نَقَلْتُهُ كُلَّهُمْ ثَقَات . اهـ .

وهذا حديث مداره على الشعبي . وقد رواه عنه جماعة ، واختلف عليه . فرواه يحيى ابن سعيد القطان ، وخالد بن عبد الله الواسطي ، وعبد الله بن نخير ، ومالك بن إسماعيل النهدي ، وقيس بن الربيع . عن الأجلح - يحيى بن عبد الله بن حجية الكندي - عن الشعبي عن عبد الله بن الخليل الحضرمي الكوفي عن زيد بن أرقم . ومن هذا الوجه أورده الحاكم ، وكذلك رواه سفيان بن عيينة ، وعلى بن مسهر عن الأجلح ، وقالوا : عبد الله بن أبي الخليل ، ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن أبي الخليل ، أو ابن أبي الخليل : « أن ثلاثة نفر اشتركوا » ولم يذكر زيدا ولم يرفعه . ورواه عبد الرزاق عن الثوري عن صالح ابن صالح الهمداني عن الشعبي عن عبد نخير الحضرمي . ورواه ابن عيينة وجريز بن عبد الحميد وعبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي بن ذريح - ويقال : ذري الحضرمي - عن زيد . ورواه خالد بن عبد الله الواسطي عن أبي إسحاق الشيباني - سليمان بن فيروز - عن الشعبي عن رجل من حضرموت عن زيد .

وبالجملة : فيكفي أن في هذا الحديث أمير المؤمنين ، وفي الحديث شعبة . وإذا كان شعبة في حديث لم يكن باطلا وكان محفوظا ، وقد عمل به أهل الظاهر ، وهو وجه للشافعية عند تعارض البينة . وهو ظاهر - بل صريح - في عدم اعتبار القافة ، فإنها لو كانت معتبرة لم يعدل عنها إلى القرعة .

قالوا : وأصح ما معكم حديث أسامة بن زيد ولا حجة فيه ؛ لأن النسب هناك ثابت بالفراش . فوافقه قول القائف ، فسر النبي ﷺ بموافقة قول القائف لشرعه الذي جاء به من أن الولد للفراش وهذا لا خفاء به فمن أين يصلح ذلك لإثبات كون القافة طريقا مستقلا بإثبات النسب ؟ .

قال أصحاب الحديث : نحن إنما نحتاج إلى القافة عند التنازع في الولد ، نفياً وإثباتاً كما إذا ادعاه رجلان أو امرأتان ، أو اعترف الرجلان بأنهما وطئا المرأة بشبهة ، وأن الولد من أحدهما ، وكل منهما ينفي عن نفسه . وحيث : فلما أن نرجح أحدهما بلا مرجح ، ولا سبيل إليه . ولما أن تلغى دعوتهما فلا يلحق بواحد منهما وهو باطل أيضاً ، فإنهما معترفان بسبب الحقوق وليس هنا سبب غيرهما ، ولما أن يلحق بهما مع ظهور الشبه اليين بأحدهما ، وهو أيضاً باطل شرعاً وعرفاً وقياساً كما تقدم . ولما أن يقدم أحدهما بوصفه لعلامات في الولد ، كما يقدم واصف اللقطة ، وهذا أيضاً لا اعتبار به ههنا بخلاف اللقطة والفرق بينهما ظاهر ، فإن أطلاع غير الأب على بدن الطفل وعلاماته غير مستبعد ، بل هو واقع كثيراً ، فإن الطفل

بارز ظاهر لوالديه وغيرهما . وأما اطلاع غير مالك اللقطة ، على عددها وعفاصها ووعائها ووكائنها فأمر في غاية الندرة ، فإن العادة جارية بإخفائها وكتمانها . فإلحاق إحدى الصورتين بالأخرى ممتنع .

وأما الإلحاق بأبوين فمقطوع ببطلانه واستحالة ، عقلاً وحساً فهو كإلحاق ابن ستين سنة بأبن عشرين .

وكيف ينكر القافة التي مدارها على الشبه الذي وضعه الله سبحانه بين الوالدين والولد من يلحق الولد بأبوين؟ فأين أحد هذين الحكمين من الآخر؟ في العقل والشرع والعرف والقياس .

وما أثبت الله ورسوله قط حكماً من الأحكام يقطع ببطلان سببه حساً أو عقلاً ، فحاشا أحكامه سبحانه من ذلك ، فإنه لا أحسن حكماً منه سبحانه وتعالى ولا أعدل . ولا يحكم حكماً يقول العقل : ليته حكم بخلافه ، بل أحكامه كلها مما يشهد العقل والفطر بحسنها ، وتوقعها على أتم الوجوه وأحسنها ، وأنه لا يصلح في موضعها سواها .

وأنت إذا عرضت على العقول كون الولد من اثنين لم تجد قبولها له كقبولها لكون الولد لمن أشبهه الشبه البين ، فإن هذا موافق لعادة الله وسنته في خلقه ، وذلك مخالف لعادته وسنته .

وقولهم : « إنهما استويا في سبب الإلحاق » - وهو الدعوى - فيستويان في الحكم ، وهو لحوق النسب .

فيقال : القاعدة أن صحة الدعوى يطلب بيانها من غير جهة المدعى مهما أمكن ، وقد أمكن ، ههنا بيانها بالشبه الذي يطلع عليه القائف . فكان اعتبار صحتها بذلك أولى من اعتبار صحتها بمجرد الدعوى . فإذا انتفى السبب الذي يبين صحتها من غير جهة المدعى - كالفراش والقافة - بغير إعمال الدعوى ، فإذا استويا فيها استويا في حكمها ، فهذا محض الفقه ومقتضى قواعد الشرع .

وأما أن تعمل الدعوى المجردة مع ظهور ما يخالفها من الشبه البين الذي نصبه الله سبحانه وتعالى علامة لثبوت النسب شرعاً وقدرًا ، فهذا مخالف للقياس ولأصول الشرع .

وقد قال رسول الله ﷺ : « البينة على من ادعى <sup>(١)</sup> » ، و«البينة» اسم لما يبين صحة

الدعوى والشبه بين صحة الدعوى . فإذا كان من جانب أحد المتلاعنين كان النسب له ، وإن كان من جهتهما كان النسب لهما .

وقولهم : « لو أثر الشبه والقافة في نتاج الأدعى لأثر في نتاج الحيوان » .

جوابه من وجوه :

أحدها : منع الملازمة ، إذ لم يذكروا عليها دليلاً سوى مجرد الدعوى ، فأين التلازم شرعاً وعقلاً بين الناس ؟ ،

الثاني : أن الشارع يتشوف إلى ثبوت الأنساب مهما أمكن ، ولا يحكم بانقطاع النسب إلا حيث يتعذر إثباته ؛ ولهذا ثبت بالفراش والدعوى وبالأنساب التي يمثلها لا يثبت نتاج الحيوان .

الثالث : أن إثبات النسب فيه حق لله وحق للولد وحق للأب ، ويترتب عليه من أحكام الوصل بين العباد ما به قوام مصالحهم ما يترتب ، فأثبت الشرع بأنواع الطرق التي لا يثبت يمثلها نتاج الحيوان .

الرابع : أن سبب الوطء ، وهو إنما يقع غالباً في غاية التستر ، ويكتفى عن العيون وعن اطلاع القريب والبعيد عليه ، فلو كلف البينة على سببه لضاعت أنساب بني آدم ، وفسدت أحكام الصلات التي بينهم ؛ ولهذا ثبت بأيسر شيء من فراش ودعوى وشبه ، حتى أثبت أبو حنيفة بمجرد العقد ، مع القطع بعدم وصول أحدهما إلى الآخر ، وأثبته للآخرين مع القطع بعدم وصول أحدهما إلى الآخر وخروجه منهما احتياطاً للنسب ، ومعلوم أن الشبه أولى أقوى من ذلك بكثير .

الخامس : أن المقصود من نتاج الحيوان إنما هو المال المجرد ، فدعواه دعوى مال محض ، بخلاف دعوى النسب ، فأين دعوى المال من دعوى النسب ؟ وأين أسباب ثبوت أحدهما من أسباب ثبوت الآخر ؟

السادس : أن المال يباح بالبلذ ويعاوض عليه ، ويقبل النقل ، وتجاوز الرغبة عنه ، والنسب بخلاف ذلك .

السابع : أن الله سبحانه جعل بين أشخاص الأدميين من الفروق في صورهم وأصواتهم وحلاهم ما يتميز به بعضهم من بعض ، ولا يقع معه الاشتباه بينهم ، بحيث يتساوى الشخصان من كل وجه إلا في غاية الندرة ، مع أنه لا بد من الفرق . وهذا القدر لا يوجد مثله بين أشخاص الحيوان ، بل التشابه فيه أكثر ، والتماثل أغلب . فلا يكاد الحس يميز بين نتاج

حيوان ونتاج غيره برد كل منهما إلى أمه وأبيه، وإن كان قد يقع ذلك، ولكن وقوعه قليل بالنسبة إلى أشخاص آدمى. فالحاق أحدهما بالآخر ممتنع.

قولهم: «إن الاعتماد في القافة على الشبه» وهو أمر مدرك بالحس فإن حصل بالمشاهدة فلا حاجة إلى القائف، وإن لم يحصل لم يقبل قول القائف «جوابه أن يقال: الأمور المدركة بالحس نوعان:

نوع يشترك فيه الخاص والعام، كالطول والقصر، واليباض والسواد ونحو ذلك، فهذا لا يقبل فيه تفرد المخبر والشاهد بما لا يدركه الناس معه.

والثاني: ما لا يلزم فيه الاشتراك كروية الهلال، ومعرفة الأوقات، وأخذ كل من الليل والنهار في الزيادة والنقصان، ونحو ذلك مما يختص بمعرفة أهل الخبرة من تعديل القسمة، وكبر الحيوان وصغره، والحرص ونحو ذلك. فهذا وأمثاله مما مستنده الحس ولا يجب الاشتراك فيه، فيقبل قول الواحد والاثنين.

ومن هذا التشابه - بل والتماثل بين آدميين. فإن التشابه بين الولد والوالد يظهر في صورة الطفل وشكله، وهيئة أعضائه ظهوراً خفياً. يختص بمعرفة القائف دون غيره، ولهذا كانت العرب تعرف ذلك لبنى مدلج، وتقر لهم به، مع أنه لا يختص بهم، ولا يشترط كون القائف منهم. قال إسماعيل بن سعيد سألت: أحمد عن القائف: هل يقضى بقوله؟ قال: يقضى بقوله إذا علم. وأهل الحجاز يعرفون ذلك، وشرط بعض الشافعية كونه مدلياً، وهذا ضعيف جداً لا يلتفت إليه.

قال عبد الرحمن بن حاطب: «كنت جالساً عند عمر، فجاءه رجلان في غلام، كلاهما يدعى أنه ابنه. فقال عمر رضي الله عنه: ادعوا لي أخا بنى المصطلق. فجاء فقال: انظر ابن أيهما تراه؟ فقال: قد اشتراكا فيه» وذكر بقية الخبر. وبنو المصطلق بطن من خزاعة لا نسب لهم في بنى مدلج.

وكذلك إياس بن معاوية كان غاية في القيافة وهو من مزية، وشریح بن الحارث القاضي كان قائفًا وهو من كثة. وقد قال أحمد: أهل الحجاز يعرفون ذلك، ولم يخصه ببنى مدلج.

والمقصود: أن أهل القيافة كأهل الخبرة وأهل الحرص والقاسمين وغيرهم، ممن اعتمادهم على الأمور المشاهدة المرئية لهم، ولهم فيها علامات يختصون بمعرفتها: من التماثل والاختلاف والقدر والمساحة. وأبلغ من ذلك، الناس يجتمعون لرؤية الهلال، فيراه من بينهم الواحد والاثنان، فيحكم بقوله أو قولهما دون بقية الجمع.

قولهم: «إننا ندرک التشابه بين الأجانب، والاختلاف بين المشتركين في النسب».

قلنا: نعم. لكن الظاهر الأكثر خلاف ذلك، وهو الذي أجرى الله سبحانه وتعالى به العادة. وجواز التخلف عن الدليل والعلامة الظاهرة في النادر، لا يخرج عنه أن يكون دليلاً عند عدم معارضة ما يقاومه: ألا ترى أن الفرائض دليل على النسب والولادة، وأنه ابنه؟ ويجوز - بل يقع كثيراً - تخلف دلالاته، وتخليق الولد من غير ماء صاحب الفرائض. ولا يبطل ذلك كون الفرائض دليلاً. وكذلك أمارات الخرص والقسمة والتقويم وغيرها، قد تتخلف عنها أحكامها ومدلولاتها، ولا يمنع ذلك اعتبارها. وكذلك شهادة الشاهدين وغيرها. وكذلك الأقراء والقرء الواحد في الدلالة على براءة الرحم، فإنها دليل ظاهر مع جواز تخلف دلالاته، ووقوع ذلك وأمثال ذلك كثير.

قولهم: «إن الاستلحاق موجب للحقوق النسب، وقد اشتركا فيه، فيشتركان في موجب».

قلنا: هذا صحيح إذا لم يتميز أحدهما بأمر خارج عن الدعوى. فأما إذا تميز بأمر آخر، كالفراس والشبه كان اللحاق به، كما لو تميز بالبيئة، بل الشبه نفسه بينة من أقوى البينات. فإنها اسم لما يبين الحق ويظهره، وظهور الحق ههنا بالشبه أقوى من ظهوره بشهادة من يجوز عليه الوهم والغلط والكذب، وأقوى بكثير من فراس يُقْطَع باجتماع الزوجين فيه. قولهم: «القائف إما شاهد وإما حاكم... إلخ».

قلنا: هذا فيه قولان لمن يقول بالقافة، هما روايتان عن أحمد، وجهان لأصحاب الشافعي، مبنيان على أن القائف: هل هو حاكم أو شاهد؟ عند طائفة من أصحابنا وعند آخرين: ليسا مبنيين على ذلك، بل الخلاف جار، سواء قلنا: القائف حاكم أو شاهد، كما نعتبر حاكمين في جزاء الصيد.

وكذلك إذا قبلنا قوله وحده: جاز ذلك. وإن جعلناه شاهداً، كما نقبل قول القاسم والخارص والمقوم والطبيب ونحوهم وحده.

ومنه من يبنى الخلاف على كونه شاهداً أو مخبراً. فإن جعلناه مخبراً اكتفى بخبره وحده، كالخبر عن الأمور الدينية، وإن جعلناه شاهداً لم نكتف بشهادته وحده. وهذا أيضاً ضعيف، فإن الشاهد مخبر، والمخبر شاهد. وكل من شهد بشيء فقد أخبر به. والشرعية لم تفرق بين ذلك أصلاً، وإنما هذا على أصل من اشترط في قبول الشهادة لفظ: «الشهادة» دون مجرد الإخبار.

وقد تقدم بيان ضعف ذلك، وأنه لا دليل عليه، بل الأدلة الكثيرة - من الكتاب والسنة - تدل على خلافه.

والقضايا التي رويت في القافة عن النبي ﷺ والصحابة بعده ليس في قضية واحدة. منها أنهم قالوا: القائف تلفظ بلفظة: «أشهد أنه ابنه» ولا يتلفظ بذلك القائف أصلاً. وإنما وقع الاعتماد على مجرد خبره، وهو شهادة منه. وهذا بين لمن تأمله. ونصوص أحمد لا تشعر بهذا البناء الذي ذكره بوجه. وإنما المتأخرون يتصرفون في نصوص الأئمة، ويبنونها على مالم يخطر لأصحابها ببال، ولا جرى لهم في مقال، ويتناقله بعضهم عن بعض. ثم يلزمهم من طرده لوازم لا يقول بها الأئمة. فمنهم من يطردها ويلتزم القول بها، ويضيف ذلك إلى الأئمة، وهم لا يقولون به. فيروج بين الناس بجاء الأئمة، ويفتى ويحكم به والإمام لم يقله قط، بل يكون قد نص على خلافه.

ونحن نذكر نصوص الإمام أحمد في هذه المسألة.

قال جعفر بن محمد النسائي: سمعت أبا عبد الله يسأل عن الولد يدعيه الرجلان؟ قال يُدعى له رجلان من القافة، فإن أحقهما بأحدهما فهو له.

وقال محمد بن داود المصيصي: سئل أبو عبد الله عن جارية بين رجلين وقعا عليها؟ قال: إن أحقوه بأحدهما فهو له. قيل له: إن قال أحد القافة: هو لهذا، وقال الآخر: هو لهذا؟ قال: لا يقبل قول واحد حتى يجتمع اثنان، يكونان كشاهدين.

وقال الأثرم: قيل لأبي عبد الله: إن قال أحد القافة: هو لهذا، وقال الآخر: هو لهذا؟ قال: لا يقبل قول واحد حتى يجتمع اثنان، فيكونا كشاهدين، وإذا شهد اثنان من القافة أنه لهذا: فهو له.

واحتج من رجع هذا القول بأنه حكم بالشبه، فيعتبر فيه العدد، كالحكم بالمثل في جزاء الصيد.

قالوا: بل هو أولى لأن درك المثلية في الصيد أظهر بكثير من دركها ههنا فإذا تابع القائف غيره سكنت النفس واطمأنت إلى قوله.

وقال أحمد- في رواية أبي طالب- في الولد يكون بين الرجلين: يدعى القائف، فإذا قال هو منهما فهو منهما، نظراً إلى ما يقول القائف، وإن جعله لواحد فهو لواحد.

وقال في رواية إسماعيل بن سعيد: وسئل عن القائف، هل يقضي بقوله؟ فقال: يقضى بذلك إذا علم.

ومن حجة هذا القول- وهو اختيار القاضي وصاحب المستوعب، والصحيح من مذهب الشافعي، وقول أهل الظاهر-: أن النبي ﷺ سُرَّ بقول مجزئ المدلجى وحده... وصح عن عمر

أنه استقاف المصطلقى وحده كما تقدم، واستقاف ابن عباس ابن كلدة وحده، واستلحق بقله.

وقد نص أحمد على أنه يكتفى بالطبيب البيطار الواحد إذا لم يوجد سواه والقائف مثله، فتخرج له رواية ثالثة كذلك. والله أعلم.

بل هذا أولى من الطبيب والبيطار؛ لأنهما أكثر وجوداً منه، فإذا اكتفى بالواحد منهما— مع عدم غيره— فالقائف أولى.

وأما قولكم: «إن داود وسليمان لم يحكما بالقافة في قصة الولد الذي ادعته المراتان». فيقال: قد اختلف القائلون بالقافة: هل يعتبر في تداعى المراتين كما يعتبر في تداعى الرجلين؟ وفي ذلك وجهان لأصحاب الشافعى.

أحدهما: لا يعتبر ههنا، وإن اعتبر في تداعى الرجلين.

قالوا: والفرق بينهما أننا يمكننا التوصل إلى معرفة الأم، يقينا بخلاف الأب، فإننا لا سبيل لنا إلى ذلك، فاحتجنا إلى القافة، وعلى هذا فلا إشكال.

والوجه الآخر— وهو الصحيح —: أن القافة تجرى ههنا كما تجرى بين الرجلين. قاله أحمد— في رواية ابن الحكم في يهودية ومسلمة ولدتا، فادعت اليهودية ولدت المسلمة— قيل له: يكون هذا في القافة؟ قال: ما أحسنه. اهـ.

والأحاديث المتقدمة التى دلت على أن الولد يأخذ الشبه من الأم تارة، ومن الأب تارة، تدل على صحة هذا القول.

فإن الحكم بالقافة إنما يتوهم بالشبه. وقد تقدم فى ذلك حديث عائشة وأم سلمة، وأنس بن مالك، وثوبان، وعبد الله بن سلام. وكون الأم يمكن معرفتها يقيناً— بخلاف الأب— لا يدل على أن القافة لا تعتبر فى حق المراتين، لأننا إنما نستعملها عند عدم معرفة الأم، ولا يلزم من عدم استعمالها عند تيقن معرفة الأم عدم استعمالها عند الجهل بها، كما أننا إنما نستعملها فى حق الرجلين عند عدم تيقن الفراش، لا عند تيقنه.

وأما كون داود وسليمان لم يعتبراهما فيما لا يكون ذلك شريعة لهما، وهو الظاهر، إذ لو كان ذلك شرعاً لدعوا القافة للولد.

وإما أن تكون القافة مشروعة فى تلك الشريعة، ولكن فى حق الرجلين، كما هو أحد القولين فى شريعتنا، وحيث لا كلام.



وإما أن تكون مشروعة مطلقاً، ولكن أشكل على نبي الله أمر الشبه بحيث لم يظهر لهما، وأن القائف لا يعلم الحال في كل صورة، بل قد يشبهه عليه كثيراً.

وعلى كل تقدير : فلا حجة في القصة على إبطال حكم القافة في شريعتنا . والله أعلم .

بل قصة داود وسليمان صريحة في إبطال إلحاق الولد بأمين ، فإنه لم يحكم به نبي من النبيين الكريمين - صلوات الله عليهما وسلامه - بل اتفقا على إلغاء هذا الحكم ، فالذي دلت عليه القصة لا يقولون به ، والذي يقولون به غير ما دلت عليه القصة .

### فصل : تضعيف حديث زيد بن أرقم

وأما حديث زيد بن أرقم - في قصة علي في الولد الذي ادعاه الثلاثة والإقراع بينهما - فهو حديث مضطرب جداً ، كما تقدم ذكره .

وقد قال علي بن سعيد : سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث ؟ فقال : هذا حديث منكر ، لا أدري ما هذا ؟ ولا أعرفه صحيحاً .

وقال له إسحاق بن منصور : حديث زيد بن أرقم : « أن ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد ؟ » قال : حديث عمر في القافة أعجب إليّ .

وذكر البخاري في تاريخه : أن عبد الله بن الخليل لا يتابع على هذا الحديث وهذا يوافق قول أحمد : أنه حديث منكر .

ويدل عليه أيضاً : ما رواه قابوس بن ظبيان عن أبيه عن علي رضي الله عنه : « أن رجلين وقعا على امرأة في طهر واحد ، فجاءت بولد ، فدعا له علي القافة ، وجعله ابنهما جميعاً ، يرثهما ويرثانه » (١) ، وهذا يدل على أن مذهب علي رضي الله عنه : الأخذ بالقافة دون القرعة .

وأيضاً : فالمعهود من استعمال القرعة إنما هو إذا لم يكن هناك مرجح سواها .

ومعلوم : أن القافة مرجحة : إما شهادة وإما حكماً ، وإما فتياً ، فلا يصار إلى القرعة مع وجودها .

وأيضاً : فنفاة القافة لا يأخذون بحديث علي في القرعة ، ولا بحديثه وحديث عمر في القافة ، فلا يقولون بهذا ولا بهذا .

(١) أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٢/ ٣٦٠) حديث رقم (١٣٤٧٤) من طريق أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم . . . . .

فنفقول: حديث على: إما أن يكون ثابتاً أو ليس بثابت، فإن لم يثبت فلا إشكال، وإن كان ثابتاً فهو واقعة عين تحتل وجوهاً:

أحدها: أنه لا يكون قد وجد في ذلك المكان وفي ذلك الوقت قائف، أو يكوف قد أشكل على القائف ولم يتبين له، أو يكون لعدم كون القيافة طريقاً شرعياً. وإذا احتملت القصة هذا وهذا، لم يعجزم بوقوع أحد الاحتمالات إلا بدليل، وقد تضمنت القصة أمرين مشكلين:

أحدهما: ثبوت النسب بالقرعة.

والثاني: إلزام من خرجت له القرعة بثلثي الدية للآخر.

فمن صحح الحديث ونفى الحكم والتعليل - كبعض أهل الظاهر - قال به ولم يلتفت إلى معنى ولا علة ولا حكمة. وقال: ليس هنا إلا التسليم والالتقياد.

وأما من سلك طريق التعليل والحكمة، فقد يقول: إنه إذا تعذرت القافة وأشكل الأمر عليها، كان المصير إلى القرعة أولى من ضياع نسب الولد، وتركه همللاً لا نسب له، وهو ينظر إلى ناكح أمه وواطنها. فالقرعة ههنا أقرب الطرق إلى إثبات النسب فإنها طريق شرعى، وقد سُدَّت الطرق سواها. وإذا كانت صالحة لتعيين الأملاك المطلقة، وتعيين الرقيق من الحر، وتعيين الزوجة من الأجنبية، فكيف لا تصلح لتعيين صاحب النسب من غيره؟.

والمعلوم أن طرق حفظ الأنساب أوسع من طرق حفظ الأموال. والشارع إلى ذلك أعظم تشوقاً، فالقرعة شرعت لإخراج المستحق تارة، ولتعيينه تارة، وههنا أحد المتداعيين هو أبوه حقيقة. فعلمت القرعة في تعيينه، كما عملت في تعيين الزوجة عند اشتباهاها بالأجنبية. فالقرعة تخرج المستحق شرعاً، كما تخرجه قلدراً.

وقد تقدم في تقرير صحتها واعتبارها ما فيه شفاء، فلا استبعاد في الإلحاق بها عند تعيينها طريقاً، بل خلاف ذلك هو المستبعد.

الأمر الثاني: إلزام من خرجت له القرعة بثلثي الدية لصاحب؛ ولهذا أيضاً وجه. فإن وطء كل واحد من الآخرين كان صالحاً لحصول الولد له، ويحتمل أن يكون الولد له في نفس الأمر. فلما خرجت القرعة لأحدهم: أبطلت ما كان من الواطئين من حصول الولد له، فقد بذر كل منهم بذراً يرجو به أن يكون الزرع له، فقد اشتركوا في البذر، فإذا فاز أحدهم بالزرع: كان من العدل أن يضمن لصاحبيه ثلثي القيمة، والدية قيمة الولد شرعاً، فلزمه ضمان ثلثيها لصاحبيه، إذ الثلثان عوض ثلثي الولد الذي استبد به دونهما، مع اشتراكهما في سبب حصوله.

وهذا أصح من كثير من الأحكام التي يثبتونها بأرائهم وأقيستهم، والمعنى فيه أظهر.

وقد اعتبر الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك في ولد المغرور، حيث حكموا بحريته، وألزموا الواطي فداءه بمثله لما قوت رقه على سيد الأمة، هذا مع أنه لم يوجد من سيدها هناك وطء يكون منه الولد، بل الزوج وحده هو الواطي، ولكن لما كان الولد تابعاً لأمه في الرق، كان يصدد أن يكون رقيقاً لسيدها. فلما فاته ذلك - بانعقاد الولد حراً عن أمته - ألزموا الواطي بأن يغرّم له نظيره، ولم يلزمه بالدية؛ لأنه إنما فوت عليه رقيقاً، ولم يفوت عليه حراً. وفي قصة علي: كان الذي فوته الواطي القارح حراً، فلزمته حصة صاحبيه من الدية، ولو كان واحداً لزمه نصف الدية.

فهذا أحسن وجوه الحديث. فإن كان صحيحاً عن رسول الله ﷺ، فالقول الصحيح هو القول بموجبه. ولا قول سواء وبالله التوفيق.

### فصل: الحكم فيما لا يتوقف على الدعوى

هذا كله في الحكم بين الناس في الدعوى.

وأما الحكم بينهم فيما لا يتوقف على الدعوى: فهو المسمى بالحسبة، والمتولى له: والى الحسبة.

وقد جرت العادة بإفراد هذا النوع بولاية خاصة، كما أفردت ولاية المظالم بولاية خاصة والمتولى لها يسمى والى المظالم، وولاية المال قبضاً وصرفاً بولاية خاصة والمتولى لذلك يسمى وزيراً وناظر البلد والمتولى لإحصاء المال ووجوهه وضبطه، وتسمى ولايته: ولاية استيفاء، والمتولى لاستخراجه وتمصيله ممن هو عليه، تسمى ولايته ولاية السر والمتولى لفصل الخصومات، وإثبات الحقوق، والحكم في الفروج والحكيم في الأنكحة والطلاق والتفقات، وصحة العقود ويطلانها: هو المخصوص باسم الحاكم والقاضي، وإن كان هذا الاسم يتناول

كل حاكم بين اثنين وقاض بينهما. فيدخل أصحاب هذه الولايات جميعهم تحت قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]

وتحت قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوُا اللَّهَ وَآخِشُونَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ

بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]

[المائدة: ٤٤٥]، وقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وتحت قوله: ﴿وَأَنْ احْكُم

يَتَّبِعُهُمُ بَإِذْنِ اللَّهِ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴿[المائدة: ٤٩]﴾، وقوله: ﷺ: «القضاة ثلاثة» (١)، وقوله: «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين» (٢)، وقوله: ﷺ: «المسقطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن - وكلنا يديه يمين - الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا» (٣). والمقصود: أن الحكم بين الناس في التنوع الذي لا يتوقف على الدعوى، هو المعروف بولاية الحسبة.

وقاعدته وأصله: هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ووصف به هذه الأمة، وفضلها لأجله على سائر الأمم التي أخرجت للناس، وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض كفاية، ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره من ذوى الولاية والسلطان فعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم. فإن مناط الوجوب هو القدرة فيجب على القادر ما لا يجب على العاجز. قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التناب: ١٦]، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (٤).

وجميع الولايات الإسلامية: مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن، والمطلوب منه: الصدق، مثل صاحب الديوان، الذي وظيفته: أن يكتب المستخرج والمصرف، والتقيب والعريف الذي وظيفته: إخبار ولي الأمر بالأحوال. ومنهم من يكون بمنزلة الأمر المطاع، والمطلوب منه: العدل، مثل الأمير والحاكم والمحاسب.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» باب: «في القاضي يخطئه» (٣/ ١٥٤٦) حديث رقم (٣٥٧٣)، والنسائي في «السنن» كتاب «القضاء» باب: «ذكر ما أعد الله للحاكم» (٣/ ٤٦١) حديث رقم (٥٩٩٢)، كلاهما من طريق خلف بن طلحة عن أبي هاشم عن أبي بريدة عن أبيه.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» باب: «في طلب القضاء» (٣/ ١٥٤٥) حديث رقم (٣٥٧١)، والترمذي في كتاب «الأحكام» باب: «ما جاء عن رسول الله ﷺ في القضاء» (٣/ ٦١٤) حديث رقم (١٣٢٥) وقال حسن: غريب من هذا الوجه، وابن ماجه في «الأحكام» باب: «ذكر القضاء» (٢/ ٧٧٤) حديث رقم (٢٣٠٨)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٢٣٠) حديث رقم (٧١٤٥) جميعاً من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٥٩) حديث رقم (٦٤٨٥)، والحاكم في «المستدرک» (٤/ ٨٨)، كلاهما من طريق سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما.

وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين وقد خرجاه ووافقه الذهبي.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الحج» باب: «فرض الحج مرة في العمر» (٥/ ١١١) ح ٤١٢ برواية أبي هريرة.

ومدار الولايات كلها: على الصدق في الأخبار، والعدل في الإنشاء. وهما قرينان في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ. قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]. وقال النبي ﷺ - لما ذكر الأمراء الظلمة: «من صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني، ولست منه ولا يرد على الخوض. ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فهو مني وأنا منه وسيرد على الخوض» (١)، وقال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٦﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧﴾﴾ [الشعراء: ٢٧١، ٢٧٢]، «فالأفَّاك»: الكاذب و«الأثيم»: الظالم الفاجر. وقال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، وقال النبي ﷺ: «عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة. وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار» (٢).

ولهذا يجب على كل ولي أمر أن يستعين في ولايته بأهل الصدق والعدل، والأمثل فالأمثل، وإن كان فيه كذب وفجور. فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، ويأقوام لا خلاق لهم. قال عمر رضى الله عنه: «من قلد رجلاً على عصابة، وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى لله منه، فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين».

والغالب: أنه لا يوجد الكامل في ذلك فيجب تحرى خير الخيرين، ودفع شر الشرين. وقد كان الصحابة رضى الله عنهم يفرحون بانتصار الروم والنصارى على المجوس عباد النار؛ لأن النصارى أقرب إليهم من أولئك، وكان يوسف الصديق عليه السلام نائباً لفرعون مصر، وهو وقومه مشركون؛ وفعل من الخير والعدل ما قدر عليه، ودعا إلى الإيمان بحسب الإمكان.



(١) إسناده صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٩٥) حديث رقم (٥٧٠٢) من طريق نافع عن ابن عمر... به.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخارى في كتاب «الأدب» باب: «قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ...﴾ [آل عمران: ١٠٢]» (١٠/ ٥٢٣) حديث رقم (٦٠٩٤)، ومسلم في كتاب «البر والصلة والأدب» باب: «تحريم النسيئة» (٨/ ٤٠٦، ٤٠٥) (١٠٣/ ٢٦٠٧) نووى، كلاهما من طريق جرير عن منصور عن عبد الله... به.

### فصل : عموم الولايات وخصوصها

إذا عرف هذا فعموم الولايات وخصوصها، وما يستفيد المتولى بالولاية: يُتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف. وليس لذلك حد في الشرع. فقد يدخل في ولاية القضاء- في بعض الأزمنة والأمكنة- ما يدخل في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر، وبالعكس. وكذلك الحسبة، وولاية المال. وجميع هذه الولايات في الأصل ولايات دينية، ومناصب شرعية. فمن عدل في ولاية من هذه الولايات، وساسها بعلم وعدل، وأطاع الله ورسوله بحسب الإمكان، فهو من الأمراء الأبرار العادلين. ومن حكم فيها بجهل وظلم، فهو من الظالمين المعتدين. و: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الأنفطار].

فولاية الحرب في هذه الأزمنة، في البلاد الشامية والمصرية وما جاورها: تختص بإقامة الحدود: من القتل، والقطع، والجلد. ويدخل فيها الحكم في دعاوى التهم التي ليس فيها شهود ولا إقرار، كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود وإقرار، من الدعاوى التي تتضمن إثبات الحقوق والحكم بإيصالها إلى أربابها، والنظر في الأبضاع والأموال التي ليس لها ولي معين، والنظر في حال نظار الوقوف، وأوصياء اليتامى، وغير ذلك.

وفي بلاد أخرى- كبلاد الغرب- ليس لوالى الحرب مع القاضى حكم في شيء، وإنما هو منفذ لما يأمر به متولى القضاء.

وأما ولاية الحسبة: فخاصتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما ليس من خصائص الولاة والقضاة، وأهل الديوان ونحوهم. فعلى متولى الحسبة أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها، ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس. وأما القتل: فإلى غيره. ويتعاهد الأئمة والمؤذنين، فمن فرط منهم فيما يجب عليه من حقوق الأمة، وخرج عن المشروع ألزمه به، واستعان فيما يعجز عنه بوالى الحرب والقاضى.

واعتناء ولاية الأمور بإلزام الرعية بإقامة الصلاة: أهم من كل شيء، فإنها عماد الدين، وأساسه وقاعدته. وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب إلى عماله: ﴿إِنْ أَهَمَّ أَمْرُكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةَ، فَمَنْ حَفَظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَقَّ دِينِهِ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا كَانَ لَهَا سِوَاهَا أَشَدَّ إِضَاعَةً﴾ (١).

ويأمر- والى الحسبة بالجمعة والجماعة وأداء الأمانة والصدق، والنصح في الأقوال

(١) صحيح: رواه مالك في «الموطأ» (١/٦، ٧) من طريق نافع عن عمر... به.

وفي إسناده انقطاع حيث إن نافعاً لم يلق عمر رضى الله عنه.

والأعمال، وينهى عن الخيانة، وتطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات والبياعات، ويتفقد أحوال المكايل والموازين، وأحوال الصناعات الذين يصنعون الأطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم على الإطلاق كالآلات الملاهي، وثياب الحرير للرجال. ويمنع من اتخاذ أنواع المسكرات. ويمنع صاحب كل صناعة من الغش في صناعته. ويمنع من إفساد نقود الناس وتغييرها. ويمنع من جعل النقود متجراً فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله. بل الواجب أن تكون النقود رءوس أموال، يتجر بها ولا يتجر فيها، وإذا حرم السلطان سكة أو نقداً منع من الاختلاط بما أذن في المعاملة به.

ومعظم ولايته وقاعدتها: الإنكار على هؤلاء الزغلية، وأرباب الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها. فإن هؤلاء يفسدون مصالح الأمة. والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه. فعليه ألا يهمل أمرهم، وأن ينكل بهم وأمثالهم. ولا يرفع عنهم عقوبته، فإن البلية بهم عظيمة، والمضرة بهم شاملة ولا سيما هؤلاء الكيماويين الذين يغشون النقود والجواهر، والعطر والطيب وغيرها، يضاهئون بزغلهم وغشهم خلق الله. والله تعالى لم يخلق شيئاً فيقدر العباد أن يخلقوا كخلقه. قال تعالى - فيما حكى عنه رسوله صلوات الله وسلامه عليه - : «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا ذرة فليخلقوا شعيرة»<sup>(١)</sup>.

ولهذا كانت المصنوعات كالطباخ والملابس والمساكن - غير مخلوقة إلا بتوسط الناس. وقال تعالى: ﴿وَايَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْحُونِ﴾<sup>(٢)</sup> وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ<sup>(٣)</sup> ﴿٤٧﴾ ليس: [٤١، ٤٢]، وقال تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْمِلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ<sup>(٥)</sup> ﴿٤٨﴾ [الصفحات: ٩٥، ٩٦]، وكانت للخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدور لبنى آدم أن يصنعوها، لكن يشبهون بها على سبيل الغش، وهذا حقيقة الكيemia، فإنها ذهبت مشبهة.

ويدخل في المنكرات: ما نهى الله ورسوله من العقود المحرمة، مثل عقود الربا صريحاً واحتياطاً، وعقود الميسر، كبيع الغرر<sup>(٦)</sup>، وكحبل الحبلية<sup>(٧)</sup>، والملازمة

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «اللباس» باب: «نفق الصور» (١٠/٣٩٨) حديث رقم (٥٩٥٣)، ومسلم في كتاب «اللباس» باب: «تحریم التصوير» (٧/٣٤٠ ح ١٠١)، كلاهما من طريق أبي هريرة... به.  
(٢) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٥٣) حديث رقم (١٥١٣) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة... به.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٧٥٣) حديث رقم: (٢٠٣٦)، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٥٣) حديث رقم (١٥١٤)، كلاهما من طريق نافع عن ابن عمر... به.

والمناقلة<sup>(١)</sup>، والنَّجَش<sup>(٢)</sup>. وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها، وتَصْرِيَةُ الدَّابَّةِ اللَّبُون<sup>(٣)</sup>، وسائر أنواع التدليس<sup>(٤)</sup>، وكذلك سائر الحيل للمحرمة على أكل الربا. وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يكون من واحد، كما إذا باعه سلعة بنسيئة، ثم اشتراها منه بأقل من ثمنها نقداً، حيلة على الربا.

ومنها: ما تكون ثنائية، وهي أن تكون من اثنين مثل أن يجمع إلى القرض: بيعاً أو إجارة أو مساقاة أو مزارعة ونحو ذلك. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك»<sup>(٥)</sup>، قال الترمذي:

= مجمل الحيلة: الحيل بالتحريك: مصدر سمي به الحمول كما سمي بالحمل. وإنما دخلت عليه التاء للإشعار بمعنى الأثوة فيه فالحيل الأول يراد به ما في بطون النوق من الحمل. والحيل الثاني الذي في بطون النوق. (الغريب في النهاية/ ٣٣٤).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٢/١) حديث رقم (٥٥٩) من طريق حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة... به.

ومسلم في «صحيحه» (١٥١١/١/٥) (نوى) من طريق الأعرج عن أبي هريرة... به.  
(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ص ٩٧١) حديث رقم: (٢٥٧٧)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ص ١١٥٥) حديث رقم (٢٥٧٧)، كلاهما من طريق عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة... به.  
النجش: هو أن يمدح السلعة ليتفقهها ويروجها أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها. النهاية في غريب الحديث (٥/ ص ٢٠)، والنجش هو: زيادة المكترى ليزيد غيره فيغريه. (لسان العرب ٢/ ص ٥٤٩).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ص ٧٥٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٥).  
تصريّة الدابة: وهي إذا لم يحلها أياماً حتى يجتمع اللين في ضرعها.

(٤) صحيح الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره من طريق إسماعيل عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أمر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فالت أصابعه بللاً فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام» قال: أصابته السماء يا رسول الله قال: «ألا تضعها فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس منا» أخرجه مسلم (١/ ص ٩٩/ ح ١٠٢).  
التدليس: في البيع: كتمان عيب السلعة عن المشتري. (مختار الصحاح/ ج ١/ ص ٨٧)، وزاد منظور بقوله: قال الأزهرى: ومن هذا أخذ التدليس في الإستاذ وهو أن يحدث المحدث عن الشيخ الأكبر وقد كان رآه إلا إنه سمع ما أسنده إليه من غيره من دونه وقد فعل ذلك جماعة الثقات. (لسان العرب/ ٦/ ص ٨٦/ باب دلس).

(٥) حسن: أخرجه أبو داود في كتاب «البيع» باب: «في الرجل يبيع ما ليس عنده» (٣/ ص ١٥١٨) حديث رقم (٣٥٠٤)، والترمذي في كتاب «البيع» باب: «كراهية ما ليس عندك» (٣/ ص ٥٣٥) حديث رقم (١٢٣٤)، كلاهما من طريق أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حتى ذكر عبد الله بن عمرو... به.  
وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.



حديث صحيح . وفي سنن أبي داود عن النبي ﷺ أنه قال : « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا »<sup>(١)</sup>.

ومنها : ما تكون ثلاثية . وهي أن يدخل بينهما محللاً للربا . فيشتري السلعة من أكل الربا ، ثم يبيعها لمعطى الربا إلى أجل ، ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستعيدها المحلل . وهذه المعاملات : منها ما هو حرام بالاتفاق ، مثل التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعى ، أو بغير الشرط الشرعى ، أو يقلب فيها الدين على المعسر . فإن المعسر يجب إنظاره ، ولا تجوز الزيادة عليه بمعاملة ولا غيرها . ومتى استحل المرابي قلب الدين ، وقال للمدين : إما أن تقضى ، وإما أن تزيد فى الدين والمدة : فهو كافر . يجب أن يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، وأخذ ماله فيثأب لبيت المال .

فعلى وإلى الحسبة إنكار ذلك جميعه والنهى عنه ، وعقوبة فاعله . ولا يتوقف ذلك على دعوى ومدعى عليه ، فإن ذلك من المنكرات التي يجب على ولي الأمر إنكارها ، والنهى عنها .

### فصل : تلقى السلع تغريير بالبايع

ومن المنكرات : تلقى السلع قبل أن تحيى إلى السوق فإن النبي ﷺ نهى عن ذلك ، لما فيه من تغريير البائع . فإنه لا يعرف السعر ، فيشتري منه المشتري بدون القيمة ؛ ولذلك أثبت له النبي ﷺ الخيار إذا دخل إلى السوق ، ولا نزاع فى ثبوت الخيار له مع الغبن .

وأما ثبوته بلا غبن : ففيه عن أحمد روايتان :

إحدهما : يثبت . وهو قول الشافعى لظاهر الحديث .

والثانية : لا يثبت لعدم الغبن ؛ ولذلك ثبت الخيار للمشتري المسترسل إذا غبن . وفى الحديث : « غبن المسترسل ربا »<sup>(٢)</sup> ، وفى تفسيره قولان : أحدهما : أنه الذى لا يعرف قيمة السلعة . والثانى - وهو المنصوص عن أحمد - أنه الذى لا يماكس ، بل يسترسل إلى البائع ، ويقول : أعطنى هذا .

(١) حسن : أخرجه أبو داود فى كتاب « البيوع » باب : « فىمن باع بيعتين فى بيعة » (٣/ ص ١٥٠١) حديث رقم (٣٤٦١) ، ورواه البيهقى فى « السنن » (٥/ ص ٣٤٣) ، وابن حبان فى « الموارد » (٣/ ص ٤٤٤) حديث رقم (١١١٠) ، والحاكم فى « المستدرک » (٢/ ص ٤٥) جميعاً من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة . . . به .

(٢) إسناده ضعيف : رواه البيهقى (٥/ ص ٣٤٩) برواية نجاشير ، ورواه الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٤/ ص ٧٦) برواية أبى أمامة ، وقال رواه الطبرانى فى الكبير وفيه مولى ابن عمير الأعمش وهو ضعيف جداً .

وليس لأهل السوق أن يبيعوا الماكس بسعر، ويبيعوا المسترسل بغيره. وهذا مما يجب على وإلى الحسبة إنكاره، وهذا بمنزلة تلقى السلع، فإن القادم جاهل بالسعر.

ومن هذا: تلقى سوقة الحجيج الجلب من الطريق، وسبقهم إلى المنازل يشترون الطعام والعلف، ثم يبيعونه كما يريدون: فيمنعهم وإلى الحسبة من التقدم لذلك، حتى يقدم الركب، لما في ذلك من مصلحة الركب، ومصلح الجالب، ومتى اشتروا شيئاً من ذلك منعهم من بيعه بالغبن الفاحش.

ومن ذلك: نهى النبي ﷺ: «أن يبيع حاضر لباد. دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»<sup>(١)</sup>، قيل لابن عباس: ما معنى قوله: «لا يبيع حاضر لباد؟» قال: «لا يكون له سمسار»<sup>(٢)</sup>.

وهذا النهي لما فيه من ضرر المشتري، فإن المقيم إذا وكله القادم في بيع سلعة يحتاج الناس إليها، والقادم لا يعرف السعر: أضر ذلك بالمشتري، كما أن النهي عن تلقى الجلب لما فيه من الإضرار بالبائعين.

ومن ذلك: الاحتكار لما يحتاج الناس إليه. وقد روى مسلم في صحيحه عن معمر بن عبد الله العدوي أن النبي ﷺ قال: «لا يحتكر إلا خاطئ»<sup>(٣)</sup>، فإن المحتكر الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاء عليهم: هو ظالم لعموم الناس؛ ولهذا كان لولى الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل، عند ضرورة الناس إليه. مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه، والناس في مخمصة، أو سلاح لا يحتاج إليه، والناس يحتاجون إليه للجهاد، أو غير ذلك. فإن من اضطر إلى طعام غيره: أخذه منه بغير اختياره بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه، إلا بأكثر من سعره، فأخذه منه بما طلب: لم تجب عليه إلا قيمة مثله.

(١) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «اليوع» باب: «تحريم بيع الحاضر للبادي» (٣/ ص ١١٠٧/ ٢٠)، وأبو داود في كتاب «اليوع» باب: «في النهي عن أن يبيع حاضر لباد» (٣/ ص ١٤٩٤) حديث رقم (٣٤٤٢)، كلاهما عن أبي الزبير عن جابر... به.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ص ٧٩٥) حديث رقم (٢١٥٤)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ص ١١٥٧) حديث رقم (١٥٢١)، كلاهما من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس... به.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «المساقاة» باب: «تحريم الاحتكار في الأقوات» (٣/ ص ١٢٢٨) حديث رقم (١٣٠)، وأبو داود في كتاب «اليوع» باب: «في النهي عن الحكرة» (٣/ ص ١٤٩٦) حديث رقم (٣٤٤٧)، والترمذي في كتاب «اليوع» باب: «في الاحتكار» (٣/ ص ٥٦٧) حديث رقم (١٢٧٦). وقال أبو عيسى: حسن صحيح، جميعاً من طريق سعيد بن المسيب عن معمر بن أبي معمر أحد بني عبد بن كعب... به.

وكذلك من اضطر إلى الاستدانة من الغير فأبى أن يعطيه إلا برباً، أو معاملة ربوية، فأخذه منه بذلك : لم يستحق عليه إلا مقدار رأس ماله .

وكذلك إذا اضطر إلى منافع ماله ، كالحیوان والقطر والفأس ونحوها : وجب عليه بذلها له مجاناً ، في أحد الوجهين . وهو الأصح . وأجرة المثل في الآخر ولو اضطر إلى طعامه وشرابه ، فحسبه عنه حتى مات جوعاً وعطشاً : ضمنه بالدية عند الإمام أحمد . واحتج بفعل عمر بن الخطاب ، وقيل له : تذهب إليه ؟ فقال : إى والله .

### فصل : حكم التسعير

وأما التسعير : فمنه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز .

فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه ، أو منعهما عما أباح الله لهم فهو حرام . وإذا تضمن العدل بين الناس ، مثل إكراههم على من يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ، ومنعهما عما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل فهو جائز ، بل واجب .

فأما القسم الأول : فمثل ما روى أنس قال : غلا السعر على عهد النبي ﷺ . فقالوا : يا رسول الله ، لو سَعَرْت لَنَا ؟ فقال : « إن الله هو القابض والرازق ، اليأسط المسعّر . وإنى لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال »<sup>(١)</sup> ، رواه أبو داود والترمذی وصححه .

فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر - إما لقلة الشيء ، وإما لكثرة الخلق - فهذا إلى الله . فالإزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها : إكراه بغير حق .

وأما الثاني : فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها ، مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة . فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا لإلزامهم بقيمة المثل ، فالتسعير ههنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به .

(١) صحيح : أخرجه أبو داود في كتاب « البيوع » باب : « في التسعير » (٣/ ص ١٤٩٨) حديث رقم (٣٤٥١) ، وابن ماجه في كتاب « التجارات » باب : « من كره أن يسعر » (٢/ ص ٧٤١) حديث رقم (٢٢٠٠) ، والترمذی في كتاب « البيوع » باب : « ما جاء في التسعير » (٣/ ص ٦٠٥) حديث رقم (١٣١٤) .

قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ، جميعاً من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك . . به .

### فصل : ظلم المؤجر

ومن أقبح الظلم : إيجار الحانوت على الطريق، أو في القرية، بأجرة معينة على ألا يبيع أحد غيره. فهذا ظلم حرام على المؤجر والمستأجر. وهو نوع من أخذ أموال الناس قهراً، وأكلها بالباطل. وفاعلة قد تحجر واسعاً. فيخاف عليه أن يحجر الله عنه رحمته، كما حجر على الناس فضله وورقه.

### فصل : وجوب التسعير على أهل الظلم

ومن ذلك : أن يلزم الناس ألا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف إلا ناس معروفون. فلا تباع تلك السلعة إلا لهم، ثم يبيعونها هم بما يريدون. فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب، فهذا من البغى في الأرض والفساد، والظلم الذي يحبس به قَطْر السماء. وهؤلاء يجب التسعير عليهم، وألا يبيعوا إلا بقيمة المثل. ولا يشتروا إلا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء؛ لأنه إذا منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه، فلو سَوَّح لهم أن يبيعوا بما شاءوا أو يشتروا بما شاءوا: كان ذلك ظلماً للناس، ظلماً للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع، وظلماً للمشتريين منهم.

فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع. وحقيقته : إلزامهم بالعدل، ومنعهم من الظلم. وهذا كما أنه لا يجوز الإكراه على البيع بغير حق، فيجوز أو يجب الإكراه عليه بحق، مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب، والنفقة الواجبة، ومثل البيع للمضطّر إلى طعام أو لباس، ومثل الغراس والبناء الذي في ملك الغير. فإن لرب الأرض أن يأخذه بقيمة المثل، ومثل الأخذ بالشفعة. فإن للشفيع أن يملك الشَّقْص<sup>(١)</sup> بثمنه قهراً. وكذلك السراية في العتق، فإنها تخرج الشَّقْص من ملك الشريك قهراً، وتوجب على المعتق المعاوضة عليها قهراً. وكل من وجب عليه شيء من الطعام واللباس والرقيق والمركوب - بحج أو كفارة أو نفقة - فمتى وجده بثمان المثل وجب عليه شراؤه، وأجبر على ذلك، ولم يكن له أن يمتنع حتى يُبذل له مجاناً، أو بدون ثمن المثل.

\*\*\*

(١) الشَّقْص: الشقيص هو الطائفة من الشيء والقطعة من الأرض والجمع اشخاص وشَقاص. (لسان العرب/ ٧/ ص ٤٨/ مادة شَقص).

### فصل : معارضة الغلاء

ومن ههنا : منع غير واحد من العلماء - كأبي حنيفة وأصحابه - القسامين الذين يقسمون العقار وغيره بالأجرة : أن يشتركوا . فإنهم إذا اشتركوا - والناس يحتاجون إليهم - أغلوا عليهم الأجرة .

قلت : وكذلك ينبغي لو ألى الحسبة أن يمنع مغسلى الموتى والحمالين لهم من الاشتراك ، لما في ذلك من إغلاء الأجرة عليهم . وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس إلى منافعهم ، كالشهود والدلائل وغيرهم ، على أن في شركة الشهود مبطلاً آخر ، فإن عمل كل واحد منهم متميز عن عمل الآخر ، لا يمكن الاشتراك فيه . فإن الكتابة متميزة ، والتحمل متميز ، والأداء متميز ، لا يقع في ذلك اشتراك ولا تعاون ، فبأى وجه يستحق أحدهما أجرة عمل صاحبه ؟ .

وهذا بخلاف الاشتراك في سائر الصنائع . فإنه يمكن أحد الشريكين أن يعمل بعض العمل والآخر بعضه ؛ ولهذا إذا اختلفت الصنائع : لم تصح الشركة على أحد الوجهين ، لتعذر اشتراكهما في العمل . ومن صحيحها نظر إلى أنهما يشتركان فيما تتم به صناعة كل واحد منهما من الحفظ والنظر إذا خرج لحاجة ، فيقع الاشتراك فيما يتم به من عمل كل واحد منهما ، وإن لم يقع في عين العمل .

وأما شركة الدلائل ففيها أمر آخر ، وهو أن الدلال وكيل صاحب السلعة في بيعها . فإذا شارك غيره في بيعها كان توكيلاً له فيما وكل فيه . فإن قلنا : ليس للوكيل أن يوكل : لم تصح الشركة وإن قلنا : له أن يوكل : صحت .

فعلى وإلى الحسبة . أن يعرف هذه الأمور ، ويراعيها ، ويراعى مصالح الناس وهيئات هيئات ذهب ما هنالك .

والمقصود : أنه إذا منع القسامون ونحوهم من الشركة ، لما فيها من التواطؤ على إغلاء الأجرة ، فمنع البائعين الذين تواطؤوا على ألا يبيعوا إلا بثمن مقدر أولى وأحرى .

وكذلك يمنع وإلى الحسبة المشتريين من الاشتراك في شيء لا يشتريه غيرهم ، لما في ذلك من ظلم البائع .

وأيضاً : فإذا كانت الطائفة التي تشتري نوعاً من السلع أو تبيعها قد تواطؤوا على أن يهضموا ما يشترونه ، بدون ثمن المثل ، ويبيعوا ما يبيعونه بأكثر من ثمن المثل ، ويقسموا ما يشتركون فيه من الزيادة : كان إقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والعدوان . وقد قال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ ﴾ [المائدة : ٢] ، ولا ريب أن هذا أعظم إثماً وعدواناً من تلقى السلم وبيع الحاضر للبادي ، ومن النجش .

### فصل : تعلم الصناعات

ومن ذلك : أن يحتاج الناس إلى صناعة طائفة - كالزراعة والنساجية والبناء وغير ذلك - فلولى الأمر : أن يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك .

ولهذا قالت طائفة من أصحاب أحمد والشافعي : إن تعلم هذه الصناعات فرض على الكفاية ، لحاجة الناس إليها ، وكذلك تجهيز الموتى ودفنهم ، وكذلك أنواع الولايات العامة والخاصة التي لا تقوم مصلحة الأمة إلا بها .

وكان النبي ﷺ يتولى أمر ما يليه بنفسه ويولى فيما بعده ، كما ولى على مكة عتّاب ابن أسيد ، وعلى الطائف عثمان بن أبي العاص الثقفي ، وعلى قرى عرينة خالد بن سعيد ابن العاص ، ويعث علياً ومعاذ بن جبل وأباً موسى الأشعري إلى اليمين . وكذلك كان يؤمر على السرايا ، ويبعث السعاة على الأموال الزكوية ، فيأخذونها ممن هي عليه ، ويدفعونها إلى مستحقيها ، فيرجع الساعي إلى المدينة وليس معه إلا سوطه ، ولا يأتي بشيء من الأموال إذا وجد لها موضعاً يضعها فيه .

### فصل : محاسبة العمال

وكان النبي ﷺ يستوفى الحساب على عماله ، يحاسبهم على المستخرج والمصروف ، كما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي : أن النبي ﷺ استعمل رجلاً من الأزد ، يقال له : ابن اللبينة ، على الصدقات فلما رجع حاسبه . فقال : هذا لكم . وهذا أهدي إلي . فقال النبي ﷺ : « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله ، فيقول : هذا لكم وهذا أهدي إلي ؟ أفلا تعد في بيت أبيه وأمه ، فنظر : أيهدي إليه أم لا ؟ والذي نفسي بيده ، لا نستعمل رجلاً على العمل مما ولانا الله ، فيغل منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة ، إن كان بعيراً له رغاء ، وإن كانت بقرة لها خوار ، وإن كانت شاة تيعر ، ثم رفع يديه إلى السماء ، وقال : اللهم هل بلغت ؟ قالها مرتين ، أو ثلاثاً » (١) .

والمقصود : أن هذه الأعمال متى لم يقم بها إلا شخص واحد صارت فرض عين عليه . فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم ، أو نساجتهم ، أو بنائهم . صارت هذه الأعمال مستحقة عليهم ، يجبرهم ولى الأمر عليها بعوض المثل . ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم ، كما إذا احتاج الجند

(١) متفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب «الأحكام» باب : «هدايا العمال» (١٣/ ١٧٥) ص (١٧٥) حديث رقم (٧١٧٤) ، ومسلم في كتاب «الإمارة» باب : «تعريم هدايا العمال» (٣/ ١٤٦٣ ح ٢٦٦) ، كلاماً من طريق سفيان عن الزهري عن عروة عن أبي حميد الساعدي . . . به .

المرصدون للجهد إلى فلاحه أرضهم وألزم من صناعته الفلاحة أن يقوم بها: ألزم الجند بالألا يظلموا الفلاح، كما يلزم الفلاح بأن يفلح.

ولو اعتمد الجند والأمراء مع الفلاحين: ما شرعه الله ورسوله، وجاءت به السنة، وفعله الخلفاء الراشدون. لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم. وافتتح الله عليهم بركات من السماء والأرض، وكان الذي يحصل لهم من المكمل أضعاف ما يحصلونه بالظلم والعدوان، ولكن يأبى جهلهم وظلمهم إلا أن يرتكبوا الظلم والإثم، فيمنعوا البركة وسعة الرزق، فيجتمع لهم عقوبة الآخرة، ونزع البركة في الدنيا.

فإن قيل: وما الذي شرعه الله ورسوله، وفعله الصحابة، حتى يفعله من وفقه الله؟

قيل: المزارعة العادلة، التي يكون المقطع والفلاح فيها على حد سواء من العدل، لا يختص أحدهما عن الآخر بشيء من هذه الرسوم التي ما أنزل الله بها من سلطان. وهي التي خربت البلاد وأفسدت العباد ومنعت الغيث، وأزالت البركات، وعرضت أكثر الجند والأمراء لأكل الحرام. وإذا نبت الجسد على الحرام فالنار أولى به.

وهذه المزارعة العادلة: هي عمل المسلمين على عهد النبي ﷺ، وعهد خلفائه الراشدين، وهي عمل آل أبي بكر وآل عمر، وآل عثمان، وآل علي، وغيرهم من بيوت المهاجرين وهي قول أكابر الصحابة، كابن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت وغيرهم. وهي مذهب فقهاء الحديث، كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وداود بن علي، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي بكر بن المنذر، ومحمد بن نصر المروزي. وهي مذهب عامة أئمة المسلمين، كالليث بن سعد، وابن أبي ليلى، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن وغيرهم.

وكان النبي ﷺ قد عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع حتى مات (١). ولم تزل تلك المعاملة حتى أجلاهم عمر عن خيبر. وكان قد شارطهم أن يعمروها من أموالهم، وكان البذر منهم، لا من النبي ﷺ.

ولهذا كان الصحيح من أقوال العلماء: أن البذر يجوز أن يكون من العامل كما مضت به السنة، بل قد قالت طائفة من الصحابة: لا يكون البذر إلا من العامل، لفعل النبي ﷺ؛ ولأنهم أجروا البذر معجى النفع والماء.

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٨٢٠) حديث رقم (٢٢٠٣) من طريق نافع عن ابن عمر... به، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٨٦) حديث رقم (١٥٥١) من طريق يحيى وهو القطان عن عبد الله أخبرني نافع عن ابن عمر... به.

والصحيح: أنه يجوز أن يكون من رب الأرض وأن يكون من العامل، وأن يكون منهما. وقد ذكر البخارى في صحيحه: «أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عامل الناس على: إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا»<sup>(١)</sup>.

والذين منعوا المزارعة: منهم من احتج بأن النبى ﷺ: «نهى عن المخابرة»<sup>(٢)</sup>، ولكن الذى نهى عنه هو الظلم، فإنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها. ويشترطون ما على الماذينات وأقبال الجدول، وشيئا من التين يختص به صاحب الأرض ويقتسمان الباقي.

وهذا الشرط باطل بالنص والإجماع، فإن المعاملة مبناهما على العدل من الجانبين. وهذه المعاملات من جنس المشاركات، لا من باب المعاوضات، والمشاركة العادلة: هى أن يكون لكل واحد من الشريكين جزء شائع، فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر كان ظلماً.

فهذا هو الذى نهى عنه النبى ﷺ، كما قال الليث بن سعد: الذى نهى عنه النبى ﷺ من ذلك أمر إذا نظر ذو البصيرة بالحلال والحرام فيه علم أنه لا يجوز، وأما ما فعله هو وفعله خلفاؤه الراشدون والصحابه فهو العدل المحض الذى لا ريب فى جوازه.

### فصل: أحكام المشاركات

وقد ظن طائفة من الناس: أن هذه المشاركات من باب الإجارة بعوض مجهول. فقالوا: القياس يقتضى تحريمها.

ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة، وأباح المضاربة استحساناً للحاجة؛ لأن الدراهم لا تؤجر، كما قال أبو حنيفة.

ومنهم من أباح المساقاة: إما مطلقاً، كقول مالك والشافعى فى القديم، أو على النخل والعنب خاصة، كالجديد له؛ لأن الشجر لا يمكن إجارته، بخلاف الأرض، وأباح ما يحتاج إليه من المزارعة، تبعاً للمساقاة.

ثم منهم من قدر ذلك بالثلث، كقول مالك.

ومنهم من اعتبر كون الأرض أغلب، كقول الشافعى.

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى «صحيحه» (٢/ ص ٨٢٠) حديث رقم (٢٢٠٣)، ومصنف ابن أبى شيبة (٧/ ص ٤٢٦) حديث رقم (٢٧٠١٦) من طريق أبو خالد عن يحيى بن سعيد... به.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود فى كتاب «اليبوع» باب: «فى المخابرة» (٣/ ص ١٤٧٩) حديث رقم (٣٤٠٤)، وابن ماجه فى كتاب «التجارات» باب: «المزينة وللحاقلة» (٢/ ص ٧٦٦) حديث رقم: (٢٢٦٦)، كلاهما من طريق حماد عن أيوب عن أبى الزبير عن حماد وسعيد بن المسيب ثم اتفقوا عن جابر بن عبد الله... به.



وأما جمهور السلف والفقهاء، فقالوا: ليس ذلك من باب الإجارة في شيء، بل هو من باب المشاركات، التي مقصود كل منهما مثل مقصود صاحبه، بخلاف الإجارة. فإن هذا مقصوده العمل، وهذا مقصوده الأجرة؛ ولهذا كان الصحيح أن هذه المشاركات إذا فسدت وجب فيها نصيب المثل، لا أجرة المثل فيجب من الريح والنماء في فاسدها نظير ما يجب في صحيحها، لا أجرة مقدرة. فإن لم يكن ربح ولا نماء، لم يجب شيء. فإن أجرة المثل قد تستغرق رأس المال وأضعافه وهذا ممتنع. فإن قاعدة الشرع: أنه يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح منها، كما يجب في النكاح الفاسد مهر المثل. وهو نظير ما يجب في الصحيح. وفي البيع الفاسد إذا فات: ثمن المثل. وفي الإجارة الفاسدة أجر المثل، فكذلك يجب في المضاربة الفاسدة: ربح المثل. وفي المساقاة والمزارعة الفاسدة: نصيب المثل. فإن الواجب في صحيحها ليس هو أجرة مسماة، فتجب في فاسدها أجرة المثل، بل هو جزء شائع من الريح، فيجب في الفاسدة نظيره.

قال شيخ الإسلام وغيره من الفقهاء: والمزارعة أحل من المؤاجرة، وأقرب إلى العدل، فإنهما يشتركان في المغرم، والمغنم، بخلاف المؤاجرة، فإن صاحب الأرض تسلم له الأجرة والمستأجر قد يحصل له زرع، وقد لا يحصل.

والعلماء مختلفون في جواز هذا وهذا. والصحيح جوازهما، سواء كانت الأرض إقطاعاً أم غيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وما علمت أحداً من علماء الإسلام - من الأئمة الأربعة ولا غيرهم - قال: إجارة الإقطاع لا تجوز. وما زال المسلمون يؤجرون إقطاعاتهم قرناً بعد قرن، ومن زمن الصحابة إلى زمننا هذا، حتى أحدث بعض أهل زماننا فابتدع القول ببطلان إجارة الإقطاع.

وشبهته: أن المقطع لا يملك المنفعة فيصير كالمستعير لا يجوز أن يكرى الأرض المعارة، وهذا القياس خطأ من وجهين:

أحدهما: أن المستعير لم تكن المنفعة حقاً له. وإنما تبرع المعير بها. وأما أراضي المسلمين فمنفعتهم حق للمسلمين، وولى الأمر قاسم بينهم حقوقهم. ليس متبرعاً لهم كالمعير. والمقطع مستوفي المنفعة بحكم الاستحقاق، كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف وأولى وإذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الوقف - وإن أمكن أن يموت فتتفسخ الإجارة بموته على الصحيح - فلا يجوز للمقطع أن يؤجر الإقطاع وإن انفسخت الإجارة بموته أولى.

الثاني: أن المعير لو أذن في الإجارة جازت الإجارة، وولى الأمر يأذن للمقطع في الإجارة، فإنه إنما أقطعهم ليتفعوا بها: إما بالمزراعة، وإما بالإجارة. ومن منع الانتفاع بها بالإجارة والمزراعة فقد أفسد على المسلمين دينهم وديارهم وألزم الجند والأمرء أن يكونوا هم الفلاحين، وفي ذلك من الفساد ما فيه.

وأيضاً: فإن الإقطاع قد يكون دوراً وحوانيت، لا ينتفع بها المقطع إلا بالإجارة. فإذا لم تصح إجارة الإقطاع تعطلت منافع ذلك بالكلية، وكون الإقطاع معرضاً لرجوع الإمام فيه: مثل كون الموهوب للولد معرضاً لرجوع الوالد فيه. وكون الصداق قبل الدخول معرضاً لرجوع نصفه أو كله إلى الزوج، وذلك لا يمنع صحة الإجارة بالاتفاق. فليس مع المبتل نص ولا قياس ولا مصلحة، ولا نظير.

وإذا أبطلوا الزراعة والإجارة لم يبق بيد الجند إلا أن يستأجروا من أموالهم من يزرع الأرض ويقوم عليها. وهذا لا يكاد يفعله إلا القليل من الناس؛ لأنه قد يخسر ماله، ولا يحصل له شيء، بخلاف المشاركة، فإنهما يشتركان في المغنم والمغرم، فهي أقرب إلى العدل.

وهذه المسألة ذكرت استطراداً، وإلا فالقصد: أن الناس إذا احتاجوا إلى أرباب الصناعات - كالفلاحين وغيرهم - أجبروا على ذلك بأجرة المثل، وذا من التيسير الواجب، فهذا تسعير في الأعمال.

وأما التسعير في الأموال: فإذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد وآلات. فعلى أربابه أن يبيعوه بعوض المثل، ولا يمكنوا من حبسه إلا بما يريدونه من الثمن. والله تعالى قد أوجب الجهاد بالنفس والمال، فكيف لا يجب على أرباب السلاح بذله بقيمته؟ ومن أوجب على العاجز بيئته أن يخرج من ماله ما يحتاج له الغير عنه ولم يوجب على المستطيع بماله أن يخرج ما يجاهد به الغير: فقولوه ظاهر التناقض. وهذا أحد الروايتين عن الإمام أحمد، وهو الصواب.

### فصل

وإنما لم يقع التسعير في زمن النبي ﷺ بالمدينة؛ لأنهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء، ولا من يبيع طحيناً وخبزاً، بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم. وكان من قدم بالحب لا يتلقاه أحد؛ بل يشتريه الناس من الجلّالين؛ ولهذا جاء في الحديث:

«الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون»<sup>(١)</sup>.

وكذلك لم يكن في المدينة حائك، بل كان يُقدّم عليهم بالثياب من الشام واليمن وغيرهما فيشترونها ويلبسونها .

### فصل : تنازع الصحابة في التسعير

وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين :

إحداهما : إذا كان للناس سعر غالب ، فأراد بعضهم أن يبيع بأعلى من ذلك ، فإنه يُمنع من ذلك عند مالك . وهل يُمنع من النقصان ؟ على قولين لهم .

واحتج مالك رحمه الله بما رواه في موطنه عن يونس بن سيف عن سعيد بن المسيب : «أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبي بلتعة ، وهو يبيع زيباً له بالسوق . فقال له عمر : إما أن تزيد في السعر ، وإما أن ترفع من سوقنا»<sup>(٢)</sup> ، قال مالك : لو أن رجلاً أراد فساد السوق فحطّ عن سعر الناس : لرأيت أن يقال له : إما لحقت بسعر الناس ، وإما رفعت وإما أن يقول للناس كلهم : لا تبيعوا إلا بسعر كذا فليس ذلك بالصواب . وذكر حديث عمر بن عبد العزيز في أهل الأبلّة ، حين حطّ سعرهم لمنع البحر فكتب : «خلّ بينهم وبين ذلك . فإنما السعر بيد الله» .

قال ابن رشد<sup>(٣)</sup> في كتاب البيان : أما الجلابون فلا خلاف في أنه لا يَسعّر عليهم شيء مما جلبوه وإنما يقال لمن شدّ منهم ، فباع بأعلى مما يبيع به العامة : إما أن يبيع بما يبيع به العامة ، وإما أن ترفع من السوق كما فعل عمر بن الخطاب بحاطب بن أبي بلتعة ؛ إذ مر به وهو يبيع زيباً له في السوق ، فقال له : «إما أن تزيد في السعر ، وإما أن ترفع من سوقنا» لأنه كان يبيع بالدرهم الواحد أقل مما كان يبيع به أهل السوق .

وأما أهل الحوانيت والأسواق - الذي يشترون من الجلابين وغيرهم جملة ، ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعا مثل اللحم والدم والفواكه قليل : إنهم كالجلابين ، لا يسعر لهم شيء من

(١) إسناده ضعيف : أخرجه ابن ماجه في كتاب «التجارات» باب : «الحكرة والجلب» (٢/ ٢٦٦) حديث رقم (٢١٥٣) ، والدارمي في كتاب «اليسوع» باب : «النهى عن الاحتكار» (٢/ ١١٨) حديث رقم (٢٥٤٤) ، كلاهما من طريق إسرائيل عن علي بن سالم عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عمر . . . به .

وفي «الزوائد» للبوصيري : وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف .

(٢) مرسل صحيح : أخرجه مالك في «الموطأ» في كتاب «اليسوع» باب : «الحكرة والترص» (٢/ ٦٥١) حديث رقم (٥٧) من طريق يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب . . . به .

(٣) ابن رشد : بضم الراء هو : محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن أويس الفهري السبتي الإمام العلامة الحافظ أبو عبد الله ، عالم الغرب سمي ببلده ثم ارتحل . (تذكرة الحفاظ ج١ / ٩٧) .

بياعاتهم. وإنما يقال لمن شذ منهم وخرج عن الجمهور: إما أن تبيع كما يبيع الناس، وإما أن ترفع من السوق. وهو قول مالك في هذه الرواية.

ومن روى عنه ذلك من السلف: عبد الله بن عمر، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله.

قيل: إنهم في هذا بخلاف الجالبين، لا يتركون على البيع باختيارهم إذا أغلوا على الناس، ولم يقتنعوا من الربح بما يشبه.

وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يعرف ما يشترون به فيجعل لهم من الربح ما يشبه. وينهاهم أن يزيدوا على ذلك. ويتفقد السوق أبداً، فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعل لهم فمن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق. وهذا قول مالك في رواية أشهب، وإليه ذهب ابن حبيب، وقال به ابن المسيب، ويحيى بن سعيد والليث وربيعة.

ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم: لا تبيعوا إلا بكذا وكذا، ريحتم أو خسرت، من غير أن ينظر إلى ما يشترون به ولا أن يقول لهم فيما قد اشتروه: لا تبيعوا إلا بكذا وكذا، مما هو مثل الثمن أو أقل.

وإذا ضرب لهم الربح على قدر ما يشترون: لم يتركهم أن يغلوا في الشراء، إن لم يزيدوا في الربح على القدر الذي حد لهم. فإنهم قد يتساهلون في الشراء إذا علموا أن الربح لا يفوتهم.

وأما الشافعي: فإنه عارض في ذلك بما رواه عن الدراوردي عن داود بن صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر رضي الله عنه: «أنه مرَّ بحاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلى، وبين يديه غرارتان فيهما زبيب. فسأله عن سعرهما؟ فقال له: مُدَّين لكل درهم. فقال له عمر: قد حدثت بغير جاءت من الطائف تحمل زبيباً، وهم يغترون بسعرك. فإما أن ترفع في السعر، وإما أن تدخل زبيبك البيت، فتبيعه كيف شئت، فلما رجع عمر حاسب نفسه. ثم أتى حاطباً في داره. فقال: إن الذي قلت لك ليس عَزْمَةٌ مني ولا قضاء، إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فحيث شئت فبع، وكيف شئت فبع»<sup>(١)</sup>.

قال الشافعي: وهذا الحديث مستقصى، وليس بخلاف لما رواه مالك. ولكنه روى بعض الحديث، أو رواه عنه من رواه. وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول؛ لأن الناس مسطون

على أموالهم، ليس لأحد أن يأخذها أو شيئاً منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلتزمهم الأخذ فيها، وهذا ليس منها .

وعلى قول مالك : فقال أبو الوليد الباجي<sup>(١)</sup> . الذي يؤمر به من حط عنه أن يلحق به : هو السعر الذي عليه جمهور الناس ، فإذا انفرد منهم الواحد والعقد اليسير يحط السعر أمروا باللاحاق بسعر الناس ، أو ترك البيع فإن زاد في السعر واحد أو عدد يسير لم يؤمر الجمهور باللاحاق بسعره ؛ لأن المراعى حال الجمهور ، وبه تقوم المبيعات .

وهل يقام من زاد في السوق - أى في قدر المبيع بالدرهم - كما يقام من نقص منه ؟ . قال ابن القصار المالكي : اختلف أصحابنا في قول مالك : « ولكن من حط سعراً » فقال البغداديون : أراد من باع خمسة بدرهم ، والناس يبيعون ثمانية . وقال قوم من البصريين : أراد من باع ثمانية ، والناس يبيعون خمسة . فيفسد على أهل السوق بيعهم ، وربما أدى إلى الشغب والخصومة .

قال : وعندي أن الأمرين جميعاً ممنوعان ؛ لأن من باع ثمانية - والناس يبيعون خمسة - أفسد على أهل السوق بيعهم ، وربما أدى إلى الشغب والخصومة فمنع الجميع مصلحة . قال أبو الوليد : ولا خلاف أن ذلك حكم أهل السوق .

وأما الجالب : ففي كتاب محمد : لا يُمنع الجالب أن يبيع في السوق دون بيع الناس . وقال ابن حبيب : ما عدا القمح والشعير بسعر الناس ، وإلا رفعوا . وأما جالب القمح والشعير : فيبيع كيف شاء ، إلا أن لهم في أنفسهم حكم أهل السوق ، إن أرخص بعضهم تركوا ، وإن أرخص أكثرهم ، قيل لمن بقي : إما أن تبيعوا كيهمهم ، وإما أن ترفعوا .

قال ابن حبيب : وهذا في المكيل والموزون ، مأكولاً كان أو غيره ، دون مالا يكال ولا يوزن ؛ لأنه لا يمكن تسعيره ؛ لعدم التماثل فيه .

قال أبو الوليد : هذا إذا كان المكيل والموزون متساويين ، فإذا اختلفا ، لم يؤمر صاحب الجيد أن يبيعه بسعر الدون .

(١) أبو الوليد الباجي : هو الإمام القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي الأنطلي الباجي اللهي ، صاحب التصانيف أصله من مدينة بطليوس (مدينة كبيرة بالأندلس) فتحول جده إلى باجة ببلدة بالقرب من أشبيلية فنسب إليها ولد في سنة ثلاث وأربعمائة . من مصنفاته (الاستبقاء) وكتاب «الإيمان في الفقه» خمس مجلدات . وكتاب «السراج في الخلاف» لم يتم ، وله كتاب في الجرح والتعديل وكتاب «التسديد إلى معرفة التوحيد» وغيرها ، وتوفي في تاسع عشر من رجب سنة أربع وسبعين وأربعمائة . (سير أعلام النبلاء / ج ٨ / ص ٥٣٥ - ٥٤٤) .

### فصل : وضع حد للتسعير

وأما المسألة الثانية- التي تنازعوا فيها من التسعير-: فهي أن يُحد لأهل السوق حداً لا يتجاوزونه، مع قيامهم بالواجب .

فهذا منع منه الجمهور، حتى مالك نفسه في المشهور عنه . ونقل المنع أيضاً عن ابن عمر، وسالم، والقاسم بن محمد . وروى أشهب عن مالك- في صاحب السوق يُسعر على الجزارين : لحم الضأن بكذا، ولحم الإبل بكذا، وإلا أخرجوا من السوق- قال : إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم، فلا بأس به، ولكن أخاف أن يقوموا من السوق .

واحتج أصحاب هذا القول بأن في هذا مصلحة للناس بالمنع من إغلاء السعر عليهم ولا يجبر الناس على البيع، وإنما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يحدّه ولي الأمر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمشتري .

وأما الجمهور : فاحتجوا بما رواه أبو داود وغيره من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله سَعَرْنَا . فقال : «بل أَدْعُو الله» . ثم جاءه رجل، فقال : يا رسول الله، سَعَرْنَا . فقال : «بل الله يرفع ويخفض، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليست لأحد عندي مظلمة»<sup>(١)</sup> . قالوا : ولأن إجبار الناس على ذلك ظلم لهم .

### فصل : صفة تحديد السعر عند من جوزه

وأما صفة ذلك عند من جوزه، فقال ابن حبيب : ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم، استظهاراً على صدقهم، فيسألهم : كيف يشترون؟ وكيف يبيعون؟ فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد، حتى يرضوا به . ولا يجبرهم على التسعير، ولكن عن رضى .

قال أبو الوليد : ووجه هذا : أن به يتوصل إلى معرفة مصالح البائعين والمشتريين، ويحصل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف بالناس . وإذا سعر

(١) صحيح : أخرجه أبو داود في كتاب «البيع» باب : «في التسعير» (٣/ ص ١٤٩٧) حديث رقم (٣٤٥٠)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ص ٢٣٧) حديث رقم (٨٤٢٩)، والبيهقي في «السنن» (٦/ ص ٢٩)، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ص ٩٩)، وقال : رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح، جميعاً من طريق سليمان بن بلال عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة . . . به .

عليهم من غير رضى، بما لا ربح لهم فيه: أدى ذلك إلى فساد الأسعار، وإخفاء الأقوات، وإتلاف أموال الناس.

قال شيخنا: فهذا الذى تنازعوا فيه. وأما إذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه: فهنا يؤمرون بالواجب، ويعاقبون على تركه، وكذلك كل من وجب عليه أن يبيع بضمن المثل فامتنع.

ومن احتج على منع التسعير مطلقاً بقول النبى ﷺ: «إن الله هو المسعر القابض الباسط وإنى لأرجو أنلقى الله وليس أحد منكم يظلمنى بمظلمة فى دم ولا مال» (١)، قيل له: هذه قضية معينة وليست لفظاً عاماً، وليس فيها أحد امتنع من بيع ما الناس يحتاجون إليه. ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس فى الزيادة فيه، فإذا بذله صاحبه - كما جرت به العادة، ولكن الناس تزايدوا فيه - فهنا لا يسعر عليهم.

وقد ثبت فى الصحيحين: «أن النبى ﷺ منع من الزيادة على ثمن المثل فى عتق الحصة من العبد المشترك، فقال: «من أعتق شركاً له فى عبد - وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد - قُوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط. فأعطى شركاء حصصهم، وعتق عليه العبد» (٢)، فلم يمكن المالك أن يساوم المعتق بالذى يريد، فإنه لما وجب عليه أن يملك شريكه المعتق نصيبه الذى لم يعتقه لتكميل الحرية فى العبد، قُدر عوضه بأن يُقُوم جميع العبد قيمة عدل، ويعطيه قسطه من القيمة فإن حق الشريك فى نصف القيمة لا فى قيمة النصف عند الجمهور.

وصار هذا الحديث أصلاً فى أن ما لا يمكن قسمة عينه، فإنه يباع ويقسم ثمنه، إذا طلب أحد الشركاء ذلك ويجبر الممتنع على البيع، وحكى بعض المالكية ذلك إجماعاً.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود فى «مسنده» (٣/ ٢٧٢) حديث رقم (٣٤٥١) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت وعن أنس... به، وأخرجه الترمذى فى «مسنده» (٣/ ٦٠٥) حديث رقم (١٣١٤) من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن ثابت عن أنس... به، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه فى «مسنده» (٢/ ٧٤١) حديث رقم (٢٢٠٠) من طريق قتادة وحميد وثابت عن أنس... به، وأحمد فى «مسنده» (٢/ ٢٨٦) من طريق قتادة وثابت وحميد عن أنس... به.

(٢) مستفق عليه: أخرجه البخارى فى كتاب «العتق» باب: «إذا أعتق عبد الاثنى» (٥/ ١٧٩) حديث رقم (٢٥٢٢)، ومسلم فى كتاب «العتق» باب: «من أعتق شركاً له فى عبد» (٢/ ١٣٩ ح ١)، كلاهما من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر... به.

\* وكس: هو نقص. (لسان العرب/ ج٦/ ٢٥٧ مادة وكس).

\* شطط: وهو مجاوزة القدر فى بيع أو طلب أو احتكام أو غير ذلك من كل شيء مشتق منه. (لسان العرب/ ج٧/ ٣٣٤ مادة شطط).

وصار أصلاً في أن من وجبت عليه المعاوضة أجبر على أن يعاوض بثمن المثل، لا بما يريد من الثمن.

وصار أصلاً في جواز إخراج الشيء من ملك صاحبه قهراً بثمنه، للمصلحة الراجحة، كما في الشفعة.

وصار أصلاً في وجوب تكميل العتق بالسراية مهما أمكن.

والمقصود: أنه إذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء عن ملك مالكة بعوض المثل، لمصلحة تكميل العتق، ولم يمتكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة، فكيف إذا كانت الحاجة بالناس إلى التملك أعظم، وهم إليها أضرب؟ مثل حاجة المضطر إلى الطعام والشراب واللباس وغيره.

وهذا الذي أمر به النبي ﷺ من تقويم الجميع قيمة المثل: هو حقيقة التسعير. وكذلك سلط الشريك على انتزاع الشقص المشفوع فيه من يد المشتري بثمنه الذي ابتاعه به لا بزيادة عليه، لأجل مصلحة التكميل لواحد. فكيف بما هو أعظم من ذلك؟ فإذا جاز له انتزاعه منه بالثمن الذي وقع عليه العقد، لا بما شاء المشتري من الثمن، لأجل هذه المصلحة الجزئية. فكيف إذا اضطر إلى ما عنده من طعام وشراب ولباس وآلة حرب؟ وكذلك إذا اضطر الحاج إلى ما عند الناس من آلات السفر وغيرها، فعلى ولي الأمر أن يجبرهم على ذلك بثمن المثل، لا بما يريدونه من الثمن، وحديث العتق أصل في ذلك كله.

### فصل: وجوب بذل الحاجيات للمضطر

فإذا قدر أن قوماً اضطروا إلى السكنى في بيت إنسان، لا يجدون سواه، أو النزول في خان ملوك، أو استعارة ثياب يستدفنون بها، أو رعى للطحن، أو ذكوا لنزع الماء، أو قدر، أو فأس أو غير ذلك: وجب على صاحبه بذله بلا نزاع. لكن هل له أن يأخذ عليه أجر؟ فيه قولان للعلماء، وهما وجهان لأصحاب أحمد.

ومن جواز له أخذ الأجرة حرم عليه أن يطلب زيادة على أجرة المثل.

قال شيخنا: والصحيح أنه يجب عليه بذل ذلك مجاناً، كما دل عليه الكتاب والسنة.

قال تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۚ﴾ (٤) الَّذِينَ هُمْ يَرَاءُونَ (٥) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ (٧) [الماعون: ٤-٧]. قال ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة:



« هو إعادة القدر والدلو والفأس ونحوهما » وفي الصحيحين عن النبي ﷺ - وذكر الخيل - قال: « هي لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر. فأما الذي هي له أجر: فرجل ربطها في سبيل الله، وأما الذي هي له ستر فرجل ربطها تَغْنِيًا وتعففًا، ولم ينس حق الله في رقابها، ولا في ظهورها » (١)، وفي الصحيحين عنه أيضًا: « من حق الإبل: إعارة دلوها، وإطرق فحلها » (٢)، وفي الصحيحين عنه: « أنه نهى عن عصب الفحل » (٣)، أي عن أخذ الأجرة عليه، والناس يحتاجون إليه. فأوجب بذله مجانًا، ومنع من أخذ الأجرة عليه. وفي الصحيحين عنه أنه قال: « لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره » (٤).

ولو احتاج إلى إجراء مائه في أرض غيره، من غير ضرر لصاحب الأرض.. فهل يجبر على ذلك؟ روايتان عن أحمد. والإيجاب: قول عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة رضى الله عنهم.

وقد قال جماعة من الصحابة والتابعين: « إن زكاة الحلى عاريته، فإذا لم يعره فلا بد من زكاته » وهذا وجه في مذهب أحمد.

قلت: وهو الراجح، وإنه لا يخلو الحلى من زكاة أو عارية.  
والمنافع التي يجب بذلها نوعان: منها: ما هو حق المال، كما ذكرنا في الخيل، والإبل، والحلى. ومنها ما يجب لحاجة الناس.

وأيضًا: فإن بذل منافع البدن تجب عند الحاجة. كتعليم العلم وإفشاء الناس، والحكم

(١) متفق عليه: أخرجه البخارى في كتاب «الجهاد» باب: «الخيل ثلاثة» (٦/ ص ٧٥) حديث رقم (٢٨٦٠)، ومسلم في كتاب «الزكاة» باب: «إثم مانع الزكاة» (٢/ ص ٦٨٠، ٦٨١ ح ٢٤)، كلاهما من طريق زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة... به.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٦٨٥ / ٩٨٨) من طريق عبد الملك عن أبي الزبير عن جابر... به. والنسائي في «سننه» (٥/ ص ٢٧) حديث رقم (٢٤٥٤) من طريق عبد الملك... به، والدارمي في «مسننه» (١/ ص ٤٦٢) حديث رقم (١٦١٦) من طريق عبد الملك... به.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى في «صحيحه» (٢/ ص ٧٩٧) حديث رقم (٢١٦٤)، وأبو داود في «سننه» (٣/ ص ٢٦٧) حديث رقم (٣٤٢٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ص ٥٦٠) حديث رقم (٥١٥٦)، والحاكم في «المستدرک» (٢/ ص ٤٩)، وعند مسلم في «صحيحه» من حديث جابر بلفظ: «نهى عن بيع ضراب الجمل» (٣/ ١١٩٧ / ١٥٦٥).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخارى في كتاب «المظالم والغصب» باب: «لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة» (٥/ ص ١٣١) حديث رقم (٢٤٦٣)، ومسلم في كتاب «المساواة» باب: «يفرز الخشبي في جدار الجار» (٣/ ص ١٢٣٠) حديث رقم (١٣٦١)، كلاهما من طريق الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة... به.

بينهم، وأداء الشهادة، والجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغير ذلك من منافع الأبدان.

وكذلك من أمكنه إنجاء إنسان من مهلكة وجب عليه أن يخلصه، فإن ترك ذلك - مع قدرته عليه - أثم وضمنه.

فلا يمتنع وجوب بذل منافع الأموال للمحتاج. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾، وقال: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

### (أخذ الجعل على الشهادة)

وللفقهاء في أخذ الجعل على الشهادة أربعة أقوال، وهي أربعة أوجه في مذهب أحمد: أحدها: أنه لا يجوز مطلقاً. والثاني: أنه يجوز عند الحاجة. والثالث: أنه لا يجوز إلا أن يتعين عليه. والرابع: أنه يجوز فإن أخذه عند التحمل لم يأخذه عند الأداء.

والمقصود: أن ما قدره النبي ﷺ من الثمن في سرية العتق: هو لأجل تكميل الحرية وهو حق الله. وما احتاج إليه الناس حاجة عامة، فالحق فيه لله، وذلك في الحقوق والحدود. فأما الحقوق: فمثل حقوق المساجد، ومال الفیء، والوقف على أهل الحاجات، وأموال الصدقات، والمنافع العامة.

وأما الحدود: فمثل حد المحاربة، والسرقه، والزنا، وشرب الخمر المسكر.

وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك: مصلحة عامة، ليس الحق فيها لواحد بعينه. فتقدير الثمن فيها بثمن المثل على من وجب عليه البيع: أولى من تقديره لتكميل الحرية، لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق، ولو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر، فإنه يطلب ما شاء. وهنا عموم الناس يشترون الطعام والثياب لأنفسهم وغيرهم، فلو مكّن من عنده سلع يحتاج الناس إليها أن يبيع بما شاء: كان ضرر الناس أعظم، ولهذا قال الفقهاء: إذا اضطر الإنسان إلى طعام الغير: وجب عليه بذله له بثمن المثل.

وأبعد الأئمة عن إتجلب المعاوضة وتقديرها: هو الشافعي. ومع هذا فإنه يوجب على من اضطر الإنسان إلى طعامه: أن يبذله له بثمن المثل. وتنازع أصحابه في جواز تسعير الطعام، إذا كان بالناس إليه حاجة ولهم فيه وجهان.

وقال أصحاب أبي حنيفة: لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس، إلا إذا تعلق به حق ضرر العامة، فإذا رفع إلى القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل من قوته وقوت أهله، على اعتبار

السعر في ذلك، ونهاه عن الاحتكار. فإن أبى: حبسه وعزّره على مقتضى رأيه، زجرًا له، ودفعًا للضرر عن الناس.

قالوا: فإن تعدى أرياب الطعام وتجاوزوا القيمة تعديًا فاحشًا، وعجز القاضى عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير: سعره حيث يشاء بمشورة أهل الرأى والبصيرة. وهذا على أصل أبى حنيفة ظاهر، حيث لا يرى الحجر على الحر.

ومن باع منهم بما قدره الإمام صح؛ لأنه غير مكره عليه.

قالوا: وهل يبيع القاضى على المحتكر طعامه من غير رضاه؟ على الخلاف المعروف فى بيع مال المدين. وقيل: يبيع ههنا بالاتفاق؛ لأن أبا حنيفة يرى الحجر لدفع الضرر العام والسعر لما غلا على عهد النبى ﷺ وطلبوا منه التسعير فامتنع، لم يذكر: أنه كان هناك من عنده طعام امتنع من بيعه، بل عامة من كان يبيع الطعام إنما هم جالبون يبيعونه إذا هبطوا السوق. ولكن نهى النبى ﷺ أن يبيع حاضر لباد، أى أن يكون له سمسارًا. وقال: «دهوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»<sup>(١)</sup> فهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادى الجالب للسلعة؛ لأنه إذا توكل له - مع خبرته بحاجة الناس - أغلى الثمن على المشتري فنهاه عن التوكل له، مع أن جنس الوكالة مباح، لما فى ذلك من زيادة السعر على الناس. ونهى عن تلقى الجلب، وجعل للبائع إذا هبط السوق الخيار؛ ولهذا كان أكثر الفقهاء على أنه كهنى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع هنا، فإذا لم يكن قد عرف السعر، وتلقاه المتلقى قبل إتيانه إلى السوق: اشتراه المشتري بدون ثمن المثل فغبته، فأثبت النبى ﷺ لهذا البائع الخيار.

ثم فيه عن أحمد روايتان كما تقدم: إحداهما: أن الخيار يثبت له مطلقا، سواء غبن أو لم يغبن، وهو ظاهر مذهب الشافعى.

والثانية: أنه إنما يثبت له عند الغبن وهى ظاهر المذهب.

وقالت طائفة: بل نهى عن ذلك لما فيه من ضرر المشتري إذا تلقاه المتلقى، فاشتري منه ثم باعه. وفى الجملة فقد نهى النبى ﷺ عن البيع والشراء الذى جنسه حلال، حتى يعلم البائع بالسعر، وهو ثمن المثل، ويعلم المشتري بالسلعة.

وصاحب القياس الفاسد يقول: للمشتري أن يشتري حيث شاء، وقد اشتري من البائع، كما يقول: فله أن يتوكل للبائع الحاضر وغير الحاضر، ولكن الشارع راعى المصلحة العامة.

فإن الجالب إذا لم يعرف السعر كان جاهلاً بثمن المثل فيكون المشتري غاراً له . وألحق مالك وأحمد بذلك كل مسترسل ، فإنه بمنزلة الجالب الجاهل بالسعر .

فتبين أنه يجب على الإنسان : ألا يبيع مثل هؤلاء إلا بالسعر المعروف . وهو ثمن المثل ، وإن لم يكونوا محتاجين إلى الابتاع منه ، لكن لكونهم جاهلين بالقيمة أو غير مماكسين . والبيع يعتبر فيه الرضا . والرضا يتبع العلم . ومن لم يعلم أنه غبن فقد يرضى ، وقد لا يرضى ، فإذا علم أنه غبن حرضى فلا بأس بذلك .

وفي السنن : « أن رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره ، وكان صاحب الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ ، فأمره أن يقبل بدلها ، أو يتبرع له بها ، فلم يفعل ، فأذن لصاحب الأرض أن يقلعها ، وقال لصاحب الشجرة : إنما أنت مضار<sup>(١)</sup> .

وصاحب القياس الفاسد يقول : لا يجب عليه أن يبيع شجرته ، ولا يتبرع بها . ولا يجوز لصاحب الأرض أن يقلعها ؛ لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه ، وإجبار على المعاوضة عليه . وصاحب الشرع أوجب عليه إذا لم يتبرع بها أن يقلعها ، لما في ذلك من مصلحة صاحب الأرض بخلاصه من تأذيه بدخول صاحب الشجرة ، ومصلحة صاحب الشجرة بأخذ القيمة ، وإن كان عليه في ذلك ضرر يسير ، فضرر صاحب الأرض ببقائها في بستانه أعظم ، فإن الشارع الحكيم يدفع أعظم الضررين بأيسرهما . فهذا هو الفقه والقياس والمصلحة ، وإن أباه من أباه .

والمقصود : أن هذا دليل على وجوب البيع عند حاجة المشتري ، وأين حاجة هذا من حاجة عموم الناس إلى الطعام وغيره ؟ .

والحكم في المعاوضة على المنافع إذا احتاج الناس إليها - كمنافع الدور والطحن ، والخبز ، وغير ذلك - حكم المعاوضة على الأعيان .

وجماع الأمر : أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل ، لا وكس ولا شطط ، وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل ، وبالله التوفيق .

\*\*\*

(١) إسناده ضعيف : أخرجه أبو داود في كتاب « الأقضية » باب : « من القضاء » (١٥٧٣ / ٣) حديث رقم (٣٦٣٦) ، والبيهقي في « السنن » (١٥٧ / ٦) ، كلاهما من طريق حماد عن واصل مولى أبي عينية قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدث عن سمرة بن جندب . . . به .

وهذا إسناد مرسل أبو جعفر لم يسمع من سمرة بن جندب روايته عنه مرسل ، والضعيفة للألباني (٣) حديث رقم (١٣٧٥) وقال : ضعيف .

## فصل: أنواع العقوبات

والمقصود: أن هذه أحكام شرعية لها طرق شرعية، لا تتم مصلحة الأمة إلا بها، ولا تتوقف على مدع ومدعى عليه، بل لو توقفت على ذلك فسدت مصالح الأمة، واختل النظام، بل يحكم فيها متولى ذلك بالأمارات والعلامات الظاهرة والقرائن البينة.

ولما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يتم إلا بالعقوبات الشرعية، فإن: «الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن»<sup>(١)</sup>. فإقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور. والعقوبة تكون على فعل محرم، أو ترك واجب.

والعقوبات - كما تقدم - منها ما هو مقدر، ومنها ما هو غير مقدر، وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف أحوال الجرائم، وكبرها، وصغرها، وبحسب حال المذنب في نفسه.

والتعزير<sup>(٢)</sup>: منه ما يكون بالتوبيخ وبالزجر وبالكلام ومنه ما يكون بالحبس، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن، ومنه ما يكون بالضرب.

وإذا كان على ترك واجب - كأداء الديون، والأمانات، والصلاة، والزكاة - فإنه يُضْرَب مرة بعد مرة، ويُفَرَّق الضرب عليه يوماً بعد يوم، حتى يؤدي الواجب. وإن كان ذلك على جرم ماض، فعل منه مقدار الحاجة.

وليس لأقله حد، وقد تقدم الخلاف في أكثره، وأنه يسوغ بالقتل إذا لم تندفع المفسدة إلا به، مثل قتل المفرق لجماعة المسلمين، والداعي إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وفى الصحيح عن النبي ﷺ: «إذا بوع لحليفين فاقتلوا الآخر منهما»<sup>(٣)</sup>، وقال: «من جاءكم وأمركم على رجل واحد، يرى أن يفرق جماعتكم، فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان»<sup>(٤)</sup>، و«أمر بقتل رجل تعمده عليه الكذب، وقال لقوم: أرسلنى إليكم رسول الله ﷺ:

(١) إسناده ضعيف جداً: أورده الغزى في الإتيان (١/ ص ٣٨١)، والعامري في «الحديث» (١/ ص ٥٣) وقال: ليس بحديث.

(٢) التعزير: هو ضرب دون الحد لئلا يمتنع الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية (لسان العرب ٤/ ص ٥٦١/ مادة عزر).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الإمارة» باب: «إذا بوع لحليفين» (٦/ ص ٤٨٤/ ح ٦١) من رواية أبي سعيد الخدري... به.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الإمارة» باب: «حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع» (٦/ ص ٤٨٣/ ح ٦٠) برواية عرقعة... به.

أن أحكم في نسائكم وأموالكم» و«سئل ابن الديلمى عمن لم يتنه عن شرب الخمر؟ فقال: من لم يتنه عنها فاقتلوه»<sup>(١)</sup>، و«أمر بقتل شاربيها بعد الثالثة أو الرابعة»<sup>(٢)</sup>، و«أمر بقتل الذى يتزوج امرأة أبيه»<sup>(٣)</sup>، و«أمر بقتل الذى اتهم بجاريته حتى تبين له أنه خصى»<sup>(٤)</sup>.

وأبعد الأئمة من التعزيز بالقتل: أبو حنيفة، ومع ذلك فيجوز التعزيز للمصلحة، كقتل المكثّر من اللواط، وقتل القاتل بالمقتل

ومالك: يرى تعزيز الجاسوس المسلم بالقتل، ووافقه بعض أصحاب أحمد ويرى أيضاً هو وجماعة من أصحاب أحمد والشافعى: قتل الداعية إلى البدعة.

وعزّر أيضاً: بالحرق، وعزّر أيضاً بالهجر، وعزّر بالنفى، كما أمر بإخراج المخشّين من المدينة ونفيهم، وكذلك الصحابة من بعده كما فعل عمر رضى الله عنه بالأمر بهجر صبيغ، ونفى نصر بن حجاج.

### فصل: مشروعية التعزيز بالمال

وأما التعزيز بالعقوبات المالية: فمشروع أيضاً فى مواضع مخصوصة فى مذهب مالك وأحمد، وأحد قولى الشافعى. وقد جاءت السنة عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه بذلك فى مواضع.

منها: إباحته ﷺ سلب الذى يصطاد فى حرم المدينة لمن وجده<sup>(٥)</sup>.

(١) حسن: أخرجه عبد الرزاق فى «مصنفه» (٩/ ٢٤٥) حديث رقم (١٧٠٨٠) من طريق عمرو بن شعيب عن أبى موسى الأشعرى... به.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود فى كتاب «الحدود» (٤/ ١٥٥) حديث رقم (٤٤٥٧)، والنسائى فى كتاب «النكاح» (٣/ ٤٣٤، ٤٣٥) حديث رقم (٣٣٣٢)، والدارمى فى كتاب «النكاح» (٢/ ٢٠٥) حديث رقم (٢٢٣٩)، وأحمد فى «مسنده» (٤/ ٢٩٥) جميعاً من طريق عدى بن ثابت عن يزيد بن البراء عن أبيه... به.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود فى كتاب «المناسك» (٢/ ٨٦٩) حديث رقم (٣٠٣٧)، وأحمد فى «مسنده» (١/ ١٧٠)، والبيهقى فى «سننه» (٥/ ١٩٩) جميعاً من طريق يعلى بن حكيم عن سليمان بن أبى عبد الله قال... فذكره.

قال الشيخ أحمد شاكّر: إسناده صحيح، وقال الألبانى: صحيح لكن قوله: «يصيد» منكر والمحمول فى الحديث: «يقطعون».

ومثل: أمره ﷺ بكسر دنان الخمر وشق ظروفها<sup>(١)</sup>.

ومثل: أمره لعبد الله بن عمر أن يحرق الثوبين المعصفرين<sup>(٢)</sup>.

ومثل: أمره ﷺ - يوم خيبر - بكسر القدور التي طبخ فيها لحم الخمر الإنسانية. ثم استأذنه في غسلها، فأذن لهم، فدل ذلك على جواز الأمرين؛ لأن العقوبة لم تكن واجبة بالكسر<sup>(٣)</sup>.

ومثل: هدمه مسجد الضرار<sup>(٤)</sup>.

ومثل: تحريق متاع الغال<sup>(٥)</sup>.

ومثل: حرمان السلب الذي أساء على نائبه.

ومثل: إضعاف الغرم على سارق مالا قطع فيه من الثمر والكثرة.

ومثل: إضعافه الغرم على كاتم الضالة<sup>(٦)</sup>.

ومثل: أخذه شطر مال مانع الزكاة، عزمة من عزمات الرب تبارك وتعالى<sup>(٧)</sup>.

ومثل: أمره لابس خاتم الذهب بطرحه، فطرحه فلم يعرض له أحد<sup>(٨)</sup>.

ومثل: تحريق موسى عليه السلام العجل وإلقاء برادته في اليم.

(١) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الأشربة» باب: «تحريم تخليل الخمر» (٣/ ١٥٧٣ / ١١)، وأبو داود في كتاب «الأشربة» باب: «ما جاء في الخمر تخلل» (٢/ ١٥٩٠) حديث رقم (٣٦٧٥)، والترمذي في كتاب «البيع» باب: «ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك» (٣/ ٣٨٠) حديث رقم (١٢٩٣) جميعاً من طريق أنس بن مالك أن أبا طلحة... فذكره.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «المظالم» باب: «هل تكسر الدنان» (٥/ ١٤٥) حديث رقم (٢٤٧٧) برواية سلمة بن الأكوع... به.

ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٧ / ١٤٠٧)، وأحمد في «مسنده» (٣/ ٤١٩) من طريق عبد الله بن أبي سليل عن أبيه أبي سليل... به.

(٤) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٢٨٥، ٢٨٦).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود في «مسنده» من كتاب «الزكاة» (٢/ ٦٨١) حديث رقم (١٥٧٥)، والنسائي في كتاب «الزكاة» (٥/ ١٧) حديث رقم (٢٤٤٣) من طريق يهز بن حكيم عن أبيه عن جده... به.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «اللباس والزينة» (٣/ ١٦٥٥) حديث رقم (٢٠٩٠) من طريق كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس... به.

ومثل: قطع نخيل اليهود إغاظه لهم<sup>(١)</sup>.

ومثل: تحريق عمر وعلى رضى الله عنهما المكان الذى يباع فيه الخمر.

ومثل: تحريق عمر قصر سعد بن أبى وقاص، لما احتجب فيه عن الرعية. وهذه قضايا

صحيحة معروفة. وليس يسهل دعوى نسخها.

ومن قال: إن العقوبات المالية منسوخة، وأطلق ذلك، فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلاً واستدلالاً. فأكثر هذه المسائل: سائغ فى مذهب أحمد وغيره، وكثير منها سائغ عند مالك. وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته ﷺ مبطل أيضاً لدعوى نسخها. والمذعنون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة، ولا إجماع يصحح دعواهم، إلا أن يقول أحدهم: مذهب أصحابنا عدم جوازها، فمذهب أصحابه عيار على القبول والرد، وإذا ارتفع عن هذه الطبقة: ادعى أنها منسوخة بالإجماع. وهذا غلط أيضاً، فإن الأمة لم تجمع على نسخها، ومحال أن ينسخ الإجماع السنة، ولكن لو ثبت الإجماع لكان دليلاً على نص ناسخ.

قال ابن رشد فى كتاب البيان له: ولصاحب الحسبة الحكم على من غش فى أسواق المسلمين فى خبز أولين أو عسل، أو غير ذلك من السلع، بما ذكره أهل العلم فى ذلك. فقد قال مالك فى المدونة «أن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش فى الأرض» أدبا لصاحبه. وكره ذلك فى رواية ابن القاسم، ورأى أن يتصدق به. ومنع من ذلك فى رواية أشهب، وقال: لا يحل ذنب من الذنوب مال إنسان، وإن قتل نفساً.

وذكر ابن الماجشون<sup>(٢)</sup> عن مالك - فى الذى غش اللبن - مثل الذى تقدم فى رواية أشهب. قال ابن حبيب: فقلت لطرف وابن الماجشون: فما وجه الصواب عندكما فىمن غش أو نقص من الوزن؟ قالوا: يعاقب بالضرب والجس والإخراج من السوق، وما غش من الخبز واللبن، أو غش من المسك والزعفران، فلا يهراق ولا يهبط.

قال ابن حبيب: ولا يرده الإمام عليه، وليأمر ثقتة ببيعه عليه ممن يأمن ألا يغش به، ويكسر الخبز إذا كثر، ثم يسلمه لصاحبه، ويباع عليه العسل والسمن واللبن الذى يغشه ممن

(١) متفق عليه: أخرجه البخارى فى كتاب «المنافى» (٧/ ص ٢٨٣) حديث رقم (٤٠٣١)، ومسلم فى كتاب «الجهاد» (٦/ ص ٢٩٣-٢٩٤) (٢٩/ ١٧٤٦/ توى)، كلاهما من طريق نافع عن ابن عمر... به.

(٢) ابن الماجشون: العلامة الفقيه مفتى المدينة أبو مروان عبد الملك ابن الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة بن الماجشون التيمى مولاهم المدنى المالكي تلميذ الإمام مالك. قال ابن عبد البر: كان فقيهاً فصيحاً دارت عليه الفتيا فى زمانه وعلى أبيه قبله وكان ضريراً. توفى سنة ثلاث عشرة ومائتين: وقيل سنة أربع عشرة (سير أعلام النبلاء/ ج ١٠/ ص ٣٥٩، ٣٦٠).



يأكله، ويبين له غشّه، وهكذا العمل في كل ما غش من التجارات، وهو إيضاح استوضحته من أصحاب مالك وغيرهم.

وروى عن مالك: أن المستحسن عنده، أن يتصدق به، إذ في ذلك عقوبة الغاش بإتلافه عليه، ونفع المساكين بإعطائهم إياه ولا يهراق.

وقيل لمالك: فالزعران والمسك، أترأه مثله؟ قال: ما أشبهه بذلك، إذا كان هو الذي غشه فهو كاللبن.

قال ابن القاسم: هذا في الشيء الخفيف ثمنه، فأما إذا كثر ثمنه: فلا أرى ذلك، وعلى صاحبه العقوبة؛ لأنه يذهب في ذلك أموال عظام، تزيد في الصدقة بكثير.

قال ابن رشد: قال بعض الشيوخ: وسواء على مذهب مالك - كان ذلك: يسيراً أو كثيراً؛ لأنه يسوى في ذلك بين الزعران واللبن والمسك قليله وكثيره.

وخالفه ابن القاسم، فلم ير أن يتصدق من ذلك إلا بما كان يسيراً.

وذلك: إذا كان هو الذي غشه. فأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم يغشه هو، وإنما اشتراه، أو وهب له، أو ورثه: فلا خلاف أنه لا يتصدق بشيء من ذلك. والواجب أن يباع عن يؤمن أن يبيعه من غيره مدلساً به، وكذلك ما وجب أن يتصدق به من المسك والزعران يباع على الذي غشه.

وقول ابن القاسم في أنه لا يتصدق من ذلك إلا بالشيء اليسير أحسن من قول مالك؛ لأن الصدقة بذلك من العقوبات في الأموال، وذلك أمر كان في أول الإسلام.

ومن ذلك: ما روى عن النبي ﷺ في مانع الزكاة: «إِنَّا أَخَذُوهَا وَشَطَرُ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عِزْمَاتِ رَبِّنَا»<sup>(١)</sup>، وروى عنه في حريسة النخل: «أَنْ فِيهَا غَرَامَةٌ مِثْلُهَا وَجِلْدَاتُ نَكَالٍ»<sup>(٢)</sup>، وما روى عنه: «أَنْ مِنْ وَجَدٍ يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ شَيْئًا فَلَمْ يَجِدْهُ سَلْبَةً»<sup>(٣)</sup>.

ومثل هذا كثير نسخ ذلك كله. والإجماع على أنه لا يجب، وعادت العقوبات في الأبدان، فكان قول ابن القاسم أولى بالصواب استحساناً، والقياس: أنه لا يتصدق من ذلك بقليل ولا كثير، انتهى كلامه.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: أخرجه النسائي في كتاب «قطع السارق» باب: «التمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين» (٤/ ص ١٧٤).

(٣) حديث رقم (٤٩٧٤/ بتحقيقنا) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو... به.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

وقد عرفت أنه ليس من ادعى النسخ نص ولا إجماع .

والعجب : أنه قد ذكر نص مالك وفعل عمر ، ثم جعل قول ابن القاسم أولى ، ونسخ النصوص بلا ناسخ فقول عمر وعلى والصحابه ومالك وأحمد أولى بالصواب ، بل هو إجماع الصحابة ، فإن ذلك اشتهر عنهم في قضايا متعددة جدا ولم ينكره منهم منكر ، وعمر يفعله بحضرتهم ، وهم يقرونه ، ويساعدونه عليه ، ويصوبونه في فعله ، والمتأخرون كلما استبعدوا شيئا ، قالوا : منسوخ ، ومتروك العمل به .

وقد أفتى ابن القطان في الملاحف الرديئة النسيج بالإحراق بالنار ، وأفتى ابن عتاب فيها بتقطيعها خرقا وإعطائها للمساكين ، إذا تقدم لمستعملها فلم يته . ثم أنكر ابن القطان ذلك ، وقال : لا يحل هذا في مال مسلم بغير إذنه ، يؤدب فاعل ذلك بالإخراج من السوق .

وأنكر ذلك القاضي أبو الأصمغ على ابن القطان ، وقال : هذا اضطراب في جوابه ، وتناقض في قوله ؛ لأن جوابه في الملاحف بإحراقها بالنار أشد من إعطائها للمساكين . قال : وابن عتاب أضبط لأصله في ذلك وأتبع لقوله .

وفى تفسير ابن مزين قال عيسى : قال مالك - في الرجل يجعل في مكياله زفتا - إنه يقام من السوق ، فإنه أشق عليه . يريد من أدبه بالضرب والحبس .

### فصل : واجبات الشريعة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه : واجبات الشريعة - التي هي حق الله تعالى - ثلاثة أقسام : عبادات ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام . وعقوبات : إما مقدرة ، وإما مفوضة ، وكفارات .

وكل واحد من أقسام الواجبات : ينقسم إلى بدني ، وإلى مالي ، وإلى مركب منهما .

فالعبادات البدنية : كالصلاة والصيام . والمالية : كالزكاة . والمركبة : كالحج . والكفارات المالية : كالإطعام . والبدنية : كالصيام . والمركبة : كالهدي يُذبح ويقسم .

والعقوبات البدنية : كالقتل والقطع . والمالية : كإتلاف أوعية الخمر . والمركبة : كجلد السارق من غير حرز ، وتضعيف الغُرْم عليه ، وقتل الكفار وأخذ أموالهم .

والعقوبات البدنية : تارة تكون جزاء على ما مضى ، كقطع السارق . وتارة تكون دفعا عن الفساد المستقبل : وتارة تكون مركبة ، كقتل القاتل .

وكذلك المالية . فإن منها ما هو من باب إزالة المنكر . وهي تنقسم كالبدنية إلى إتلاف ، وإلى تغيير ، وإلى غليك الغير .

فالأول: المنكرات من الأعيان والصور؛ يجوز إتلاف محلها تبعاً لها، مثل الأصنام المعبودة من دون الله، لما كانت صورها منكراً: جاز إتلاف مادتها فإذا كانت حجراً أو خشباً ونحو ذلك: جاز تكسيرها وتحريقها. وكذلك آلات الملاحى - كالطنبور - يجوز إتلافها عند أكثر الفقهاء، وهو مذهب مالك، وأشهر الروايتين عن أحمد.

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل كسر عوداً كان مع أمة لإنسان، فهل يخرمه، أو يصلحه؟ قال: لا أرى عليه بأساً أن يكسره، ولا يخرمه ولا يصلحه. قيل له: فطاعتها؟ قال: ليس لها طاعة في هذا.

وقال أبو داود: سمعت أحمد يسأل عن قوم يلعبون بالشطرنج، فنهاهم فلم يتهوا. فأخذ الشطرنج فرمى به؟ قال: قد أحسن. قيل: فليس عليه شيء؟ قال: لا. قيل له: وكذلك إن كسر عوداً أو طنبوراً؟ قال: نعم.

وقال عبد الله: سمعت أبا - في رجل يرى مثل الطنبور أو العود، أو الطبل، أو ما أشبه هذا - ما يصنع به؟ قال: إذا كان مكشوقاً فكسره.

وقال يوسف بن موسى، وأحمد بن الحسن: إن أبا عبد الله سئل عن الرجل يرى الطنبور والمنكر: أيكسره؟ قال: لا بأس.

وقال أبو الصقر: سألت أبا عبد الله عن رجل رأى عوداً أو طنبوراً فكسره، ما عليه؟ قال: قد أحسن. وليس عليه في كسره شيء.

وقال جعفر بن محمد: سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور والعود؟ فلم ير عليه شيئاً.

وقال إسحاق بن إبراهيم: سئل أحمد عن الرجل يرى الطنبور أو طبلًا مغطى: أيكسره؟ قال: إذا تبين أنه طنبور أو طبل كسره.

وقال أيضاً: سألت أبا عبد الله عن رجل يكسر الطنبور، أو الطبل: عليه في ذلك شيء؟ قال: يكسر هذا كله وليس يلزمه شيء.

وقال المروذي: سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور الصغير يكون مع الصبي؟ قال: يكسر أيضاً. قلت: أمر في السوق، فأرى الطنبور يباع: أكسره؟ قال: ما أراك تقوى. إن قويت - أى فافعل - قلت: أدعى لغسل الميت، فأسمع صوت الطبل؟ قال: إن قدرت على كسره، وإلا فاخرج.

وقال في رواية إسحاق بن منصور- في الرجل يرى الطنبور والطلب والقنية- قال: إذا كان طنبور أو طلب، وفي القنية مسكر: اكسره .

وفي مسائل صالح، قال أبي: يقتل الخنزير، ويفسد الخمر، ويكسر الصليب .  
وهذا قول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وإسحاق بن راهويه، وأهل الظاهر، وطائفة من أهل الحديث، وجماعة من السلف . وهو قول قضاة العدل .

قال أبو حصين: كسر رجل طنبورًا، فخاصمه إلى شريح فلم يضمه شيئًا .

وقال أصحاب الشافعي: يضم ما بينه وبين الحد المبطل للصورة، وما دون ذلك: فغير مضمون؛ لأنه مستحق الإزالة . وما فوقه فقابل للتمول لتأني الانتفاع به . المنكر إنما هو الهيئة المخصوصة فيزول بزوالها؛ ولهذا أوجبنا الضمان في الصائل بما زاد على قدر الحاجة في الدفع . وكذا الحكم في البغاة في اتباع مدبرهم والإجهاز على جريحهم . والميتة في حال المحضمة، لا يزداد على قدر الحاجة في ذلك كله .

قال أصحاب القول الأول: قد أخبر الله سبحانه عن كلمه موسى عليه السلام أنه أحرق العجل الذي عبد من دون الله، ونسفه في اليم، وكان من ذهب وفضة . وذلك محق له بالكلية . وقال عن خليله إبراهيم عليه السلام: ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ جُذُوعًا ﴾ [الأنبياء: ٥٨]، وهو الفتات . وذلك نص في الاستئصال . وروى الإمام أحمد في مسنده والطبراني في المعجم من حديث الفرج بن فضالة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « إن الله بعثني رحمة للعالمين وهدى للعالمين، وأمرني ربي بحق المعازف والمزامير والأوثان، والصليب وأمر الجاهلية »<sup>(١)</sup> لفظ الطبراني . والفرج حمصي . قال أحمد في رواية: هو ثقة . وقال يحيى: ليس به بأس . وتكلم فيه آخرون . وعلي بن يزيد: دمشق ضعفه غير واحد . وقال أبو مسهر- وهو بلدي- لا أعلم به إلا خيرا . وهو أعرف به: «والمحق» نهاية الإتلاف .

وأيضًا: فالقياس يقتضى ذلك؛ لأن محل الضمان: هو ما قبل المعاوضة .

(١) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/ ص ٢٦٨) حديث رقم (٢٢١١٩) قال: أنبأنا فرج بن فضالة الحمصي عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة . به، ورواه الطبراني في «الكبير» (٨/ ص ٢٣٢) حديث رقم (٧٨٠٣)، ورواه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ص ٦٩)، وقال الهيثمي: رواه كله أحمد والطبراني وفيه على ابن يزيد وهو ضعيف .

وما نحن فيه لا يقبلها البتة. فلا يكون مضموناً. وإنما قلنا: لا يقبل المعاوضة؛ لأن النبي ﷺ قال: «إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»<sup>(١)</sup>. وهذا نص. وقال: «إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه»<sup>(٢)</sup>، والملاهي محرمات بالنص فحرم بيعها.

وأما قبول ما فوق الحد المبطل للصورة لجعله آتية: فلا يثبت به وجوب الضمان، لسقوط حرمة، حيث صار جزء من المحرم، أو ظرفاً له، كما أمر به النبي ﷺ من كسر دنان الخمر، وشق ظروفها. فلا ريب أن للمجاورة تأثيراً في الامتهان والإكرام، وقد قال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَفْعَلُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، وسئل النبي ﷺ عن القوم: يكونون بين المشركين، يؤكلونهم؟ ويشاربونهم؟ فقال: «هم منهم» هذا لفظه أو معناه<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان هذا في المجاورة المنفصلة فكيف بالمجاورة التي صارت جزءاً من أجزاء المحرم، أو لصيقة به؟ وتأثير الجوار ثابت عقلاً وشرعاً وعرفاً.

والمقصود: أن إتلاف المال على وجه التعزير والعقوبة - ليس بمنسوخ - وقد قال أبو الهياج الأسدي: قال لى على بن أبي طالب: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألا أدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويت» رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وهذا يدل على طمس الصور في أى شيء كانت، وهدم القبور المشرفة، وإن كانت من حجارة أو أجر أو لبن.

قال المروذي: قلت لأحمد: الرجل يكثر البيت، فيرى فيه تصاوير، ترى أن يحكها؟ قال: نعم. وحجته: هذا الحديث الصحيح.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «البيع» باب: «بيع الميتة والأصنام» (٤/ ص ٤٩٥) حديث رقم (٢٢٣٦)، ومسلم في كتاب «المساقاة» باب: «فحرم الخمر والميتة والخنزير» (٣/ ص ١٢٠٧/ ح ٧١) كلاهما من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر. ٥٠٠هـ.

(٢) صحيح: رواه الدارقطني في «السنن» (٣/ ص ٧) حديث رقم (٢٠) برواية ابن عباس. ٥٠٠هـ، وقال أبو الطيب في تعليقه: رواه كلهم ثقات.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الجهاد» (٦/ ص ١٧٠) حديث رقم (٣٠١٢)، ومسلم في كتاب «الجهاد» (٦/ ٢٦/ ١٧٤٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الجنائز» باب: «الأمم يشويه القبر» (٤/ ٤١/ ح ٩٣)، وأبو داود في كتاب «الجنائز» باب: «في تسوية القبر» (٣/ ١٤٠١) حديث رقم (٣٢١٨)، كلاهما من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي هياج الأسدي. ٥٠٠هـ.

وروى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنهما: «أن النبى ﷺ لما رأى الصور فى البيت لم يدخل حتى أمر بها فمحيّت» (١).

وفى الصحيحين: أن النبى ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة» (٢).

وفى صحيح البخارى عن عائشة رضى الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان لا يترك فى بيته شيئا فيه تصليب إلا نقضه» (٣).

وفى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذى نفسى بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية» (٤).

فهؤلاء رسل الله، صلوات الله وسلامه عليهم - إبراهيم وموسى وعيسى وخاتم المرسلين محمد ﷺ - كلهم على محق المحرم وإتلافه بالكلية. وكذلك الصحابة رضى الله عنهم، فلا التفات إلى من خالف ذلك.

وقد قال المروذى: قلت لأبى عبد الله: دُفِعَ إلى إبريق فضة لأبيعه، أترى أن أكسره، أو أبيعه كما هو؟ قال: أكسره.

وقال: قيل لأبى عبد الله: أن رجلاً دعا قوماً، فجاء بطست فضة، وإبريق فضة فكسره، فأعجب أباه عبد الله كسره.

وقال: بعثنى أبو عبد الله إلى رجل بشيء. فدخلت عليه فأتى بمكحلة رأسها مفضض، فقطعتها. فأعجبه ذلك، وتبسم.

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى «صحيحه» (٣/ ص ١٢٢٣) حديث رقم (٣١٧٤) من طريق عكرمة عن ابن عباس... به، وابن حبان فى «صحيحه» (١٣/ ١٧١) حديث رقم (٥٨٦١)، والحاكم فى «المستدرک» (٢/ ص ٥٩٩) من حديث ابن عباس وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخارى ووافقه الذهبى، وأحمد فى «مستدركه» (١/ ٣٦٥) حديث رقم (٣٤٥٥) جميعاً من طريق عكرمة عن ابن عباس... به.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخارى فى كتاب «اللباس» باب: «التصاوير» (١٠/ ص ٣٩٤) حديث رقم (٥٩٤٩)، ومسلم فى كتاب «اللباس» باب: «تحريم صورة الحيوان» (٧/ ص ٣٣٣ ح ٨٣)، كلاهما من طريق الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أبى طلحة... به.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى فى كتاب «اللباس» باب: «نقض الصور» (١٠/ ص ٣٩٨) حديث رقم (٥٩٥٢)، وأبو داود فى كتاب «اللباس» (٤/ ص ١٧٧٦) حديث رقم (٤١٥١) باللفظ: «أحمد فى «مستدركه» (٦/ ص ٥٢) حديث رقم (٢٤٣٠٦) جميعاً من طريق عمران بن حطان عن عائشة... به.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخارى فى كتاب «الأنبياء» باب: «نزول عيسى ابن مريم عليهما السلام» (٦/ ص ٥٦٦) حديث رقم (٣٤٤٨)، ومسلم فى كتاب «الإيمان» باب: «نزول عيسى بن مريم حاكماً» (١/ ٤٦٦ ح ٢٤٢)، كلاهما من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبى هريرة... به.

ووجه ذلك: أن الصياغة محرمة، فلا قيمة لها ولا حرمة.  
وأيضاً: فتعطيل هذه الهيئة مطلوب، فهو بذلك محسن، وما على المحسنين من سبيل.

### فصل: لا ضمان في تحريق الكتب المضلة

وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها.

قال المروذي: قلت لأحمد: استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة، ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: نعم. فأحرقه وقد: «رأى النبي ﷺ يبد عمر كتاباً اكتبه من التوراة، وأعجبه موافقته للقرآن، فتمتع وجه النبي ﷺ حتى ذهب به عمر إلى التوراة فألقاه فيه»<sup>(١)</sup>.

فكيف لو رأى النبي ﷺ ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة؟ والله المستعان. وقد: «أمر النبي ﷺ من كتب عنه شيئاً غير القرآن أن يمحوه»<sup>(٢)</sup>، ثم «أذن في كتابة سنته»<sup>(٣)</sup>، ولم يأذن في غير ذلك.

وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة: غير مأذون فيها، بل مأذون في محققها وإتلافها، وما على الأمة أضرار منها. وقد حرق الصحابة جميعاً المصاحف المخالفة لمصحف عثمان، لما خافوا على الأمة من الاختلاف. فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة؟

وقال الخلال: أخبرني محمد بن أبي هارون: أن أبا الحارث حدثهم قال: قال أبو عبد الله: «أهلكهم وضع الكتب، تركوا آثار رسول الله ﷺ، وأقبلوا على الكلام».

وقال: أخبرني محمد بن أحمد بن واصل المقرئ قال: سمعت أبا عبد الله - وسئل عن الرأي؟ - فرفع صوته، وقال: لا يثبت شيء من الرأي، عليكم بالقرآن والحديث والآثار.

وقال في رواية ابن مشيش: إن أبا عبد الله سأل رجل، فقال: أكتب الرأي؟ فقال: ما تصنع بالرأي؟ عليك بالسنن فتعلمها، وعليك بالأحاديث المعروفة.

(١) إسناده لا بأس به: أخرجه أحمد في «مستدركه» (٣/ ٢٨٧) حديث رقم (١٥٠٩٤) وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٤)، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري وفيه جملة بن سعيد ضعفه أحمد ويحيى بن معين وغيرهما، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٠٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الزهد والرقائق» (٩/ ٣٥٦) (٧٢/ ٣٠٠٤) نووي من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري... به.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «اللقطة» (٥/ ١٠٤) حديث رقم (٢٤٣٤)، وفتنكم في كتاب «الحج» (٢/ ٩٨٨) كلاهما من طريق يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة... به.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: هذه الكتب بدعة وضعها .

وقال إسحاق بن منصور: سمعت أبا عبد الله يقول: لا يعجبني شيء من وضع الكتب، من وضع شيئاً من الكتب فهو مبتدع .

وقال المروذي: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا حماد بن زيد قال: قال لي ابن عون: يا حماد، هذه الكتب تُفضل .

وقال الميموني: ذكرت أبا عبد الله خطأ الناس في العلم . فقال: وأي الناس لا يخطئ؟ ولا سيما من وضع الكتب فهو أكثر خطأ .

وقال إسحاق: سمعت أبا عبد الله - وسأله قوم من أردبيل عن رجل يقال له: عبد الرحيم، وضع كتاباً - فقال أبو عبد الله: هل أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فعل ذاك؟ أو أحد من التابعين؟ وأغلظ وشدد في أمره، وقال: انتهوا الناس عنه وعليكم بالحديث .

وقال في رواية أبي الحارث: ما كتبت من هذه الكتب الموضوعة شيئاً قط .

وقال محمد بن زيد المستملي: سألت أحمد رجلاً فقال: أكتب كتب الرأي؟ قال: لا تفعل . عليك بالحديث والآثار . فقال له السائل: إن ابن المبارك قد كتبها . فقال له أحمد: ابن المبارك لم ينزل من السماء، إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق .

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي - وذكر وضع الكتب - فقال: أكرهها .

هذا أبو فلان وضع كتاباً، فجاءه أبو فلان فوضع كتاباً، وجاء فلان فوضع كتاباً فلا انقضاء له . كلما جاء رجل وضع كتاباً وهذه الكتب وضعها بدعة . كلما جاء رجل وضع كتاباً، وترك حديث رسول الله ﷺ وأصحابه ليس إلا الاتباع والسنن، وحديث رسول الله ﷺ وأصحابه، وعاب وضع الكتب، وكرهه كراهة شديدة .

وقال المروذي في موضع آخر: قال أبو عبد الله: يضعون البدع في كتبهم . إنما أحذر عنها أشد التحذير . قلت: إنهم يحتجون بمالك أنه وضع كتاباً؟ فقال أبو عبد الله: هذا ابن عون والتميمي ويونس وأيوب: هل وضعوا كتاباً؟ هل كان في الدنيا مثل هؤلاء؟ وكان ابن سيرين وأصحابه لا يكتبون الحديث، فكيف الرأي؟ .

وكلام أحمد في هذا كثير جداً، قد ذكره الخلال في كتاب العلم .

ومسألة وضع الكتب: فيها تفصيل . ليس هذا موضعه . وإنما كره أحمد ذلك، ومنع منه: لما فيه من الاشتغال به، والإعراض عن القرآن والسنة، والذب عنهما . وأما كتب إبطال الآراء، والمذاهب المخالفة لهما: فلا بأس بها . وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة، بحسب اقتضاء الحال . والله أعلم .



والمقصود: أن هذه الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يجب إتلافها وإعدامها، وهي أولى بذلك من إتلاف آلات اللهو والمعازف، وإتلاف آنية الخمر. فإن ضررها أعظم من ضرر هذه. ولا ضمان فيها كما لا ضمان في كسر أواني الخمر وشق زقاقها.

قال المروذي: قلت لأبي عبد الله: لو رأيت مسكراً في قنينة أو قربة تكسر، أو تصب؟ قال: تكسر.

وقال أبو طالب: قلت: نمرُّ على المسكر القليل أو الكثير: أكسره؟ قال: نعم تكسره.

قال محمد بن حرب: قلت لأبي عبد الله: ألقى رجلاً ومعه قربة مغطاة؟

قال: بريئة؟ قلت: نعم. قال: تكسرها.

وقال في رواية ابن منصور- في الرجل يرى الطنبور والطليل مغطى والقنينة- إذا كان، يعني أنه يتبين أنه طنبور أو طبل، أو فيها مسكر: كسره.

وقد روى عبد الله بن أبي الهذيل قال: «كان عبد الله بن مسعود يحلف بالله أن التي أمر بها رسول الله ﷺ - حين حرمت الخمر- أن تكسر دنانها، وأن تكفأ: لمن التمر والزبيب» رواه الدارقطني في السنن بإسناد صحيح<sup>(١)</sup>.

وعن أنس بن مالك عن أبي طلحة قال: «يأني الله، إنني اشتريت خمر الأيتام في حجرى. قال: أهرق الخمر، واكسر الدنان» رواه الترمذي من حديث ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد عنه<sup>(٢)</sup>.

وفي مسند أحمد من حديث أبي طعمة قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: لقيت رسول الله ﷺ بالمريد، فإذا بزقاق على المريد فيها خمر. فدعا رسول الله ﷺ بالمديّة- وما عرفت المديّة إلا يومئذ- فأمر بالزقاق فشقت. ثم قال: «لعنت الخمر وشاربها، وساقبها، وبائعها ومبتاعها، وحاملها- الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وفي المسند أيضاً عن ضمرة بن حبيب قال: قال عبد الله بن عمر: «أمرني رسول الله ﷺ أن آتيه بمديّة. فأتيته بها. فأرسل بها فأرهقت. ثم أعطانيها، وقال: اغدِّ على بها ففعلت.

(١) صحيح: رواه الدارقطني في «السنن» (٤/ ص ٢٥٣) حديث رقم (٤٢) بإسناده وروايته.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صحيح: أخرجه أحمد في «المستد» (٢/ ص ٢٥) حديث رقم (٤٧٨٧)، وأبو داود في كتاب «الأشربة» باب: «العنب يصير للخمر» (٣/ ١٥٩٠) حديث رقم (٣٦٧٤)، وابن ماجه في كتاب «الأشربة» باب: «لعنت الخمر على عشرة أوجه» (٢/ ١١٢١) حديث رقم (٣٣٨٠) جميعاً من طريق وكيع بن الجراح عن عبد العزيز ابن عمر عن أبي علقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله العنلقني أنها سمعا ابن عمر يقول: . . . به.

فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة، وفيها زقاق خمر، قد جلبت من الشام. فأخذ المدينة منى فشق ماكان من تلك الزقاق بحضرته. ثم أعطانيها وأمر أصحابه الذين كانوا معه أن يمشوا معي، وأن يماونوني. وأمرني أن أتى الأسواق كلها، فلا أجد فيها زق خمر إلا شققته. ففعلت، فلم أترك في أسواقها زقاً إلا شققته<sup>(١)</sup>.

وفي الصحيحين عن أنس بن مالك قال: «كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح، وأبا طلحة، وأبى بن كعب شراباً من فضيخ وتمر، فأتاهم أت، فقال: إن الخمر قد حرمت. فقال أبو طلحة: قم يا أنس إلى هذه الجرة فاكسرها. فقمت إلى مهراس لنا. ففصرتها بأسفله حتى تكسرت»<sup>(٢)</sup>.

وفي سنن النسائي وأبى داود عن أبى هريرة قال: علمت أن رسول الله ﷺ كان يصوم في بعض الأيام التي كان يصومها. فتحنيت فطره بنبيد صنعته في دَن. فلما كان المساء جئته أحملها إليه فذكر الحديث - ثم قال: فرفعتا إليه. فإذا هو يَش. فقال: «خذ هذه فاضرب بها الحائط، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر»<sup>(٣)</sup>.

### فصل: رأى الأئمة في الفاسق

وقال ابن أبي عمر قال ابن القاسم: سئل مالك رحمه الله عن فاسق يأوى إليه أهل الفسق والخمر. ما يصنع به؟ قال: يخرج من منزله وتكرى عليه الدار والبيوت. قال: فقلت: ألا تباع؟ قال: لا. لعله يتوب، فيرجع إلى منزله. قال ابن القاسم: يتقدم إليه مرة، أو مرتين أو ثلاثاً، فإن لم يتبه أخرج وأكرت عليه.

(١) إسناده صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٧١) حديث رقم (٥٣٩٠)، وقال الشيخ أحمد شاكر.

المدينة: بضم الميم وكسرها مع سكون الدال: السكين والشفرة ويظهر أنها لم تكن من لغة أهل الحجاز.

(٢) مستحق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «المظالم» باب: «الخمر في الطريق» (٥/ ١٣٣) حديث رقم: (٢٤٦٤)، ومسلم في كتاب «الأشربة» باب: «تغريم الخمر» (٧/ ١٦٠ ح ٣)، كلاهما من طريق حماد بن زيد عن ثابت عن أنس. به، فضيخ: الفضيخ شراب يتخذ من البسر وحده من غير أن تحسه النار (مختار الصحاح ١/ ٢١٢)، وقال ابن الأثير: هو شراب يتخذ من البسر المفضوخ أى المشدوخ، وقال ابن منظور: وهو عصير العنب وهو أيضاً شراب يتخذ من البسر المفضوخ وحده من غير أن تحسه النار، وهو المشدوخ. (اللسان ٣/ ٤٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الأشربة» باب: «في النبيذ إذا غلى» (٣/ ١٦٠٦) حديث رقم (٣٧١٦)، والنسائي في كتاب «الأشربة» باب: «تحريم كل شراب أسكر كثير» (٨/ ٧٠٠) حديث رقم (٥٦٢٦)، وابن ماجه في كتاب «الأشربة» باب: «النبيذ إذا غلى» (٢/ ١١٢٨) حديث رقم (٣٤٠٩) جميعاً من طريق صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن خالد بن عبد الله بن حسين عن أبى هريرة... به.

قال ابن رشد : قد قال مالك في الواضحة : إنها تباع عليه ، خلاف قوله في هذه الرواية : قال : وقوله فيها أصح ، لما ذكره من أنه قد يتوب ويرجع إلى منزله . ولو لم تكن الذار له ، وكان فيها بكراء أخرج منها ، وأكرت عليه . ولم يفسخ كراؤه فيها ، قاله في كراء الدوز المدونة .

وقد روى يحيى بن يحيى أنه قال : أرى أن يحرق بيت الخمار . قال : وقد أخبرني بعض أصحابنا ، أن مالكا كان يستحب أن يحرق بيت المسلم الخمار الذي يبيع الخمر ، قيل له : فالنصراني يبيع الخمر من المسلمين ؟ قال : إذا تقدم إليه فلم يمتنه ، فأرى أن يحرق عليه بيبه بالنار .

قال : وحدثني الليث أن عمر بن الخطاب : « حرق بيت رويشد الثقفي ؛ لأنه كان يبيع الخمر ، وقاله له : أنت رويسق ، ولست برويشد » .

### فصل : منع ولي الأمر مخالطة النساء للرجال

ومن ذلك : أن ولي الأمر يجب عليه أن يمنع اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق ، والفرج ، ومجامع الرجال .

قال مالك رحمه الله ورضي عنه : أرى للإمام أن يتقدم إلى الصناعات في قعود النساء إليهم ، وأرى ألا يترك المرأة الشابة تجلس إلى الصناعات . فأما المرأة المتجالة والخدام الدون التي لا تنهم على القعود ، ولا يتهم من تقعد عنده : فإني لا أرى بذلك بأساً . انتهى .

فالإمام مسئول عن ذلك ، والفتنة به عظيمة . قال رحمه الله : « ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء » <sup>(١)</sup> ، وفي حديث آخر : « باعدوا بين الرجال والنساء » <sup>(٢)</sup> ، وفي حديث آخر أنه قال للنساء : « لكن حافات الطريق » <sup>(٣)</sup> .

(١) مخفق عليه : أخرجه البخاري في كتاب « النكاح » ٩ / ٤١ حديث رقم (٥٠٩٦) ، ومسلم في كتاب « الذكر والدعاء » ٩ / ٦٣ (٩٧ / ٢٧٤٠) ، كلاهما من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد . . . به .

(٢) ضعيف : أورده العجلوني في « كشف الخفاء » (ج١ / ص ٣٢٩) ، قال القاري : غير ثابت ، وإنا ذكره ابن الحاج في المدخل في صلاة العيدين ، وذكره ابن جماعة في منسكه في طواف النساء من غير سند ، ولفظه : يروى عن النبي ﷺ باعدوا بين أنفاس الرجال والنساء ، ذكره دليلاً لقولهم : لا تُكنوا النساء من البيت في الطواف مخافة اختلاطهن بالرجال أن كانوا .

(٣) حسن : أخرجه أبو داود في كتاب « الأدب » ٤ / ٢٢٣٨ حديث رقم (٥٢٧٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ٦ / ١٧٣ حديث رقم (٧٨٢٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » ٩ / ٢٦١ حديث رقم (٥٨٠) من طريق حمزة بن أبي أسيد الأنصاري عن أبيه . . به ، وفي إسناده أبي عمرو بن حسان مقبول ، وحسن الألباني .

ويجب عليه منع النساء من الخروج متجملات، ومنعهن من الثياب التي يكن بها كاسيات عاريات، كالثياب الواسعة والرقاق، ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات ومنع الرجال من ذلك .

وإن رأى ولي الأمر أن يفسد على المرأة - إذا تجملت وتزينت وخرجت - ثيابها بحبر ونحوه، فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء وأصاب . وهذا من أدنى عقوبتهن المالية .

وله أن يحبس المرأة إذا أكثر الخروج من منزلها، ولا سيما إذا خرجت متجملة، بل إقرار النساء على ذلك إغانة لهن على الإثم والمعصية، والله سائل ولي الأمر عن ذلك .

وقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه النساء من المشى في طريق الرجال، والاختلاط بهم في الطريق .

فعلى ولي الأمر أن يقتدى به في ذلك .

وقال الخلال في جامعه: أخبرني محمد بن يحيى الكحال: أنه قال لأبي عبد الله: أرى الرجل السوء مع المرأة؟ قال: صَحَّ به . وقد أخبرني النبي ﷺ: «أن المرأة إذا تطيبت وخرجت من بيتها فهي زانية» (١) .

ويمنع المرأة إذا أصابت بخورا أن تشهد عشاء الآخرة في المسجد (٢)، فقد قال النبي ﷺ: «المرأة إذا خرجت استشرها الشيطان» (٣) .

(١) حسن: أخرجه أبو داود في كتاب «الترجل» (٤/ ١٨٧٦) حديث رقم (٤١٧٣)، والنسائي في كتاب «الزينة» (٤/ ٥٠٤) حديث رقم (٥١٤١)، والترمذي في كتاب «الأدب» (٥/ ٩٨) حديث رقم (٢٧٨٦) .

وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح، وأحمد في «مسنده» (٤/ ٣٩٤) جميعاً من طريق يحيى بن سعيد عن ثابت عن ابن عمار عن غنيم بن قيس عن الأشعري... به .

(٢) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الصلاة» (١/ ٣٢٨) حديث رقم (١٤٣)، وأبو داود في كتاب «الترجل» (٤/ ١٧٨٧) حديث رقم (٤١٧٥)، والنسائي في كتاب «الزينة» باب: «النهى أن تشهد الصلاة» (٨/ ٥٣٢) حديث رقم (٥١٤٣)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٣٠٤) جميعاً من طريق عبد الله بن محمد أبو علقمة القزوي عن يزيد عن بسر بن سعيد عن أبي هريرة... به .

(٣) حسن: أخرجه الترمذي في كتاب «الرضاع» (٣/ ٣١٠) حديث رقم (١١٧٣) .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٩٣) حديث رقم (١٦٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ٤١٢) حديث رقم (٥٥٩٨)، والهيثمي في «موارد الظمان» (١/ ١٠٣) حديث رقم (٣٢٩)، وفي «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٤)، وقال: رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح، وابن أبي شيبه في «مصنفه» (٢/ ١٥٧) حديث رقم (٧٦١٦)، وأيضاً في (٤/ ٥٣) حديث رقم (١٧٧١٠)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ١٨٩) حديث رقم (٢٨٩٠)، وفي «الكبير» (٩/ ٢٩٥) حديث رقم (٩٤٨١) جميعاً من طريق قتادة عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود... به .

ولا ريب أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال، أصل كل بلية وشر، وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة، كما أنه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة. واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا، وهو من أسباب الموت العام، والطواعين المتصلة.

ولما اختلط البغايا بعسكر موسى، وفشت فيهم الفاحشة، أرسل الله عليهم الطاعون، فمات في يوم واحد سبعون ألفاً. والقصة مشهورة في كتب التفسير.

فمن أعظم أسباب الموت العام: كثرة الزنا، بسبب تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال، والمشى بينهم متبرجات متجملات. ولو علم أولياء الأمر ما في ذلك من فساد الدنيا والرعية- قبل الدين- لكانوا أشد شيء منعاً لذلك.

قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: «إذا ظهر الزنا في قرية أذن الله بهلاكها».

وقال ابن أبي الدنيا: حدثنا إبراهيم بن الأشعث حدثنا عبد الرحمن بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما طُفِّف قوم كيلاً، ولا بخسوا ميزاناً، إلا منعهم الله عز وجل القطر، ولا ظهر في قوم الزنا إلا ظهر فيهم الموت، ولا ظهر في قوم عمل قوم لوط إلا ظهر فيهم الحشف، وما ترك قوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا لم ترفع أعمالهم، ولم يسمع دعاؤهم»<sup>(١)</sup>.

### فصل: منعه اللاعبين بالحمام

وعليه أن يمنع اللاعبين بالحمام على رهوس الناس، فإنهم يتوسلون بذلك إلى الإشراف عليهم، والتطلع على عوراتهم. وقد روى أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ: «أنه رأى رجلاً يتبع حمامة فقال: «شيطان يتبع شيطانة»»<sup>(٢)</sup>.

وقال إبراهيم النخعي: من لعب بالحمام الطيارة لم يمت حتى يدوق ألم الفقر.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ص ٣٤٦) حديث رقم (٦١٩١) من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن يثرب عن ابن عباس. به، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ص ٤٢٢) حديث رقم (٢٧٧٣) قال: وهو وهم عن ابن عباس أشبه.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود في كتاب «الأدب» (٤/ ص ٢١٠٤) حديث رقم (٤٩٤٠)، وابن ماجه في كتاب «الأدب» باب: «اللعب بالحمام» (٢/ ١٢٣٨) حديث رقم (٣٧٦٥)، والبخاري في كتاب «الأدب» (٢/ ص ٧١٣) حديث رقم (١٣٠٠)، والإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ص ٣٤٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ٢١٣) جميعاً من طريق حماد. به.

وقال الحسن : « شهدت عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهو يخطب ، هو يأمر بذبح الحمام ، وقتل الكلاب » ذكره البخارى .

وقال خالد الحذاء عن بعض التابعين قال : كان تلاعب آل فرعون بالحمام .

وكان شريح لا يجيز شهادة صاحب حمام ولا حمام . وقال ابن المبارك عن سفيان : سمعنا أن اللعب بالجلأهق واللعب بالحمام من عمل قوم لوط .

وذكر البيهقى عن أسامة بن زيد قال : « شهدت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يأمر بالحمام الطيارة فيذبحن ، ويترك المقصات » .

### فصل : منع الرجل من اتخاذ الحمام في الأبرجة

واختلف الفقهاء : هل يمنع الرجل من اتخاذ الحمام فى الأبرجة ، إذا أفسدت بذر الناس وزرعهم ؟

قال ابن حبيب عن مطرف - فى النحل يتخذها الرجل فى القرية ، ويتخذ الكوى للعصافير تأوى إليها ، وكذلك الحمام فى إيدائها وإفسادها الزرع - : يمنع من اتخاذ ما يضر الناس فى زرعهم ؛ لأن هذا طائر لا يمكن الاحتراز منه .

وقال ابن كنانة فى المجموعة : لا يمنع أحد من اتخاذ برج الحمام ، وإن تأذى به جيرانه . وكذلك العصافير والدجاج ، وعلى أهل الزرع والحوائط أن يحرسوها بالنهار .

قلت : قول مطرف أصح وأفقه ؛ لأن حراسة الزرع والحوائط من الطيور أمر متعسر جداً ، بخلاف حراستها من البهائم ، وقياس البهائم على الطير لا يصح .

وقال أصبغ عن ابن القاسم : هى كالماشية ، وإن ضرت .

والقياس : أن صاحبها يضمن ما أتلفت من الزرع مطلقاً ؛ لأنه باتخاذها صار متسبباً فى إتلاف زروع الناس ، بخلاف المواشى ؛ فإنه يمكن صونها وضبطها . فإذا أتلفت بغير اختياره وأفسدت ، فلا ضمان عليه ؛ لأن التقصير من أصحاب الحوائط . وأما الطيور ، فلا يمكن أصحاب الحوائط التحفظ منها .

فإن قيل : فما تقولون فى السنور إذا أكلت الطيور ، وأكفأت القدور ؟

قيل : على مقتنيها ضمان ما تلتفه من ذلك ليلاً ونهاراً . ذكره أصحاب أحمد .

وهو أصح الوجهين للشافعية ؛ لأنها فى معنى الكلب العقور ، فوجب إلحاقها به . ولأن

من شأنها أن تضبط وتربط، فأرسالها تفريط. وإن لم يكن ذلك من عاداتها، بل فعلته نادراً: فلا ضمان. ذكره في المغني. وهو أصح الوجهين للشافعية.

فإن قيل: فهل تسوغون قتلها لذلك؟

قلنا: نعم إذا كان ذلك عادة لها.

وقال ابن عقيل، وبعض الشافعية: إنما تقتل جال مباشرتها للجناية، فأما في حال سكونها وعدم صولها فلا.

والصحيح: خلاف ذلك، وأنها تقتل، وإن كانت ساكنة، كما يقتل من طبعه الفساد والأذى في حال سكونه، ولا تنتظر مباشرته.

وقد روى أبو داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: «يقتل المحرم السبع العادي»<sup>(١)</sup>. قال الترمذي: هذا حديث حسن. والهرة سبع. وفي الصحيحين عنه ﷺ: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحداة، والفارة، والحية، والغراب الأبقع، والكلب العقور»<sup>(٢)</sup>، وفي لفظ: «العقرب» بدل: «الحية» ولم يشترط في قتلهن أن يكون حال المباشرة.

### فصل: في المرضي المعدي كالجلد إذا استنصر الناس بأهله

قال ابن وهب- في المبتلى يكون له في منزله سهم، له حظ في شرب فأراد من معه في المنزل إخراجهم منه، وزعموا أن استقاءه من مائهم الذي يشربونه مضر بهم، فطلبوا إخراجهم من المنزل- قال ابن وهب: إذا كان له مال أن يشتري لنفسه من يقوم بأمره، ويخرج في حوائجه، ويلزم هو بيته فلا يخرج، وإن لم يكن له مال خرج من المنزل، إذا لم يكن فيه شيء، وينفق عليه من بيت المال.

وقال عيسى- في قوم ابتلوا بالجلد وهم في قرية موردتهم واحد، ومسجدهم واحد،

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود في كتاب «الناسك» (٢/ ص ٧٩٦، ٧٩٧) حديث رقم (١٨٤٨)، والترمذي في كتاب «الحج» (٣/ ص ١٩٨) حديث رقم (٨٣٨)، وابن ماجه في كتاب «الناسك» (٢/ ص ١٠٣٢) حديث رقم (٣٠٨٩)، وأحمد في مسنده (٣/ ص ٣، ٣٢، ٧٩) جميعاً من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن ابن أبي نعم البجلي عن أبي سعيد الخدري... به.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «جزاء الصيد» (٤/ ص ٤٢) حديث رقم (١٨٢٩) من طريق سهيل عن عمرو عن عائشة... به. ومسلم في كتاب «الحج» (٤/ ٣٧٢) (٦٧/ ١١٩٨/ نووي) من طريق قتاده عن سعيد بن المسيب عن عائشة... به.

فيأتون المسجد فيصلون فيه، ويجلسون فيه معهم، ويَرِدُونَ الماء ويتوضأون، فيتأذى بذلك أهل القرية، وأرادوا منعهم من ذلك كله- قال: أما المسجد فلا يمتنعون الصلاة فيه، ولا من الجلوس. ألا ترى إلى قول عمر بن الخطاب للمرأة المبتلاة- لما رآها تطوف بالبيت مع الناس- «لو جلست في بيتك لكان خيرا لك؟» ولم يعزم عليها بالنهي عن الطواف، ودخول البيت. وأما استقائهم من مائهم، وورودهم المورد للوضوء وغير ذلك: فيمتنعون، ويجعلون لأنفسهم صحيحا يستقى لهم الماء في أنية، ثم يفرغها في أنيتهم. قال رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(١)</sup>، وذلك ضرر بالأصحاء، فأرى أن يحال بينهم وبين ذلك. ألا ترى أنه يفرق بينه وبين زوجته، ويحال بينه وبين وطء جواريه للضرر؟ فهذا منه.

وقال ابن حبيب عن مطرف في الجذامي: وأما الواحد والنفر اليسير، فلا يخرجون من الحاضرة، ولا من قرية، ولا من سوق ولا من مسجد جامع؛ لأن عمر لم يعزم على المرأة وهي تطوف بالبيت. وكذلك معيق اللؤس قد جعله عمر رضى الله عنه على بيت المال، وكان عمر يجالسه ويواكله، ويقول له: «كل مما يليك» فإذا كثروا: رأيت أن يتخذوا لأنفسهم موضعاً، كما صنع بمرضى مكة. ولا يمتنعون من الأسواق لتجارهم، وشراء حوائجهم، أو الطواف للسؤال، إذا لم يكن إمام يرزقهم من الفىء، ولا يمتنعون من الجمعة، ويمتنعون من غير ذلك. وروى سحتون أنهم لا يجتمعون مع الناس الجمعة.

وأما مرضى القرى: فلا يخرجون عنها، وإن كثروا، ولكن يمتنعون من أذى الناس.

وقال أصبغ: ليس على مرضى الحواضر الخروج منها إلى ناحية أخرى، ولكن إن كفافهم الإمام المؤنة منعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم والتنحي عنهم.

وقال ابن حبيب: يحكم عليهم بتنحيهم ناحية إذا كثروا، وهو الذى عليه فقهاء الأمصار.

قلت: يشهد لهذا: الحديث الصحيح الذى رواه البخارى من حديث سعيد بن ميناء عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا هامة، ولا صفّر، وفر من المجذوم فرارك من الأسد- أو قال: من الأسود»<sup>(٢)</sup>، وروى مسلم فى صحيحه من حديث يعلى بن عطاء عن

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه فى كتاب «الأحكام» (٢/ ص ٢٣٣) حديث رقم (٢٣٤١)، وأحمد فى «مسنده» حديث رقم (٢٨٦٢)، ورواه الألبانى فى «إرواء الغليل» (٣/ ص ٤٠٨) حديث رقم (٨٩٦) جميعاً من طريق عكرمة عن ابن عباس... به.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى كتاب «الطب» (١٠/ ص ١٦٧). حديث رقم (٥٧٠٧) من طريق سعيد بن ميناء عن أبى هريرة... به، وأحمد فى «مسنده» (٢/ ص ٢٤٣) حديث رقم (٩٧٢٠) من طريق أبى هريرة... به.



عمرو بن الشريد عن أبيه قال : كان في وفد ثقيف رجل مجذوم ، فأرسل إليه النبي ﷺ : « إنا قد بايعناك فارجع » (١) ، وفي مسند أبي داود الطيالسي : حدثنا ابن أبي الزناد عن محمد بن عبد الله القرشي عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « لا تديموا النظر إليهم » (٢) - يعني المجذومين - ومحمد هذا هو محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان .

ولا تعارض بين هذا وبين ما رواه مفضل بن فضالة عن حبيب بن الشهيد عن ابن المنكدر عن جابر : « أن رسول الله ﷺ أخذ بيد مجذوم ، فوضعها معه في قصعته ، وقال : « كل باسم الله ، وتوكل على الله » (٣) ، فإن هذا يدل على جواز الأمرين . وهذا في حق طائفة . وهذا في حق طائفة فمن قوى توكله واعتماده وبقينه من الأمة . أخذ بهذا الحديث ، ومن ضعف عن ذلك أخذ بالحديث الآخر ، وهذه سنة ، وهذه سنة . وبالله التوفيق .

فإذا أراد أهل الدار أن يؤاكلوا المجذومين ويشاربونهم ويضاجعونهم فلهم ذلك ، وإن أرادوا مجانبتهم ومباعدتهم فلهم ذلك .

وفي قوله ﷺ : « لا تديموا النظر إلى المجذومين » فائدة طبية عظيمة . وهي أن الطبيعة نقالة ، فإذا أدام النظر إلى المجذوم وخيف عليه أن يصيبه ذلك بنقل الطبيعة . وقد جرب الناس أن المجامع إذا نظر إلى شيء عند الجماع وأدام النظر إليه ، انتقل من صفته إلى الولد . وحكى بعض رؤساء الأطباء : أنه أجلس ابن أخ له للكحل . فكان ينظر في أمين الرمد فيرمد . فقال له : اترك الكحل ، فتركه فلم يعرض له رمد . قال : لأن الطبيعة نقالة .

(١) صحيح : أخرجه مسلم في كتاب « السلام » (٧/ ص ٤٨٧) حديث رقم (٢٢٣١) من طريق يعلى بن عطاء عن عمرو بن الشريد عن أبيه . به ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٧/ ص ٢١٨) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » (٥/ ص ١٤٢) حديث رقم (٢٤٥٤٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢/ ص ١٢٢) حديث رقم (١٣٥٧) .

(٢) إسناده صحيح : أخرجه ابن ماجه في كتاب « الطب » (٣/ ص ٢٥٢) حديث رقم (٣٥٤٣) من طريق محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابن عباس . به ، وأحمد في « مسنده » (٢/ ص ٥١١) حديث رقم (٢٠٧٥) وأورده صاحب كتاب « مصباح الزجاجة » (٤/ ص ٧٨) حديث رقم (١٢٤٣) ، وقال : هذا إسناده رجاله ثقات رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في « زيادات المستد » والبيهقي في « السنن الكبرى » (٧/ ص ٢١٨) ، والطبراني في « الأوسط » (٩/ ١٠٧) حديث رقم (٩٢٦٣) وفي « الكبير » (١١/ ص ١٠٦) حديث رقم (١١١٩٣) ، وأبو داود الطيالسي في « مسنده » (١/ ص ٣٣٩) حديث رقم (٢٦٠١) جميعاً من طريق فاطمة بنت الحسين عن ابن عباس . به ، وأورده الألباني في « الصحيحة » (١٠٦٤) وصححه .

(٣) ضعيف : أخرجه أبو داود في كتاب « الطب » باب : « الكهانة والتطير » (٤/ ص ١٦٨٨) حديث رقم (٣٩٢٥) ، والترمذي في كتاب « الألعسة » (٤/ ٢٢٣٤) حديث رقم (١٨١٧) ، وابن ماجه في كتاب « الطب » (٢/ ص ١١٧٢) حديث رقم (٣٥٤٢) جميعاً من طريق يونس بن محمد عن حبيب بن محمد بن المنكدر . به .

وذكر البيهقي وغيره: أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من غفار. فدخل عليها، فأمرها فنزعت ثيابها. فرأى بياضا عند ثدييها. فأنحاز النبي ﷺ عن الفراش. فلما أصبح قال: «الحق بأهلك وحمل لها صداقها»<sup>(١)</sup>.

### فصل: الحكم بالقرعة

ومن طرق الأحكام: الحكم بالقرعة. قال تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَاحَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾<sup>(٤٤)</sup> [آل عمران] قال قتادة: «كانت مريم ابنة إمامهم وسيدهم فتشاح عليها بنو إسرائيل. فاقترعوا عليها بسهامهم: أيهم يكفلها ففرع زكريا. وكان زوج أختها، فضمها إليه» وروى نحوه عن مجاهد. وقال ابن عباس: «لما وضعت مريم في المسجد اقترع عليها أهل المصلى، وهم يكتبون الوحي. فاقترعوا بأقلامهم أيهم يكفلها» وهذا متفق عليه بين أهل التفسير.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْ يُونُسَ لَعِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(١٣٩)</sup> إِذْ أَتَى إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ<sup>(١٤٠)</sup> فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ<sup>(١٤١)</sup> [الصافات: ١٣٩-١٤١]، يقول تعالى: فقارع، فكان من المغلوبين.

فهذان نبيان كريمان استعملا القرعة وقد احتج الأئمة الأربعة بشرع من قبلنا إن صح ذلك عنهم. وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة: «أن النبي ﷺ: كان إذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه»<sup>(٣)</sup>.

وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن

(١) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد في «مسنده» (١٢/ ص ٤٢٣) حديث رقم (١٥٩٧٤)، والحاكم في «المستدرک» (٤/ ص ٣٤) من طريق زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه... به. وسكت عنه وقال الذهبي: قال ابن معين: زيد ليس به.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الأذان» (٢/ ص ١١٤) حديث رقم (٦١٥)، ومسلم في كتاب «الصلاة» (٢/ ٣٩٢) حديث رقم (٤٣٧)، كلاهما من طريق مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة... به.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الهيئة» (٥/ ص ٢٥٧) حديث رقم (٢٥٩٣)، ومسلم في كتاب «التوبة» (٩/ ص ١١٥) حديث رقم (٢٧٧٠)، كلاهما من طريق سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعقمة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود... به.

له مال غيرهم. فدعاهم رسول الله ﷺ. فجزأهم أثلاثاً. ثم أفرع بينهم: فأعق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ عرض على قوم اليمين، فسارعوا إليه. فأمر أن يسهم بينهم في اليمين: أيهم يحلف»<sup>(٢)</sup>، وفي سنن أبي داود عن النبي ﷺ قال: «إذا أكره اثنان على اليمين أو استحبها، فليستهما عليها»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية أحمد: «إذا أكره اثنان على اليمين أو استحبها»، وفيه أيضاً: أن رجلين اختصما في متاع إلى النبي ﷺ. وليس لواحد منهما بينة. فقال: «استهما على اليمين ما كان، أحبا ذلك أو كرها»<sup>(٤)</sup>.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: أتى رسول الله ﷺ رجلان، يختصمان في موارث لهما، لم تكن لهما بينة إلا دعواهما، فقال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض. فاقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من النار»<sup>(٥)</sup>، ورواه أبو داود في السنن وفيه: فبكى الرجلان، وقال كل واحد منهما: حقى

(١) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان» باب: «من أعتق مشركاً له في عبده» (١٥٤/٦) (١٦٦٨/٥٦) (نورى)، وأبو داود في كتاب «العتق» باب: «فيمن أعتق عبداً له» (٤/٤) (ص ١٧٠٢) حديث رقم (٣٩٥٨)، والترمذي في كتاب «الأحكام» (٣/٣) (ص ٤١٧) حديث رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه في كتاب «الأحكام» باب: «القضاء بالقرعة» (٢/٢) (ص ٣٣٤) حديث رقم (٢٣٤٥) جميعاً من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين... به.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «الشهادات» باب: «إذا تسارع قوم في اليمين» (٥/٥) (ص ٣٣٧) حديث رقم (٢٦٧٤) من طريق عبد الرزاق بن همام عن أبي هريرة... به، وابن الجارود في «المتقى» (ج١/ ص ٢٥٣) حديث رقم (١٠١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣) (ص ٤٨٧) من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة... به.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري في كتاب «الشهادات» باب: «إذا سارع القوم في اليمين» (٥/٥) (ص ٣٣٨) حديث رقم (٢٦٧٤)، وأبو داود في كتاب «الأقضية» (٣/٣) (ص ١٥٦٦) حديث رقم (٣٦١٧)، وأحمد في «مسنده» (٨/٨) (ص ٢٣٧) حديث رقم (٨١٩٤) من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة... به.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» (٣/٣) (ص ١٥٥٦) حديث رقم (٣٦١٦)، وابن ماجه في كتاب «الأحكام» (٢/٢) (ص ٣٣٥) حديث رقم (٢٣٤٦)، وأحمد في «مسنده» (٩/٩) (ص ٤٥٢) حديث رقم (١٠٢٩٦) جميعاً من طريق سعيد بن أبي عروبة... به.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الشهادات» (٥/٥) (ص ٣٤٠) حديث رقم (٢٦٨٠) من طريق عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة... به، ومسلم في كتاب «الأقضية» (٦/٦) (ص ٧٤٥) حديث رقم (١٧١٣) من طريق عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة... به.

لك. فقال لهما النبي ﷺ: «أما إذا فعلتما ما فعلتما فاقسما، وتوخيا الحق، ثم استهما. ثم تحالا»<sup>(١)</sup>.

فهذه السنة- كما ترى- قد جاءت بالقرعة، كما جاء بها الكتاب، وفعلها أصحاب رسول الله ﷺ بعده. قال البخاري في صحيحه: «ويذكر أن قومًا اختلفوا في الأذان فأقرع بينهم سعد»<sup>(٢)</sup>، وقد صنف أبو بكر الخلال مصنفًا في القرعة، وهو في جامعته، فذكر مقاصده.

قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم وجمعة بن محمد: القرعة جائزة.

وقال يعقوب بن بُخْتان: مثل أبو عبد الله عن القرعة، ومن قال: إنها قمار؟ قال: إن كان من سمع الحديث: فهذا كلام رجل سوء يزعم أن حكم رسول الله ﷺ قمار.

وقال المروذي: قلت لأبي عبد الله: إن ابن أكرم يقول: إن القرعة قمار. قال: هذا قول رديء خبيث. ثم قال: كيف؟ وقد يحكمونهم بالقرعة في وقت إذا أُسِمَت الدار، ولم يرضوا، قالوا: يقرع بينهم. وهو يقول: لو أن رجلاً له أربع نسوة فطلق إحداهن، وتزوج الخامسة، ولم يدر أيتهن التي طلق؟ قال: يورثن جميعاً. ويأمرهن أن يعتدن جميعاً. وقد ورث من لا ميراث لها. وقد أمر أن تعتد من لا عدة عليها. والقرعة تصيب الحق، فعلها النبي ﷺ.

وقال أبو الحارث: كتبت إلى أبي عبد الله أسأله، فقلت: إن بعض الناس ينكر القرعة، ويقول: هي قمار اليوم، ويقول: هي منسوخة؟ فقال أبو عبد الله: من ادعى أنها منسوخة، فقد كذب وقال الزور، القرعة سنة رسول الله ﷺ، أقرع في ثلاثة مواضع: أقرع بين الأعبد الستة، وأقرع بين نسائه لما أراد السفر، وأقرع بين رجلين تدارءا في دابة، وهي في القرآن في موضعين.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود في كتاب «الأفضية» (٣/ ١٥٥١) حديث رقم (٣٥٨٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٨) حديث رقم (٢٣٩١) من طريق أسامة بن زيد. به، وأحمد في «مسنده» (٦/ ٣٢٠) حديث رقم (٢٦٧٠) من طريق أسامة بن زيد عن عبد الله بن نافع مولى أم سلمة عن أم سلمة. به، وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٥/ ٣٧٦): وفي إسناده أسامة بن زيد بن أسهم المدني مولى عمر قال النسائي وغيره: ليس بالقوي... به.

(٢) إسناده ضعيف: أورده البخاري في «صحيحه» معلقاً من كتاب «الإقرار» باب: «الاستهام في الصلاة» (٢/ ١١٤) باللفظ: «ويذكر» وهي صيغة تمريض، وقال ابن حجر في «الفتح» (٢/ ١١٤): وأخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي عبيد كلاهما عن هشيم بن عبد الله بن شبرمة قال... فذكره، وقال: وهذا منقطع.

قلت: يريد أنه أقرع بنفسه ثلاثة مواضع، وإلا فأحاديث القرعة أكثر. وقد تقدم ذكرها.  
قال: وهم يقولون إذا اقتسموا الدار والأرضين: أقرع بين القوم، فأيهما أصابته القرعة كان له ما أصاب من ذلك، يجبر عليه.

وقال الأثرم: إن أبا عبد الله ذكر القرعة واحتج بها، وبينها، وقال: إن قوماً يقولون: القرعة قمار، ثم قال أبو عبد الله: هؤلاء قوم جهلوا. فيها عن النبي ﷺ خمس سنن. قال الأثرم: وذكرت له أنا حديث الزبير في الكفن، فقال: حديث أبي الزناد؟ قلت: نعم. قال أبو عبد الله، قال أبو الزناد: يتكلمون في القرعة، وقد ذكرها الله تعالى في موضعين من كتابه.

وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله قال في قوله تعالى: ﴿فَسَاءَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الصافات: ١٤١]، أى: أقرع، فوقع القرعة عليه. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: القرعة حكم رسول الله ﷺ وقضاؤه، فمن رد القرعة فقد رد على رسول الله ﷺ قضاؤه وفعله، ثم قال: سبحان الله لمن قد علم بقضاء النبي ﷺ ويفتي بخلافه! قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

قال حنبل: وقال عبد الله بن الزبير الحميدى: من قال بغير القرعة فقد خالف رسول الله ﷺ في سنته التي قضى بها وقضى بها أصحابه بعده.

وقال في رواية الميموني: في القرعة خمسة سنن. حديث أم سلمة: «إن قوماً أتوا النبي ﷺ في موارث وأشياء درست بينهم فأقرع بينهم» (١)، وحديث أبي هريرة - حين تداريا في دابة - فأقرع بينهما (٢)، وحديث الأبعد الستة وحديث أقرع بين نسائه، وحديث علي (٣)، وقد ذكر أبو عبد الله من فعلها بعد النبي ﷺ، فذكر ابن الزبير، وابن المسيب، ثم تعجب من أصحاب الرأي وما يردون من ذلك.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» (٢/ ١٥٥١) حديث رقم (٣٥٨٥) من طريق أسامة عن عبد الله بن رافع. به، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٦٠)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ٢٣٨)، (٢٣٩) حديث رقم (٢٣) كلاهما من طريق عيسى. به، وفي إسناده أسامة بن زيد وقد تقدم القول فيه.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» (٢/ ١٥٦٦) حديث رقم (٣٦١٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» من كتاب «القضاء» (٣/ ٤٨٧) حديث رقم (٣٦١١)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٤٨٩) حديث رقم (١٠٣٥٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أبي المنهال. به.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود في كتاب «الطلاق» (٢/ ٩٧٧) حديث رقم (٢٢٧٠) من طريق صالح الهمداني عن الشعبي عن عبد خير عن زيد بن أرقم. به.

قال الميموني: وقال لي أبو عبيد القاسم بن سلام - وذاكرني أمر القرعة - فقال: أرى أنها من أمر النبوة. وذكر قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، وقوله: ﴿فَسَاءَ لَهُمْ﴾.

وقال أحمد، في رواية الفضل بن عبد الصمد: القرعة في كتاب الله، والذين يقولون: القرعة قمار قوم جهال. ثم ذكر أنها في السنة. وكذلك قال في رواية ابنه صالح: أقرع النبي ﷺ في خمسة مواضع، وهي في القرآن في موضعين.

وقال أحمد في رواية المروذي: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن عروة قال: أخبرني أبي الزبير: «أنه لما كان يوم أحد أقبلت امرأة تسعى، حتى كادت أن تشرف على القتلى، قال: فكره النبي ﷺ أن تراهم، فقال: «المرأة، المرأة». قال الزبير: فتوهمت أنها أمي صفية، قال: فخرجت أسعى، فأدركتها قبل أن تنتهي إلى القتلى قال: فلهذت في صدري - وكانت امرأة جلدة - وقالت: إليك عني، لا أم لك، قال فقلت: إن رسول الله ﷺ عزم عليك، فرجعت وأخرجت ثوبين معها، فقالت: هذان ثوبان جثت بهما لأخي حمزة، فقد بلغني مقتله، فكفونه فيهما قال، قال: فجئت بالثوبين ليكن فيهما حمزة، فإذا إلى جنبه رجل من الأنصار قتل، قد فعل به كما فعل بـحمزة، قال: فوجدنا غضاضة أن نكفن حمزة في ثوبين والأنصاري لا كف له، قلنا: لـحمزة ثوب، وللأنصاري ثوب فقد رناهما، فكان أحدهما أكبر من الآخر، فأقرعنا بينهما، فكفنا كل واحد في الثوب الذي صار له»<sup>(١)</sup>، وقال في رواية صالح: وحديث الأجلع عن الشعبي عن أبي الخليل عن زيد بن أرقم، وهو مختلف فيه.

### فصل: في كيفية القرعة

قال الخلال: حدثنا أبو النضر: أنه سمع أبا عبد الله يحب من القرعة ما قيل عن سعيد ابن المسيب: «أن يأخذ خواتيمهم، فيضعها في كفه. فمن خرج أولا فهو القارع».

وقال أبو داود: قلت لأبي عبد الله: في القرعة يكتبون رقاعاً؟ قال: إن شاءوا رقاعاً، وإن شاءوا خواتيم.

وقال ابن منصور: قلت لأحمد: كيف يُقرع؟ قال: بالخاتم وبالشئ. وقال إسحاق ابن

(١) صحيح: أخرجه أحمد في «مستدركه» (٢/ ص ١٩٥) حديث رقم (١٤١٨) من طريق سليمان بن داود الهاشمي عن هشام بن عروة... به، والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب «الجنائز» (٣/ ٤٠١، ٤٠٢) من طريق زكريا بن أبي زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير... به، فلهذت في صدري: أي دفعت في صدري دفعا شديداً.

راهويه في القرعة: يؤخذ عود شبه القلح، فيكتب عليه «عبد» وعلى الآخر «حر» وكذلك قال في رواية مهنا.

وقال بكر بن محمد عن أبيه: سألت أبا عبد الله كيف تكون القرعة؟ قال: يلقي خاتماً يروى عن سعيد بن جبير، وإن جعل شيئاً في طين، أو يكون علامة قَدَر ما يعترف صاحبه إذا كان له فهو جائز.

وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: كيف القرعة؟ فقال: سعيد بن جبير يقول بالخواتيم، أقرع بين اثنين في ثوب، فأخرج خاتم هذا، وخاتم هذا، قال: ثم يخرجون الخواتيم، ثم تدفع إلى رجل فيخرج منها واحداً، قلت لأبي عبد الله: فإن مالكا يقول: تكتب رقعاً، وتجعل في طين؟ قال: وهذا أيضاً. قيل لأبي عبد الله: فإن الناس يقولون: القرعة هكذا—وقال الرجل بأصابه الثلاث؛ ضمها ثم فتحها—فأنكر ذلك أبو عبد الله، وقال: ليس هو هكذا.

وقال مهنا: قلت لأبي عبد الله: كيف القرعة؟ أهو أن يخرج هذا، ويخرج هذا—وأشرت بيدي بأصابعي—؟ قال: نعم.

### فصل: في مواضع القرعة

قال إسحاق: قلت لأبي عبد الله: تذهب إلى حديث عمران بن حصين في الأعبد؟ قال: نعم، قال: قيل في العتق في المرض وصية، فكأنه أوصى أن يعتق كل عبد على انفراده، فإذا تعلق جميعه عتق منه ما أمكن عتقه، كما لو كان ماله كله عبداً واحداً، فأعتقه: عتق منه ما حمل الثلث.

قيل: هذا هو القياس الفاسد الذي رُدَّت به السنة الصحيحة الصريحة.

والفرق بين الموضعين: أن في مسألة العبد الواحد لا يمكن غير جريان العتق في بعضه، وأما في الأعبد فتكميل الحرية في بعضهم بقدر الثلث ممكن. فكان أولى من تشقيصها في كل واحد، فإن المريض قصد تكميل الحرية في الجميع، ولكن منع لحق الورثة، فكان تكميلها في البعض موافقاً لمقصود العتق ومقصود الشارع، أما المعتق فإنه أراد تخليص جملة الرقبة وأما الشارع فإنه متشوف إلى تكميل الحرية دون تشقيصها. وتكميلها في الجميع ضرر بالوارث، وتكميلها في الثلث مصلحة للمعتق والوارث والعبد، ولا يجوز العدول عنه.

فالقياس الصحيح، وأصول الشرع مع الحديث الصحيح، وخلافه خلاف النص والقياس معاً.

فإن قيل : فقد صار سدس كل عبد من الأعبد الستة مستحق الإعتاق ، فإبطاله إبطال لمعتق مستحق ؟ .

قيل : ليس كذلك وإنما العتق المستحق عتق ثلث الأعبد ، وهو الذى ملكه إياه الشارع ﷺ . فصار كما لو أوصى بعتق ثلثهم ، فإنه هو الذى يملكه ، وما لا يملكه : تصرفه فيه لغو وباطل . والوارث إذا لم يجز إعتاق الجميع : كان تصرف المعتق فيما زاد على الثلث بمنزلة عدمه ، وإذا كان إنما أعتق الثلث حكماً : أخرجنا الثلث بالقرعة ، فأى قياس أصح من هذا وأبين ؟ .

فإن قيل : مدار الحديث على الحسن . وهو يرويه عن عمران بن حصين . وقد قال أحمد فى رواية الميمونى : لا يثبت لقاء الحسن لعمران بن حصين . وقال مهنا : سألت أحمد عن حديث الحسن ، قال : « حدثنى عمران بن حصين ؟ » قال : ليس بصحيح . بينهما هيأج ابن عمران بن الفضيل التميمى البرجعى عن عمران بن حصين .

وقال عبد الله بن أحمد : وجدت فى كتاب أبى - بخطه - حدثنا معاذ بن معاذ عن شعيب عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن حصين حديث القرعة .

وقال المروذى : ذكر أبو عبد الله حديث أبى المهلب ، فقال : قد روى الحسن عن عمران . ولم يسمعه . وقال : يقولون : إنه أخذه من كتاب أبى المهلب .

قيل : هذا لا يضر الحديث شيئاً ، فإن أبى المهلب قد رواه عن عمران بن حصين ، وأبو بكر ابن أبى شيبه وزهير بن حرب قالوا : حدثنا إسماعيل - وهو ابن علية - عن أيوب عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن حصين : « أن رجلاً أعتق - فذكره » وقال مسلم : وحدثنا محمد ابن منهل الضرير وأحمد بن عبيدة قالوا : حدثنا يزيد بن زريع عن عمران بن حصين بمثل حديث ابن علية وحماة حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين : بمثل حديث ابن علية وحماة .

فهؤلاء ثلاثة عن عمران بن حصين : محمد بن سيرين ، وأبو المهلب ، والحسن البصرى . وغاية الحسن : أن يكون سمعه من واحد منهما . قال عبد الله بن أحمد قال أبى : حدثت أنه كان فى كتاب همام عن قتادة عن الحسن . قال : حدثنا عمرو بن معاوية - أبو المهلب - حديث القرعة . وقال الخلال : أخبرنا العباس بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم حدثنا جعفر



الطيالسي قال: قال يحيى عن الحسن حدثنا عمران بن حصين. فإن لم يكن الحسن قد سمعه منه، كان بمنزلة قوله: «حدث أهل بلدنا» ولشهرة الحديث عندهم قال: «حدثنا».

وقد وقع نظير هذا في حديث الدجال، وقول الذي يقتله: «أنت الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه»<sup>(١)</sup>.

وقول أحمد عن حديث الحسن عن عمران: «لا يصح» إنما أراد قول الحسن: «حدثني عمران» فإن مهنا بن يحيى إنما سأله عن ذلك. فقال: سألت أحمد عن حديث الحسن قال: «حدثني عمران بن حصين» قال: ليس بصحيح. على أن الحديث قد صح من غير طريق عمران.

قال الخلال: أنبأ أبو بكر المروزي حدثنا وهب بن بقية حدثنا خالد الطحاوي عن خالد - يعني الحذاء - عن أبي قلابة عن أبي زيد: «أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة مملوكين له، عند موته، وليس له مال غيرهم. فجزأهم رسول الله ﷺ أجزاء. فأقرع بينهم. فأعتق اثنين، وأرق أربعة» قال المروزي: قال أحمد: ما ظننا أن أحداً حدث بهذا إلا هشيم قال أبو عبد الله: أبو زيد - هذا - رجل من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ. وقال: كتبناه عن هشيم وقال: إليه أذهب. قال أحمد: حدثنا شريح بن نعمان حدثنا هشيم قال: حدثنا خالد قال: حدثنا أبو قلابة عن أبي زيد الأنصاري عن النبي ﷺ بمثله<sup>(٢)</sup>.

### فصل: الحكم فيما إذا أعتق عبداً

ومن مواضع القرعة: إذا أعتق عبداً من عبيده، أو طلق امرأة من نسائه لا يدرى أيتها هي؟ فقال أحمد في رواية الميموني: إن مات قبل أن يقرع بينهما يقوم وليه في هذا مقامه بقرع بينهما، فأيتها وقعت عليها القرعة لزمته.

وقال أبو بكر بن محمد عن أبيه: سألت أبا عبد الله: عن رجل أعتق أحد غلاميه في صحته ثم مات المولى، ولم يدر الورثة أيهما أعتق. قال: يقرع بينهما.

وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله قال في القرعة: إذا قال: أحد غلامى حر. ثم مات قبل أن يعلم: يقرع بينهما. فأيهما وقعت عليه القرعة عتق. كذا فعل النبي ﷺ في الذي أعتق ستة أعبد له.

(١) صحيح: أورده ابن كثير في «النهاية» (١/ ص ١٤٩، ١٥٠).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد في «مستدركه» (١٦/ ص ٤٥٨) حديث رقم (٢٢٧٩٠) من طريق شريح بن النعمان عن هشيم عن أبي قلابة عن أبي زيد الأنصاري... به.

وقال مهنا: سألت أحمد عن رجل قال لامرأتين له: إحداهما طالق، أو لعبدتين له: أحدهما حر، قال: قد اختلفوا فيه. قلت: ترى أن يقرع بينهما؟ قال: نعم. قلت: وتحييز القرعة في الطلاق قال: نعم.

وقال في رواية الميموني- فيمن له أربع نسوة طلق واحدة منهن، ولم يدر-: يقرع بينهما. وكذلك في الأبد. فإن أقرع بينهما، فوقعت القرعة على واحدة، ثم ذكر التي طلق رجعت هذه ويقع الطلاق على التي ذكر، فإن تزوجت فذاك شيء قد مر، وإن كان الحاكم قد أقرع بينهما لم ترجع إليه.

وقال أبو الحارث عن أحمد- في رجل له أربع نسوة طلق إحداهن، ولم تكن له نية في واحدة بعينها- يقرع بينهما، فأيتهن أصابته القرعة فهي المطلقة. وكذلك إن قصد إلى واحدة بعينها ثم نسيها. قال: والقرعة سنة رسول الله ﷺ، وقد جاء بها القرآن.

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يقرع بينهما، ولكن إذا كان الطلاق لواحدة لا بعينها ولا نواها، فإنه يختار صرف الطلاق إلى أيتهن شاء. وإن كان الطلاق لواحدة بعينها وأنسيها، فإنه يتوقف فيها حتى يتذكر. ولا يقرع، ولا يختار صرف الطلاق إلى واحدة منهما.

وقال مالك: يقع الطلاق على الجميع.

والقول بالقرعة: مذهب علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال وكيع: سمعت عبد الله قال: سألت أبا جعفر عن رجل له أربع نسوة، فطلق إحداهن، لا يدرى أيتهن طلق. فقال: على يقرع بينهما.

فالأقوال التي قيل بها في هذه المسألة لا تخرج عن أربعة. ثلاثة قيل بها. وواحد لا يعلم به قائل.

أحدهما: أنه يعين في المبهمة. ويقف في حق المنسية عن الجميع فينفق عليهن ويكسوهن، ويعتزلهن إلى أن يفرق بينهما الموت أو يذكرها. وهذا في غاية الحرج، والإضرار به وبالزوجات. فينفيه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»، فأى حرج وضرر وإضرار أكثر من ذلك؟

الثاني: أن يطلق عليه الجميع، مع الجزم بأنه إنما طلق واحدة، لا الجميع. فإيقاع الطلاق بالجميع- مع القطع بأنه لم يطلق الجميع-: ترده أصول الشرع وأدلته.

الثالث: أنه لا يقع الطلاق بواحدة منهم؛ لأن النكاح ثابت بيقين. وكل واحدة منهن مشكوك فيها: هل هي المطلقة أم لا؟ فلا تطلق بالشك. ولا يمكن إيقاع الطلاق بواحدة غير

معينة. وليس البعض أولى بأن يوقع عليها الطلاق من البعض. والقرعة قد تخرج غير المطلقة، فإنها كما يجوز أن تقع على المطلقة يجوز أن تقع على غيرها، فإذا أخطأت المطلقة وأصابت غيرها أفضى ذلك إلى تحريم من هي زوجة، وحل من هي أجنبية.

وإذا بطلت هذه الأقسام كلها تعين هذا التقدير، وهو بقاء النكاح في حق كل واحد منهن حتى يتبين أنها المطلقة. وإذا كان النكاح باقياً فيها، فأحكامه مترتبة عليه. وأما بقاء النكاح وتحريم الوطء دائماً فلا وجه له. فهذا القول، والقول بوقوع الطلاق على الجميع متقابلان، وأدلتهما تكاد أن تتكافأ، ولا احتياط في إيقاع الطلاق بالجميع، فإنه يتضمن تحريم الفرج على الزوج، وإباحته بالشك لغيره.

قال المقرعون: قد جعل الله سبحانه القرعة طريقاً إلى الحكم الشرعي في كتابه، وفعلها رسول الله ﷺ وأمر بها، وحكم بها على بن أبي طالب في هذه المسألة بعينها، وكل قول غير القول بها. فإن أصول الشرع وقواعده ترده.

أما وقوع الطلاق على الجميع - مع العلم بأنه إما أوقعه على واحدة - فتطبيق لغير المطلقة. وهو نظير ما لو طلق طليقة واحدة أو ثلاثاً، حيث يجوز أن يجعل ثلاثاً. فإنه يجوز أن يكون قد استوفى عدد الطلاق وفي مسألتنا هو جازم بأنه لم يستوف عدد المطلقات، بل كل واحدة منهن قد شك: هل طلقها أم لا؟ وغايته: أنه قد تيقن تحريماً في واحدة لا بعينها، فكيف يحرم عليه غيرها؟.

فإن قيل: قد اشتبهت المحللة بالحرمة، فحرمتا معاً، كما لو اشتبهت أخته بأجنبية، وميتة بمذكاة.

قيل: ههنا معنا أصل يرجع إليه. وهو التحريم الأصلي. وقد وقع الشك في سبب الحل. فلا يرفع التحريم الأصلي إلا بالنكاح. ثم وقع في عين غير معينة، ومعنا أصل الحل المستصحب، فلا يمكن تعميم التحريم، ولا إلغاؤه بالكلية، ولم يبق طريق إلى تعيين محله إلا بالقرعة فتعينت طريقاً.

قالوا: وأيضاً فإن الطلاق قد وقع على واحدة منهن معينة؛ لامتناع وقوعه في غير معين. فلم يملك المطلق صرفه إلى أيتهن شاء، لكن التعيين غير معلوم لنا، وهو معلوم عند الله، ليس لنا طريق إلى معرفته فتعينت القرعة.

يوضحه أن التعيين من المطلق ليس إنشاء للطلاق في المعينة، فإنه لو كان إنشاء لم يكن المتقدم طلاقاً. ولكان الجميع حلالاً له، ولما أمر بأن ينشئ الطلاق، ولا افتقر إلى لفظ يقع به. وإذا لم يكن إنشاء فهو إخبار منه بأن هذه المعينة هي التي أوقع عليها الطلاق. وهذا خبر غير مطابق، بل هو خلاف الواقع.

وحاصله: أن التعيين إما أن يكون إنشاء الطلاق أو إخباراً، ولا يصلح لواحد منهما.

فإن قيل: بل هو إنشاء عندنا في المبهمة. وأما المنسية: فهو واقع من حين طلق.

قيل: لا يصح جعله إنشاء للطلاق؛ لأن الطلاق إما أن يكون قد وقع بإحداهن أولاً. فإن لم يقع لم يلزمه أن ينشئه، وإن كان قد وقع استحالة إنشاؤه أيضاً؛ لأنه تحصيل للحاصل.

فإن قيل: فهذا يلزمكم أيضاً لأنكم تقولون: إن الطلاق يقع من حين الإقراع.

قيل: بل الطلاق عندنا في الموضعين واقع من حين الإيقاع.

قال الإمام أحمد في روية أبي طالب- في رجل له أربع نسوة، فطلق إحداهن وتزوج أخرى، ومات، ولم يدر أى الأربع طلق- فهذه الأخيرة: ربع الثمن، ثم يقرع بين الأربع. فأبتنهن قرعت أخرجت وورث البواقي.

قال القاضي: فقد حكم بصحة نكاح الخامسة قبل تعيين المطلقة. قال: وهذا يدل على وقوع الطلاق من حين الإيقاع، ولو كان من حق التعيين لم يصح نكاح الخامسة.

فإن قيل: هذا بعينه يرد عليكم في التعيين بالقرعة، والجواب حيثل واحد.

قيل: الفرق بين التعيينين ظاهر. فإن تعيين المكلف تابع لاختياره، وإرادته، وتعيين القرعة إلى الله عز وجل. والعبد يفعل القرعة وهو يتظر ما يعينه له القضاء والقدر، شاء أم أبى.

وهذا هو سر المسألة وفقهها، فإن التعيين إذا لم يكن لنا سبيل إليه بالمشروع فوض إلى القضاء والقدر. وصار الحكم به شرعياً قدرياً، شرعياً في فعل القرعة، وقدرياً فيما تخرج به، وذلك إلى الله لا إلى المكلف.

فلا أحسن من هذا ولا أبلى في موافقته شرع الله وقدره.

وأيضاً: فإنه لو طلق واحدة ممنهن، ثم أشكلت عليه، لم يكن له أن يعين المطلقة باختياره، فهكذا إذا طلق واحدة لا بعينها.

فإن قيل: الفرق ظاهر، وهو أن الطلاق ههنا قد وقع على واحدة بعينها. فإذا أشكلت لم يجز أن يعين من تلقاء نفسه. لأنه لا يأمن أن يعين غير التي وقع عليها الطلاق، ويستديم نكاح التي طلقها. وليس كذلك في مسائلنا، فإن الطلاق وقع على إحداهن غير معينة، فليس في تعيينه إيقاع للطلاق على من لم يقع بها، وصرقه عن وقع بها.

قيل: إحداهما محرمة عليه في المسيس، ولا يلزم عينها. فإذا لم تملك التعيين بلا سبب

في إحدى الصورتين، لم يملكه في الأخرى. وهذا أيضا سر المسألة وفقهها، فإن التعيين بالقرعة تعيين بسبب قد نصبه الله ورسوله سبباً للتعين عند عدم غيره، والتعيين بالاختيار تعيين بلا سبب، إذ هذا فرض المسألة، حيث انتفت أسباب التعين وعلاماته.

ولا يخفى أن التعيين بالسبب الذي نصبه الشرع له أولى من التعيين الذي لا سبب له.

فإن قيل: المنسية والمشتبهة يجوز أن تذكر، وتعلم عينها بزوال الاشتباه. فلماذا لم يملك صرف الطلاق فيها إلى من أراد، بخلاف المبهمة فإنه لا يرجى ذلك فيها.

قيل: وكذلك المنسية والمشكلة إذا عدم أسباب العلم بتعيينها. فإنه يصير في إبقائها إضراراً به وبها، وإيقاعاً للأحكام، وجعل المرأة معلقة باقى عمرها، لا ذات زوج ولا مطلقة وهذا لا عهد لنا به في الشريعة.

### فصل: الأدلة على صحة تعيين المطلقة بالقرعة

ومما يدل على صحة تعيين المطلقة بالقرعة: حديث عمران بن حصين في عتق الأعبد الستة. فإن تصرفه في الجميع لما كان باطلاً، جعل كأنه أعتق ثلثاً منهم غير معين. فعينه النبي ﷺ بالقرعة. والطلاق كالعتاق في هذا؛ لأن كل واحد منهما إزالة ملك مبنى على التغليب والسراية، فإذا اشتبه المملوك في كل منهما بغيره لم يجعل التعيين إلى اختيار المالك.

قيل: العتاق أصله الملك، فلما دخلت القرعة في أصله - وهو الملك - في حال القسمة، وطرحت القرعة على السهام، دخلت لتمييز الملك من الحرية. وليس كذلك الطلاق؛ لأن أصله النكاح، والنكاح لا تدخله القرعة فكذلك الطلاق.

قيل ومن سلم لكم أن القرعة لا تدخل في النكاح، بل الصحيح من الروايتين دخولها فيه، فيما إذا زوجها الوليان، ولم يعلم السابق منهما. فإذا قرع بينهما فمن خرجت عليه القرعة حكم له بالنكاح، وأنه هو الأول. هذا منصوص أحمد في رواية ابن منصور وحنبل. ونقل أبو الحارث ومهنا: لا يقرع في ذلك.

وعلى هذا: فلا يلزم إذا لم تدخل القرعة في الحكم: ألا تدخل في رفعه.

فإن حد الزنا لا يثبت بشهادة النساء، ويسقط بشهادتهن. وهو ما إذا شهد عليها بالزنا فذكرت أنها عذراء. وشهد بذلك النساء. وكذلك لو قال - وقد رأى طائراً - إن كان هذا غراباً ففلانة طالق، وإن لم يكن غراباً ففلان حر. ولم يعلم ما هو؟ فإنه يقرع بين المرأة والعبد عندكم أيضاً، فيحكم بما خرجت به القرعة.

فإن قلتم هنا : لم تدخل القرعة في الطلاق بانفراده ، بل دخلت للتمييز بينه وبين العتق . والقرعة تدخل في العتق ، بدليل حديث الأعبد الستة .

قيل : إذا دخلت للتمييز بين الطلاق والعتاق دخلت للتمييز بين المطلقة وغيرها . وكل ما قُدِّر من المانع في أحد الموضعين ، يجري في الآخر سواء بسواء .

وأيضاً : فإذا كانت القرعة تخرج المعتق من غيره فأخراجه للمطلقة أولى وأحرى . فإن إخراج متفعة البضع عن ملكه : أسهل من إخراج عين الرقبة ، وإبقاء الرق في العين أبداً أسهل من إبقاء بعض المنافع ، وهي متفعة البضع ، فإذا صلحت القرعة لذلك فهي لما دونه أقبل ، وهذا في غاية الظهور .

وأيضاً : فاشتباه المطلقة بغيرها لا يمنع استعمال القرعة .

ودليله : مسألة الطائر . وقوله : إن كان غراباً فنسألي طوائق ، وإن لم يكن فعبيدي أحرار .

فإن قلتم : قد يستعمل الشيء في حكم ، ولا يستعمل في آخر ، كالشاهد واليمين ، والرجل والمرأتين ، يقبل في الأموال ، دون الحدود والقصاص .

يوضحه : أنه لو ادعى سرقة وأقام شاهداً وحلف معه غرمناه المال ، ولم نقطعه . فكذا ههنا : استعملنا القرعة في الرق والحرية ، دون الطلاق للحاجة .

قيل : الحاجة في إخراج المطلقة من غيرها كالحاجة في إخراج المعتق من غيره سواء . وإذا دخلت للتمييز بين الفرج المملوك بملك اليمين وغيره صح دخولها للتمييز بين الفرج المملوك بعقد النكاح وغيره ، ولا فرق . ولا يشبه ذلك مسألة القطع والغرم في أنه يثبت أحدهما بما لا يثبت به الآخر لأنهما يختلفان في الأحكام وفيما يثبت به كل واحد منهما . والعتق والطلاق يتفقان في الأحكام ، وهو أن كل واحد منهما مبني على التغليب والسراية ، ويثبت بما يثبت به الآخر .

وأيضاً : فإن الحقوق إذا تساوت على وجه لا يمكن التمييز بينها إلا بالقرعة صح استعمالها فيها ، كما قلتم في الشريكين إذا كان بينهما مال ، فأراد قسمته . فإن الحاكم يجزئه ويقرع بينهما . وكذلك إذا أراد أن يسافر بإحدى نسائه ، وكذلك إذا تساوى المدعيان في الحضور عند الحاكم ، وكذلك الأولياء في النكاح إذا تساوا في الدرجة وتشاحوا في العقد أقرع بينهم ، وكذلك إذا قتل جماعة في خالة واحدة وتشاح الأولياء في المقتص أقرع بينهم ، فمن قُتل له وأخذت الدية للباقين .

فإن قلتم: التراضي على القسمة من غير قرعة جائز، وكذلك بين النساء إذا أردن السفر، وكذلك ههنا؛ لأن التراضي على فسخ النكاح ونقله من محل إلى محل لا يجوز.

قلنا: ليست القرعة في الطلاق نقلا له عن يستحقه إلى غيره، بل هي كاشفة عن توجه الطلاق إليها ووقع عليها.

قال المعينون بالاختيار: قد حصل التحريم في واحدة لا بعينها. فكان له تعيينها باختياره، كما لو أسلم الحربي وتحته خمس نسوة أو أختان اختار.

قال أصحاب القرعة: هذا القياس مبطل. أولاً بالنسبة، فإن المحرمة منهن بعد النسيان غير معينة، وليس له تعيينها.

وهذا الجواب غير قوي. فإن التحريم ههنا وقع في معينة، ثم أشكلت بل الجواب الصحيح، أن يقال: تطلق عليه الأخت والحامسة بمجرد الإسلام، بل إذا عين المسكات أو المفارقات: حصلت الفرقة من حين التعيين، ووجب العدة من حيثئذ.

وسر المسألة: أن الشارع خيره بين من يمسك ومن يفارق نظراً له، وتوسعة عليه. ولو أمره بالقرعة ههنا فربما أخرجت القرعة عن نكاحه من يحبها، وأبقت عليه من يبغضها. ودخوله في الإسلام يقتضي ترغيبه فيه، وتحبيبه إليه فكان من محاسن الإسلام رد ذلك إلى اختياره وشهوته، بخلاف ما إذا طلق هو من تلقاء نفسه واحدة منهن.

على أن القياس الذي احتجوا به فاسد أيضاً، فإنه ينكسر بما إذا اختلطت زوجته بأجنبية أو ميتة بمذكاة، فإنه ليس له تعيين المحرمة.

فإن قيل: ولا إخراجها بالقرعة.

قلنا: نحن لم نستدل بدليل يرد علينا فيه هذا، بخلاف من استدل بمن ينكسر عليه بذلك.

فإن قيل: والتحريم ههنا كان معين ثم اشتبه.

قيل: لما اشتبه وزال دليل تعيينه: صار كالمبهم، وهذا حجة مالك عليكم، حيث حرم الجميع لإبهام المحرمة منهن.

قال أصحاب التعيين: التحريم ههنا حكم تعلق بفرد لا بعينه من جملة: فكان المرجع في تعيينه إلى المكلف، كما لو باع قفيزاً من صبرة.

وقال أصحاب القرعة: الإبهام إنما يصح في البيع حيث تتساوى الأجزاء، ويقوم كل جزء منها مقام الآخر في التعيين. فلا تفيد القرعة ههنا قدراً زائداً على التعيين. وليس كذلك

الطلاق، فإن محله لا تتساوى أفراده، ولا الغرض منه. فهو بمسألة المسافر بإحدى الزوجات أشبه به منه بمسألة القفيز من الصبرة. ألا ترى أن التهمة تلحق في التعيين ههنا، وفي مسألة القسمة، وفي مسألة الطلاق، ولا تلحق في التعيين في مسألة القفيز من الصبرة المتساوية؟ وهذا فقه المسألة: أن الموضع الذي تلحق فيه التهمة شرعت فيه القرعة نفيًا لها، وما لا تلحق فيه لا فائدة فيها.

على أن القياس متفرض بما إذا اعتق عبدًا مبهمًا من عبيده، أو أراد السفر بإحدى نسائه. قال أصحاب التعيين: لما كان له تعيين المطلقة في الابتداء كان له تعيينها في ثاني الحال باختياره.

قال أصحاب القرعة: هذا قياس فاسد، فإنه في الابتداء لم يتعلق بالتعيين حق لغير المطلقة، وبعد الإيقاع قد تعلق به حقهن. فإن كل واحدة منهن قد تدعى أن الطلاق واقع عليها، لتملك به بضعها، أو واقع على غيرها لتستبقى به نفقتها وكسوتها، فلم يملك هو تعيينه للتهمة، بخلاف الابتداء.

قال المبطلون للقرعة: رأينا القرعة قمار وميسر، وقد حرمه الله في سورة المائدة، وهي من آخر القرآن نزولًا، وإنما كانت مشروعة قبل ذلك.

وقال أصحاب القرعة: قد شرع الله ورسوله القرعة، وأخير بها عن أنبيائه ورسله، مقررًا لحكمها، غير ذام لها. وفعلها رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده، وقد صانهم الله سبحانه عن القمار بكل طريق، فلم يشرع لعباده القمار قط، ولا جاء به نبى أصلاً، فالقرعة شرعه ودينه، وسنة أنبيائه ورسله.

وقال المانعون من القرعة: قد اشتبهت المحللة بالحرمة على وجه لا تبيحه الضرورة. فلم يكن له إخراجها بالقرعة كما لو اشتبهت أخته بأجنبية، أو ميتة بمذكاة.

وقال أصحاب القرعة: الفرق أننا ههنا نستصحب أصل التحريم، ولا نزيله بالشك بخلاف مسائلنا، فإن التحريم الأصلي قد زال بالنكاح. وشككتنا في وقوع التحريم الطارئ بأن واحدة منهن وقع، فلا يصح إلحاق إحدى الصورتين بالأخرى.

قال المانعون: قد تُخرج القرعة غير المطلقة، فإنها ليس لها من العلم والتمييز ما تُخرج به المطلقة بعينها.

وقال المقرعون: هذا - أولاً - اعتراض على السنة فهو مردود.



وأيضاً: فإن التعيين بها أولى من التعيين بالاعتراض والتشهى، أو جعل المرأة معلقة إلى الموت، أو إيقاع الطلاق بأربع لأجل إيقاعه بواحدة منهن.

وأيضاً: فإن القرعة منزلة للثمة.

وأيضاً: فإنها تفويض إلى الله ليعين بقضائه وقدره، ما ليس لنا سبيل إلى تعيينه والله أعلم.

فإن قيل: فما تقولون فيما نقله أبو طالب عن أحمد في رجل زوج ابنته رجلاً، وله بنات. فمات، ولم يدر أيتهن هي؟ فقال: يقرع بينهن. وهذا يدل على أنه يقرع عند اختلاط أخته بأجنبية.

قيل: قد جعل القاضي أبو يعلى ذلك رواية عن الإمام أحمد. وقال وظاهر هذا: أن الزوجة إذا اختلطت بأجانب أقرع بينهن؛ لأنه أجاز القرعة بينها وبين أخواتها إذا اختلطت بهن.

قلت: هذا وهم من القاضي، فإن أحمد لم يقرع للحياة، وإنما أقرع للميراث والعدة، ونحن نذكر نصوصه بالفاظها.

قال الخلال في الجامع: باب الرجل يكون له أربع بنات، فزوج إحداهن. فمات الأب ومات الزوج، ولا يدرى أيتهن هي الزوجة؟ أنبأنا أبو النضر أن أبا عبد الله قال: قال سعيد ابن المسيب - في رجل له أربع بنات. فزوج إحداهن لا يدرى أيتهن هي - إنه يقرع بينهن. أخبرني زهير بن صالح حدثنا أبي حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا حماد بن سلمة عن قتادة: أن رجلاً زوج ابنته من رجل. فمات الأب والزوج، ولا يدرى الشهود أى بناته هي؟ فسألت سعيد بن المسيب؟ فقال: يقرع بينهن. فأيتهن أصابها القرعة ورثت واعتدت.

وقال حماد: سألت حماد بن أبي سليمان؟ فقال: يرثن جميعاً ويعتددن جميعاً.

وقال صالح: قال أبى: قد ورثت من ليس لها ميراث، وأوجب العدة على من ليس عليها عدة. والذي يقرع في حال يكون قد أصاب، وفي حال يكون قد أخطأ، وذلك لا شك أنه قد ورث من ليس لها ميراث.

قال الخلال: أنبأنا يحيى بن جعفر قال: قال عبد الوهاب: سألت سعيداً عن رجل زوج إحدى بناته - وسماها - ومات الأب والزوج. ولا يدرى أيتهن هي؟ فحدثنا عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب، أنهما قالا: يقرع بينهن فأيتهن أصابها القرعة فلها الصداق ولها الميراث وعليها العدة.

أخبرني محمد بن علي حدثنا الأثرم حدثنا عارم حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال- في رجل زوج إحدى بناته رجلاً. فمات، ومات الزوج، ولم تدر البينة أيتهن هي-؟ قال: يقرع بينهما، فإذا قرعت واحدة: ورثت واعتدت.

وحدثنا أبو بكر حدثنا عبد الوهاب عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن قالاً: يقرع بينهما.

قال حنبل: وحدثني أبو عبد الله حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة: أن رجلاً زوج ابنته من رجل. فمات الزوج، ومات الأب. ولم يدر الشهود: أي بناته هي؟ فسألت سعيد بن المسيب رحمه الله؟ قال: يقرع بينهما، وأيتهن أصابت القرعة ورثت واعتدت.

قال حماد بن سلمة: فسألت حماد بن أبي سليمان عن ذلك؟ فقال: يرثن ويعتدنان جميعاً.

قال حنبل: فسألت أبا عبد الله عن ذلك؟ فقال: يقرع بينهما على قول سعيد بن المسيب. وقال حنبل: قال عفان: حدثنا همام قال: سئل قتادة عن رجل خطب إلى رجل ابنة له، وله بنات، فأنكحه. ومات الخاطب، ولم يدر الأب أيتهن خطب؟ فقال سعيد: يقرع بينهما، فأيتهن أصابتها القرعة فلها الصداق والميراث وعليها العدة.

قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: أذهب إلى هذا، وكذلك رواية أبي طالب التي ذكرها القاسبي.

قال الخلال: أخبرني أحمد بن محمد بن مطر أن أبا طالب حدثه: أنه سأل أبا عبد الله عن رجل زوج ابنته رجلاً، وله بنات فماتتا، ولم تدر البينة أيتهن هي؟ قال: يقرع بينهما. فإذا قرعت واحدة: ورثت. قلت: حماد يقول: يرثن جميعاً. قال: يقرع بينهما. وقال: القرعة أبين، إذا أقرع فأعطى واحدة لعلها أن تكون صاحبتها ولا يلزم- هو في شك- فإذا أعطاهن فقد علم أنه أعطى من ليس له حق.

فنصوص أحمد وما نقله عن سعيد والحسن: إنما فيه القرعة بينهما في الميراث وهي قرعة على مال، وليس فيه القرعة عند اختلاط الزوجة بغيرها.

لكن في رواية حنبل: ما يدل على جريان القرعة في الحياة وبعد الموت.

فإنه قال: يقرع بينهما. فأيتهن أصابتها القرعة فهي امرأته، وإن مات الزوج فهي التي ترثه أيضاً، فهذه أصح من رواية أبي طالب.

ولكن أكثر الروايات عن أحمد: إنها هي في القرعة على الميراث، كما ذكر من ألفاظه. على أنه لا يمتنع أن يقال بالقرعة في هذه المسألة على ظاهر رواية حنبل. فإن أكثر ما فيه: تعيين الزوجة بالقرعة، والتمييز بينها وبين من ليست بزوجة. وهذا حقيقة الإقراع في مسألة المطلقة، فإن القرعة تميز الزوجة من غيرها وكذلك لو زوجها الوليان من رجلين، وجهل السابق منهما فإنه يقرع على أصح الروايتين، وذلك لتمييز الزوج من غيره. فما الفرق بين تمييز الزوج بالقرعة وتمييز الزوجة بها بالإقراع هنا ليس بعيدا من الأصول.

ويدل عليه: أنا نوجب عليه العدة بهذه القرعة. والعدة من أحكام النكاح، ولا سيما فالعدة الواجبة هنا عدة من غير مدخول بها، فهي من نكاح محض، وكذلك الميراث فإنه لولا ثبوت النكاح لما ورثت.

وقول أحمد في رواية حنبل: « يقرع بينهما فأيتهن أصابتها القرعة فهي امرأته » صريح في ثبوت الزوجية بالقرعة. ثم قال: « وإن مات الزوج فهي التي ترثه » وهذا صريح في أنه يقرع بينهما في حال حياة الزوج والزوجة. وإن مات بعد القرعة ورثته بحكم النكاح، ولا إشكال في ذلك بحمد الله. فإذا أقرع بينهما فأصابت القرعة إحداهن كان رضا الزوج بها ورضا وليها ورضاها تصحيحاً للنكاح.

ولا يقال: يجوز أن تكون القرعة أصابت غيرها، فيكون جامعاً بين الأختين؛ لأن المجهول كالمعذور، ولأننا نأمره أن يطلق غير التي أصابتها القرعة. فيقول ومن عدا هؤلاء فهي طالق احتياطاً. فهذا خير من توريث الجميع وحرمان الجميع؛ وأن يوقف الأمر فيهن أبداً حتى يتبين الحال وينكشف، وقد لا يتبين إلى يوم القيامة.

وبالجملة: فالقرعة طريق شرعي، شرعه الله ورسوله للتمييز عند الاشتباه فسلوكه أولى من غيره من الطرق.

وقد قال أبو حنيفة: إذا طلق امرأة من نسائه لا بعينها، فإنه لا يحال بينه وبينهن، وله أن يبطأ أيتهن شاء. فإذا وطئ انصرف الطلاق إلى الأخرى. واختاره ابن أبي هريرة من الشافعية فجعلوا الوطء تعيناً.

ومعلوم أن التعيين بالقرعة أولى من التعيين بالوطء، فإن القرعة تخرج من قدر الله إخراجها بها. ولا يتهم بها والوطء تابع لإرادته وشهوته. ويجوز أن يشتبهى غير من كان في نفسه إرادة طلاقها، فهو منهم، فالتعيين بالطريق الشرعي أول من التعيين بالشهوى والإرادة.

وما يوضحه: أن أبا حنيفة قد قال - فيما إذا أعتق إحدى أمته، ثم وطئ إحداهما - أن الوطء لا يعين المعتقة من غيرها.

وقال أصحابه : الفرق بينهما أن الطلاق يوجب التحريم ، وذلك ينفي النكاح . فلما وطئ أحدهما دل على أنه مختار أن تكون زوجته ، فإنه لا يطاق من ليست زوجته . وأما العتق : فإنه - وإن أوجب تحريم الوطء - فلا ينافي ملك اليمين كأخته من الرضاع .

فقال المنازعون لهم : الطلاق لا يوجب التحريم عندهم . فإن الرجعة مباحة وإنما الموجب للتحريم : انقضاء العدة واستيفاء العدد . وقد صرح أصحابكم بذلك ، على أن النكاح - وإن نافاه التحريم - فالملك ينافيه التحريم . فهما متساويان في أن الوطء لا يجوز إلا في ملك ، وهو متحقق لملك الموطوءة .

### فصل : الحكم فيما إذا طلق إحدى نسائه

ومن مواضع القراءة : ما إذا طلق إحدى نسائه ، ومات قبل البيان ، فإن الورثة يقرعون بينهم . فمن وقعت عليه القرعة لم ترث . نص عليه في رواية حنبل وأبي طالب وابن منصور ومهنا .

وقال أبو حنيفة : يقسم الميراث بين الجميع .

وقال الشافعي : يوقف ميراث الزوجات حتى يصطلحن عليه .

ولوازم القولين تدل على صحة القول بالقرعة ، فإن لازم القول الأول : تورث من يعلم أنها أجنبية ، فإنها مطلقة في حال الصحة ثلاثاً فكيف ترث ؟ .

ولازم القول الثاني : وقف المال ، وتعريضه للفساد والهلاك ، وعدم الانتفاع به . وإن كان حيواناً فربما كانت مثوته تزيد على أضعاف قيمته ، وهذا لا مصلحة فيه البتة .

وأيضاً : فإنهم إذا علموا أن المال يهلك إن لم يصطلحن عليه : كان ذلك إجحاء لهم إلى إعطاء غير المستحقة . فالقرعة تخلص من ذلك كله . ومن المعلوم : أن المستحقة للميراث أحدهما دون الأخرى . فوجب أن يقرع بينهما ، كما يقرع بين العبيد إذا اعتقهم في المرض ، وبين الزوجات إذا أراد السفر بإحدهن . والحاكم إنما نصب لفصل الأحكام ، لا لوقيها وجعلها معلقة . فتورث الجميع - على ما فيه - أقرب للمصلحة من حبس المال وتعريضه للتلف ، مع حاجة مستحقيه .

وأيضاً : فإننا عهدنا من الشارع أنه لم يوقف حكومة قط على اصطلاح المتخاصمين ، بل يشير عليهما بالصلح . فإن لم يصطلحا فصل الخصومة ، وبهذا تقوم مصلحة الناس .

قال المورثون للجميع : قد تساوى في سبب الاستحقاق ؛ لأن حجة كل واحدة منهما

كحجة الأخرى. فوجب أن يتساويا في الإرث، كما لو أقامت كل واحدة منهما البينة بالزوجة.

وقال المقرعون: المستحقة منهما هي الزوجة، والمطلقة غير مستحقة، فكيف يقال: إنهما استويتا في سبب الاستحقاق؟ على أنهما إذا أقامتا بينتين تعارضتا وسقطتا، وصارتا كمن لا بينة لواحدة منهما.

وقال المورثون: قد استحق من ماله ميراث زوجته، وليست إحداهما بأن تكون هي المستحقة أولى من الأخرى فيقسم الإرث بينهما، كرجلين ادعيا دابة في يد غيرهما وأقاما بينتين فإنها تقسم بينهما.

وقال المقرعون: هذه هي الشبهة التي تقدمت والجواب واحد.

وقال المورثون لأصحاب القرعة: قد تناقضتم فإنكم تقرعون بإخراج المطلقة فإذا أخرجتموها بالقرعة أوجبتم عليها عدة الوفاة، إذا كانت أطول من عدة الطلاق. فإن كانت مطلقة فكيف تعدد عدة الوفاة؟ وإذا اعتدت عدة الوفاة فكيف لا ترث؟.

قال أصحاب القرعة: يجب على المطلقة منهما عدة الطلاق، على الزوجة عدة الوفاة: ولكن لما أشكلت المطلقة من الزوجة أوجبنا على كل واحدة منهما أن تعدد بأقصى الأجلين، ويدخل فيه الأدنى، احتياطاً للعدة.

### فصل: لو طلق إحداهما لا بعينها

ولو طلق إحداهما لا بعينها، ثم ماتت إحداهما: لم يتعين الطلاق في الباقية وأقرع بين الميتة والحية.

قال أبو حنيفة: يتعين الطلاق في الباقية.

وقال الشافعي: لا يتعين فيها، وله تعيينه في الميتة.

وقال الحنفية: هو مخير في التعيين. ولم يبق من يصح إيقاع الطلاق عليها إلا الحية، ومن خير بين أمرين ففاته أحدهما تعين الآخر.

وقال المقرعون: قد أقمنا الدليل على أنه لا يملك التعيين باختياره، وإنما ملك الإقراع؛ ولم يفت محله، فإنه يخرج المطلقة. فيتبين وقوع الطلاق من حين التطبيق، لا من حين الإقراع، كما تقدم تقريره.

وقالت الحنفية: لا يصح أن يبتدى في الميئة الطلاق، فلا يصح أن يعينه فيها بالقرعة كالأجنبية .

وقال أصحاب القرعة: نحن لا نعين الطلاق فيها ابتداء، وإنما نبين بالقرعة أنها كانت مطلقة في حال الحياة.

وقالت الحنفية: ماتت غير مطلقة بدليل أنه يجوز أن تخرج القرعة عندكم على الحياة. فتكون هي المطلقة، دون الميئة، وإذا لم تكن مطلقة قبل الموت لم يثبت حكم الطلاق فيها بعد الموت، كما لا يثبت الطلاق المبتدأ .

وقال المقرعون: إذا وقعت القرعة تبين أنها هي المطلقة في حال الحياة.

### فصل: الحكم فيما إذا ذكر بعد القرعة أن المطلقة غيرها

فإن قيل: فما تقولون فيما خرجت القرعة على امرأة، ثم ذكر بعد ذلك أن المطلقة غيرها .

قيل: تعود إليه من حين وقعت عليها القرعة، ويقع الطلاق بالمذكورة . فإن القرعة إنما كانت لأجل الاشتباه . وقد زال بالتذكر، إلا أن تكون التي وقعت عليها القرعة قد تزوجت، أو كانت القرعة بحكم الحاكم، فإنها لا تعود إليه . نص عليه الإمام أحمد .

قال الخلال: أخبرني الميموني: أنه ناظر أبا عبد الله في مسألة الدعي له أربع نساء، فطلق واحدة منهن، ثم لم يدر . قال: يقرع بينهما . كذلك في الأعبد . قلت: فإن أقرع بينهما، فوقعت القرعة على واحدة، ثم ذكر التي طلق؟ قال: ترجع إليه . والتي ذكر أنه طلق يقع الطلاق عليها . قلت: فإن تزوجت؟ قال: هو إنما دخل في القرعة لأنه اشتبه عليه . فإذا تزوجت فذا شيء قد مر . فقال له رجل: فإن كان الحاكم أقرع بينهما؟ قال: لا أحب أن ترجع إليه؛ لأن الحاكم في ذا أخبر منه، فأرأيت يغلط أمر الحاكم إذا دخل في الإقراع بينهما .

وقد توقف في الجواب في رواية أبي الحارث . فإنه قال: سألت أبا عبد الله، قلت: فإن طلق واحدة من أربع وأقرع بينهما، فوقعت القرعة على واحدة، وفرق بينه وبينها، ثم ذكر وتيقن - بعد ما فرق الحاكم بينهما - أن التي طلق في ذلك الوقت: هي غير التي وقعت عليها القرعة؟ قال: اعفني من هذه . قلت: فما ترى العمل فيها؟ قال: دعها . ولم يجب فيها بشيء .

قلت: أما إذا تزوجت فلا يقبل قوله: إن المطلقة كانت غيرها، لما فيه من إبطال حق الزوج .

فإن قيل : فلو أقام بيعة أن المطلقة غيرها .

قيل : لا ترد إليه أيضاً ، فإن القرعة تصيب طريقاً إلى وقوع الطلاق فيمن أصابته . ولو كانت غير المطلقة في نفس الأمر ، فالقرعة فرقت بينهما ، وتأكدت الفرقة بتزويجها .

فإن قيل : فهذا ينتقض بما إذا ذكر قبل أن تنكح .

قيل : أما إذا انقضت عدتها وملكت نفسها ، ففي قبول قوله عليها نظر .

فإن صدقته أن المطلقة كانت غيرها ، فقد أقرت له بالزوجية . ولا منازع له .

وأما إذا ذكر ، وهي في العدة فإن كان الطلاق رجعيّاً فلا إشكال ، فإنه يملك رجعتها بغير رضاها ، فيقبل قوله إن المطلقة غيرها . وإن كان الطلاق بائناً ، فله عليها حق حبس العدة . وهي محبوسة لأجله ، والفراش قائم ، حتى ولو أتت بولد في مدة الإمكان لحقه . فإذا ذكر أن المطلقة غيرها كان القول قوله ، كما لو شهدت بيعة بأنه طلقاً ، ثم رجع الشهود ، ولكن لما كانت البيعة غير متهمة ردت إليه مطلقاً . بخلاف قوله : إن المطلقة غيرها ، فإنه متهم فيه ، وكذلك لا ترد إليه بعد نكاحها ولا بعد حكم الحاكم .

والقياس : أنها لا ترد إليه بعد انقضاء عدتها وملكتها نفسها ، إلا أن تصدقه ؛ ولهذا لو قال بعد انقضاء عدتها : كنت راجعتك قبل انقضاء العدة ، لم تقبل منه إلا ببيعة أو تصديقها . ولو قال ذلك والعدة باقية ، قبل منه لأنه يملك إنشاء الرجعة .

وأما إذا كانت القرعة بحكم الحاكم ، فإن حكمه يجري مجرى التفريق بينهما فلا يقبل قوله : إن المطلقة غيرها .

### فصل : فيما لو طلق إحدى نسائه وتعتته مسلمة

فإن قيل : فما يقولون فيما رواه مهنا قال : سألت أبا عبد الله عن رجل له امرأتان مسلمة ونصرانية ، فقال في مرضه : إحداكما طالق ثلاثاً . ثم أسلمت النصرانية ، ثم مات في ذلك المرض قبل أن تنقضى عدة واحدة منهما ، وقد كان دخل بهما جميعاً ؟ فقال : أرى أن يقرع بينهما . قلت له : يكون للنصرانية من الميراث ما للمسلمة ؟ قال : نعم . فقلت : إنهم يقولون : للنصرانية ربع الميراث ، وللمسلمة ثلاثة أرباعه ؟ فقال : لم ؟ فقلت : لأنها أسلمت رغبة في الميراث . قلت : ويكون الميراث بينهما سواء ؟ قال : نعم .

فقد نص على القرعة بينهما ، ونص على قسمة الميراث بينهما على السواء ، فما فائدة القرعة ؟ .

ولا يقال: القرعة لأجل العدة حيث تعدد المطلقة عدة الطلاق، فإنكم صرحتم بأن كل واحدة منهما تعدت بأقصى الأجلين. ويدخل فيه أدناهما، كما صرح به القاضي. وعلى هذا: لا تبقى للقرعة فائدة أصلاً، فإنهما يشتركان في الميراث ويتساويان في العدة.

قيل: الإقراع لم يكن لأجل الميراث، فإنه قد صرح بأنه بينهما. وهذا على أصله، فإن المبتوتة ترث ما دامت في العدة. وغاية الأمر: أن يكون قد عين النصرانية بالطلاق، ثم أسلمت في عدتها قبل الموت فإنها ترث. ولو طلقهما جميعاً ثم أسلمت ورثتا جميعاً. وأما القرعة: فلاخراج المطلقة، ليعتبر أن مات وإحداها زوجته، والأخرى غير زوجته. فإذا وقعت القرعة على إحداها تبين أنها أجنبية. وإنما ثبت لها الميراث لكون الطلاق في المرض، والعدة تابعة للميراث، وما عدا ذلك فهي فيه أجنبية، حتى لو لم ينقضي عليها من حين الطلاق إلى حين الموت، لم يرجع في تركته بالنفقة.

فإن قيل: فهو غير متهم في حرمان النصرانية؛ لأنه يعلم أنها لا ترث.

قيل: التهمة: قائمة لأنها يجوز أن تسلم قبل موته.

وأما قول من قال: للنصرانية ربع الميراث، وللمسلمة ثلاثة أرباعه. فلا يعرف من القائل بهذا: ولا وجه لهذا القول، وتعليقه بكونها أسلمت رغبة في الميراث أغرب منه. والله أعلم.

### فصل: في رجل كان تحتة ثلاث نسوة فطلق واحدة مبهمه

فإن قيل: فما تقولون فيما رواه جابر بن زيد عن ابن عباس في رجل له ثلاث نسوة، فطلق واحدة منهن، ولم يدرك أيتهن، ثم مات؟ قال: «ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث» وما معنى ذلك؟

قيل: قد سئل عنه أبو عبد الله فقال: معناه يقع الطلاق عليهن، ويرثن جميعاً. وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: حديث عمرو بن هرم «ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث؟» قال: أليس يرثن جميعاً قلت: بلى. قال: وكذلك يقع عليهن الطلاق.

وهذا لا يدل على أن ذلك قول أحمد، ولا مذهبه. وإنما ذكره تفسيراً لا مذهباً. وهذا قد يحتج به مالك ومن قال بقوله في وقوع الطلاق على الجميع.

قلت: ويحتمل كلامه معنى آخر. وهو أن يكون المراد وقوع الطلاق على واحدة منهن تعين بالقرعة أو بغيرها، كما يحرم الميراث واحدة منهن. فيكون ما ينالهن من حكم الطلاق مثل الذي ينالهن من حكم الميراث وهذا - إن شاء الله - أظهر، فإن لفظه لا يدل على أنهن



يرثن جميعاً. ولا يمكن أن يقال ذلك إلا إذا كان الطلاق رجعيًا، أو كان في المرض على أحد الأقوال. فكيف يطلق ابن عباس الجميع بطلاق واحدة، ويورث مطلقة بائنة طلقت في الصحة مع زوجات، وإذا فسر كلامه بما ذكرنا لم يكن فيه إشكال. والله أعلم.

### فصل : حكم أعتق عبدًا مبهماً وله ممالك عدة

قال حزب: قلت لأحمد: رجل له ممالك عدة، فقال: أحدهم حر، ولم يبين؟ قال: هذه مسألة مشتبهة.

قلت: قد نص في رواية الجماعة على أنه يخرج بالقرعة، نص على ذلك في رواية الميموني، ويكر بن محمد عن أبيه، وحنبل، والمروزي، وأبي طالب، وإسحاق بن إبراهيم، ومهنا.

وقوله في رواية حزب « هذه مسألة مشتبهة » توقف منه، فيحتمل أن يريد بالاشتباه، أنها مشتبهة الحكم، هل تعين باختياره أو بالقرعة؟ ولكن مذهبه المتواتر عنه: أنه يعين بالقرعة.

ويحتمل - وهو أظهر إن شاء الله - أن يريد بالاشتباه: أنه يحتمل أن يكون إخباراً عن كون أحدهم حر، وأن يكون إنشاء للحرية في أحدهم، والحكم مختلف، فإن قوله: « أحدهم حر » إن كان إنشاء فهو عتق لغير معين، وإن كان إخباراً فهو خبر عن عتق واحد غير معين، فهذا وأجه اشتباهها.

وبعد، فإن مات ولم يبين مراده أخرج بالقرعة.

### فصل : لو قال: أول غلام لي يطلع فهو حر

قال مهنا: سألت أبا عبد الله عن رجل قال: أول غلام لي يطلع فهو حر، فطلع غلامان له، أو طلع عبيده كلهم؟ قال: قد اختلفوا في هذا، قلت: أخبرني ما تقول أنت فيه؟ قال: يقرع بينهم، فأيهم خرجت قرعته أعتق.

### فصل

قال: وسألت أبا عبد الله عن رجل قال - وله أربع نسوة - أول امرأة تطلع فهي طالق، فطلعن كلهن؟ قال: قد اختلفوا في هذا أيضاً، قلت: أخبرني فيه بشيء؟ فقال: قال بعضهم: يقسم بينهن تطليقة، قلت: أخبرني فيه بقولك؟ فقال: يقرع بينهن، فأيتهن خرجت عليها القرعة طلقت.

لفظ: «الأول» يراد به ما يتقدم على غيره، ويراد به ما لا يتقدم عليه غيره.

وعلى المعنى الأول: لا يكون أولاً إلا إذا تبعه غيره وتأخر عنه. وعلى المعنى الثانى: يكون أولاً، وإن لم يتأخر عنه غيره. فيصح على هذا أن يقول: من لم يتزوج إلا امرأة واحدة، أو لم يولد له إلا ولد واحد، هذه أول امرأة تزوجتها، وهذا أول مولود ولد لى.

وعلى هذا إذا قال: أول مولود تلدينه فهو حر، فولدت ولدًا، ثم لم تلد بعده شيئاً: عتق ذلك الولد، ولو قال: أول مملوك أشتريه فهو حر؛ عتق العبد المشتري، وإن لم يشتريه بعده غيره، وإذا قال: أول غلام يطلع لى فهو حر أو أول امرأة تطلع فهى طالق، فطلع منهم جماعة، فكل منهم صالح لأن يكون أول. وليس اختصاص أحدهم بذلك أولى من الآخر، فيخرج أحدهم بالقرعة، فإنه لو طلع منهم واحد معين، لكان هو الحر والمطلقة. فإذا طلع جماعة، فالذى يستحق العتق والطلاق منهم واحد وهو غير معين، فيخرج بالقرعة.

فإن قيل: إذا تساوا فى الطلوع، لم يكن فيهم أول؛ ولهذا يقال: لم يجزى أحدهم أول من الآخر، فلم يوجد الشرط فلا يقع المعلق به، وإن كان الجميع قد اشتركوا فى الأولية، وجب أن يشتركوا فى وقوع العتق والطلاق.

قيل: إن نوى وقوع العتق والطلاق بالجميع - إذا اشتركوا فى ذلك - وقع بالجميع، وإنما كلنا فيما إذا نوى وقوع العتق والطلاق فى واحد موصوف بالأولية، فإذا اشترك جماعة فى الصفة، وجب إخراج أحدهم بالقرعة، فإن النية تخصص العام وتقيد المطلق، فغاية الأمر: أن يقال: قد اشترك جماعة فى الشرط، ولكنه خصص بنيته واحداً.

فإن قيل: فما تقولون فيما لو طلق ولم تكن له نية؟

قيل: لو أطلق فلماً يقع العتق والطلاق بواحد لا بالجميع؛ لأنه قال: أول غلام يطلع، وأول امرأة تطلع، وهذا يقتضى أن يكون فرداً من جملة، لا مجموع الجملة. فكأنه قال: غلام من غلمانى، وامرأة من نسائى، يكون أول مستحق العتق والطلاق. وكل واحد منهم قد اتصف بهذه الصفة، وهو إنما أوقع ذلك فى واحد، فيخرج بالقرعة.

ومن لا يقول بهذا، فإما أن يقول: يعين بتعيينه، وقد تقدم فساد ذلك، وأن التعيين بما جعله الشارع طريقاً للتعين أولى من التعيين بالتشبهى والاختيار.

وإما أن يقال: يعتق الجميع، ويطلق وهذا أيضاً لا يصح، فإنه إنما أوقع العتق والطلاق فى واحد لا فى الجميع، وكلامه صريح فى ذلك.

وإما أن يقال: لا يعتق واحد ولا تطلق امرأة، ولا يصح أيضاً، لوجود الوصف، فإنه لو انفرد بالطلوع، أو انفردت به: لوقع المعلق به، ومشاركة غيره لا تخرجه عن الاتصاف بالأولية، فقد اشترك جماعة في الوصف، والمراد واحد منهم، فيخرج بالقرعة.

فإن قيل: فما تقولون فيما لو قال: أول من تلدينه فهو حر، فولدت اثنين لا يدري أيهما هو الأول؟.

قيل: يقرع بينهما، فيما نص عليه في رواية ابن منصور، قال: يقرع بينهما فمن أصابته القرعة عتق، وهذا نظير أن يطلع أحدهما قبل الآخر، ثم يشكل في مسألة التعليق بالطلوع. فإن قيل: فلو ولدتهما معاً، بأن تضع مثل الكيس. وفيه ولدان أو أكثر؟.

قيل: يخرج أحدهما بالقرعة، على قياس قوله في مسألة أول غلام يطلع لى فهو حر، فطلعا معاً.

قلت في المغنى: ويحتمل أن يعتقاً جميعاً؛ لأن الأولية وجدت فيهما فثبتت الحرية فيهما، كما لو قال في السابقة: من سبق فله عشرة، فسبق اثنان، اشتركا في العشرة. وقال إبراهيم النخعي: يعتق أيهما شاء. وقال أبو حنيفة: لا يعتق واحد منهما؛ لأنه لا أول فيهما؛ لأن كل واحد منهما مساو للآخر. ومن شرط الأولية سبق الأول. قال: ولنا أن هذين لم يسبقهما غيرهما، فكانا أول كالأول، وليس من شرط سبق الأول: أن يأتي بعده ثان، بدليل ما لو ملك واحداً ولم يملك بعده شيئاً. وإذا كانت الصفة موجودة فيهما فإما أن يعتقاً جميعاً، أو يعتق أحدهما. وتعين القرعة على ما ذكرنا من قبل. قال: وكذلك الحكم فيما لو قال: أول ولد تلدينه فهو حر، فولدت اثنين وخرجا معاً، فالحكم فيهما كذلك.

### فصل: الحكم فيما ولدت توأمين حياً وميتاً

فإن ولدت الأول ميتاً والثاني حياً، قال في المغنى: ذكر الشريف: أنه يعتق الحى منهما. وبه قال أبو حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد الشافعي: لا يعتق واحد منهما. قال: وهو الصحيح إن شاء الله؛ لأن شرط العتق إنما وجد في الميت. وليس يحمل للمعتق. فأنحلت اليمين به. قال: وإنما قلنا: إن شرط العتق وجد فيه؛ لأنه أول ولد، بدليل أنه لو قال لأمته: إذا ولدت فأنت حرة، فولدت ولدك ميتاً عتقت.

ووجه الأول: أن العتق مستحيل في الميت. فتعلقت اليمين بالحى، كما لو قال: إن ضربت فلاناً فعبدى حر، فضربه حياً عتق، وإن ضربه ميتاً، لم يعتق؛ ولأنه معلوم من طريق

العادة: أنه قصد عقد يمينه على ولد يصح العتق فيه، وهو أن يكون حياً، فتصير الحياة مشروطة فيه، وكأنه قال: أول ولد تلدينه حياً فهو حر.

وقال صاحب المحرر، إذا قال: إذا ولدت ولدًا، أو أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتاً ثم حياً، أو قال: آخر ولد تلدينه حر. فولدت حياً ثم ميتاً، ثم لم تلد بعده شيئاً. فهل يعتق الحى؟ على روايتين. وإن قال: أول ما تلده أمتى حر. فولدت ولدين، وأشكل السابق: عتق أحدهما بالقرعة. فإن بان للناس أن الذى أعتقه أخطأته القرعة عتق. وهل يرق الآخر؟ على وجهين.

قلت: مسألة الأول والآخر مبنية على أصليين:

أحدهما: أنه هل يسقط حكم الميت، ويصير وجوده كعدمه، لامتناع نفوذ العتق فيه، أو يعتبر حكمه كحكم الحى؟.

الأصل الثانى: هل من شرط الأول: أن يأتى بعده غيره، أو يكفى فيه كونه سابقاً مبتدئاً به، وإن لم يلحقه غيره؟..

وأما مسألة تعليق الحرية على مطلق الولادة ففيها إشكال ظاهر.

فإن صورتها أن يقول: إذا ولدت ولدًا فهو حر، فإذا ولدت ميتاً ثم حياً، فلما أن نعتبر حكم الميت أو لا نعتبره. فإن لم نعتبره عتق الحى؛ لأنه هو المولود إن اعتبرناه وحكمنا بعتقه، فكذلك ينبى أن يحكم بعتق الحى، لوجود الصفة فيه.

فإن قيل: «إذا» لا تقتضى التكرار، وقد انحلت اليمين بوجود الأول وقد تعلق به الحكم فلا يعتق الثانى.

قيل: هذا مأخذ هذا القول. لكن قوله: «إذا ولدت ولدًا» نكرة فى سياق الشرط، فيعم كل ولد. وهو قد جعل سبب العتق الولادة، فيعم الحكم من وجهين: أحدهما: عموم المعنى والسبب. والثانى: عموم اللفظ بوقوع النكرة عامة.

وهذا غير اقتضاء النكرة التكرار، بل العموم المستفاد من وقوع النكرة فى سياق الشرط بمنزلة العموم فى «أى» و«من» فى قوله: أى ولد ولدته، أو من ولدته، فهو حر. فهذا لفظ عام وهذا عام، فما الفرق بين العمومين؟.

فإن قيل: العموم ههنا فى نفس أداة الشرط. والعموم فى قوله: «إذا ولدت ولدًا» فى المفعول الذى هو متعلق فعل الشرط، لا فى أدواته.

قيل : أداة الشرط في «من» و«أى» هي نفس المفعول هو الذى متعلق الفعل ؛ ولهذا نحكم على محل «من» بالنصب على المفعولية . ويظهر فى «أى» فالعموم الذى فى الأداة لنفس المفعول المولود ، وهو بعينه فى قوله : إذا ولدت ولداً . اللهم إلا أن يريد التخصيص بواحد ، ولا يريد العموم فيبقى من باب تخصيص العام .

### فصل : فيما لو أشكل السابق عتقه

وقوله فى مسألة ما إذا أشكل السابق «إنه بان أن الذى أعتقه : أخطأته القرعة : عتق» أى حكم بعتقه من حين مباشرته ، لا أنه ينشئ فيه العتق من حين الذكر ، فإن عتقه مستند إلى سببه ، وهو سابق على الذكر .

وقوله : «هل يرق الآخر؟» على وجهين : أحدهما : أن القرعة كاشفة أو منشئة . فإن قيل : إنها منشئة للعتق لم يرتفع بعد إنشائه العتق عنه . وإن قيل : إنها كاشفة رق الآخر ، لأنها تبيننا خطأها فى الكشف ، ولا يلزم من إعمالها عند استبهاام الأمر وخفائه إعمالها عند تبينه وظهوره . يوضحه : أن التبين والظهور لو كان فى أول الأمر اختص العتق بمن يؤثر به ، فكذلك فى أثناء الحال .

وسر المسألة : أن استمرار حكم القرعة مشروط باستمرار الإشكال ، فإذا زال الإشكال زال شرط استمرارها وهذا أقيس .

لكن يقال : قد حكم بعتقه بالطريق التى نصبها الشارع طريقاً إلى العتق ، وإن جاز أن يخطئ فى نفس الأمر ، فقد أعتق بأمر حكم الشارع أن يعتق به . فكيف يرتفع عتقه ؟

وعلى هذا : فلا يبعد أن يقال باستمرار عتقه ، وأن من أخطأته القرعة يبقى على رقه ؛ لأن مباشرته بالعتق قد زال حكمها بالنسيان والجهل . والقرعة نسخت حكم تلك المباشرة وأبطلته ، حتى كأنه لم يكن . وانتقل الحكم إلى القرعة ، فلا يجوز إبطاله ، فهذا لا يبعد أن يقال ، والله أعلم .

### فصل : القرعة بين النساء إذا أراد الزوج السفر

قال الإمام أحمد ، فى رواية بكر بن محمد عن أبيه - فى الرجل يكون له امرأتان ، وهو يريد أن يخرج بإحدهما - قال : يقرع بينهما . فتخرج إحدهما بالقرعة أو تخرج إحدهما برضا الأخرى ولا يريد القرعة ؟ قال : إذا خرج بها فقد رضيت ، وإلا أقرع بينهما .

هذا يدل على أن الإقراع بينهما إنما هو عند التشاح . فأما إذا رضيت إحدهما بخروج

ضررتها فله أن يخرج بها من غير قرعة . وإن كرهت وقالت : لا أخرج إلا بقرعة ، فليس لها ذلك . ويخرج بها بغير رضاها ، فإنه يملك الخروج بها ، وإنما وقف الأمر على القرعة عند مشاحة الضرر لها .

### فصل : القرعة في الشراء والبيع

قال خرب : سألت أحمد عن القرعة في الشراء والبيع . قلت : القوم يشترون الشيء ، فيقترون عليه ؟ قال : لا بأس ، وكذلك قال في رواية ابن بُختان .

ومعنى هذا : أنهم يشترون الشيء ثم يجزئونه أجزاء ، ويقترون على تلك الأنصبة ، فمن خرج له نصيب أخذه .

### فصل : في متشاحين في الأذان

قال أبو داود : رأيت رجلين تشاحا في الأذان عند أحمد . فقال : يجتمع أهل المسجد ، فينظر من يختارون . قال : لا . ولكن يقرعان ، فمن أصابته القرعة أذن ، كذلك فعل سعد ابن أبي وقاص .

قلت : وهذا صريح في أن التقديم بالقرعة مقدم على التقديم بتعيين الجيران .

فإن قيل : فهل تقولون في الإمامة مثل ذلك ؟ قيل : لا . بل يقدم فيها من يختار الجيران ، فإن القرعة نصيب من يكرهونه . ويكره أن يؤمَّ قوما أكثرهم له كارهون .

قال أبو طالب : نازعني ابن عمي في الأذان ، فتحاكمتنا إلى أبي عبد الله رحمه الله فقال : إن أصحاب رسول الله ﷺ تشاحوا في الأذان يوم القادسية فأقرع بينهم سعد رضي الله عنه ، فأنا أذهب إلى القرعة ، أقرعاً .

قلت : وفي المسألة قول آخر ، وهو أن تقسم نوب الأذان بينهم .

قال الخلال : أخبرنا الحسن بن عبد الوهاب قال : وجدت في كتابي عن طلق بن عمار عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان عن أبي عثمان النهدي عن ابن عمر : « أن نفرًا ثلاثة اختصموا إليه في الأذان . فقضى لأحدهم بالفجر ، وقضى للثاني بالظهر والعصر ، وقضى للثالث بالمغرب والعشاء » .

### فصل : الحكم فيمن تزوج امرأة على عبد من عبيده

قال مهنا : سألت أحمد عن رجل تزوج امرأة على عبد من عبيده : قال : أعطيتها من أحسنهم . فقال أبو عبد الله : ليس له ذلك . ولكن يعطيها من أوسطهم . فقلت له : ترى أن يقرع بينهم ؟ فقال : نعم . فقلت : تستقيم القرعة في هذا ؟ فقال : نعم يقرع بين العبيد .

قلت : ههنا ثلاث مسائل . إحداها : أن يوصى له بعبد من عبيده . الثانية : أن يعتق عبداً من عبيده . الثالثة : أن يصدقها عبداً من عبيده .

ففي الوصية : يعطيه الورثة ما شاءوا ؛ لأنه فوض الأمر إليهم ، وجعل الاختيار لهم في التعيين .

وفي مسألة العتق : يخرج أحدهم بالقرعة .

وفي مسألة المهر : روايتان . إحداهما : يعطى الوسط .

والثانية : يعطى واحداً بالقرعة .

وإن أوصى أن يعتق عنه عبد من عبيده فقال أحمد في رواية ابن منصور ، في رجل أوصى ، فقال : أعتقوا أحد عبدَيَّ هذين : يعتق أحدهما . ولكن إن تشاحا في العتق يقرع بينهما .

### فصل : إذا ادعى العبد أكثر من واحد

قال أبو النضر : سألت أبا عبد الله عن عبد في يد رجل لا يدّعيه ، أقام الرجل البيعة : أن فلاناً باع هذا العبد مني بكذا وكذا ، وهو يملكه . وأقام الآخر البيعة على أن فلاناً تصدق بهذا العبد عليّ ، وهو يملكه . وأقام الآخر البيعة على أن فلاناً وهب هذا العبد لي ، وهو يملكه ، ولم يوقتوا وقتاً والبيعة عدول كلهم ؟ قال : أرى البيعة ههنا تكاذبت . يكذب شهود كل رجل شهود الآخر . فأجعله في أيديهم ، ثم أقرع بينهم ، فمن وقع له العبد أخذه وحلف . قلت : تخلفه بالله لقد باعني هذا العبد وهو يملكه ، أو أن هذا العبد لي ؟ قال : هو واحد إن شاء الله . قلت : إلى أي شيء ذهبت في هذا ؟ قال : إلى حديث أبي هريرة : حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ - فذكر أحاديث . منها : وقال رسول الله ﷺ : « إذا أكره الرجلان على اليمين أو استجباها فليستهما عليها » .

قلت : هذه هي المسألة التي ذكرها الحرق في مختصره ، فقال : ولو كانت الدابة في يد

غيرهما، واعترف أنه لا يملكها، وأنها لأحدهما لا يعرفه عينا: أقرع بينهما، فمن قرع صاحبه حلف وسلمت إليه.

قال في المغنى: إذا أنكرهما من الدابة في يده، فالقول قوله مع يمينه بغير خلاف. وإن اعترف أنه لا يملكها، وقال: لا أعرف صاحبها عينا، أو قال: هي لأحدهما كما لا أعرفه عينا أقرع بينهما. فمن قرع صاحبه حلف أنها له، وسلمت إليه. لما روى أبو هريرة: «أن رجلين تداعيا عينا لم يكن لواحد منهما بينة. فأمرهما النبي ﷺ أن يستهما على اليمين، أحبا أم كرها» رواه أبو داود؛ ولأنهما تساويا في الدعوى، ولا بينة لواحد منهما ولا يد. والقرعة تميز عند التساوى، كما لو أعتق عبيدا لا مال له غيرهم في مرض موته.

وأما إن كانت لأحدهما بينة فإنه يحكم له بغير خلاف، وإن كانت لكل واحد منهما بينة فعنه روايتان، ذكرهما أبو الخطاب. إحداهما: تسقط البيتان. ويقرع بينهما، كما لو لم تكن بينة.

وهذا الذي ذكره القاضى: هو ظاهر كلام الخرقى؛ لأنه ذكر القرعة، ولم يفرق بين أن يكون معهما بينة أو لم يكن. وروى هذا عن ابن عمر، وابن الزبير رضى الله عنهما. وهو قول إسحاق، وأبى عبيد. وهو رواية عن مالك، وقديم قولى الشافعى. وذلك لما روى ابن المسيب: «أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في أمر. وجاء كل واحد منهما بشهود عدول على عدة واحدة، فأسهم النبي ﷺ بينهما» رواه الشافعى في مسنده؛ ولأن البيتين حجتان تعارضتا من غير ترجيح لأحدهما على الأخرى، فسقطتا كالخبرين.

والرواية الثانية: تستعمل البيتان، وفي كيفية استعمالهما روايتان:

إحداهما: تقسم العين بينهما. وهو قول الحارث المكللى، وقتادة، وابن شبرمة، وحماد، وأبى خنيفة، وأحد قولى الشافعى. لما روى أبو موسى: «أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابة، وأقام كل واحد منهما البينة أنها له. فقضى رسول الله ﷺ بينهما نصفين» (١)، ولأنهما تساويا في دعواهما. فتساويا في قسمته

والرواية الثانية: تقدم إحداهما بالقرعة وهو قول للشافعى.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» (٣/ ص ١٥٦٥) حديث رقم (٣٦١٣-٣٦١٥) من طريق قتادة عن سعيد بن أبى بردة عن أبيه. به، وابن ماجه في كتاب «الأحكام» (٢/ ص ٣٢٩) حديث رقم (٢٣٣٠) من طريق قتادة عن سعيد بن أبى بردة عن أبيه. به، والحاكم في «مستدرکه» (٤/ ٩٥) من طريق همام عن قتادة عن سعيد ابن أبى بردة عن أبيه عن أبى موسى... به.



وله قول رابع: يوقف الأمر حتى يتبين وهو قول أبي ثور؛ لأنه اشتبه الأمر. فوجب التوقف، كالحاكم إذا لم يتضح له الحكم في قضية.

ولنا: الخبران، وإن تعارض الحجتين لا يوجب التوقف كالخبرين، بل إذا تعذر الترجيح أسقطناهما، ورجعنا إلى دليل غيرهما.

قلت: قال الشافعي في كتابه: هذه المسألة فيها قولان: أحدهما: يقرع بينهما، فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق، ثم يقضى له. وكان ابن المسيب يرى ذلك، ويرويه عن النبي ﷺ. والكوفيون يروونه عن علي رضي الله عنه. وحديث سعيد بن المسيب: «اختصم رجلان إلى رسول الله ﷺ في أمر؛ فجاء كل واحد منهما بشهادة عدول على عدة واحدة فأسهم بينهما رسول الله ﷺ. وقال: «اللهم أنت تقضى بينهم، ف قضى للذي خرج له السهم»<sup>(١)</sup>، رواه أبو داود في المراسيل. ويقويه ما رواه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة وسليمان بن يسار: «أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ، فأتى كل واحد منهما بشهود— وكانوا سواء— فأسهم بينهما رسول الله ﷺ»<sup>(٢)</sup>، فهذا مرسل قد روى من وجهين مختلفين. وهو من مراسيل ابن المسيب، وتشهد له الأصول التي ذكرناها في القرعة، والمصير إليه متعين.

وأما ما أشار إليه عن علي: فهو ما رواه أبو عوانة عن سماك عن الحسن قال: «أتى علي ببغل يباع في السوق. فقال رجل: هذا بغلي لم أبع ولم أهب. ونزع علي ما قاله بخمسة يشهدون. وجاء آخر يدعيه وزعم أنه بغله وجاء بشاهدين. فقال علي: إن فيه قضاء وصلاحاً، أما الصلح: فبيع البغل. فيقسم على سبعة أسهم: لهذا خمسة، ولهذا اثنان، فإن أبيتم إلا القضاء بالحق، فإنه يحلف أحد الخصمين أنه بغله، ما باعه ولا وهبه. فإن تشابحتما: أيكما يحلف، أقرعت بينكما على الحلف. فأيكما قرع حلف. ف قضى بهذا وأتى بشاهد»<sup>(٣)</sup> رواه البيهقي.

ف رأى الصلح بينهم على قسمة الثمن على عدد الشهود للفصل بينهما بالقرعة.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في «المراسيل» باب: «ما جاء في الشهادات» حديث رقم (٣٩٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب «الدعوى والبيئات» (١٠/ ٢٥٩) من طريق عبد الله بن محمد عن محمد بن يحيى عن ابن أبي مريم عن الليث عن بكير عن عبد الله... به.

(٢) ضعيف: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب «الدعوى والبيئات» (١٠/ ٢٥٩) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة وسليمان بن يسار... به.

(٣) إسناداه ضعيف: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٥٩) وفيه حش بن المعتز وهو كثير الزعم.

ويشهد له : ما رواه البيهقي من حديث أبان عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة قال : « إذا جاء هذا بشاهد ، وهذا بشاهد : أقرع بينهم . عن النبي ﷺ » (١) .

ويشهد له أيضاً : ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في رجلين : اختصما إليه في متاع ، ليس لواحد منهما بيعة ، فقال . « استهما على اليمين » .

قال الشافعي : والقول الآخر : أنه يقسم بينهما نصفين لتساوي حجتهما .

قلت : ويشهد لهذا : ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث هذبة حدثنا همام عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى : « أن رجلين ادعيا بغير ، فبعث كل منهما شاهدين ، فقسمه رسول الله ﷺ بينهما » ولكن للحديث علل . منها : أن هماماً قال عن قتادة : « فبعث كل منهما شاهدين » وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى : « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في بغير ، ليس لواحد منهما بيعة ، ففضى به رسول الله ﷺ بينهما نصفين » . وهكذا رواه يزيد ابن زريع ومحمد بن بكر ، وعبد الرحيم بن سليمان عن سعيد . وكذلك روى عن سعيد بن بشر عن قتادة . وقد رواه أيضاً همام عن قتادة كذلك . فهذان وجهان عن همام في إرساله واتصاله . والمشهور عنه اتصاله . وشذ عنه عبد الصمد فأرسله ، فهذان أيضاً وجهان عن همام في إرساله واتصاله .

ورواه شعبة فأرسله . قال أحمد في مسنده : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن سعيد عن أبيه : « أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ في دابة ، ليس لواحد منهما بيعة . فجعلها بينهما نصفين » وكان رواية شعبة : « أنه ليس لواحد منهما » أولى بالصواب ، لأن سعيد بن أبي عروبة قد تابعه عن قتادة على هذا اللفظ . رواه عنه روح وسعيد بن عامر ، ويزيد ابن زريع وغيرهم . وكذلك رواه سعيد بن بشر عن قتادة . فهؤلاء ثلاثة حفاظ ، أحدهم أمير المؤمنين في الحديث شعبة ، وسعيد بن أبي عروبة ، وسعيد بن بشر ، اتفقوا عن قتادة في أنه : « ليس لواحد منهما بيعة » .

فقد اضطرب حديث أبي موسى كما ترى .

أما حديث أبي هريرة فلم يختلف فيه كما تقدم .

(١) فسمي سيف : أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » ( ١٠ / ٢٥٩ ) من طريق قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة . . . ٤٠ .

### الأدلة على القسم بين المدعين إذا تساوت الأيدي

والذى دلت عليه السنة : أن المدعين إذا كانت أيديهما عليه سواء ، أو تساوت بيتهما ، قسم بينهما نصفين ، كما فى حديث سمك عن تميم بن طرفة : « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فى بعير ، كل واحد منهما أخذ برأسه . فجاء كل واحد منهما بشاهدين . فجعله بينهما نصفين » ، وقال أبو عوانة عن سمك عن تميم بن طرفة : « أنبت أن رجلين اختصما إلى النبی ﷺ فى بعير ، ونزع كل واحد منهما بشاهدين . فجعله بينهما نصفين » وهذا هو بعينه حديث أبى بردة عن أبى موسى .

قال الترمذى فى كتاب العلل : سألت محمد بن إسماعيل البخارى عن حديث سعيد بن أبى بردة عن أبيه فى هذا الباب ؟ فقال : مرجع هذا الحديث إلى سمك بن حرب عن تميم . قال البخارى : وروى حماد بن سلمة أن سماكا قال : أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث .

قال البيهقى : وإرسال شعبة له عن قتادة عن سعيد بن أبى بردة عن أبيه فى رواية عُثْر : كالدلالة على ذلك .

قلت : لكن فى حديث شعبة : « ليس لواحد منهما بيعة » وفى حديث سمك : « أن كل واحد منهما نزع بشاهدين » وفى لفظ : « فجاء كل واحد منهما بشاهدين » . وقد بينا فى رواية شعبة كأنها أولى بالصواب ؛ لما قدمنا من الأدلة على ذلك .

قال البيهقى : ويبعد أن يكونا قضيتين ، فلعله لما تعارضت البيتان وسقطتا قيل : « ليس لواحد منهما بيعة » وقسمت بينهما بحكم اليد .

وقال الشافعى : تميم مجهول . وسعيد بن المسيب : يروى عن النبی ﷺ ما وصفنا . يعنى : أنه أقرع بينهما ، كما تقدم حديثه . قال : وسعيد قال : والحديثان إذا اختلفا فالحجة فى أقوى الحديثين ، وسعيد من أصبح الناس مرسلأ ، والقرعة أشبه ، هذا قوله فى القديم .

ثم قال فى الجديد : هذا مما استخير الله فيه وأنا فيه واقف . ثم قال : لا يعطى واحد منهما شيئا ، ويقف حتى يصطلحا .

قلت : وقوله فى القديم أصبح وأولى ؛ لما تقدم من قوله فى القرعة وأدلتها ، وأن فى إيقاف المال حتى يصطلحا تأخير الخصومة ، وتعطيل المال ، وتعريضه للتلف ولكثرة الورثة .

فالقرة أولى الطرق للسلوك، وأقر بها إلى فصل النزاع. وما احتج به الشافعي في القديم على صحتها من أصبح الأدلة، ولهذا قال: هي أشبه<sup>(١)</sup>.

وبالجملة: فمن تأمل ما ذكرنا في القرة تبين له: أن القول بها أولى من وقف المال أبداً، حتى يصطلح المدعون. وبالله التوفيق

والحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

تم الكتاب بحمد الله

\*\*\*\*\*

---

(١) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ص ٢٦٠) من طريق إبراهيم بن علي عن يحيى بن يحيى... به.

# الفهرس



## الفهرس

٥	مقدمة المحقق.	٥٨	حبس الرجل على الدين ظلم.
٩	حكم الحاكم بالفراسة والقرائن والاستدلال بالآمارات.	٦١	الحكم بالقيافة.
١١	استماد الحكم على الشواهد والآمارات.	٦١	جواز الحكم بشهادة الرجل الواحد إذا عرف الحاكم صدقه.
١٤	وصف اللفظة مقام البيئة.	٦٦	رد هذه المسألة، طرق الرد.
١٥	الحكم في اللقيط إذا دعاه الثان.	٦٦	الطريق الأول: مخالفتها لكتاب الله.
١٥	حكم رسول الله وأصحابه بالقافة.	٦٨	الطريق الثاني: إنما شرعت اليمين في جانب المدعي عليه.
١٨	جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية.	٦٩	مذهب طائفة من السلف في الحكم بشهادة الواحد.
٢٠	سلوك الصحابة لبعض الأحكام.	٧١	جواز شهادة النساء منفرقات في غير الحدود.
٢٢	اختيار الرسول الأفراد بالحج، وبعض سياسات جزئية.	٧٣	ما ورد في هذا الباب.
٢٨	استخراج الحكم المحقق بالفراسة.	٧٦	تصريح الأصحاب أنه تقبل شهادة الواحد بلا يمين.
٣٣	فراصة الحاكم.	٧٨	مذهب أهل المدينة في الدعاوى.
٣٦	أنواع الفراسة.	٨٢	إحابة ابن تيمية على الضرب والحبس للمتهمين.
٣٨	الفراسة الصادقة.	٨٩	القسم الثاني من الدعاوى.
٤٢	محاسن الفراسة.	٨٩	دعاوى المتهم. وهي ثلاثة أقسام.
٤٣	فراصة أحمد بن طولون.	٨٩	القسم الأول: براءة المتهم.
٤٥	الحكم بالفراسة والآمارات.	٨٩	القسم الثاني: جهل حال المتهم.
٥١	الحكم على مقتضيات الأحوال.		
٥٣	قضايا حكم فيها الأئمة اعتمادًا على الآمارات.		

٩١	القسم الثالث: معرفة المتهم بالفجور.	١١٣	الصورة الرابعة: قبول شهادة الشاهد الواحد بنفي يمين.
٩٢	مسوخ ضرب من عرف بالفجور.		
٩٣	ملحظ من جعل العقوبة للوالي دون القاضي.	١١٤	الطريق السابع: الحكم بالشاهد واليمين.
٩٣	أنواع المعاصي التي يعاقب عليها.	١١٩	في القضاء بالشاهد واليمين.
٩٥	الطرق التي يحكم بها الحاكم.	١٢١	للمواضع التي يحكم فيها بالشاهد واليمين.
٩٥	الطريق الأول: اليد المجردة التي لا تفتقر إلى يمين.	١٢٢	الجنايا الموجبة للمال.
٩٥	الطريق الثاني: الإنكار للمجرد.	١٢٣	أقسام التحليف.
٩٧	ما استثنى من عدم التحليف في الحدود.	٢١٦	تحليف للدهي عليه.
٩٨	قضايا لا يحلف فيها.	١٢٦	ما يلحق بتحليف الشاهد.
٩٨	فوائد اليمين.	١٢٨	الطريق الثامن: الحكم بالرجل والمرأتين.
٩٩	الطريق الثالث: الحكم باليد مع يمين صاحبها.	١٣٠	قبول شهادة فيما تقبل فيه شهادة الرجل ويمين الطالب.
١٠١	الطريق الرابع والخامس: الحكم بالثكول وحده، أو به مع رد اليمين.	١٣٠	نوعان من شهادة النساء.
١٠٧	الحكم فيما إذا زدت اليمين.	١٣٢	عدد من يقبلن منهن.
١٠٩	الطريق السادس: الحكم بالشاهد الواحد. وله صور.	١٣٤	الطريق التاسع: الحكم بالثكول مع الشاهد الواحد.
١٠٩	الصورة الأولى: شهادة الواحد برؤية هلال رمضان.	١٣٦	الطريق العاشر: الحكم بشهادة امرأتين ويمين للدهي.
١١١	الصورة الثانية: فيما يختص بمعرفة أهل الخيرة.	١٣٧	الطريق الحادي عشر: الحكم بشهادة امرأتين من غير يمين.
١١١	الصورة الثالثة: فيما لا يطلع عليه الرجال.	١٣٨	الطريق الثاني عشر: الحكم فيمن ادعى الفقر مع غناه بثلاثة رجال.
		١٣٩	الطريق الثالث عشر: الحكم في حد الزنا بأربعة رجال أحرار.



١٤٠	الحكم في إتيان البهائم.	١٨٠	الطريق الثالث والعشرون: العلامات النظاهرة.
١٤١	الطريق الرابع عشر: الحكم بشهادة العبد والأمة.	١٨٢	الطريق الرابع والعشرون: الحكم بالقرعة.
١٤٤	الطريق الخامس عشر: الحكم بشهادة الصبيان المميزين.	١٨٢	الطريق الخامس والعشرون: الحكم بالقافة.
١٤٦	الطريق السادس عشر: الحكم بشهادة الفاسق.	١٨٥	القياس وأصول الشريعة تشهد للقافة.
١٤٩	الطريق السابع عشر: الحكم بشهادة الكافر. وفيه مسألتان.	١٩٧	تضعيف حديث زيد بن أرقم في قصة علي في الولد الذي ادعاه الثلاثة.
١٤٩	المسألة الأولى: جواز شهادة اليهودي على النصراني.	١٩٩	الحكم فيما لا يتوقف على المستوى وهو الحسبة.
١٥٤	المسألة الثانية: قبول شهادة الكفار على المسلمين في السفر.	٢٠٢	عموم الولايات وخصوصها يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف.
١٦١	مذهب الإمام أحمد في قبول شهادتهم في كل ضرورة.	٢٠٥	تلقى السلع تقرير بالبايع.
١٦٢	عدم اعتبار شهادة الكفار في الشهادة بالوصية في دينهما.	٢٠٧	حكم التسعير.
١٦٣	الطريق الثامن عشر: الحكم يلزوم الإقرار.	٢٠٨	حكم إيجار الخنازير على الطريق.
١٦٥	الأثار الواردة عن الصحابة في ذلك .	٢٠٨	بيع السلع لأتاس بميتهم.
١٦٩	الطريق التاسع عشر: الحكم بالتوتر.	٢٠٩	منع الأئمة اشتراك القسامين.
١٧٠	الطريق العشرون: الحكم بالاستفاضة.	٢١٠	إلزام ولي الأمر أرباب الصناعات بالقيام بأعمالهم.
١٧٠	الطريق الحادي والعشرون: أخبار الآحاد	٢١٠	محاسبة الإمام للعمال.
١٧٣	الطريق الثاني والعشرون: الحكم بالخط للمجرد.	٢١٢	أحكام المشاركات والمساقاة والمزارعة.
١٧٩	ما يعلق بهن في الباب: شهادة الرهن بقدر المثل.	٢١٤	المنع لوقوع التسعير زمن الرسول ﷺ.
		٢١٥	تنازع العلماء في التسعير في مسألتين.
		٢١٥	المسألة الأولى: فيما إذا كان هناك سعر غالب.

٢١٨	المسألة الثانية: في تحمية التسعير.	٢٥٧	الأدلة على صحة تعيين المطلقة بالقرعة.
٢١٨	صفة تحديد التسعير عند من جوزه.	٢٦٥	الحكم فيما إذا طلق إحداهما لا بعينها.
٢٢٠	وجوب بلل الحاجيات للمضطر.	٢٦٦	الحكم فيما إذا ذكر بعد القرعة أن المطلقة غيرها.
٢٢٥	الحكم بالمقوبة والتعزير على حسب مقتضيات الأحوال.	٢٦٧	الحكم فيما لو طلق إحدى نساياه وتحته مسلمة ونصرانية.
٢٢٦	مشروعية التعزير بالمقوبات للمالية.	٢٦٨	حكم ابن عباس في رجل كان تحته ثلاث نسوة فطلق واحدة مبهما.
٢٣٠	حقوق الله وأقسامها.	٢٦٩	حكم من اعتق عبداً مبهماً وله مالك عدة.
٢٣٣	إتلاف المال - على وجه التعزير والمقوبة - مشروح.	٢٧١	الحكم فيما لو ولدت توأمين: حيًا وميتًا.
٢٣٥	عدم ضمان إتلاف الكتب المفضلة وتحريفها.	٢٧٣	الحكم فيما لو أشكل السابق عتقه.
٢٣٨	رأي الأئمة في الفاسق يأوي إليه أهل الفسق.	٢٧٣	القرعة بين النساء إذا أراد الزوج سفرك.
٢٣٩	منع ولي الأمر مخالطة النساء بالرجال، وخروجهن متبرجات.	٢٧٤	القرعة في الشراء والبيع.
٢٤١	منعه اللاصين بالحمام على رؤوس الناس.	٢٧٤	القرعة بين المتبايعين في الأذان.
٢٤٢	منع الرجال من اتخاذ الحمام في الأبرجة إذا أفسدت البلر والزروع.	٢٧٥	الحكم فيمن تزوج على عبد من عبده.
٢٤٣	الأمراض المعدية، وهزل المصاب.	٢٧٥	الحكم فيما إذا ادعى العبد أكثر من واحد وأقام كل بينة.
٢٤٦	الحكم بالقرعة ثابت بالنص والإجماع.	٢٧٩	الأدلة على القسم بين المدعين إذا تساوت الأيدي.
٢٥٠	كيفية القرعة.	٢٨١	الفهرس.
٢٥١	مواضع القرعة.		
٢٥٣	الحكم فيما إذا اعتق عبداً مبهماً أو طلق امرأة غير معينة.		





سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران  
سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
تهران - خیابان ولیعصر - پلاک ۱۶۷ - تلفن: ۶۶۱۶۶۶۶۶







المكتبة  
Bibliotheca Alexandrina



1105376

الطُّرُقُ الْحَكَمِيَّةُ  
فِي السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ